سلسلة الرسائل الجامعية (٢)



عولمة المرأة المسلمة

الآليات وطرق المواجهة



تأليف
إكرام بنت كمال بن معوض المصري



الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

ح إكرام كمال عوض المصري، ١٤٣٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المصري، إكرام كمال عوض

عولمة المرأة المسلمة الاليات وطرق المواجهة/ إكرام كمال عوض المصري - الرياض، ١٤٣٠هـ

ص ٤٥٤؛ ١٧ × ٢٤

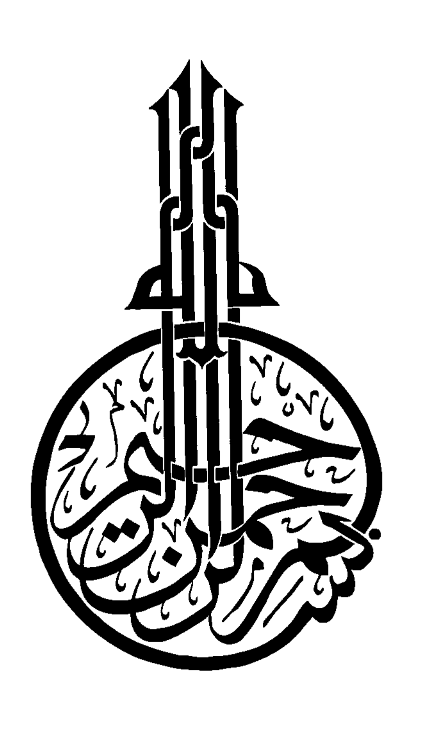
ردمك: ٣ - ٢٢٥٣ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- المرأة في الإسلام ٢ - الإسلام والعولمة أ. العنوان

ديوي ٢١٩,١ ٢٠٩٢/ ١٤٣٠

رقم الإيداع: ٢٠٩٢/ ١٤٣٠

ردمك: ٣ - ٢٢٥٣ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨





لا تزال قضية العولمة تحتل مجالاً واسعاً من اهتمامات كثير من الباحثين اليوم، وهذه الظاهرة العالمية ذات الإفرازات المتعددة؛ اتخذت أشكالاً وألواناً عدة، في شتى مجالات الحياة، السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية.

بيد أن من أخطر المجالات التي تناولتها العولمة، وحاولت إعادة تركيبها وفق أجندة الحركات النسوية المتطرفة: مجال المرأة.

لقد سعت الحركات النسوية بكل فرقها وأذرعتها إلى هدم الكيان الأسري العالمي، من خلال التسلط على المرأة؛ حيث حاولت إعادة صياغة كثير من المفاهيم المتعلقة بها، بدءً بمفهوم الأنثى أساساً، ومروراً بمفاهيم ومصطلحات متعلقة بالمرأة، مثل: تمكين المرأة، الجندر، تنمية المرأة، الصحة الجنسية، الصحة الإنجابية، التمييز ضد المرأة.. وغيرها من المصطلحات والمفاهيم، وانتهاء باعتبار مؤسسة الأسرة شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة.

وأمام هذا التيار العارم، والمد الجارف؛ لا بد أن يتداعى العقلاء والغيورون

من هذه الأمة المباركة، لصد هذا العدوان، والوقوف في وجه هذه الغارة، وإعادة الأمور إلى نصابها، ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وإن مركز باحثات لدراسات المرأة ليشرف بتقديم هذه الأطروحة العلمية في هذا الباب، إيماناً منه بأهمية العمل في وجه تلك التيارات التغريبية، وإسهاماً في حملة صد العدوان على المرأة.

لقد قدمت المؤلفة في هذا الكتاب القضايا ذات العلاقة بموضوع عولمة المرأة، كما قدمت للقارئ المهتم الحصانة والعلاج، من خلال التربية الإسلامية، وتفعيل دورها وأساليبها، ومن خلال غرس القيم والمفاهيم الإسلامية، التي هي الحصانة الأولى، والسد المنيع - بعد الله تعالى - في مواجهة طوفان العولمة الاجتماعي.

لهذا كله . . . يقدم (مركز باحثات لدراسات المرأة) هذا الكتاب .

المدير العام للمركز

د . فؤاد بن عبدالكريم العبدالكريم

أصل هذا الكتاب أطروحة علمية نالت بها المؤلفة درجة الماجستير

تمهيد



الحمد لله الذي خلقنا من نفس واحدة، وخلق منها رجالاً كثيراً ونساءً، أحمده تعالى وأشكره وأتوب إليه وأستغفره، أسبغ علينا من فضله نعماً وآلاءً. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إقراراً بحقه وثناءً، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله، أفضل الخليقة بهاءً وأعلاهم سناءً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه خيار هذه الأمة صفاءً ووفاءً. والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم بعث الخلائق حساباً وجزاءً، وسلم تسليماً كثيراً. .أما بعد.

إن العالم يسير وفق سنن كونية ربانية ثابتة، لا تتغير ولا تتبدل، وهي حقيقة ثابتة، لا مراء ولا جدال حولها. ومن كبريات هذه السنن الكونية، أن هناك تداولاً بين الأمم والحضارات المختلفة في قيادة هذا العالم، وتوجيه زمام أموره، إما إلى خير، وإما إلى شر، يقول: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

وهذه حكمة ربانية كما ذكر عبد الله بن بيه في تَقْدِمَتِه لكتاب: ﴿الإسلام والنظام العالمي الجديد﴾: «نحن بصدد تقرير حقيقة كونية، هي أن التداول بين الأمم والحضارات المختلفة في القيادة التاريخية هو سنة من سنن الله تعالى في خلقه، ابتلاءً واختباراً؛ لحكمة بالغة إلى أمد وأجل مكتوب»[1]، قال تعالى: ﴿ قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلا نَفْعًا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلا يَسْتَئْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [يونس: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [الرعد: ٣٨].

وأمام هذه السنن الكونية، لا ينبغي للإنسان أن يقف عاجزاً، بل هو مطالب بالتعامل معها، والاستفادة منها، يتنافس على الخير، ويسابق إلى الأفضل، ولعل الأمة الإسلامية اليوم بحاجة ماسّة لتقوم بعمل جاد تجاه تلك السنن، من ناحية التفكر والتدبر فيها؛ لتصل إلى فهم الغاية من إيجادها، وبالتالي تعمل بجد ومثابرة في هذه الحياة، حتى تضع نفسها في مقدمة الساعين إلى مراتب الشرف والكمال، وذلك لِتُحقق مبدأ الاستخلاف العام لعمارة الأرض، الذي يتأتّى في إطار حركة المفاعلة والتدافع بين مختلف اتجاهات ومذاهب الاستخلاف والعمارة في الأرض، الذي يُهيىء للإنسانية عامة أسباب الخيرية والصلاح، ويطمس أسباب المفسدة والخراب، فالتدافع من السنن الكونية التي خلقها الله لحكمة أرادها سبحانه؛ لعموم فضله على العالمين، ﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥١].

---

(١) الرفاعي، حامد أحمد، الإسلام والنظام العالمي الجديد، ط٤، كتاب رابطة العالم الإسلامي، العدد (١٤٦)، ١٤١٩هـ، ص٢٩.

والأمة الإسلامية لديها الكنز الحقيقي، الذي تستطيع من خلاله مجابهة كل الصعاب؛ لتحقق الاستخلاف في الأرض، وهذا الكنز هو دين الإسلام، ذلك الدين الكوني الشمولي الذي يتجسد في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، بأحكامه القابلة للتطبيق في كل زمان ومكان، تجد فيه الإجابة عن كل الأسئلة التي يطرحها الإنسان عبر العصور، وبالتالي لا يمكن الفصل فيه بين الدين والدولة، فهو الدين الذي ارتضاه الله لعباده ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا**﴾ [**المائدة**: ٣]، كما أنه الرسالة العالمية لكل البشر، والذي تتعايش عالميته مع الخصوصيات التي تميز ثقافته ومعاملاته، مع مراعاته لما يستجد من ظروف مكانية، وزمانية، وتقاليد، وأعراف. ولقد جعل الإسلام عالميته اختياراً، لا قسر فيه ولا إكراه، قال تعالى: ﴿**لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ**﴾ [**البقرة**: ٢٥٦].

إن أمتنا الإسلامية اليوم قد أصيبت ببعض التعثر والاستعصاء في استئناف مسيرتها الخيرية وحيوية عطائها الحضاري، ومرد ذلك إلى أمرين أساسيين:

«**أولهما**: خارجي، يتعلق بموقف جهات عالمية من تراثنا الحضاري، ونموذجنا السياسي التاريخي، ذلك الموقف المتّسم بالجحود والنكران، ومحاولة طمس معالمنا، ومسخ فضائلنا الحضارية، بل الحؤول دون تجدد قيامها، وعودة صيغتها الإنسانية الخيّرة.

ثانيهما: داخلي ذاتي، يتعلق بالواقع المتردي ثقافياً وسياسياً لغالب الكفاءة العربية والإسلامية»[1].

---

(١) الرفاعي، حامد أحمد، المرجع السابق، ص ٤٣-٤٤.

إن غياب فهم الأمة الإسلامية لعلاقتها بغيرها من الأمم، ولمهمتها في عمارة الأرض، بالخيرية التي أرادها الله؛ جعل منها أمة تابعة لا متبوعة، تسير في ركاب عالم يتسم بغياب الوازع الديني والمعيار الخُلقي في التعاملات البشرية في كل المجالات، ولاشك أن ذلك قد أدى إلى اختلال الموازين والمعايير، فقد ظهرت مبادئ ومفاهيم جديدة، كمفهوم العولمة، والذي هو في ظاهره تصحيح الأوضاع، لإيجاد نظام عالمي جديد يحكم العالم؛ ليحقق السعادة والرفاه والعدل والمساواة، بيد أنه في باطنه تكريس الأوضاع، لتظل فكرة التميز بين الناس واستغلال مقدرات الشعوب الفقيرة، واستعمارها اقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً، وتأكيداً للمنهج العلماني الغير ديني، لتسير في ركبه كل الدول على حد سواء، فالعولمة تُعرّف على أنها: «حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز، وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. وهي أيضاً دعوة إلى تبني نموذج معين... وهي تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وإقصاء الخصوصي»[1].

فالعولمة تسعى بقوتها وجبروتها للهيمنة على مقدرات الشعوب، وتعمل على طمس هويتها، فهي بذلك تمثل تحدياً خطيراً وتهديداً مباشراً للثوابت السماوية، «فلا يمكن لأي قوة من القوى التي تدفع بحركة العولمة أن تدّعي في يوم ما أنها استهدفت نشر الفضيلة، أو ساعدت على تدعيم البناء الأسري، أو وطدت لقيم النزاهة والتسامح والتعاون، فضلاً عن تعزيز الارتباط بالله سبحانه وتعالى أو العمل للآخرة، إن هناك ارتياعاً لدى أهل البصيرة والخبرة من أثر العولمة في القيم والأخلاق السائدة في المجتمعات الإسلامية خاصة؛ نظرا لبعد قيمها وأصولها الأخلاقية عن جوهر ما تروج له العولمة»[2].

---

(١) مراد، بركات محمد، ظاهرة العولمة، ١٤٢٢هـ، ص٢٢-٢٣.

(٢) بكار، عبد الكريم، العولمة (طبيعتها، وسائلها، تحدياتها، التعامل معها)، ١٤٢٢هـ، ص ٧٨.

لقد سعت التجمعات الدولية وبعض المنظمات الحكومية وغير الحكومية، التي ترفع لواء الحرية، وترتدي مسوح المساواة، وتستتر خلف حقوق الإنسان، إلى جعل المرأة محوراً أساسياً لعملها من خلال السعي إلى عولمة الحضارة الغربية ممثلة في الحياة الاجتماعية، وتقنين الإباحية والرذيلة، ومحاولة تعميم الشذوذ الجنسي، باسم حقوق الإنسان، والحرية الشخصية، وتقويض بناء الأسرة؛ لأنها- في زعمهم- أكبر عوائق التقدم والرفاهية؛ ولأنها أقدم مؤسسة اجتماعية يتم فيها ممارسة التسلط والقهر من جانب الرجل على المرأة، ومن أجل هذا التحرير المزعوم للمرأة، فإنهم يرون ضرورة التخلص من الأسرة، ولو أدى ذلك إلى التمرد على كل الثوابت الدينية، والمبادئ الفطرية، فعقدت المؤتمرات من أجل ذلك.

ولـمَّا كانت المؤسسة الأسرية عند مصدّري العولمة قد تلاشت أو كادت، فإن سهامهم موجّهة اليوم إلى الأسرة المسلمة، فنجد أن «عطاء أو آثار هذه المؤتمرات على الأسرة في الحضارة الغربية يكاد يكون معدوماً؛ لانعدام وجود الأسرة تقريباً بالمفهوم الاجتماعي وإن الأمر المستهدف هو الأسرة المسلمة، وتعميم حالة الأسرة الغربية عالمياً، أو فرض الثقافة والهيمنة الغربية في مجال الأسرة، كغيره من المجالات، في محاولة لفرض الهيمنة في سائر المجالات على الواقع الإسلامي؛ لأن الأسرة المسلمة ما تزال متميزة بعيدة عن التناول والتحكم»[1].

لقد حاول دعاة العولمة أن يتخذوا من المرأة جسراً لنقل قيمهم، وأفكارهم، وثقافاتهم إلى العالم أجمع؛ لأن إحداث التغيير عبر المرأة يكون أسرع، وأجلّ نفاذاً إلى نخاع الأمة خاصة، ومن أجل ذلك كانت قضية المرأة المسلمة قضية خطيرة، وما زال أعداء الأمة يستغلونها؛ وذلك لنشر فكرهم، وإفساد المسلمين.

---

(١) جاد، الحسيني سليمان، وثيقة مؤتمر السكان والتنمية (رؤية شرعية)، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، ص١٦.

وقد نفذوا إلى المرأة المسلمة المعاصرة من عدة منافذ، من خلال:

١) استغلال جهلها بدينها.

٢) عدم حصولها على حقوقها كاملة، كما منحها الإسلام.

٣) معاناتها من النظرة الدونية لها.

٤) وجود فئات في المجتمع متأثرة بالفكر الغربي والحياة الغربية تريد من المرأة المسلمة المعاصرة أن تحذو حذو المرأة الغربية وتنبذ كل ما هو إسلامي[١].

وقد استغلّ هؤلاء كل وسيلة ممكنة لتنفيذ برنامجهم الذي لم يألوا جهداً في السعي لتحقيقه على أرض الواقع وفرضه بالقوة، وهو في الحقيقة مِعْوَل هدم لكيان المجتمع الإسلامي، من خلال المرأة المسلمة المعاصرة، ومن خلال الثقافة المعولِمة النابعة من تلك الأساليب المتعددة، التي منها:

- مؤتمرات المرأة العالمية.

- مؤتمرات الإسكان، ومؤتمرات التعليم العام.

- الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإلزام الدول الإسلامية التوقيع عليها.

- التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية النسائية وغيرها، والتي لها علاقة بالمرأة بشكل عام[٢].

- الاستعانة بمؤسسات الهيمنة الدولية (هيئة الأمم المتحدة، صندوق النقد

---

(١) حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص٧٤.

الدولي، البنك الدولي)، وذلك لتكون أداة لإعداد وتنفيذ كل ما من شأنه إفساد للمرأة والأسرة.

- وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وأنواعها(المقروءة والمسموعة والمرئية)، وهذا الأمر معلوم للجميع على أرض الواقع، وقد تم استغلال جسد المرأة كوسيلة للتسويق في الإعلانات.

«فالمرأة كهدف من مؤتمر يتدارس حقوق المرأة وواجبات المجتمع نحوها، إلى مؤتمر يتوسل ليتخذها جسراً تساق على متنه مرجعيات الثقافة المكتسحة وتسوّق به معايير القيم ذات البعد الواحد وذات الفكر الواحد، وربما ذات الخطاب الفريد الذي يمعن في تجنيد الإعلام لترويج مقولاته»[1].

إن الغرب بحكوماته ومنظماته قد امتطى لتحقيق هدف عولمة البشرية، وجرّها إلى الدمار الأسري منظمة الأمم المتحدة، التي توالت مؤتمراتها لتحقيق ذلك المخطط. ابتداءً بمؤتمر الأسرة عام ١٩٥٠م، ثم مروراً بمؤتمر آخر في المكسيك عام١٩٧٥م، ثم عقد مؤتمر ثانٍ في الدنمارك عام ١٩٨٠م، ثم عقد مؤتمر ثالث في نيروبي عام ١٩٨٥م، تحت عنوان: (استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة)، ثم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤م، ومن بعده مؤتمر بكين تحت عنوان: (المؤتمر العالمي الرابع للمرأة)، وذلك عام١٩٩٥م، ثم مؤتمر اسطنبول عام١٩٩٦م، ثم نيويورك عام١٩٩٩م، ثم انتهاءً بمؤتمر «بكين+٥» المرأة عام٢٠٠٠م، الذي عقد في نيويورك، وفي هذه المؤتمرات من القرارات ما يخالف الفطرة الإنسانية، وتأباه خاتمة الشرائع الإلهية؛ وذلك لانطوائها على مفاسد أخلاقية، تؤول بالمجتمعات إلى التفكك الأسري والتحلل كما هو الحال في البلاد الغربية،

---

(١) المسدي، عبد السلام، العولمة والعولمة المضادة، ١٩٩٩م، ص١٧٧.

ولأجل ذلك فقد كان كثير من مقررات تلك المؤتمرات يقابل بالاعتراض والتحفظ من الوفود والمنظمات المشارِكة من كل دول العالم؛ مما دعا الدول القائمة على تلك المؤتمرات إلى محاولة إلزام جميع الدول بمقررات تلك المؤتمرات (الخبيثة).

ومما تدعو إليه مقررات بعض تلك المؤتمرات، ومنها مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة:

١) إباحة الإجهاض.

٢) تقديم المعلومات والثقافة الجنسية للمراهقين، وإباحة الممارسات الجنسية.

٣) التشجيع على الممارسات التي تقع خارج نطاق العلاقات الشرعية.

٤) إلغاء القوانين التي تحد من ممارسة الأفراد لنشاطهم الجنسي، واعتبار ممارسة الجنس والإنجاب حرية شخصية وليست مسؤولية جماعية[١].

أما وثيقة بكين فقد حوت نفس القرارات السابقة، وزادت عليها في بعض الأمور، فاشتملت على أفكار هدّامة:

١-فقد أغفلت ذكر الدين، وألغت التحفظات أو الممارسات التي يكون أساسها ديني، ودعت إلى فصله عن شؤون الحياة.

٢-الاعتراف بتعددية أشكال الأسرة(الشذوذ) والدعوة إليها، وإغفال أي ذكر للأسرة الطبيعية (الزوج والزوجة).

وغيرها من القرارات المدمرة لكيان المجتمع الإسلامي بشكل خاص[٢].

---

(١) جاد، الحسيني سليمان، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق، ص٩٥.

إن المرأة المسلمة قد نالت كرامتها وعزتها في ظل الإسلام، فقد جاء شاملاً كاملاً مهتماً بكل جانب من جوانب الحياة، ومنظماً له أحسن نظام وأكمله، ومن ذلك أنه تولى العناية بالمرأة وشؤونها، وأحاطها بسياج منيع من الصيانة والحماية، ورسم لها خير منهج؛ لما لها من الأهمية والمكانة العظيمة.

فلقد جاء الإسلام والمرأة مهضومة الحقوق ومسلوبة الكرامة، مهانة مزدراة، معدودة من سقط المتاع، وأبخس السلع، تُباع وتُشترى، فلا تملك ولا تُورّث، بل تقتل وتوأد، فأشرق الإسلام بنوره وحكمته وعدله على تلك الجاهلية فرفع مكانة المرأة، وأعلى من شأنها وأعاد إليها الكرامة والعزة، وأعطاها حقوقها، واعتبرها شريكة الرجل، شقيقة له في الحياة، وقد ذكرها الله في كتابه الكريم في أكثر من موضع، يقول ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى﴾ [آل عمران: ١٩٥]. كما أوصى رسول الله ﷺ فقال: ﴿ استوصوا بالنساء خيراً. . . الحديث ﴾[1].

ولقد ضمن الإسلام للمرأة الكرامة، والإنسانية، والحرية الشرعية، والأعمال التي تتوافق مع طبيعتها وأنوثتها، بما لا يخالف الشرع، كما أنه قد ساوى بينها وبين الرجل في عامة المجالات، ولكن هذه المساواة ليست على إطلاقها، بل هي قائمة على ميزان الشرع، ومقياس النقل الصحيح الصريح، وبما يتناسب مع فطرتها، «فجاء الإسلام ليقرر أن نفس الرجل والمرأة سواء. . . ليسمو بها إيمان وخلق ويتضع بها كفر وانحراف، وبعض الفروق الجسمية بين الرجل والمرأة لا تؤثر على النفس الواحدة»[2].

إن المرأة المسلمة المعاصرة اليوم، تمر بأزمة صنعتها النظرة الدونية لها، وهي نظرة شبيهة بالنظرة الجاهلية القديمة للمرأة، وقد تقدم إيراد طرف من الأسباب التي

---

(١) سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب حق المرأة على الزوج، رقم الحديث (١٨٤١).
(٢) الألباني، وهبي سليمان غاوجي، المرأة المسلمة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ص٣٠.

جعلت منها فريسة سهلة في أيدي الحاقدين، فقلة الالتزام الديني، والمعرفة بأحكام الشرع، من الأسباب الأساسية لهذه الأزمة، «فمن حق المرأة العربية المسلمة المعاصرة على مجتمعها الإسلامي أن يعيد النظرة فيما يطالبها به، ومعظمه ينتمي إلى العرف والتقاليد التي كانت سائدة، ولكنه لا يمت إلى جوهر الإسلام بصلة»[1].

كما أن قلة ثقة المرأة المسلمة في إسلامها، كدين شمولي كامل أنصفها، وأعطاها المكانة اللائقة بها؛ أدى بها إلى الانسياق- بلا تفكير- نحو الاستجابة لكل آت من عند الغرب، من ثقافات وافدة، شأنها أن تلغي الخصوصية الدينية والثقافية والفكرية للمرأة المسلمة المعاصرة.

وبناءً على ما تقدم، فقد برزت الحاجة لبيان خطورة تحديات العولمة الموجهة نحو المرأة، كنواة أولى للأسرة، والمتمثلة في أساليبهم المتعددة لعولمتها وتحريرها، من خلال إقامة المؤتمرات، وعقد الندوات، والتسلل عبر المجال التعليمي، إلى دور وسائل الإعلام المتعددة وغيرها من الطرق والأساليب التي تهدد كيان الأسرة، وتحاول طمس هوية المرأة المسلمة، تمهيداً لهدم المجتمع الإسلامي؛ أصبح من الضروري أن يكون هناك دوراً فاعلاً، واستجابة مرضية من قبل التربية الإسلامية، ممثلة في الاستجابات الحضارية: (إعلامياً وثقافياً وفكرياً وسياسياً ودعوياً)، والتربوية والتي أن وُجِّهت الوجهة الصحيحة، فسوف يكون لها أبلغ الأثر في مجابهة أي تحدٍّ داخلي أو خارجي، لذا ينبغي أن تتآلف جهود المخلصين من أبناء الأمة الإسلامية، ابتداءً من دور ولي أمر الدولة الإسلامية، وفق تخطيط سليم محكم البناء، لتشييد جبهة داخلية حصينة للمرأة وللأسرة المسلمة، تكون قادرة على التصدي لأي قوى خارجية مفسدة للكيان الإسلامي.

---

(١) بركة، إقبال، الإسلام وتحديات العصر، ١٩٩٩م، ص٤٥.

موضوع الدراسة:

إن كلمة العولمة قد باتت اليوم على كل لسان، وفي كل منتدى، لِمَ لا وقد أضحت البشرية في كل شبر على الأرض تعيش وتمارس شكلاً من أشكال العولمة، ليس هذا فحسب، بل إن كل واحد من البشرية ليعاني لوناً من ألوان لأوائِها، فهي تسعى إلى اختراق الحدود، والحواجز الثقافية، والسياسية، والجغرافية، ولذلك فهي تشكل خطراً كبيراً على العالم أجمع بشكل عام، وعلى الأمة الإسلامية خاصة، لكونها تريد إحكام سيطرة النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية بقيادة القوى المهيمنة على العالم أجمع.

لقد كان للبعدين الاجتماعي والثقافي للعولمة، دور رئيسي في خلخلة الخصوصية الاجتماعية للشعوب الإسلامية متخذاً من المرأة وسيلة لتحقيق ذلك الهدف، وذلك عبر عولمتها، أي تحريرها من القيم، والأخلاق الدينية الفطرية، تمهيداً لتدمير الأسرة، التي تشكل الخلية الأساسية للحياة الاجتماعية.

ومن أجل عولمة المرأة المسلمة المعاصرة اُنتهجت عدة أساليب لتحقيق ذلك الهدف، وهي أساليب متنوعة، مابين وسائل إعلام، وعقد مؤتمرات، وإقامة منتديات خاصة بالمرأة، تتمخّض عنها قرارات فاسدة، تجرّ البشرية إلى المهالك، ولم يفتْهُم استخدام مجال التعليم، كأسلوب لعولمة المسلمة المعاصرة.

ولقد كان إهتمام الكاتبة متعلق بالمرأة المسلمة؛ لما لها من أهمية في كيان الأسرة، فهي بمثابة الدعامة التي ترتكز عليها الأسرة، والركن الأساسي فيها، إذ أنها تُعد المدرسة الأولى لأبنائها، وهي مربية الأجيال الأولى، فإذا فسدت هي فسدت الأسرة، وبالتالي يفسد المجتمع.

لذا سعت الكاتبة إلى تحديد بعضٍ من الأساليب، التي استخدمت في عولمة المرأة المسلمة المعاصرة، ومنها المؤتمرات الدولية، الساعية إلى عولمة المرأة المسلمة

وإفسادها، إضافة إلى دور بعض وسائل الإعلام المتنوعة في خلخلة القيم وهدمها، والعمل على التسلل من خلال المجال التعليمي لمسخ هوية المرأة المسلمة، وغيرها من الأساليب، التي في مجملها قد سُخِّرت لإفساد الحياة الإسلامية.

إن التربية الإسلامية لها دور فاعل في بناء وتكوين الفرد المسلم على أسس سليمة، مستمدة من الكتاب والسنة، وذلك ليكون واعياً قادراً على مواجهة كل تحدٍ، كما أنها تمثل المرجعية الأساسية للناس ونظاماً لحياتهم، وبالتالي هي قادرة- بإذن الله- على مواجهة كل خطر محدق بالأمة الإسلامية، وبالأسرة والمرأة المسلمة، ذلك لأنها تربية شاملة لمناحي الحياة المختلفة.

ولأن الإسلام قد اهتم بالمرأة وشؤونها ومكانتها في المجتمع، ومسؤولياتها في الأمة، وما لها من حقوق، وما عليها من واجبات؛ كل ذلك لأنها اللبنة الكبرى والنواة الأولى للأسرة، ويرتكز عليها بناء المجتمع، فكان إعدادها خير إعداد من جميع الجوانب، هو السبيل الوحيد للحفاظ على مكانتها وهويتها الإسلامية في وجه تيارات العولمة عبر أساليبها المتعددة.

وإيماناً من الباحثة بخطورة التيارات المعولِمة الموجهة نحو المرأة المسلمة، مع ندرة الكتابة في مثل هذه النوعية من الموضوعات، واقتناعاً منها بأهمية البحث في تلك المجالات، كانت هناك محاولة جادة- بعون من الله - من قِبل الباحثة، لتسليط الضوء على جملة من تلك التيارات المعولمة للمرأة من خلال:

١) تلمُّس بعض الأساليب التي اُستخدمت لعولمة المرأة المسلمة المعاصرة، بنظرة تحليلية لبعض هذه الأساليب.

٢) إبراز دور التربية الإسلامية في مواجهة تحديات بعض تلك الأساليب المعولِمة للمرأة المسلمة.

لذلك سيكون موضوع الكتاب حول:

عولمة المرأة المسلمة.. الآليات وطرق المواجهة.

أسئلة الكتاب:

س١/ ما العولمة؟وما أبعادها؟أسبابها؟تحدياتها ؟

س٢/ ما واقع المرأة المسلمة بين التخلف الاجتماعي المعاصر والانحراف الوافد، وبين الخطاب الإسلامي لها ؟

س٣/ ما أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة ؟

س٤/ ما دور التربية الإسلامية الكفيل بمواجهة تحديات الأساليب المعولِمة للمرأة المسلمة المعاصرة ؟

أهداف الكتاب:

تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة-بإذن الله-الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

١-محاولة فهم حقيقة العولمة من خلال دراسة مفهومها، أبعادها، أسبابها، وتحدياتها.

٢- الوقوف على واقع المرأة المسلمة بين التخلف الاجتماعي المعاصر والانحراف والوافد، وبين الخطاب الإسلامي لها.

٣-التعرف على بعض أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة.

٤-محاولة إبراز دور التربية الإسلامية، الكفيل بمواجهة تحديات الأساليب المعولِمة للمرأة المسلمة المعاصرة.

أهمية الكتاب:

إن لهذا الكتاب أهمية خاصة، تنبع من خطورة الوضع الذي نعيشه في الوقت الحالي، ويعيشه معنا العالم بأجمعه؛ وذلك لأن العولمة باتت تهدد كيان مجتمعاتنا الإسلامية، عبر عولمة المرأة وإفسادها، وتحريرها من قيمها، ومبادئها الإسلامية، تمهيداً لهدم الأسرة ونقض عراها، لتكون النتيجة تفكيك المجتمع بأسره، ولا شك أن العولمة لو أصابت هذا الجزء من المجتمع في هويته وخصوصيته فلن تبقى لمجتمعاتنا أي خصوصية إسلامية، وبالتالي سيسهل اختراقه وتمزيقه، ومن ثم تدميره، وبذلك «سوف تتأذى الهويات من (العولمة)، حيث إن على المسلمين مثلاً -كما يرغب المروجون للعولمة - أن يتنازلوا عن خصوصياتهم الثقافية، من أجل الاقتراب من المفاهيم والمعايير الكونية التي تنشرها العولمة، وإلا فسوف ينبذون ويهمشون، ولا يخفى أن حركة العولمة تحاول توحيد المفاهيم والقيم حول المرأة والأسرة»[1].

ومن أجل توحيد المفاهيم والقيم حول الأسرة والمرأة عقدت المؤتمرات، والمنتديات الخاصة بالمرأة والأسرة وحقوق الإنسان وغيرها، بهدف عولمة البشرية وجرها إلى الدمار الأسري، بضرب مفاهيم الأسرة من الأساس، وابتداع أنماط شاذة من العلاقات الإنسانية، وشل سلطة الأبوين على أبنائهم، وإلغاء نظام الميراث في الإسلام، وحرية الإجهاض، وإشاعة الفتنة بين الأزواج، وإشاعة الفاحشة بشتى صورها، وغيرها من البنود التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ومع طبيعة الفطرة الإنسانية للشعوب المسلمة، ولا يخفى دور الأمم المتحدة (المشين) لتحقيق هذا المخطط الخطير، وذلك تحت مسميات برّاقة، تحمل معاني التنمية والإعمار، ولن يوقف هذه الحملات المسعورة إلا الوعي من المسلمين، وبخاصة المرأة المسلمة التي تتعرض للهجوم من قبل وسائل الإعلام الموجهة لتحريرها وعولمتها.

---

(١) بكار، عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٦٨.

ومن هنا تبرز مكانة الدين الإسلامي من أنه دين عالمي، يمثل مرجعية للناس، ونظاماً لحياتهم، خاصة في مسائل الأسرة والمرأة؛ ولأنه يهدد النظام العالمي الجديد بفقدان سيطرته على العالم، ما بقي الإسلام حاكماً للجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المسلمة، ومبرزاً هويتها الإسلامية المتميزة، فينبغي على المسلمين أن ينتفضوا لنصرته، فوجودهم مرتبط بمدى ارتباطهم بالإسلام اسماً وفعلاً.

ومن هنا تكمن الحاجة لمثل هذه النوعية من الدراسات، حيث إنها ستبرز دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات التي تواجه المرأة المسلمة المعاصرة، عبر طرق وأساليب مختلفة، وذلك من خلال:

١) بيان خطورة المخططات الغربية، الرامية إلى تصدير الانحرافات الأخلاقية، والانهيار القيمي، والأخلاقي، والاجتماعي، وزوال مؤسسة الأسرة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، تحت غطاء كثيف من دعاوى مؤتمرات حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

٢) إيضاح دور الإسلام الرئيسي في المحافظة على حقوق وواجبات المرأة، وكيف أنه أحاط المرأة بالعناية والرعاية والاحترام والتقدير، وأعلى من كرامتها وشأنها، وأعطاها الحرية الشرعية والمساواة الشرعية، وكيف أن المرأة في العالم الغربي أضحت سلعة يُتجر بجسدها، فهُضِمت في الحقيقة حقوقها وسلبتها كرامتها.

٣) الدعوة إلى تفعيل وإيقاظ دور المؤسسات التربوية والاجتماعية في مجتمعاتنا الإسلامية؛ للقيام بدورها الفاعل في تشكيل شخصية المرأة المسلمة المعاصرة، وتوعيتها بمدى خطورة العولمة على هويتها وخصوصيتها الإسلامية.

٤) بيان مدى أهمية تربية عقيدة الولاء والبراء لله في نفس الفتاة الناشئة، وذلك حتى تغدو امرأة مسلمة صالحة، محافظة على هويتها، وخصوصيتها الإسلامية، قادرة -بإذن الله- على الوقوف أمام تيارات العولمة الجارفة؛ لأن ولاءها سيكون لله في كل أمور حياتها، وبراءها سيكون من الكفر وأهله.

الفصل الأول

العولمة وتحدياتها

المبحث الأول: مفهوم العولمة.

المبحث الثاني: أبعاد العولمة.

المبحث الثالث: الأسباب التي أدت إلى العولمة

المبحث الرابع: تحديات العولمة.



المبحث الأول
مفهوم العولمة

أولاً: العولمة لغة:

إن العولمة في اللسان العربي مشتقة من العالم، ويتصل بها فعل (عولم) على صيغة فوعل، وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية. ونلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل، وهذا ما نلاحظه على صيغة (zation-) في الإنكليزية على خلاف صيغة (ism-) في (globalism) التي تعني العالمية[1].

أصل المصطلح:

• يرجع بعض المفكرين أصل مصطلح العولمة (Globalization) إلى تنبؤات عالم الاتصال "مارشال ماكلوهان Marshal Mcluhan: من أن العالم أصبح بفضل تطور قنوات الاتصال قرية كونية "Global Village"[2].

(١) خريسان، باسم علي، العولمة والتحدي الثقافي، ٢٠٠١م، ص ٢٠.

(2) Mcluhan ، Marshal . understanding Media: The Extention of Man New york ، Megraw- Hill ، 1964 ، p11.

• فيما يرى البعض الآخر بأن أصل المصطلح يعود إلى الفكر الفلسفي الألماني الذي تَوَّجَه «هيجل» بمقولته الشهيرة حول (الدولة العالمية المنسجمة)، والتي تنعدم فيها التناقضات الأيديولوجية وتطبق حقوق الإنسان كأسمى صورة للدولة العالمية الإنسانية [1].

• ونسب فريق ثالث المصطلح إلى الأمركة "Americanization"، لكن الوقائع تثبت أن العولمة هي نتاج داخلي محض للرأسمالية المعاصرة يتجسد في الشركات المتعدية "المتعددة" الجنسية التي كان للولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد فيها [2].

إن العولمة فكرة حديثة، ولذلك عندما تطرح لا يقصد بها مفهوماً مجرداً فقط، بل يُلتفت إلى عملياتها الأساسية وهي: المنافسة بين القوى العظمى والابتكار التكنولوجي، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث. ولذا فهي شاملة للأمور الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية والاجتماعية بل وحتى الأعراف والتقاليد.

ثانياً: العولمة اصطلاحاً:

إن كلمة عولمة لفظ جديد وكلمة حديثة لم تدخل بعد في قوائم مفردات القواميس السياسية والاقتصادية، ومع هذا فهي منسوبة إلى "العالم" أي الكون وليس إلى «العلم»، ولهذا فهي توصف بأنها شيء أو نظام جديد يراد به توحيد العالم في إطار جديد واحد.

ومن هنا أطلق عليها بعض المفكرين (النظام العالمي الجديد)، ومع أن عبارة

---

(١) رسلان، محمد، أيديولوجيا الحصار، مجلة المشاهد، العدد (١٤٦)، نوفمبر ١٩٩٧م، ص٥٦ .

(٢) المحنه، فلاح كاظم، العولمة والجدل الدائر حولها، ٢٠٠٢م، ص٧.

النظام العالمي الجديد توحي بل وتشير إلى النظام السياسي بشكل خاص، إلا أنها في التسمية الحديثة تشمل مناحي الحياة من سياسة، واقتصاد، وثقافة، واجتماع، وتربية، وأعراف، وتقاليد، وغير ذلك، بل إنها تتجاوز ذلك كله إلى الحدود السياسية، وكذلك الحدود الجغرافية بين الدول»[1].

والعولمة اشتقاق لفظي محمول على معناه المترجم من لغته الأصلية، وهو آت من العَالميّة، والعَالميّة (Globalization) المقصودة في سياق كلامنا: هي عالمية المبدأ الديمقراطي الرأسمالي (من وجهة نظر مبتدعيه)، أي جعله مبدأ العالم وحضارته، واحتكار لفظ العالمية وتخصيصه بالديمقراطية الرأسمالية وترسيخه في الأذهان على أنه مبدأ العالم وحضارته هو نوع من التعالي والفوقية بقدر ما هو احتقار للمبادئ الأخرى وتجاهل لوجودها»[2].

وعند النظر إلى العولمة ينبغي التركيز على قضيتين أساسيتين تُكمِّل إحداهما الأخرى:

أولاهما: أن العولمة فكر مبدئي شامل لكل مناحي الحياة، وإن كان المنحى الرأسمالي مقدمته الأبرز فيه.

ثانيهما: أنها رديف للسيطرة على المناخات الفكرية وماينبثق عنها من ثقافات وسلوكيات وأخلاقيات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وعلى أساس ذلك فكلتا القضيتين الأساسيتين تحركهما هجمة شرسة متمرسة بالتخطيط؛ لاحتواء شعوب العالم»[3].

---

(١) أبو زعرور، محمد بن سعيد بن سهو، العولمة (ما هيتها - نشأتها - أهدافها - الخيار البديل)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ١٠.

(٢) الزين، سميح عاطف، عالمية الإسلام ومادية العولمة، ١٤٢٣هـ، ص ٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص٦٦.

ولمعرفـة ظاهرة العولمة جيداً لابد من تعريفها حتى لا تختلط علينا المفاهيم، فهي – كما قلنا سابقاً – الترجمة لكلمة (Globalization) المشتقة من كلمة "Globe" أي الكُرة، والمقصود هنا الكُرة الأرضية، ويتحدث علماء الاجتماع في مجال الحديث عن "Global cultuer" أي الثقافة العالمية.

والـ (Globalization) اصطلاحاً باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة.

وتشير العولمة في مفهومها إلى شيئين معاً: انكماش العالم، وازدياد الوعي بالعالم ككل، وهي تعني: جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللا محدود الذي ينأى عن كل مراقبة. والمحدود هنا هو أساساً "الدولة القومية" التي تتميز بحدود جغرافية وديمغرافية صارمة، "تحفظ كل ما يتصل بخصوصية الدولة وتفردها وتميزها عن غيرها"، إضافة إلى حماية ما بداخلهـا من أي خطـر أو تدخل خارجي، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو السياسة أو بالثقافة.

"أما اللا محدود" فالمقصود به العالم، أي الكرة الأرضية [1].

والعولمة تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) والسياسي والثقافي، وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخـل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها، فمنهم من يرى أنها: «الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين مثلما كانت القومية في الاقتصاد وفي السياسة وفي الثقافة هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين» [2].

---

(١) خريسان، باسم علي، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) طرابيشي، جورج، العولمة توحد وتقسم، وتعلي وتخفض، ولكنها تمضي قدماً، (عرض لكتاب بيار بوليه (مجلة الحياة، العدد (١٢٩٥٥)، ٢٧ أغسطس ١٩٩٨ م.

وبناءً على ذلك فإن العولمة لايوجد لها تعريف محدد أو متفق عليه بين المفكرين والكتّاب، وذلك لكونها ظاهرة جديدة لاتزال في طور التكوين، بالإضافة إلى كونها ذات طابع شمولي .

لذا فكل واحد ينظر إلى هذا المصطلح من زاوية خاصة أو منظور مختلف، وفي ضوء ظروف وأوضاع معينة، وبل وحتى انطلاقاً من انحيازات إيديولوجية ومذهبية خاصة .

ويمكن أن تُصنَّف تلك التعريفات إلى مجموعات، كل واحدة منها تأخذ منحى مميزاً:

أولاً: **مجموعة تركز على البعد الاقتصادي للعولمة:**

وهو البعد الذي يحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة غير معهودة في السابق وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية، ففي هذا المجال نجد عدد من التعاريف، منها:

"العولمة هي: موجة جارفة من التحولات الاقتصادية والتقنية عبر العالم لا تتقيد بحدود أو ضوابط ولا يمكن السيطرة عليها أو التحكم بها"[1].

ويعرف أحد المفكرين العرب وهو "صادق جلال العظم" العولمة بأنها: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"[2].

وهناك تعريف لمحمد الأطرش للعولمة من ناحية اقتصادية:

"اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال

---

(١) خريسان، باسم علي، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) العظم، صادق جلال، وحسن حنفي، ما العولمة، ط١، (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، ص١٢٥.

الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، أو تالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات"[1].

وهذا التعريف يبين أنه عن طريق الاقتصاد العالمي الحر يتم اختراق الحدود؛ لنقل ثقافة وقيم وتقاليد تلك القوى المسيطرة .

وتعرف أيضاً بأنها: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن الماضي تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها (تعني رسملة العالم)"[2].

تعريف صندوق النقد الدولي: "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل، منها: زيادة حجم وتنوع معاملات السلع، والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا"[3].

وتم تعريف العولمة أيضاً بأنها: "فكر مبدئي رأسمالي شامل لكل مناحي الحياة، وإن كان المنحى الاقتصادي أبرزها، وهي هجمة حضارية رأسمالية تجتاح العالم ومنه العالم الإسلامي، وهي غزوة فتاكة شرسة يستخدم فيها سلاح المال الفتاك- باعتباره عصب الحياة -، تكتسح الشعوب، ومنها الشعوب الإسلامية"[4].

وهناك تعريف ركز على أن العولمة من خلال الرأسمالية الاقتصادية تسعى إلى إقصاء كل ما هو خصوصي من ثقافة وقيم وتقاليد فيقول: "ليست العولمة مجرد

---

(١) الأطرش، محمد، العرب والعولمة: ما العمل ؟، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية التي عقدت من (١٧- ٢٠) ديسمبر ١٩٩٧م، بيروت، ص٤١٢ .

(٢) المحنة، فلاح كاظم، مرجع سابق، ص١٥ .

(٣) إسماعيل، عبد سعيد عبد، العولمة والعالم الإسلامي، حقائق وأرقام، ١٤٢٢هـ، ص ٤٠-٤٢ .

(٤) أبو زعرور، محمد بن سعيد، مرجع سابق، ص١٢ .

آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضاً دعوة إلى تبني نموذج معين، هي أيضاً أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وإقصاء الخصوصي "[1].

ثانياً: مجموعة تركز على البعد الثقافي للعولمة:

وهو البعد الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى، ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطبع . وفي هذا المجال نجد العديد من التعاريف:

العولمة الثقافية تعتبر: "محاولة مجتمع ما تعميم نموذجه الثقافي على المجتمعات الأخرى، من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية، والقيم الثقافية، والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات، بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة، من خلال دينامية الإختراق الثقافي واستعمار العقول واحتواء الخبرات وربط بعض المثقفين بدائرة محدودة، ينشدّون إليها بصورة بعيدة عن إعمال العقل التفاعلي للذات، وإبقاءه في سياق الأداة الوظيفية التيسيرية المحضة "[2].

وتُعرّف العولمة الثقافية أيضاً بأنها: "تعميم تلك الأفكار والقيم والمعارف المُعولَمة وتدويلها، بحيث تنتشر في العالم كله، وتكون كالثقافة المشتركة بين سائر المجتمعات "[3].

ويعرفها الجهني بأنها: "ذلك التوجه وتلك الدعوة التي تسعى إلى صياغة حياة البشر في مختلف الأمم وفق القيم والمسالك والأنماط الغربية، وتحطيم خصوصيات

---

(١) مراد، بركات محمد، مرجع سابق، ص ٢٢ .

(٢) أبو راشد، عبد الله أحمد، العولمة في النظام العالمي والشرق أوسطية، ١٩٩٩م، ص١٥.

(٣) مخدوم، مصطفى، مرجع سابق، ص١٤ .

الأمم المختلفة، إما بالترغيب أو بالترهيب "[1].

وتُعرّف أيضاً بأنها: "نظام عالمي جديد، يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم "[2].

ثالثاً: مجموعة تركز على البعد السياسي للعولمة:

وهو البعد الذي يشير إلى قضايا سياسية عالمية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حالياً. وفي هذا المجال توجد العديد من التعاريف:

حيث تعرف بأنها: "زيادة الترابط والالتحام بين الأجزاء المكونة للكوكب، من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية بصورة لم تشهدها البشرية من قبل، وأصبح اتخاذ قرار سياسي في بلد ما يمكن أن يؤثر عل حياة ملايين من البشر في أماكن بعيدة "[3].

ويعرفها محمد عبد الشفيع أنها: "اتجاه جديد لصبغ الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالصبغة العالمية، فأي مجتمع قومي لا يستطيع الانكفاء على ذاته اليوم، وإنما لا بد أن يدخل في علاقات مفتوحة يسمونها متعددة الأطراف مع بقية دول العالم، وحتماً يدخل المجتمع القومي في تعاون مفتوح مع كافة الأطراف. فإنه بهذا المعنى يجسد هذه الظاهرة العالمية الجديدة "[4].

وتُعرّف أيضاً: "بأنها محاولة تشكيل حقيقي لأمبريالية معرفية جديدة تتمثل بنقل الرغبة في الهيمنة والاستحواذ من إطار الدولة الوطنية إلى الإطار العالمي "[5].

---

(١) الجهني، مانع بن حماد، ندوة المسلمون وتحديات العولمة، ٢٠٠١م، ص٥ .
(٢) محبوب، عبد الحفيظ بن عبد الرحيم، الإسلام وعولمة الرأسمالية، ١٤٢٣هـ، ص ١٠ .
(٣) خريسان، باسم علي، مرجع سابق، ص ٢٢ .
(٤) نفس المرجع السابق، ص٢٢ .
(٥) المحنة، فلاح كاظم، مرجع سابق، ص ١٠ .

رابعاً : مجموعة تركز على البعد الاجتماعي للعولمة :

وهو البعد الذي يلاحظ بروز المجتمع المدني العالمي، وبروز قضايا إنسانية مشتركة تشكل في مجملها العولمة الاجتماعية، لذا يعرفها البعض في هذا المجال :

بأنها : "عملية تصور في الغالب كقوة إيجابية تعمل على توحيد المجتمعات المختلفة، وتحقق تكاملها في قرية كونية، الكل يغتني في إطارها "[1].

حيث يتم معالجة المشاكل الاجتماعية كالهجرة وزيادة عدد السكان والمخدرات وغيرها، والتي تقف الدولة القومية عاجزة عن معالجتها منفردة لضعف قدراتها وإمكانياتها عن حل تلك المشاكل .

ويعرفها الباحث الاجتماعي الإنجليزي انتوني جيدنز Anthony Giddens بأنها : "مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية "[2].

خامساً :من التعريفات الشاملة للعولمة :

"أنها القوة بمفهومها الشامل الاقتصادي والسياسي والعسكري والتقني والإعلامي والثقافي، وهي الأساس التي سوف تصنع أو تكون شكل النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين "[3].

---

(١) خريسان، باسم علي، مرجع سابق، ص٢٢ .

(٢) إسماعيل، عبد سعيد عبد، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) الراوي، عبد الستار، العولمة الفردوس الموعود وجحيم الواقع، مجلة الموقف الثقافي، العدد (١٠)، ١٩٩٧م، ص٣٣ .

وتُعرّف أيضاً بأنها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة أو انتماء لوطن محدد أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول"[1].

وهي كذلك: "ظاهرة عامة يتدخل فيها بشكل أساسي الاقتصاد ثم السياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود الوطنية"[2].

ومنهم من ينظر إليها على أنها: "مجموعة أو منظومة متكاملة من العلاقات النفعية التبادلية المكونة في التاريخ المعاصر، استلابية، احتلالية، احتكارية، قمعية، وتضليلية، تقوم فلسفتها على الهيمنة والاختراق، ومن الليبرالية ستار وغطاء، ومحكومة بمصالح فئوية قليلة العدد من الأفراد والمؤسسات، مشتركة المصالح الاقتصادية والفكرية والعسكرية والإعلامية والتقنية"[3].

والتعريف السابق يبرز الجانب السلبي للعولمة.

ومن التعريفات السابقة يتضح لنا أنه لا يوجد اتفاق بين الكتّاب حول تعريف محدد للعولمة، وذلك لتعدد وجهات النظر حولها كونها ذات طابع شمولي.



(١) الدجاني، أحمد صدقي، الدين والنظام العالمي بمنظور إسلامي، مجلة الأكاديمية المغربية، العدد (١٢)، ١٩٩٥م، ص٩١.

(٢) خريسان، باسم علي، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) أبو راشد، عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص١٠.



إن العولمة واقع جديد، لم ينشأ من فراغ، بل هو حصيلة تراكمات فكرية وعلمية وتقنية وأخلاقية، ولذا كان لهذه الظاهرة انعكاسات على كافة مجالات الحياة، فتنوعت وتعددت أبعادها، وهي أبعاد سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وعسكرية، وسكانية، واتصالية، وتكنولوجية، ومعرفية وغيرها، وسوف تركز هذه الدراسة على الأبعاد الآتية:



تمهيد:

يسير العالم بخطى حثيثة نحو العولمة، كأنما يرى فيها الحل الناجع لمشكلاته المعقدة المزمنة، وتشكل اتجاهات العولمة- خصوصاً عولمة الاقتصاد - السمة الرئيسية للتطور مع بداية القرن الحادي والعشرين، ويُعتبر البعد الاقتصادي أهم أبعاد العولمة؛ لأن مفهوم العولمة قد برز في البداية في المجال الاقتصادي، وقد بات جلياً أن العولمة تحركها أهدافٌ اقتصادية، وهي تُطرح في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على مفاهيم اقتصاد السوق والليبرالية التي تصاحبها، وتتحدد خصائصها في بروز الأسواق العالمية للسلع ورؤوس الأموال، وفي إيجاد نُظم الإنتاج المدمجة.

" فالعولمة أصلها تاريخياً اقتصادية، فهي مصطلحاً ومحتوى أصلياً قادمة من فضاء الاقتصاد، فعندما ابتدأت العولمة مشوارها الطويل كان أول ما طمحت إليه هو تحقيق اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة "[1].

(١) قطامش، حسن، عولمة أم أمركة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، ص١٨.

إذن، نجد أن البُعد الاقتصادي للعولمة هو ذلك البعد الذي يركز على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن معهودة قبل ذلك، وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية، "فإذا كانت العولمة تعني أول ما تعني عولمة الاقتصاد، فإن الوجه الآخر للميدالية هو ((أقصدة)) العالم، أي اختزال العالم إلى بعده الاقتصادي، وتحويل جميع مظاهر الحياة إلى مسائل اقتصادية، وربما تحديداً إلى بضائع، فالعولمة إذن ((تبضيع)) للعالم، وتحويله إلى سوق، وتنصيب السوق مُلكِه على كل شيء"[1].

ولعل البعد الاقتصادي للعولمة يتمثل في تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في أيدي مجموعات رأسمالية قليلة العدد، توصف بأنها المهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتهدف هذه المجموعات إلى تهميش الأكثرية الباقية أو إقصائها بالمرة، وإحداث التفاوت ما بين الدول، وحتى داخل الدولة الواحدة، وبالتالي تعميم الفقر، وهذا يحدث كنتيجة طبيعية للتفاوت من خلال استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية وبنظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية، فكما يرى مؤلفا كتاب "فخ العولمة" أنه: "في القرن القادم سيكون هناك فقط ٢٠٪ من السكان الذين يمكنهم العمل للحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام. أما النسبة الباقية (٨٠٪)فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة، الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير"[2].

ولا شك أنه مع نمو العولمة الاقتصادية يزداد تركُّز الثروة في أيدي هذه الفئة القليلة المهيمنة، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً كبيراً. فهناك قرابة(٣٥٨) ملياردير اً في العالم يمتلكون ثروة كبيرة جداً، تعادل ما يمتلكه البقية من البشر، أي ما يزيد على

---

(١) إسماعيل، عبد سعيد عبد، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) بيتر مارتين، هانس، وهارالد شومان، فخ العولمة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص٩.

نصف سكان العالم، كما يوجد تفاوت في داخل كل دولة، حيث تستأثر قلّة من السكان بالجزء الأكبر من الثروة الوطنية فيما تعيش غالبية السكان على خط الفقر.

وقد حدثت هذه العولمة في المجال الاقتصادي من خلال عاملين:

"**الأول**: هو الشركات العملاقة المالية والصناعية والتجارية التي تنتقل بأعمالها حيث وجدت الظروف المثلى لنموها ولأرباحها.

الثاني: من خلال تلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي توحد الأسواق وتزيل الحواجز، مثل تجمع النافتا NAFTA في الجانب الأمريكي، والاتحاد الأوروبي في أوروبا، وتجمع الآسيان في جنوب شرق آسيا، والأبيك للدول المطلة على المحيط الهادي، وما قد يستجد من تجمعات اقتصادية في المستقبل المنظور. وفي الحالتين سواء تمت العولمة على يد الشركات أو من خلال التكتلات فإنها قد امتلكت آخر التطورات التقنية التي تم التوصل إليها خلال العقود الأربعة الماضية"[1].

وبذلك كان لهذه الشركات اليد الطولى في التحكم بالاقتصاد العالمي، وبالتحكم في الإنتاج والتبادل والتوزيع والتسعير وتيسير الحصول على الإنتاج أو منع وصوله، كذلك التحكم باستقرار مراكز صناعته، والتحكم بانتقال رأس المال وبصنع الأزمات أو حلها، إذن هي تتحكم بعصب السياسة والمقصود به الاقتصاد.

ومن هنا نجد أن مدخل العولمة اقتصادي، بمعنى أن النشاط الاقتصادي قد خرج من نطاق سيادة الدولة القومية إلى السيادة العالمية المهيمنة، ولقد احتل الاقتصاديون الذين يمتلكون المؤسسات المالية والاستثمارية الدولية مكانة الحكومات الوطنية، وغدوا يسيطرون على الجانب الأكبر من أماكن صنع القرار.

---

(١) محبوب، عبد الحفيظ بن عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٣١.

وقد أطلق مؤلفا كتاب (فخ العولمة) تعريفاً يتلاءم مع أقصدة العولمة، فيقولان عن العولمة الاقتصادية: "إنها انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء "[1].

وبالنظر إلى ما تضمنه التعريف السابق، نجد أنه يدل بوضوح على أن العولمة الاقتصادية هي عبارة عن دمج وتطويع الاقتصاديات المحلية القومية ضمن الاقتصاد العالمي؛ لأن الاقتصاد العالمي في نظام العولمة لا يعني اقتصاد الدول المقفلة، أو المحمية، بل يعني البلدان التي تتبع الانفتاح الاقتصادي.

والعالم يشهد حالياً المزيد من الإندماج الاقتصادي ((العولمة الاقتصادية)) عبر نظام دولي جديد ((العولمة))، والذي يتسم بالتوحد والاندماج، تقوده عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية التي يمكنها أن تبرز أهمية التعولم الدولي الاقتصادي، وتبرز كذلك مدى القابلية لدى الشعوب في التوجه نحو العولمة، ويمكن لتلك المنظمات والمؤسسات أو ما تسمى بآليات العولمة الاقتصادية عبر إمكاناتها الضخمة ودورها الفاعل في إرساء قواعد النظام الدولي الجديد في المجال الاقتصادي، ومن أشهر تلك المنظمات: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان يلعبان دوراً رائداً في ترسيخ العولمة الاقتصادية، إضافة إلى منظمة التجارة العالمية، فتدويل الإنتاج وعولمة التفاعلات المالية والاستثمارية على الخصوص، وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية، كلها عوامل تساعد على انتشار الظاهرة العالمية، والتي من أول ضحاياها سقوط مفهوم السيادة الاقتصادية، أي أن الحدود السابقة تسقط أمام الشركات العملاقة التي تستطيع أن تنقل أمكنة صناعة منتجاتها إلى بلد تكون العمالة

---

(١) بيتر مارتين، هانس، وهارالد شومان، مرجع سابق، ص٥٧.

فيها رخيصة؛ لتبيع بعد ذلك منتوجاتها في أسواق العالم بأسعار مرتفعة عن سعر التكلفة الأصلية، وهذا وجه واحد وبارز من نظام العولمة الجديد.

تعتمد العولمة ببعدها الاقتصادي على مجموعة من القواعد، والتي تتمثل أساساً في الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول، ومذهبها الأساسي يتمثل: في حرية السوق، وتحرير التجارة من جميع القيود، والخصخصة، والتي تعني التخصيص أو التملك الخاص، أو الشيء المملوك لغير الحكومة، وكذلك انصهار مختلف الاقتصادات القروية والوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي واحد، بعد أن صار العالم سوقاً واحدة، والتدفق المتزايد غير المقيد لرؤوس الأموال عبر الحدود، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والتي تقوم على مفاهيم اقتصاد السوق والليبرالية التي تصاحبها.

والليبرالية الرأسمالية: تقوم على الدعوة إلى تعزيز الملكية الفردية وحرية السوق، مع تحديد لدور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وتعد ((الليبرالية الجديدة))-NeoliberaLismus-المحرك الأساسي لإدارة دفة السياسة الاقتصادية لغالبية الحكومات، ويعتبرها عدد كبير من الخبراء الاستشاريين الاقتصاديين النهج الصحيح والأمثل الذي ينبغي السير عليه اقتصادياً، بل وينصحون بها المسئولين في الحكومات؛ لأنها تعد نظرية اقتصادية.

وقد اتخذت الغالبية العظمى من الحكومات الغربية هذه الليبرالية النظرية مناراً تهتدي به في سياساتها، بحيث لم يعد هناك تدخل للدولة، وإلى جانب ذلك -كما تقدم آنفاً- أصبح هناك تحرير للتجارة، وحرية تنقُّل رؤوس الأموال، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية، وكلها تُعد أسلحة استراتيجية في ترسانة

الحكومات المؤمنة بأداء السوق، وكذا في ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المُسيَّرة من قِبل هذه الحكومات، والمتمثِلة في البنك الدولي (IDB)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، فقد أصبح هدف هذه المؤسسات محاربة كل المُعوِقات التي تقف أمام تحرير رأس المال، وإخضاعه لقوانين موحدة تقوِّض كل أشكال السيادة، حيث إن لغة الاقتصاد والمصالح الاقتصادية لغة مشتركة نسبياً، فهي تتميز عن اللغة الثقافية التي لها خصوصية نوعاً ما في كل بلد ولكل أمة.

لقد برزت الحاجة إلى إيجاد تلك المنظمات الدولية لتساهم في الحيلولة دون تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات دولية مدمرة -كما يرى الرأسماليون- لذا اتجهت الدول نحو إقامة منظمات اقتصادية دولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيرها، حيث تعمل هذه المنظمات عبر آليات عملها والقواعد التي تنشئها، والإمكانات الضخمة التي أُعطيت لها لتفعيل دورها في إرساء قواعد هيمنة النظام الدولي الجديد في كل المجالات.

أشهر الآليات والمنظمات المستخدمة في العولمة الاقتصادية:

ا) صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (IDB):

وهما منظمتان دوليتان تلعبان دوراً فاعلاً ومؤثراً في حركة الاقتصاد العالمي، وقد أنشئتا عام ١٩٤٤م بواسطة مؤتمر بريتون وودز، وقد برز التوجه العالمي إلى ضرورة إيجاد آلية دولية تساهم في الحيلولة دون تعرُّض الاقتصاد العالمي إلى انتكاسات دولية، كالتي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، فكان إنشاء منظمتين أمميتين، لعبت أولاهما دور المحافظة على ضبط النقد الدولي واستقراره، والأخرى تُمارس عمليات

الإقراض ودراسات الجدوى في مجال الإنشاء والتعمير للدول المتضررة من الحروب والدول الفقيرة ضمن شروط قاسية، وتمويل الأنشطة والمشروعات.

٢) منظمة التجارة العالمية (WTO):

وهي منظمة دولية تضع القواعد للتجارة الدولية؛ من أجل خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية، ووقعت على أثر ذلك اتفاقية (الجات) من أجل القيام بتجارة أكثر حرية، وقد تأسست هذه المنظمة عام ١٩٩٥م بعد مفاوضات عديدة، وهي مسئولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية، على أساس من عدم التمييز، والمعاملة بالمثل والمعاملة الوطنية.

ولقد اشتمل نظام المنظمة الدولية للتجارة على العديد من الأطر التي تغطي مختلف الميادين التجارية: كالمنتوجات الزراعية وذلك برفع الدعم الحكومي عنها، وتخفيض الرسوم على حركتها نحو الأسواق، الملابس والمنسوجات، السلع الصناعية، البيئة، العمل وحقوق الإنسان والعمال... وغيرها.

وتُشكل هذه المؤسسات الثلاث ثالوثاً خطيراً يمكن أن يمسك بخناق الدول الفقيرة ودول العالم الثالث حتى يجعلها في تبعية شبه كاملة للغرب وشركاته.

٣) الإعلام والدعاية الإعلانية:

وهي تُشكل بكافة وسائلها وأفرادها الآلية الأوضح لترويج المنتجات الاستهلاكية، وتروج معها بشكل غير مباشر البيئات المطلوبة، والتي هي إفراز للثقافة والمصالح الغربية، "فالإعلام بكافة وسائله وأفراده يشكل أداة فاعلة وضاغطة كبرى من فعاليات سياسة الاختراق بكل ملوناتها وتجلياتها الميدانية في اختراق العامة والنخبة والسلطة الحاكمة، والإعلام هنا لا يأخذ أنماطه التقليدية وحسب، إنما يأخذ وظيفته الحيوية والمكانة الرئيسية في مجتمع العولمة، باعتباره السلطة القيادية

لإنتاجية المعرفة، وديمومة نظام القوى المسيطرة والسائدة من متخذي القرار"[1].

كما إن الإعلام يُعد وجهاً أساسياً من أوجه العولمة الاقتصادية، بعد أن سيطرت آليات الإعلام على سوق الاقتصاد، وأصبحت تنادي إلى قيم تجارية تبادلية وإلى سلع تُباع وتُشترى وفقاً للعرض والطلب في السوق مع بداية القرن الحادي والعشرين.

وهناك فرضية تقول: "إن أحد الأسباب المركزية للهيمنة المالية للشركات المتعددة الجنسيات يكمن في سيطرتها على وسائل الاتصال المرئي والمسموع والمقروء على حد سواء، وهذه الفرضية تتأتى من كون الإعلام المسيطر عليه يعمل بقوة لا حدود لها؛ لإقناع الجماهير بأنماط الحياة الرأسمالية والليبرالية غير المقيدة"[2].

وهنا يظهر دور الإعلام المحفز للعولمة، والذي امتطى صهوة القوة المهيمنة الجبارة، وبالذات في مجال الاقتصاد، ليقدم ثقافة استهلاكية، تجعل المواطن في بلده، مواطناً عالمياً، كل ذلك لخدمة السوق والاقتصاد.

ولعل الخطر الأكبر للإعلام الاقتصادي، يكمن في استخدام المرأة كسلعة استهلاكية لنشر ثقافة العنف والجنس، فيُلاحظ من مضمون ما يعرض على شاشات التلفزيون الفضائي، أن المرأة تعرض في مشاهد مثيرة للغرائز، كما في إعلانات السلع الاستهلاكية أو في حالات عروض الأزياء ومسابقات ملكات الجمال (ملكات العري)، وتعرض وكأنها سلعة للبيع، بعرضها لجسدها العاري أمام أصحاب الشهوات والغرائز، يمكن الاستمتاع بها كسلعة من غير قيود، ولهذا فاضت الأدبيات الجنسية وغزا فيضها القنوات الإعلامية.

---

(١) أبو راشد، عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص٦١.

(٢) المحنة، فلاح كاظم، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

" فدخل الجنس بقوة واستبداد عالم الاقتصاد بجل مظاهره، ونزع إلى العولمة كما نزعت: ودخل إلى عالم التجارة في الإشهار والإعلان وفي التسويق والترويج، ودخل عالم السياحة حتى غدا من أقوى آليات الاستدراج، وانتعشت بالجنس حركات الأسفار "(١).

ولم تقتصر صناعة الجنس التي أصبحت صناعة شرسة تغلغلت في قلب السوق الرأسمالي على البث الفضائي فقط، بل تعدت ذلك إلى الإنترنت الذي يُعد من الوسائل الأساسية لتحقيق النزعة الحالية نحو العولمة.

" فلقد أصبح الإنترنت مساحة تشغل الكثير من مواقعها الإباحية، بل تحولت إلى الاحتفاء المهووس بالجسد والمشاركة في تدمير الفطرة الإنسانية السليمة باسم الحب تارة، وباسم الحرية تارة "(٢).

وبعيداً عن صناعة الجنس فهناك صناعة الاستهلاك المتزايد لدى الناس، وهنا يأتي دور الحملات الإعلانية التي تدعو إلى شراء واستهلاك ما يدعى إلى استهلاكه، فنتيجة للدعاية الإعلانية المكثفة بات الناس يستهلكون ما لا يحتاجونه، وبات يطلب منهم المزيد من الاستهلاك حتى تظل عجلة الصناعة قائمة.

٤) الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Firm)):

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات إحدى العوامل الدولية المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي، منذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر، وتقوم هذه الشركات بدور أساسي وفاعل في عملية ((العولمة))، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفكيك العملية الإنتاجية وتكاملها دولياً، وإشاعة نمط استهلاك محدد،

---

(١) المسدي، عبد السلام، مرجع سابق، ٢٠٤.
(٢) محبوب، عبد الحفيظ بن عبد الرحيم، مرجع سابق، ص٣٣.

وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم، وهي - كما قلنا في السابق - تسيطر على مجال الإعلان والاتصالات والإعلام بكافة أشكاله، وتهدف إلى الربح في المقام الأول، كما أنها لا تنتمي إلى جنسية معينة، فهي فوق الأوطان وأقوى من الدول، لاتكبلها أية قوانين.

وتسعى تلك الشركات ((المعولمة)) إلى:

١) تكثيف المنتوج المعولم الخاضع إلى مواصفات ومعايير موحدة، من أجل الحد من الكلفة الحدية، وتنظيم التسويق بشكل مندمج على المستوى العالمي.

٢) الحرص على الحفاظ على الموقع التنافسي على مستوى الأسواق المحلية والتلاؤم مع رغباتها وحاجياتها[١].

❊ ❊ ❊

---

(١) ولعلو، فتح الله، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٥م، ص٢٩-٣٠.



تمهيد:

لكل ثقافة مسارها، ولا يوجد مسار واحد لجميع الثقافات، فالثقافة تعبير عن مرحلة تاريخية بعينها، وتتشكل في إطار الوعي التاريخي لأمة من خلاله، وتتعدد المسارات بتعدد الثقافات عبر التاريخ، فإذا ما سيطرت ثقافة وذاعت، فإنها تتحول إلى ثقافة مركزية، وتصبح باقي الثقافات في الأطراف، ويصبح مسار الثقافة المركزية هو العصر والتاريخ، وغيرها ثقافات محلية. فكل حضارة من الحضارات الإنسانية قد حظيت بأن تكون ثقافتها مركزية، كالحضارة المصرية القديمة، وحضارة ما بين النهرين، وما عداها من الحضارات كانت ثقافتها امتدادية لثقافة المركز، ثم جاءت الحضارة الإسلامية بثقافتها التي أفاضت على غيرها من الثقافات الأخرى، تلك الثقافة التي تقوم في المقام الأول على التوحيد الخالص لله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]، وهي الثقافة العالمية التي تتعايش عالميتها مع الخصوصيات التي تميزها؛ لأنها نابعة من الإسلام، الذي يراعي ظروف المكان ومقتضيات الزمان والعادات والتقاليد والأعراف، فالإسلام دين ثقافة وحضارة وهوية.

" فالثقافة – في النسق الفكري الإسلامي – : هي كل ما يسهم في عمران النفس وتهذيبها، وإذا كانت ((المدنية)) هي تهذيب الواقع بالأشياء، فإن الثقافة هي تهذيب النفس الإنسانية بالأفكار والعقائد والقيم والآداب والفنون، وإذا ما تساءلنا عن هوية ثقافتنا العربية الإسلامية، التي هي جوهرها وحقيقتها وثوابتها، فإننا نستطيع أن نقول: إن الإسلام منذ أن تدينت به أغلبية هذه الأمة قد أصبح الهوية الممثلة لأصالة ثقافة هذه الأمة، كما إن ثقافتنا إسلامية الهوية، وأن معيار الدخول والخروج في ميدان ثقافتنا والقبول والرفض فيها هو المعيار الإسلامي "(1).

ومن هنا يأتي الإسلام مشكلاً أساس الهوية الثقافية، ثم تأتي اللغة العربية التي هي لسان الإسلام ووحيه المعجز، والتي ضمِن لها القرآن الكريم منذ نزل بها تفرداً عن كل لغة سواها، وحقق لها قدراً عظيماً، ومن مكونات الهوية الثقافية يأتي التاريخ المميز في الحضارة الإسلامية، الذي هو تاريخ الأمة كما هو تاريخ الدين، ووعاء الذكريات الحافظ لخلود الأمة عبر الزمان والمكان، المؤرِخ لكل أمر من أمور الدين والدنيا.

كما أن حضارة الإسلام حضارة ثقافية عالمية، فيها من العالمية صبغتها الإسلامية، التي تضبط القيم التي تبتغيها للإنسانية، وفيها من الخصوصيات التي تتطلبها دواعي الزمان، والمكان، والمصالح المتغايرة، والأعراف المختلفة باختلاف الزمان والمكان.

ولقد تميزت الثقافة الإسلامية بتلك الميزات العظيمة التي تفردت بها عن غيرها من الثقافات، والتي قامت على أصول مختلفة ومتعارضة مع أصول الثقافة الإسلامية، فالثقافة غير الإسلامية (كالثقافة الغربية) مثلاً، تقوم على الكفر والشرك

---

(1) عمارة، محمد، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، ١٩٩٩م، ص٥-٧.

والإلحاد والفصل بين الدولة والدين، وإحلال روابط أخرى محل الرابطة الدينية، كروابط الوطنية، والجنس، والعقائد السياسية والقومية، "فالثقافة الغربية رغم أنها الثقافة السائدة فهي ليست الثقافة ((الأنموذج))، وليست الثقافة الأكثر صلاحية وتعبيراً عن إنسانية الإنسان، بل على العكس، فهي ثقافة مادية تركز على ما في الإنسان من غرائز وانفعالات، فهي ثقافة تهمل الجوانب الروحية للإنسان"(١).

إن هذه الثقافة الغربية هي الثقافة السائدة في العصر الحاضر، وهي تمثل تهديداً للثقافة الإسلامية، خاصة إذا كانت مركز الثقافة العالمية.

فالغرب الحديث في عصر العولمة هو المركز الذي يفرِض مسار ثقافته على باقي الثقافات، ويجعل العالم كله يمتثل بمساره، فتضع كل الشعوب نفسها في مساره، ويزداد الاغتراب الثقافي والحضاري عند كل الشعوب عدا ثقافة المركز، التي هي من صنع النظام العالمي الجديد، الذي لا يخفى على أحد أنه من صنع الدول الأقوى في العالم، فقد ظهر هذا النظام بشكله الواضح، في بداية العقد الماضي، وبالذات بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربيات هي الدول الأقوى في عالم اليوم، فإنها بطبيعة الحال تتبنى العولمة وتقف وراءها، وتصاحب تطبيقاتها في مجال السياسة والتجارة والاقتصاد والمعرفة والثقافة، وهي بذلك تتبنى العولمة الثقافية التي تراها مناسبة لسيادة نظامها العالمي الجديد، وفرض هيمنته على الأنظمة والقوى الأخرى بما فيها النظام الإسلامي، فهو يسخر طاقاته وقواه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والعلمية والتقنية والمعلوماتية لتجاوز هويات الأمم والشعوب الأخرى، ومحو خصوصياتها الثقافية والحضارية، من أجل تمهيد الطريق لنشر هويته وثقافته في المجتمعات الأخرى ومنها المجتمعات الإسلامية.

(١) النشار، مصطفى. ضد العولمة، ١٩٩٩م، ص ٧.

" فالعولمة الثقافية هي محاولة مجتمع ما تعميم نموذجه الثقافي على المجتمعات الأخرى، من خلال التأثير على المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات، بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة، من خلال دينامية الاختراق الثقافي واستعمار(استلاب) العقول واحتواء الخبرات وربط المثقفين بدائرة محدودة ينشدُّون إليها بصورة بعيدة عن إعمال العقل التفاعلي للذات، وإبقاؤه في سياق الأداة الوظيفية التيسيرية المحضة "(١).

إن العولمة في بُعدها الثقافي تقوم أساساً على الفكر العلماني الذي يفصل بين الدين والحياة، وتسعى إلى نشر الثقافة الغربية التي يعمل الفكر الليبرالي لتمريرها، وتعمل القوى الرأسمالية لتوطينها، إنها ثقافة المجتمع الاستهلاكي وثقافة اقتصاد السوق، يُراد بها تعميم نمط معين من الحياة، واكتساحه للعالم بأسره.

"كما إن العالم أجمع سيُبشر(سيُهدد) بحلول العصر الذي ستسود فيه ثقافة هوليوود وماكدونالدز، أي ثقافة أفلام الحركة والعنف والجريمة والجنس والتكنولوجيا العالمية، وكذلك ثقافة البطاطس وفول الصويا والكيتشاب، وعلى رأي توماس فريدمان: أما رسالتنا الثقافية فنبعث بها إلى كل أرجاء المعمورة عن طريق هوليوود وماكدونالدز، لكي تخلب لب مجتمعاتها، ونحن أيضاً من أقوى المبشرين تصميماً في العالم؛ لأننا نحتِّم أن يكون العالم ديمقراطياً ورأسمالياً كذلك، ومرتبطاً بالرسائل المدمرة لشبكة الاتصال العالمية، فلا غرو في أن كثيرين من البشر يشعرون بأنهم مهددون من بالمَثَل الذي نضربه لهم "(٢).

إن في العولمة تعميماً للنموذج الغربي الثقافي على الأفراد والشعوب والحكومات؛ لأنها تستند على أسس المعرفة والعلم والفلسفة، والتي تنطلق منها

(١) أبو راشد، عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) راغب، نبيل، أقنعة العولمة السبعة، ٢٠٠١م، ص ٣٣٧- ٣٣٨.

لتحقيق المنفعة الأمريكية، فهي تعمل على جذب أصحاب الخبرات والكفايات العلمية والمهنية العالية من المهاجرين إليها، في كافة الاختصاصات، وتجند لذلك من يقومون بجذب تلك الكفاءات بوسائل مختلفة، كما تسعى إلى اختراق العقول والثقافات بهدف الهيمنة، وتكريس التبعية الحضارية، وإفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى؛ لتعمل على التفتيت والتشتيت، وربط الناس بعالم بدون وطن ولا أمة ولا دولة ولا هوية، عن طريق تسخير الوسائل السمعية والبصرية المقروءة والمسموعة والمرئية التي أتاحتها التكنولوجيا المتقدمة في شبكات الاتصال، أو من خلال المؤسسات الإعلامية ومراكز الأبحاث والثقافة التي سخرت من أجل عولمة الثقافة.

"إن اختراق العقول مقدمة منطقية لاحتوائها، وبالتالي استخدامها وظيفياً في مصلحة تعميم الثقافة الأمريكية والترويج لأفكارها في كافة مرافق الحياة العامة والخاصة للمجتمعات البشرية؛ لأن اختراق العقول هو رأس مال السياسة النهائية للعولمة الثقافية"[1].

فلو أردنا أن نطلق على العولمة الثقافية ((أمركة)) لجاز لنا ذلك الإطلاق، خاصة وأن أمريكا هي المساهمة الكبرى في الإنتاج الثقافي والمادي والمعنوي الذي يملأ الفضاء العالمي الجديد، وسيؤدي الانتشار الواسع لمنتجاتها الثقافية إلى آثار مخربة على الهوية القومية أو المحلية الخاصة بالجماعات البشرية المختلفة.

"ما العولمة إذن سوى سيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات، وسيطرة الثقافة الغربية إنما تعني - بتحديد أكثر - سيطرة الثقافة الأمريكية (من خلال منتجاتها)، والتي تعاني منها أوروبا نفسها"[2].

---

(١) أبو راشد، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص ٣٣- ٣٤.

(٢) قطامش، حسن، مرجع سابق، ص ١٥.

فالعولمة تتساوى أو تترادف مع الأمركة في كونها تعمل على تعميم نموذج الحياة الأمريكية، ومع السلعنة؛ لأنها تفضي إلى نشر قيم السوق، وتحويل الثقافة إلى سلعة، وتهديد الهوية الثقافية أو ما يربط بين أعضاء مجتمع واحد.

عوامل خطورة العولمة الثقافية هي:

١) أن هذه العولمة ستؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدين والحياة عند كثير من الناس، وسيقع هؤلاء فيما يسمى بالصدمة الثقافية؛ نتيجة التناقض بين هوية المسلم، وطبيعة المادة المعروضة عليه باسم الثقافة العالمية (المعولمة)، والانفتاح الإعلامي.

٢) ضعف تحكم الدول في حجم المادة الثقافية، ونوعيتها، التي ستصل إلى الناس حتى في المدن والقرى النائية، بسبب تطور وسائل الاتصال.

٣) إن ثقافة العولمة تمتد امتداداً سرطانياً، بسبب توظيف الوسائل التقنية المعاصرة في نشر ثقافة العولمة؛ فهي لا تعتمد على وسائل بدائية محدودة الأثر والمجال، وإنما تعتمد على وسائل حديثة عالية التقنية، وواسعة الانتشار، مما جعل بعض الخبراء يتوقع انتهاء عصر السيطرة الحكومية على تدفق المعلومات !! "[1].

كما أن هناك أمران آخران - رأت الباحثة من خلال اطلاعها- إضافتها إلى ما تقدم من أخطار العولمة الثقافية، ومنها:

٤) ذوبان الهويات الثقافية للمجتمعات، وبروز ثقافة كونية، فالعولمة من خلال آلياتها الاقتصادية، والمعلوماتية، تسعى إلى صياغة ثقافة كونية شاملة، تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني، حيث تحمل العولمة أخطار الغزو الثقافي، الذي يهدد خصوصيات المجتمعات، متسللاً إليها عبر إدخال مفاهيم شركية إلحادية على الدين فتنسب إليه، فتنتج أجيالاً تخلط بين ما هو من صميم دينهم، وثقافتهم، وبين

(١) مخدوم، مصطفى، مرجع سابق، ص ٣٦- ٣٧.

ما هو دخيل عليها، فتذوب في ثقافات العولمة، وتصبح معدومة الصلة بثقافتها الأصيلة؛ لأنها تشبعت بثقافة مهجنة من ثقافتين متناقضتين، فيصعب عليها- بقلة علمها، وضعف تربيتها الدينية- أن تفصل بينهما.

٥) تغليب ثقافة العولمة وهي ثقافة الغالب المسيطر، والتي تشكل خطراً على خصوصيات المجتمعات الضعيفة.

"حيث أنه لا توجد ثقافة عالمية واحدة، إلا ثقافة المسيطر لذي يمتلك أدوات إبداعها ونشرها، الثقافة لا تكون إلا خاصة، مرتبطة بحضارة، وشعب، ولغة، ومرحلة تاريخية، فالثقافة العالمية أسطورة لا وجود لها، أوجدتها أجهزة الإعلام الغربية، حتى يتم تطويع الخارجين عن سلطان الغرب(الأمريكي)، فهي تنبع من الهوية الثقافية، وليس من التغريب الثقافي "[1].

فالثقافة العالمية ليست إلا الثقافة الغربية، التي يراد لها أن تُعمّم وتُفرض على جميع البشر، تلغى فيها الاختلافات والتمايزات الحضارية، فباسم التعددية العالمية، والثقافة الإنسانية يتم التعدي على الثقافات الأخرى.

ويعتمد النظام العالمي الجديد في سعيه لعولمة الثقافة على جملة من الوسائل، التي تلقى رواجاً عند الكثير من أبناء الأمة العربية والإسلامية، ومنها ما يلي:

١ - ثقافة ((الديمقراطية)) باعتبارها - عند المروجين للنظام العالمي الجديد وحتى عند بعض العرب والمسلمين - أفضل طريقة للحكم، بما في ذلك ثقافة المشاركة في صنع القرارات السياسية بصفة خاصة، والقرارات الأخرى بصفة عامة. "فنجد أن الكثير من العلماء والباحثين المسلمين دافعوا عن الديمقراطية وانحازوا إليها، فالمواطن العربي يتطلع في طول الوطن العربي وعرضه إلى أن تشاع الأجواء الديمقراطية،

---

(١) حنفي، حسن، و صادق جلال العظم، مرجع سابق، ص٢٣٣.

وإلى أن تصبح الديمقراطية هي الإطار الوحيد المنظم للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي "(١).

لكن السؤال الأهم.. هل يمكن أن تجعلنا الديمقراطية نعيش في مُناخ معافى من الحرية والتسامح واحترام الإنسان؟ وهل سيتم تبادل السلطة بسلام في زمن تكثر فيه الصراعات ؟ "فأنصار العولمة يرون أن تطبيقها، أو إيمان كل الدول بها سيعني حتماً سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحريته، كذلك يساعد على حل المشكلات التي تواجه العالم كله، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتلوث وإحلال السلام العالمي "(٢).

٢ - ثقافة عدم الفصل والتفريق بين جنس الرجل وجنس المرأة، وتيسير العلاقات المفتوحة بين الجنسين.

لقد طالبت وثائق مؤتمرات المرأة العالمية، والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والأسرة بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة في كل شيء، "فالمؤتمرات المرأة العالمية، والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والأسرة، توضح ما يخطط لنا، فمن المعايير التي وضعها الملتقى الثاني للجمعيات الأهلية في مصر الذي عقد في الفترة من ٢-٥ أكتوبر عام ١٩٩٩م: المساواة، وعدم التمييز بين الجنسين، وعند توقفنا عند معيار المساواة، وعدم التمييز بين الجنسين نجده يعبر عن المساواة التامة التي تدعو إليها هذه الوثيقة بين الرجال والنساء في كل جوانب الحياة في الحقوق والواجبات والعمل والمهنة... إلخ، وهذه ليست دائماً لصالح المرأة "(٣).

---

(١) المحنة، فلاح كاظم، مرجع سابق، ص ١٨١-١٨٢.
(٢) الحاجي، محمد عمر، العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص٣٧.
(٣) حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق، ص ٢٠-٢١.

وبدعوى حقوق الإنسان أبيحت العلاقات الجنسية، وأبيح الشذوذ الجنسي بنوعيه، والأسرة ذات العائل الواحد، وقد يُسرت السبل من أجل تلك العلاقات المحرمة، "فالممارسات الجنسية التي تقع خارج نطاق العلاقات الشرعية بين الرجال والنساء، أمر تشجع عليه (وثيقة مؤتمر السكان والتنمية) وتروج له، وآية ذلك أن تلك الوثيقة فصلت بين الزواج والجنس والإنجاب، واعتبرتها موضوعات متباينة لا علاقة لبعضها بالآخر، ولا ارتباط بينها قائم، كما أن حرية ممارسة الجنس مكفولة للجميع بنص الوثيقة، دون أي التزام ديني أو خُلقي أو شرفي، ولا قيد على ذلك بتاتاً إلا قيد واحد فقط، هو أن تكون تلك الممارسات آمنة صحياً "(1).

٣ - الفصل بين الدين وأنظمة الحياة المختلفة؛ لئلا يشكل الدين عائقاً أمام التغيير والتطوير للأنظمة والأعراف في المجتمعات.

ومن هنا يظهر: أن العولمة تسعى إلى القضاء على الأيديولوجيات والثقافات والحضارات التي لا تدين بالرأسمالية وبفكرة فصل الدين عن الحياة، والقضاء على التقاليد والعادات وغيرها مما يسمى بالتراث.

٤ - ثقافة فن الرقص والغناء والموسيقى، واعتماد المفاتن البشرية - الأنثوية منها خاصة - عناصر جمالية يجب إبرازها، وتوظيفها لخدمة ثقافة النظام العالمي الجديد وأهدافه.

٥ - الإبهار العلمي والتقني، واتخاذ التطور في هذين المجالين دليلاً على صحة التوجه في مجال العلاقات السياسية والإنسانية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

"إن التقدم في وسائل الاتصال والمعلومات، قد ساهم في زج الإنسانية في عصر الاتصالات الشاملة، فهدمت هذه الوسائل المسافات، وأسهمت بالتالي

---

(١) جاد، الحسيني سليمان، مرجع سابق، ص ٥٨-٦٠.

إسهاماً كبيراً في محاولة صياغة مجتمعات الغد وثقافاتها، وفق نمط يكاد يكون أكثر تشابهاً، فعولمة وسائل الاتصال والمعلومات ساهمت في عولمة الاقتصاد والثقافة والمال، بالشكل الذي ساهم في تحقيق العولمة الشاملة"[1].

فالثورة التقنية والعلمية قد أثرت بشكل بارز وكبير في ظهور العولمة اليوم؛ لدورها في تعزيز الترابط بين مختلف أجزاء الكرة الأرضية، وإلغاء الحدود السياسية، والجغرافية، وإحداث التغيير التدريجي في أنماط السلوك والحياة والإنتاج بالنسبة للعالم، فكل تلك التغيرات التي تجري في العالم اليوم، ناتجة عن حدوث ذلك التطور والتقدم في هذين المجالين؛ وبالذات التغيرات التي دفعت نحو العولمة.

إذن، تعد هذه الوسائل من أهم وسائل النظام العالمي الجديد لعولمة الثقافة، بالشكل الذي يريده هذا النظام، وهي -كما يتضح- نابعة بسبب نقص الخبرة وقلة الوعي في البلدان والمجتمعات المستهدفة بها.

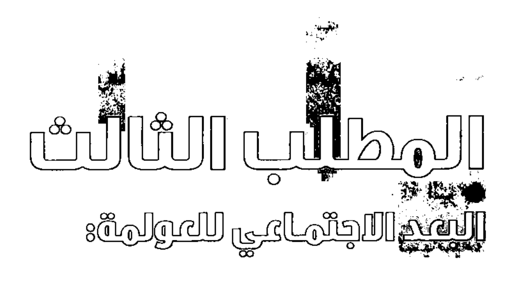
أما بالنسبة للأمة والبلدان الإسلامية، فإن الغياب الواضح للثقافة الإسلامية الصحيحة والشاملة، وتغييب أحكام الشريعة الإسلامية عن مجالات التطبيق الصادق، قد دفع الكثيرين من المسلمين للبحث عن البدائل التي يرونها مناسبة في الثقافات والأنظمة الأخرى، وخاصة النظام العالمي الجديد، وإن كانت ضارة وسيئة.

إن التحدي الكبير الذي يواجه الأمة الإسلامية اليوم - بكافة شرائحها- هو كيف السبيل إلى جعل ثقافتها وأنظمتها عوامل جذب، بدلاً من أن تكون عوامل تنفير أو إقصاء للمنتمين إليها، فضلاً عن المتطلعين إليها من خارجها.

* * *

---

(١) خريسان، باسم علي، مرجع سابق، ص ٩٥.



تمهيد:

لمّا كان المبدأ الذي ينطلق منه عالم العولمة، من جعل العالم قرية كونية واحدة، تخضع لتوجيهات النظام العالمي الجديد بقيادة أمريكا، فالوصول إلى مجتمع واحد، ذي ملامح واحدة، وأنظمة اجتماعية واحدة، وأخلاق وعادات واحدة، سيكون من أولويات العولمة.

فالعولمة في المجال الاجتماعي تسعى إلى تنميط العالم على نحوٍ من نمط المجتمعات الغربية، أي تغريب العالم، وبالأخص النمط الأمريكي، وذلك بنقل تلك القيم لتكون المثال والقدوة، سواء ما نقل منها بإرادة مقصودة، أو ما انتقل منها نتيجة طبيعية لرغبة المغلوب في تقليد الغالب (**وهي القوى الغربية**).

" أن العالم في تطوره وتحوله بفعل ظاهرة العولمة، يتجه إلى كونية جديدة، كونية تفوق كافة الأشكال التقليدية المعروفة، والتي عرفها العالم من قبل، وتكتسب هذه الأشكال في اتجاهها نحو العولمة قوة دافعة مفعمة بالحركة، تدفع إليها قوى حيوية، وإشارة ذات أبعاد وجوانب اقتصادية، وتكنولوجية، وبيئية دائمة التطور، ودائمة

التوسع، ودائمة الإلحاح، تطلب التكامل، وتحرص على التكيف والتوافق والتناغم والانسجام، وكل ذلك يتم بسرعة فائقة، لا توجد معها فواصل زمنية أو وقت للتفكير والمراجعة، وبإصرار ومثابرة فائقة، واستلاب وعي البشرية وإراداتها لصالح قوى عظمى مهيمنة على الوعي، وعلى الإرادة والإدراك "[1].

إذن، العولمة الاجتماعية تعمل على توحيد البشر في قرية كونية واحدة متجانسة، وسبيلها في ذلك توحيد الاقتصاد العالمي، وتوحيد الإدراك، والذوق، والذهن، بالاستناد إلى شبكة من المنظمات والشركات والاتصالات.

فالعولمة في المجال الاجتماعي تعني: "أنها عملية تصور في الغالب كقوة إيجابية، تعمل على توحيد المجتمعات المختلفة، وتحقق تكاملها في قرية كونية، الكل يغتني في إطارها، وتعني أيضاً أنها: فرض لتغيرات قاسية على المجتمعات المحلية بواسطة قوى جبارة من الأعلى "[2].

ففي حين يرى البعض في العولمة الاجتماعية قوى جبارة قاسية لإحداث تغييرات في المجتمعات المحلية، يرى البعض الآخر في تلك القوى بأنها قوة إيجابية لتغيير العالم، وتوحيد مجتمعاته وربطه بروابط اقتصادية، وثقافية، وسياسية، وإنسانية، فبروز المجتمع المدني العالمي أوجد قضايا إنسانية مشتركة، كالهجرة وزيادة عدد السكان والمخدرات والإرهاب والعنف وغيرها، تجد الدولة نفسها عاجزة عن معالجتها بصورة منفردة وبمعزل عن المجتمع الدولي؛ لضعف قدرتها على ذلك، وقصور إمكاناتها المختلفة.

---

(١) الخضيري، محسن أحمد، العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الدولة، ٢٠٠١م، ص ٢٤.

(٢) خريسان، باسم علي، مرجع سابق، ص ٢٢.

وهذا بالفعل ما بشرت به العولمةُ مجتمعاتِ العالم إن هي انخرطت في النظام العالمي الجديد، فإنهم سينالون الخير والسلام، وسيجدون الحلول لكل مشاكلهم، وسوف تتوحد شعوبهم تحت مظلة السلام العالمي (المزيف) الذي يدعونه.

"ويوضح بعض دعاة العولمة أن ما يدعو إلية النظام الدولي السائد الآن هو شكل من أشكال تبسيط العلاقات بين الأمم، وتجاوز العُقَد التاريخية والنفسية والنظر للعالم بوصفه وِحدة واحدة متجانسة، وهو في سعي دائم إلى دمج المصالح الوطنية بالمصالح العالمية، فلا يكون ثمة شيء اسمه داخل، وشيء اسمه خارج"[1].

وكل ذلك سوف يقوم على أساس تقليص دور الدولة، وإيجاد المجتمع الشامل الخاضع تسييراً لمنظومة عالمية ذات وحدة واحدة ؛ لأن الدولة- بسبب طغيان النظام العالمي الجديد- لم تعد قادرة على الوفاء ببعض التزاماتها تجاه دعم برامج الرعاية الاجتماعية، وتوفير الخدمات لمواطنيها، لكون العولمة تسعى إلى ربط الاقتصادات المحلية بالاقتصادات الدولية، بغرض إزالة الحواجز والقيود، لتسهيل انتقال الأموال والمنافع، حتى يتيسر لها بعد ذلك التحكم بشؤون الدولة الداخلية، والتحكم بمقدراتها وشعوبها.

ومن الوسائل التي تتخذها العولمة للتحكم في الحياة الاجتماعية للشعوب والمجتمعات:

١) المؤتمرات الدولية في مجال المرأة والشباب والأطفال والسكان والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية، التي شهدتها حقبة التسعينات بشكل كبير، وما زالت متواصلة، حيث تطرح وثائقها وتوصياتها نموذج الحياة الاجتماعية الغربية، مثالاً على ذلك ما طُرح في وثيقتي مؤتمر السكان في القاهرة ومؤتمر بكين عن المرأة.

---

(١) بكار، عبد الكريم، مرجع سابق، ص٤٤.

٢) نقل السلوكيات والعادات الغربية من خلال المواد الإعلامية والإعلانات في القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت[1].

حيث إن الأساس الذي تقوم عليه العولمة الاجتماعية هو إطلاق الحريات الشخصية، وتحرير المرأة - في زعمهم-، والتقليل من سلطة الأسرة على أفرادها، والسعي لتفكيكها وتدميرها، وتقنين الانحرافات الجنسية، باسم حقوق الإنسان، وانتشار بعض أنماط القيم والسلوكيات الغربية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة، وبالذات فيما يتعلق بالمأكل، والملبس، والترفيه، على نطاق عالمي واسع، بسبب تطور وسائل الاتصالات والمواصلات.

"كما أن هناك أنماطاً من القيم والسلوكيات الغربية التي تزداد انتشاراً خارج الدوائر الثقافية والحضارية التي أفرزتها، خاصة وأن الثورة الهائلة في مجالات الاتصال، والإعلام والتي تتحكم فيها دولٌ وشبكات وشركات غربية تساعد على ذلك"[2].

ولا شك أن الطفرة الإعلامية، والاتصالية تشكل تحولاً جذرياً عميقاً في الفضاء الثقافي والمجتمعي، مما له أخطر النتائج على التنشئة الاجتماعية العامة، والتوازنات الثقافية في عالم اليوم، ويكمن خطر ذلك على المجتمعات في تحول العالم إلى غابة إلكترونية كبيرة، أسوأ ما ينتج عنها على الأمم هو انقسام مجتمعها إلى طبقتي الأغنياء والفقراء، وتكديس الأموال في أيدي قلة من الناس، مما سيكون له آثار غير حميدة، تعمل على تسلّط وتحكّم القلة في مصير الكثرة، وتسخرهم لخدمتهم بغير حق، وأظهر الأمثلة في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، والتي تمتلك النصيب الأكبر من

---

(١) الناصر، إبراهيم ناصر، العولمة مقاومة واستثمار، مجلة البيان، العدد(١٦٧)، رجب ١٤٢٢هـ - أكتوبر ٢٠٠١م، ص١٢١.

(٢) مراد، بركات محمد، مرجع سابق، ص ١٢٥.

ثروة العالم، وكيف أن امتلاكها للمال يؤثر على وسائل الإعلام، وتوجيهها على نحو ما ترتضيه تلك الشركات لخدمة مصالحها.

كما أن وسائل التقنية الحديثة قد ساهمت بشكل بارز في التأثير على المجتمعات والعمل على زعزعة استقلالها، كذلك ساهمت: "في تطوير عدد من المشكلات الجديدة التي تتطلب حلولاً كونية أعمق، كانتشار الأسلحة النووية وغيرها، ففي حين إمكانها أن تتعزز سيطرة الدولة وقدرتها على ضبط مواطنيها من خلال تطوير وسائل المراقبة، فإنها تساهم في الوقت نفسه في تراجع استقلالية الحكومة في المجال الاقتصادي. إن تقنية الاتصالات الحديثة العابرة للحدود الوطنية تسهل الروابط العالمية بين الأفراد والمجموعات بصورة مباشرة، وعلى الرغم من أنه تستخدم تقنية الاتصالات من أجل تعزيز التفاوت العالمي، فإنها ربما تستخدم بالمقابل لتأكيد الانقسامات الثقافية من خلال نشر الثقافات الوطنية والدينية الخاصة عبر وسائل الإعلام"[1].

ويظهر جلياً مما تقدم تأثير العولمة على توازن المجتمعات، مما ينتج عنه اختلال في التوازن الاجتماعي، فاستغلال التقنية الحديثة يعزز من فرص إحداث التفاوت الاجتماعي بين فئات المجتمع الواحد، سواءً أكان ذلك على الصعيد الاقتصادي أو على الأصعدة الأخرى.

فالعولمة لن تساعد في نشر العدالة الاجتماعية، والتخفيف من ضراوة الأوضاع الحاضرة، بل إنها ستزيد في تكريسها، واستفحالها، ونشوب ثورة اجتماعية عالمية، وبالتالي زيادة حالات عدم المساواة بين الناس، ونشر البطالة والفقر، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن مواطنيها، ونشوء الطبقة الفاحشة في غناها داخل مجتمع الدولة

---

(١) عبيد، نايف علي، العولمة: مشاهد وتساؤلات، ٢٠٠١م، ص ١٢-١٣.

الواحدة، كما أن الخصوصية الثقافية في أي مجتمع سوف تتأثر لا محالة؛ نتيجة لتفاعلها وتقاطعها مع توجهات العولمة الكاسحة، "كما ستمتد مخاطر العولمة إلى كيان المجتمع ذاته، حين تتسرب إلى تفكيك العلاقات الاجتماعية، وتوهين الانتماءات الوطنية، وإثارة النعرات القبلية والعرقية والطائفية، فضلاً عن خلخلة كثير من القيم الاجتماعية والعقائد الدينية، وفي ذلك يتمثل هدف العولمة في تكوين النموذج العالمي للشخصية، منفصلة عن جذورها، ومشاركتها في هموم وطنها، وفي تنمية موارده تنمية ذاتية في المقام الأول"[(١)].

لقد أدى تعولم مجالات الحياة المختلفة إلى تحول فاعل وملموس -نوعاً ما- من الناحية الاجتماعية، حيث اتجهت القوى الاجتماعية، من تجمعات قبلية، وأسرية، إلى تجمعات دولية، وقومية، وغيرها، بكل ما تحويه من ترتيبات اجتماعية، وترتيبات علاقات، وتقاليد، ونظم حاكمة، لقد دفع ذلك كله تيار العولمة إلى إحداث وإيجاد مرحلة عدم استقرار، مرحلة خلخلة اجتماعية واسعة، وإعادة تهيئة وتكييف وترسية قواعد دائمة وثابتة وقوية لإرساء: "مجتمع عالمي إنساني بالغ الاتساع، مجتمع يستوعب كل البشر، كل الناس، كل الأحياء، بدون فروق، بدون عنصرية بغيضة، بدون استعلاء موروث، بدون أحقاد موروثة، تجمع جدير بالإنسان أن يحيا ويعيش فيه!!"[(٢)].

لذا حاولت الدول الغربية أن تحقق ذلك الهدف -وهو صناعة المجتمع الإنساني المثالي-، ولكن بفرض أنموذجها الاجتماعي، وقيمها المزعزعة على العالم، وبالذات في مجال الأسرة والمرأة، واعتماد النموذج الغربي في الحياة الاجتماعية، والسكان من خلال المؤتمرات الدولية في المجالات الاجتماعية المختلفة.

---

(١) عمار، حامد، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص ٤١.
(٢) الخضيري، محسن أحمد، مرجع سابق، ص ٢٦.

ولقد دفعت العولمة الأمم المتحدة، التي تسيطر عليها وعلى قراراتها، لا سيما في عقد التسعينيات إلى عقد مؤتمرات بعناوين متعددة؛ لتغيير النظام العام في المجتمعات، وبالذات نظام الأسرة.

" حيث إن هذه المؤتمرات، على تنوع طروحاتها وتعدد أساليبها ترمي إلى ابتداع أنماط وأشكال جديدة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، تحطم الحواجز الأخلاقية، وتعارض القيم الدينية، وتنشر الإباحية باسم الحرية، وتشجع على التحلل باسم التحرر، حيث لم يكتف واضعو البرامج لهذه المؤتمرات عند حد التشكيك في اعتبار الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ولكنهم قفزوا فوق الكثير من الضوابط والقيم الدينية الأخرى أيضاً؛ ليقرروا بأن مفهوم الأسرة بالمعنى الذي يشرعه الدين ليس إلا مفهوماً عقيماً، وقيداً على الحرية الشخصية "[1].

لقد أصبحت المرأة والأسرة محورين أساسيين من محاور عمل التجمعات، والفعاليات الاجتماعية في العالم، ولدى كثير من المنظمات والمؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، التي تنادي بالحرية والمساواة وحقوق الإنسان، وأصبح همّ تلك التجمعات الأكبر هو السعي لعولمة الحياة الاجتماعية، من خلال تقنين الرذيلة والإباحية، ومحاولة تعميم الشذوذ، باسم حقوق الإنسان والحرية الشخصية، كما يحدث في دول العالم الغربي، وكذلك تقويض بناء الأسرة، التي يرون فيها حجر عثرة أمام التقدم والرفاهية، فهي أقدم مؤسسة اجتماعية - زعموا- تسلّط الرجل من خلالها على المرأة، ومارس عليها أشكال القهر، ومن أجل التحرير الذي يزعمه هؤلاء للمرأة فإنهم يرون ضرورة التخلص من شيء اسمه الأسرة.

---

(١) جاد، الحسيني سليمان، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

لذا حرصت تلك التجمعات الدولية - كالأمم المتحدة - نتيجة ما يدعونه من القهر الذي تعانيه المرأة، والذي مردّهُ يعود إلى عدم مساواتها في الحقوق، والتمييز بينها وبين الرجل في الأعراف والتقاليد والتشريعات الدينية - كما يدعون -، حرصت على إقامة المؤتمرات، وإصدار الإعلانات، وتوقيع الاتفاقيات، التي تعمل على فرض مفهوم المساواة الشكلي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في الحياة العامة، وتأمين تلك الحقوق، من خلال إلزام الدول الأعضاء بالتوقيع عليها، بهدف عولمة المرأة.

وقد تتابعت مؤتمرات الأمم المتحدة منذ مايزيد على خمسين عاماً تحت مسميات برّاقة تحمل معاني التنمية والإعمار، ولكن كثيراً من مقرراتها يخالف الفطرة الإنسانية، وتأباه خاتمة الشرائع الإلهية، وعند تتبع تلك المؤتمرات وتاريخها فقد كان مبدؤها في عام ١٩٥٠ م حول المرأة والأسرة، إلى مؤتمر نيويورك (بكين +٥) عام ٢٠٠٠م.

ومن أبرز توصيات ومقررات هذه المؤتمرات:

١- الحرية الجنسية، وإباحة العلاقات الجنسية خارج إطار الأسرة، وتقليل قيمة الزواج.

٢- تكريس المفهوم الغربي للأسرة، وهو أنها تتكون من شخصين فأكثر، ولو كانا من نوع واحد.

٣- فرض مفهوم المساواة الشكلي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والحياة العامة [1].

إضافة إلى أمور أخرى مثل: فرض حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية،

---

(١) الناصر، إبراهيم ناصر، مجلة البيان، عدد سابق، ص١٢٦ .

وأدواره المترتبة عليها، ومن ثم الاعتراف رسمياً بالشواذ والمثليين، المطالبة بإدراج حقوقهم الانحرافية ضمن حقوق الإنسان، ومنها حقهم في الزواج، وتكوين الأسر والحصول على أطفال بالتبني، وغيرها من المقررات الإباحية التي تُضعِف دور الدين في رعاية الأسرة وتنشئتها.

ولتنفيذ مخططاتهم في هدم كيان الأسرة والمجتمع استعانوا بكل وسيلة ممكنة لتحقيق مبتغاهم، ومن تلك الوسائل:

١ - التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية النسائية غير الإسلامية، من أجل تنفيذ مخططات إخراج المرأة المسلمة من الأخلاق الإسلامية.

٢ - الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

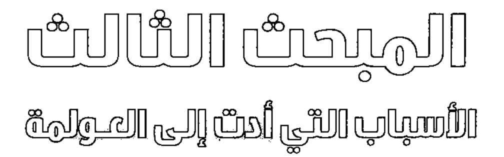
٣ - مؤتمرات المرأة التي يُقصد بها هدم المجتمعات البشرية، ولا سيّما المجتمعات الإسلامية.

٤- وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وأنواعها (المقروءة والمسموعة والمرئية).

وهذا بعض مايخطط له أعداء الإسلام للمرأة والمجتمع، عن طريق عولمة الحياة الاجتماعية وعولمة المرأة، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تدمير الأسرة المسلمة، وتفتيت أبنائها، بحيث لا يشكلون في المستقبل قوة بشرية يمكن أن تمثل خطراً عليهم وعلى أنظمتهم.







المبحث الثالث

الأسباب التي أدت إلى العولمة

تمهيد:

جاءت العولمة لتعبر عن مجموعة من التغيرات، والتبدلات التي تشهدها الحياة اليوم في كافة الصعد السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والمعرفية، لتعلن عن بداية وضع جديد، نشأ نتيجة تلك المتغيرات والأسباب المتكاملة نسبياً.

والعولمة عملية متفاعلة، فمن الصعب تحديد مظهر معين لها، فهي تتخذ مظاهر متعددة، ومن الصعب إرجاعها إلى سبب أو عامل واحد أو اثنين، فهناك أسباب متعددة لها، بل نجد أن الأسباب والنتائج تختلط، بمعنى أن النتيجة تصير سبباً لمزيد من العولمة، والسبب يصير مظهراً آخر من مظاهر العولمة، والأسباب ليست عديدة فحسب بل هي متداخلة تقوّي من أثر بعضها.

وعند الحديث عن الأسباب التي أدت إلى العولمة، فأول ما يتبادر إلى الذهن العولمة الاقتصادية، نظراً للارتباط الوثيق بين العولمة من ناحية، والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى؛ ولأن مظاهر وتجليات العولمة الاقتصادية هي الأبرز والأكثر

وضوحاً في مراحل بروزها وتطورها العولمة، فكل المؤشرات الموضوعية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالاً، والأكثر تحققاً على أرض الواقع من النواحي الأخرى، وهذا لا يمنع أن تكون هناك أسباب غير اقتصادية للعولمة، على الرغم من كون العالم يبدو اليوم معولماً اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً وسياسياً.

الأسباب التي قادت إلى العولمة وأدت إليها.

أولاً: أسباب سياسية، ومن أهم تلك الأسباب:

المتغيرات الدولية الجديدة (انهيار الشيوعية):

لقد شهدت الساحة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين تغيرات واسعة شملت النظام الدولي الذي كان قائماً في ذلك الوقت، حيث كان نظاماً ((ثنائي القطبية))، فمعظم العالم كان منقسماً إلى مناطق نفوذ، خاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتأثير القوتين العظمتين، وهما الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن هناك اندماج وتقارب بين دول العالم المنقسمة وشعوبها.

ففي عام (١٩٨٥م) تم الإعلان عن انهيار الاتحاد السوفييتي سياسياً، واقتصادياً، كياناً ونفوذاً، وعلى إثره انهارت المنظومة الاشتراكية الشيوعية، وبذلك انتهت الحرب الباردة بين المعسكرين: الشيوعي الاشتراكي، والرأسمالي لصالح الرأسمالية، وتربعت أمريكا على عرش النفوذ العالمي، وتبوأت مكان الصدارة في العالم، وتمكنت من بسط نفوذها السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والحضاري على العالم، وتولت مركز القيادة لإدارة شؤون العالم في كل مناحي الحياة، «وقد كان لذلك كله بروز ماسمي بـ ((الأحادية القطبية)) ذات الطابع الأمريكي، حيث تمكنت هذه الأحادية من التعجيل في وضع النظم والقوانين وإيجاد المؤسسات المختلفة لتحويل العولمة من إطارها الإقليمي، إلى إطارها الكوني الشامل، وذلك

من خلال تحرير المبادلات تحريراً كاملاً، فكان الإعلان عن إنشاء (المنظمة العالمية للتجارة) بمثابة وضع حجر الأساس في بناء صرح العولمة الكونية»[1].

فعندما هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، باعتبارها القطب الوحيد المتفرد بالهيمنة، تبعتها الكثير من الدول للحصول على دعمها السياسي، أو الاقتصادي، أو العسكري، مقابل قيام تلك الدول بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وهكذا تم التحول إلى الديمقراطية سياسياً، والأخذ بالحرية الاقتصادية، وبآليات السوق، وتصفية القطاع العام، والتوجه نحو الخصخصة، وتحرير التجارة على المستوى العالمي من الناحية الاقتصادية.

والعولمة ما هي إلا دعوة دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية، عبر إقامة نظام عالمي جديد بديل للنظام الدولي السابق ((الثنائي القطبية))، والذي كان قائماً أيام وجود الاتحاد السوفييتي السابق، فها هو الرئيس السابق جورج بوش الأب قد أعلن في خطابه عن أمله في نشوء عالم جديد فقال: « تخامرنا رؤية لشراكة جديدة بين الأمم، تتنامى فوق إرهاصات الحرب الباردة، إنها لشراكة قائمة على التشاور والتعاون والعمل الجماعي، سيما من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، يوحدها المبدأ وحكم القانون. . .، إنها ترنو إلى نشر الديمقراطية، وإنعاش الرفاهية، وتوطيد السلم، وخفض التسلح»[2].

إن النظام العالمي الجديد المعولَم هو الهيمنة الغربية على العالم في ثوب قيمي أخلاقي، يسوِّغ لها حكم العالم، وإضفاء المسحة الشرعية على سياساتها ومواقفها إزاء الدول المختلفة، باعتبارها حاملة لواء هذا النظام العالمي الجديد، والمدافعة عن قيم العدالة والحق وسيادة القانون في العالم.

(١) أبو زعرور، محمد بن سعيد بن سهو، مرجع سابق، ص ١٦-١٧.
(٢) خريسان، باسم علي، مرجع سابق، ص٥٦- ٥٧.

ثانياً: أسبـــاب اقتصـادية:

ومن أهم تلك الأسباب التي أدت إلى تعولم المجال الاقتصادي، ما يلي:

أ) تحرير التجارة الدولية:

إن من أهم أسباب نشوب الحروب العالمية السابقة، هو الحرب الاقتصادية التي كانت تقوم على (سياسة إفقار الجار)، وذلك بقفل الأسواق أمام الدول الأخرى، والذي يؤدي في النهاية إلى إفقار الجميع، ولذلك اتجهت الدول الرأسمالية إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي، يخدم بالأساس مصالحها ومصالح الدول الصناعية بصفة عامة، نظام يغطي العيوب التي كانت تنتقص من نظام العلاقات الاقتصادية الدولية فيما قبل الحرب، ويعيد بناء النظام التجاري والنقدي العالمي.

لقد أنشأ الحلفاء الغربيون البنك الدولي؛ لإعادة تعمير ما خربته الحرب، وصندوق النقد الدولي؛ لاستقرار النظام النقدي العالمي، وتمويل عجز التجارة بين الدول، ثم برزت الحاجة إلى إنشاء منظمة تهتم بشؤون التجارة الدولية، ولكن تأخر إنشاء مثل هذه المنظمة، وتُركت التجارة الدولية لتُنظمها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) **GATT**، والتي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، وبعد مفاوضات عديدة رأت منظمة التجارة العالمية النور عام ١٩٩٤م، لتصبح الراعية لتحرير التجارة الدولية ومسيرة العولمة، وستكون هذه المنظمة مسئولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية، وبتحرير التجارة تستكمل إجراءات التحررية الاقتصادية، وتصبح متكاملة مع التحررية النقدية، والمالية، والتجارية.

وبظهور هذه المنظمة ظهرت سياسة الباب المفتوح، الأرض المفتوحة، السماء المفتوحة والبحار المفتوحة، بل والعقول المفتوحة، أي (عالم بلا حدود)، وألغيت الحدود التجارية في العالم، وانتقل الاقتصاد العالمي إلى مرحلة اشتراكية السوق أو دكتاتورية السوق.

وقد ازداد اتجاه البلدان نحو النُظم القائمة على الانفتاح الاقتصادي؛ ليُتاح لها فرصة التغلب على عقبة ضيق السوق المحلي لديها، وذلك بتوجيه التنمية إلى الخارج باتباع سياسات للتنمية مرتكزة على التصدير بالاندماج الفوري في الاقتصاد العالمي.

«فالتجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت أربعين ضعفاً ما بين ١٩٥٠م و١٩٨٧م، ونمو التجارة فاق نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي»[1].

إذن، العولمة هي نتاج التحرير، وهي تعمل على تحريك القوى التي تُعجِّل عملية التحرير، وتكمُن معضلة العولمة في أنها تفتح أسواقاً متقدمة جداً على أسواق أقل تقدماً، بل ومتخلفة جداً، دون التهيئة لتلك الأسواق، مما يُحدث الخلل والانهيار، وبالتالي يصبح الحكم والبقاء للأقوى.

ب) تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

تعد الشركات المتعددة الجنسيات(الشركات غير الوطنية)، قلب العولمة الاقتصادية، وعاملها الأهم، وتمثل رأس المال العالمي، والمحرك الرئيس والمستفيد الأكبر من العولمة.

«فنجد أن هذه الشركات تستحوذ على ٢٨٪ من النشاط الاقتصادي في العالم، وتستحوذ أكبر ٥٠٠ شركة على ٧٠٪ من التجارة، ثم إن هذه الشركات تحتل جبهة العولمة الحقيقية»[2].

ومن الملاحظ أن هذه الشركات لا تنتمي إلى جنسية معينة، فهي عبارة عن

---

(١) أحمد، أحمد عبد الرحمن، العولمة -المفهوم،المظاهر، الأسباب -، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد "٢٦" ، العدد(١)، ربيع ١٩٩٨م، ص٥٥.
(٢) الرماني، زيد بن محمد، اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م، ص٤٢.

ارتباط شركات من عدة أقطار في شكل تحالفات، ومجموعات، لذا فهي شركات لا جنسية، أو عابرة للجنسيات، ومن المعلوم «أن نسق وعملية العولمة أتيا من التفاعل بين الشركات متعددة الجنسيات والدولة القومية في سياق بيئة تقنوية متغيرة، ويضيف أن الشركات متعددة الجنسيات هي أكثر وأهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي، ويرجع ذلك إلى:

١- تحكمها في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر.

٢- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد.

٣- مرونتها الجغرافية»[١].

وتتميز هذه الشركات باتساع نشاطها، واتساع رقعة أعمالها، وتفوقها مادياً على الاقتصادات الوطنية، وسعيها لتوحيد العالم، والسيطرة عليه اقتصادياً، ومن ثَمّ سياسياً.

وكما يُشار أن «العالم لم يعد يحكمه رجال السياسة، وإنما المنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى، مثل (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات»[٢].

وتكمن خطورة هذه الشركات في عدم خضوعها لقواعد، وضوابط قانونية، أو اتفاقات دولية ملزمة.

ويُستفاد منها في دفع عملية التنمية، وتوفير فرص العمل والتدريب، كما أنها تنقل التكنولوجيا المتطورة، وتساهم في حماية البيئة... وغير ذلك، في حين تسعى هي إلى كسب الأرباح الهائلة العظيمة بكل الوسائل الممكنة على حساب غيرها.

---

(١) أحمد، أحمد عبد الرحمن، عدد سابق، ص٦٣.

(٢) اللاوندي، سعيد، بدائل العولمة، ٢٠٠٢م، ص٨.

«إن الشركات متعدية الجنسيات تقوم بدور بارز في عملية العولمة، وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفكيك العملية الإنتاجية، وتكاملها دولياً، وإشاعة ثقافة استهلاكية موحدة، ومما يسهل لها هذه المهمة سيطرتها في مجالات الإعلان والإعلام والاتصالات، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي I. M. F والبنك الدولي I. D. B ومنظمة التجارة الدولية W. T. O»[1].

ج) التخصيص والعولمة:

تُعد الخصخصة جزءً من حركة تحرير الاقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص، فهي تعني التحول إلى الملكية الخاصة، والتعرض للمنافسة.

فعن الكيفية التي تؤديها الخصخصة في زيادة العولمة نجد أن» حركة التخصيص دعوة ليبرالية داخلية، من المتوقع أن تصحبها ليبرالية خارجية، غير أن السبب الأكبر الذي يقود إلى العولمة هو كون مجال الصناعات المخصخصة هو المرافق العامة عادة، التي كانت حجة جعلها قطاعاً عاماً في المقام الأول هي كونها تتطلب استثمارات ضخمة وقدرات إدارية عالية، من الصعب أن يهيئها القطاع الخاص المحلي (كالكهرباء والهاتف والطيران)، لذا حينما تعرض للتخصيص من الطبيعي أن تدعى الشركات الأجنبية للدخول، أو أن تسعى إلى ذلك بنفسها، لما لها من قدرات وموارد مالية وإدارية»[2].

والخصخصة من مكملات العولمة وهي جزء منها، أو لنقل إنها أدت إليها، فهي فكرة رأسمالية ظهرت في الثمانينيات من القرن العشرين، وتُعرف ((بالليبرالية النقدية)) أي تحرير رأس المال.

---

(١) إسماعيل، عبد سعيد عبد، مرجع سابق، ص ١٢٣.
(٢) أحمد، أحمد عبد الرحمن، عدد سابق، ص ٦٨.

كما أنها تعني «تحويل المؤسسات العامة والمنشآت والمصانع والمرافق الاقتصادية من ملكية الدولة، أي الملكية العامة، إلى الملكية الخاصة للشركات الرأسمالية، وذلك عن طريق إفساح المجال لدخول الشركات العالمية الكبرى في هذه المصالح العامة كشريك، ويسمى هذا الشريك الأجنبي بالشريك الاستراتيجي، مما يتيح أيضاً للدول الكبرى الاستيلاء على هذه المرافق الاقتصادية المهمة، مما يؤمن لهذا الأجنبي الفائدة والربح عن طريق الرسوم التي تزداد مقاديرها بصورة مطردة»[1].

ومن هنا تصبح مجتمعات الدول الضعيفة مجتمعات استهلاكية لصالح تلك الشركات الضخمة الممولة من قبل الدول الصناعية الكبرى، وخاضعة لإراداتها في كل اتجاه.

ثالثاً: أسباب تقنية علمية، ومن أهم تلك الأسباب:

التقدم العلمي والتقني (التغيير الكبير في وسائل الاتصال والمعلومات):

يعد التقدم التقني والعلمي من أهم عوامل العولمة؛ لأنه يؤثر على وسائل وطرق الإنتاج واقتصادياته، وعلى تدفق الموارد والمعلومات، ويؤثر كذلك في بروز العولمة؛ لدوره في تعزيز الترابط بين مختلف أجزاء الكرة الأرضية، وتحقيق الاندماج في العالم، وتسهيل انسياب حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، وإلى حد ما حركة الأفراد، ومن ثم بروز ظاهرة العولمة.

وقد شكّل هذا التقدم متغيرات أساسية في حياة البشرية، أدى إلى تطورها وازدهارها وتحسين مستوى معيشتها، فقد وصلت الأبحاث العلمية إلى مجالات

---

(١) الزين، سميح عاطف، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤.

جديدة ومختلفة، وزادت الاختراعات العلمية، والإضافات التقنية بمعدل اختراع أو اكتشاف في كل دقيقتين على مدار السنة دون توقف.

ومما يميز هذا التقدم العلمي التقني أنه يجنح إلى العالمية، أي توحيد العالم في سياق واحد، وإلى إحداث تغيرات في مختلف المجالات تدفع إلى العولمة.

وتعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الفئات استعمالاً للتقنيات العلمية الحديثة الإنتاج، فمن خلال شبكة المعلومات تستطيع هذه الشركات التعرف على احتياجات المستهلكين في الأقطار المختلفة؛ لتقرر ماذا تنتج، وفي أي موقع، وتُنسِّق عملياتها في الفروع والمراكز المختلفة، وتحول المنتجات الكاملة التصنيع وشبه الكاملة بالوسائل المتعددة.

«إن الشركات المتعددة الجنسيات تعد الممول الرئيسي لعمليات البحث العلمي والتطوير، وتشير الدراسات إلى أن الشركات الكبرى (يعمل لديها أكثر من ١٠٠٠عامل) في الدول الرأسمالية المتقدمة كانت مسئولة عن حوالي ٨٠٪ من جملة الإنفاق على البحث والتطوير، وهي بذلك تحتل المكانة الأساسية في هذا الإنفاق»[1].

كما أن تلك الشركات تسيطر على النشاط الابتكاري في العالم، فمعظم التكنولوجيا المطلوبة في عملية التنمية للبلدان النامية تخضع لبراءات اختراع تملكها تلك الشركات.

ويعد بزوغ مجتمع المعلومات، أو المجتمع ما بعد الصناعي، أحد العوامل الأساسية وراء بروز ظاهرة العولمة، وتعد التكنولوجيا المعلوماتية المتقدمة،

(١) إسماعيل، عبد سعيد عبد، مرجع سابق، ص١١٠.

وتكنولوجيا الفضاء والهندسة الوراثية، معيار القوى الأساسي في القرن الحادي والعشرين؛ وذلك لأنها أصبحت الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد العالمي المعولم.

إذن، فعولمة التقنية والمعلومات قد ساهمت في عولمة الاقتصاد والمال بالشكل الذي ساهم في تحقيق العولمة الشاملة.

* * *



في هذا العصر الذي نعيشه تـزداد التحديات الخارجية، التي تواجه كل جوانب الحياة المختلفة، الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والفكرية وغيرها، ومن أبرزها تحدي العولمة، الذي بات يمثل أكبر تهديد وتحدي لكل شعوب الأرض في الوقت الحالي، وكان له تأثير على كل مناحي الحياة، ومن أبرز التحديات التي جاءت بها العولمة:



تمهيد:

لقد شهد الواقع العالمي الجديد، الذي أخذ يتنامى خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تقدماً هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومازال ينمو حتى اليوم، وبمعدلات غير مسبوقة في سرعتها، فكان التقدم في هذا المضمار داعماً لدعوى العولمة، التي تجلت في زمننا الراهن في ميادين الاقتصاد، والتجارة، والسوق، والمال، فأصبح التنافس والهيمنة، والاستحواذ، والتفوق بأي ثمن، والطريق إلى ذلك هو حرية السوق، وتحرير التجارة، والخصخصة، وحرية نقل الأموال، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

لكن العولمة لم تقف عند هذا الحد، بل تعدت ذلك إلى جعل كل شيء معولماً، ومن مشكلاتها الكبرى: تعاظم النمو السكاني، ومشكلة التلوث البيئي، وانعدام المساواة الاقتصادية، ومشكلات التخلف والتبعية، حتى هذه تمت عولمتها ولا تتوقف عند محطة واحدة من العالم، فرغم الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد على مستويات عالمية، من أجل إيجاد منهجية موحدة للتعامل مع هذه المشكلات،

كمؤتمر القاهرة حول مشكلة السكان وغيرها، إلا أنها لم تُحقق النتيجة التي تسعى إليها على أرض الواقع، فما تزال أعداد العاطلين عن العمل تتضاعف بصورة مخيفة، ومعدلات التضخم في ازدياد، والحروب الأهلية والدولية تستمر، إضافة إلى تضاعف معدلات الجريمة والفساد بكل أنواعه، ونسب التلوث.

ومما يؤسف له أن «بعض مشكلات الدول الصناعية قد انتقلت إلى بلادنا العربية والإسلامية رغم أنها مشكلات صناعية، ومن المفترض أن نكون في منأى عنها، ولكن المشكلات دُوّلت وبدأت تعصف بكل الدول المتأثرة برياح العولمة»[1].

إن العولمة كظاهرة تسعى إلى تحطيم قدرات العالم النامي، خاصة العالم العربي والإسلامي أثرت على النمو والإنتاج فيه، مضيفة إلى فقره فقراً، وإلى ضعفه ضعفاً، لتتوالد الأزمات في أرض مهدت لذلك.

وسوف نرصد هنا بعضاً من التحديات التي جاءت بها العولمة في المجال الاقتصادي ومنها:

أ) الفقر وانخفاض الدخل:

يمثل الفقر مشكلة عالمية ذات أبعاد خطيرة على مستقبل البشرية، فهو لا يقتصر فقط على الدول النامية، إذ يعد الفقر في هذه البلدان ظاهرة هيكلية، أي أن له جذوراً راسخة في قلب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك البلدان، بل إنه يمتد ليشمل الدول الغنية التي تضم أعداداً كبيرة من الفقراء أيضاً، وإذا كان الفقر ناتجاً عن سوء توزيع الثروة بشكل غير متكافئ بين سكان العالم البالغ تعدادهم تقريباً ٦ مليارات نسمة، فإن العولمة وتحرير التجارة العالمية ستعمق هذه الظاهرة بشكل خطير في المستقبل.

---

(١) مراد، بركات محمد، مرجع سابق، ص ١١٧.

وقد أكدت أحدث دراسة شاملة عن الفقر أصدرها البنك الدولي عام ٢٠٠٠م، والتي استغرقت في إعدادها سنتين كاملتين، ونشرت تحت عنوان (التقرير العالمي للتنمية لعام٢٠٠٠ -٢٠٠١م، شن هجوم على الفقر: إتاحة الفرص، والتمكين من أسباب القوة، وتوفير الأمن): أن العولمة ساهمت في زيادة غنى الأغنياء، بينما انعكست على غالبية شعوب العالم، فازداد عدد الفقراء فيه إلى أكثر من الضعف»[1].

وظاهرة الفقر تتركز بشكل كبير في الدول النامية ودول العالمين العربي والإسلامي، والسبب يعود إلى أمور منها:

١ . خلل موروث في الهياكل الاقتصادية والسياسية، وهو ما درج على تسميته التخلف.

٢ . خلل مستحدث في استراتيجيات وسياسات التنمية، وهو ما يتجلى في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع على النمط الرأسمالي المنحاز بطبيعته إلى الأغنيا»[2].

فالعولمة الاقتصادية التي تمثلها الرأسمالية الليبرالية المتوحشة هي السبب في تعميق الفقر اليوم؛ لأنها تسعى إلى إحداث التفاوت بين الأغنياء والفقراء؛ بسبب توزيع المكاسب العالمية بصورة غير متكافئة.

وتضيف الباحثة أسباباً أخرى للفقر - من خلال قراءاتها - ومنها ما يلي:

• من الأسباب الرئيسية المسئولة عن انتشار الفقر والحرمان بالذات في الدول

---

(١) مجلة المجتمع، دراسة البنك الدولي عن الفقر بعنوان (العولمة تزيد غنى الأغنياء وتضاعف أعداد الفقراء في العالم)، العدد(١٤٢٠)، ٥ رجب ١٤٢١هـ - ٣/١٠/٢٠٠٠م، ص٣٠.

(٢) إسماعيل، عبد سعيد عبد، مرجع سابق، ص١٤٨.

الإسلامية، إهمال العنصر البشري، وسوء توزيع الثروات، وإهمال العدالة الاجتماعية، وإهمال الزراعة، والصناعات التقليدية التي لها أهمية كبيرة في المجتمع، والمشروعات المولدة للدخول وفرص العمل، وانتشار البطالة، وانخفاض مستوى الإنتاج، ولا يعد النمو السكاني سبباً للفقر.

- تهريب رؤوس الأموال وهجرة الكفاءات الوطنية إلى خارج الوطن.
- تدني مستوى الدخل والأجر بالنسبة للفرد، وارتفاع كلفة المعيشة مقارنة بالدخل.

إذن، الفقر يتعمق يوماً بعد يوم نتيجة لعمليات اقتصادية وسياسية واجتماعية تتداخل بعضها مع بعض، بشكل يؤدي إلى تفاقم الحرمان الذي يعاني منه الفقراء.

وما الوضع الحالي للعالم اليوم إلا نتيجة تخطيط دولي بعد الحرب العالمية الثانية، للتعامل مع العلاقات المالية الدولية عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من خلال نظام الاستبداد المالي الذي يتزعم العالم ويهيمن عليه.

«إن الجزء الأعظم من العالم يتحول إلى عالم بؤس وفاقة بما يوازي أربعة أخماس السكان، خصوصاً حين نعلم أن ٣٥٨ملياردير اً يمتلكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه ٢،٥ مليار من سكان العالم، وأن المجموع الكلي لمديونية الدول النامية عام ١٩٩٦م ارتفع ضعف ما كانت عليه قبل عشرة أعوام، كما أن نسبة ٢٠٪ من السكان العاملين ستعمل وتكسب المال وتستهلك البضائع، أما نسبة ٨٠٪ الباقية فسوف تواجه مشاكل عظيمة، ولن يمكنها العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير»[1].

ويتضح ذلك جلياً من خلال التفاوت بين الأغنياء والفقراء بسبب توزيع المكاسب العالمية بصورة غير متكافئة، فمتوسط الدخل في أغنى ٢٠ بلداً في العالم

(١) المرسي، كمال الدين عبد الغني، الخروج من فخ العولمة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص١٠١.

يعادل ٣٧ مثلاً من متوسط الدخل في أفقر ٢٠ بلداً في العالم، حيث يشكل الفقر وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي سمة بارزة في معظم الأقطار النامية والإسلامية والعربية، كما أن أعباء الفقر تقع بصفة خاصة على النساء، خصوصاً وأن عدد الأسر التي ترأسها المرأة قد زادت بشكل كبير، ومن هنا كان لابد من بذل الجهود للقضاء على الفقر، «وقد أكدت دراسة البنك الدولي أن جهود مكافحة الفقر يمكن أن تثمر عن نتائج حسنة في حال اتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات متكاملة:

الأول: تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للفقراء، من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، مع زيادة إمكان الوصول إلى الأسواق.

الثاني: تسهيل تمكين الفقراء من أسباب القوة، وإزالة الحواجز الاجتماعية التي تستبعد النساء والجماعات العرقية والعنصرية والمحرومين اجتماعياً(وهنا تم استغلال قضية المرأة).

الثالث: تحسين الأمن، عن طريق جعل الفقراء أقل عرضة للصدمات الاقتصادية، وتوفير آليات لتخفيض مصادر التعرض للمعاناة التي يواجهها الفقراء[1].

ونحن بدورنا نقول: إنه يجب إصلاح الخلل من الداخل، فالتربية الدينية تعتبر من أهم عوامل الوقاية من الفساد، الذي هو من أهم أسباب الفقر، فلو أن كل إنسان حاول أن يصلح من نفسه ويراقبها، ويحاسبها محاسبة سليمة لما كان هناك جشع، وسرقات، وحب لكنز المال، كما أنه ينبغي تحسين توزيع الدخل بين الأفراد والجماعات وبين المدن والأرياف.

---

(١) مجلة المجتمع، عدد سابق (١٤٢٠)، ص٣١.

فلن يكون هناك إصلاح اقتصادي بدون الإصلاح السياسي، ولا إصلاح سياسي بدون رقابة على ما يدور في الحياة السياسية، وطريقة صنع القرار.

ب) انتشار البطالة:

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على اقتصادات الدول النامية بما فيها الدول العربية والإسلامية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أنها تعد قضية خطيرة ومشكلة كبيرة، فالحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق، فهي تتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة، لها انعكاسات اجتماعية سيئة.

إن البطالة مشكلة اقتصادية تعاني منها جميع الأمم والشعوب، فهي تمثل أزمة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة أيضاً، إلا أن خطرها أعظم في العالم العربي.

« فالبطالة لم تعد التحدي الذي يواجه الدول الفقيرة وحدها، فللدول الغنية أيضاً حظ منها، فبسبب العولمة وعبر نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات لجأت كثير من الصناعات التحويلية في أوروبا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية؛ للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها تلك البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من نحو الإعفاءات الضريبية، ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي »[1].

إن تنامي ظاهرة البطالة في العالم العربي يعود إلى تشابك عوامل داخلية وخارجية منها:

١. إخفاق بعض خطط التنمية الاقتصادية ممّا أدى إلى الوقوع تحت وطأة المديونية الخارجية، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وانتشار الفقر والأمية.

---

(١) بكار، عبد الكريم، مرجع سابق، ص٩٢.

٢ . غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وعدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول مع الحاجات الفعلية لسوق العمل، وعدم مواكبة التعليم المهني للتطورات التكنولوجية السريعة في العالم،» فما تم تحقيقه من مخرجات بشرية أدنى بكثير من حجم المدخلات المادية فيه، فالملاحظ للنظام التعليمي العربي بالرغم من مخرجاته الضخمة إلا أنه لم يستطع أن يغير من الواقع القائم، فهو أحياناً يعد عاملاً معوقاً لعملية التغيير والتطور؛ لاختلاف مخرجات النظام التعليمي مع التغيرات السريعة والمتلاحقة لسوق العمل، حيث إن رسم السياسة التربوية كان منفصلاً عن رسم السياسة الاستثمارية، ولا يزال»[١].

٣ . تطبيق برامج الخصخصة التي أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركات القطاع العام.

٤ . مسارعة الدول العربية مع تسارع العولمة للالتحاق بركب منظمة التجارة العالمية، والاستجابة لشروطها في فتح الأسواق العربية أمام السلع الأجنبية المنافسة، والتي أدت إلى إعلان الكثير من المصانع والشركات إفلاسها، مما زاد من اتساع ظاهرة البطالة بشكل أسرع من السابق.

هذه العوامل مجتمعة وغيرها أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في كثير من البلاد.

والآن، ماذا سيحصل مع ارتفاع معدلات البطالة في بلدان العالم، حيث لا توجد إحصائيات دقيقة تحديداً حول معدل البطالة؟

«إن ارتفاع معدلات البطالة مع حرمان غير القادرين من وسائل التكافل الاجتماعي، أو النظر إليهم باعتبارهم مواطنين فائضين عن الحاجة سوف يفسح المجال أمام فقدان السلطة السياسية لشرعيتها، وحينئذ تصبح العولمة مقبرة

(١) حوات، محمد علي، العرب والعولمة، ٢٠٠٢م، ص ٢١٠.

للديمقراطية، وهو ما سيؤدي حتماً إلى تنامي نزعات العنف والإرهاب تعبيراً عن السخط الاجتماعي، كما أن تزايد حركات هجرة العمالة سوف يكون من شأنه إحياء النزعات العنصرية المتطرفة ككراهية الأجانب، والانكفاء على الذات، والعزلة، وعدم التسامح»[1].

من ناحية أخرى يرى البعض من الاقتصاديين وغيرهم أن البطالة تشكل بيئة خصبة لما يسمى(بالثالوث المرعب) أي: الفقر، وانتشار المخدرات، وتفشي الجريمة بكل أنواعها.

ج) تنامي النـزعة الاستهلاكية، والترويج لثقافة المستهلك العالمي:

النزعة الاستهلاكية من أبرز المظاهر الاقتصادية لعصر العولمة، » فهي ذلك الشكل من أشكال السلوك الاقتصادي، الذي يقوم على أساس السعي المحموم للحصول على تشكيلة من السلع التي سرعان ما يزهدها المستهلك عادة، ومن ثم ينبذها، وتتسم هذه السلع بأنها تسهم في تحقيق بعض الإشباع اللحظي سريع الزوا»[2].

ولا شك أن دور وسائل الإعلام قد بات واضحاً وجلياً في إثارة النزعة الاستهلاكية لدى الناس، نتيجة لحملات الإعلان، والدعاية المكثفة، التي تدفع الناس إلى شراء ما لا يستهلكونه، ويحتاجونه، فقد بات من المهم في عصر العولمة، أن يسعى الناس إلى المزيد من الاستهلاك، حتى تظل عجلة الصناعة تدور، من أجل تحقيق المزيد من الإنتاج، بغض النظر عن كل النتائج البيئية والصحية التي تترتب على ذلك.

---

(١) منصور، ممدوح محمود، العولمة (دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد)، ٢٠٠٣م، ص٧٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٩.

«إن التحدي الذي يتمثل في زيادة الاستهلاك ذو وجوه متعددة، منها: استنفاذ الثروات ومصادر الطاقة غير المتجددة، وتلويث البيئة، وانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، وفتح أبواب جديدة للضغط على الفقراء والمحرومين، إذ تطالبهم أسرهم بالمزيد من الإنفاق، والذي يقتضي المزيد من العمل الذي قد لا يجدون فرصاً للقيام به»[1].

فالعولمة اليوم تربح بتحويل الإنسان إلى كائن مادي، تغلب عليه النزعة المادية بشكل مفرط، يسعى لشراء واستهلاك كل سلعة يُروج لها، حتى ولو كانت غير مفيدة له، كما أن السلع لم تسلم من العولمة، **ومن أبرز مظاهر العولمة على السلع**:

١) عولمة السلع، بمعنى أنها أصبحت أكثر تشابهاً وتجانساً، وفقاً لما تمليه الهيئات الدولية من مواصفات موحدة عالمية، باعتبارها سلعاً موجهة إلى سوق عالمية، فلقد استهدفت العولمة تنميط الأذواق، وأساليب المعيشة ذاتها.

٢) إكساب السلع إلى جانب القيم المادية الإشباعية قيماً رمزية، ومن الجدير بالذكر: «أن الطلب على أية سلعة لم يتحدد على أساس جودة السلعة أو على خصائصها الذاتية فحسب، وإنما أصبح متوقفاً في المقام الأول على مجرد الاختلاف في العلامات التجارية»[2].

لقد أصبح الاستهلاك في حد ذاته ثقافة، وأسلوباً من أساليب التعبير عن الذات والشخصية، وبات مصدراً رئيسياً من مصادر الهوية، ومعياراً للتمايز الاجتماعي، لذا فقد سعت الشركات المتعددة الجنسيات، على سبيل المثال إلى مخاطبة المستهلك العالمي، عبر الترويج للعلامات التجارية بشكل مبالغ فيه؛ لتكسب تلك العلامات

---

(١) بكار، عبد الكريم، مرجع سابق، ص٩١.

(٢) منصور، ممدوح محمود، مرجع سابق، ص٨٠.

التجارية شهرة عالمية لدى جمهور المستهلكين في العالم، وأنفقت في سبيل ذلك المبالغ الطائلة على الدعاية والإعلان؛ لحمل الناس على الاستهلاك.

وقد أتاح التقدم العلمي والتقني للناس أن يتحركوا بسهولة، وأوجد تنوعاً في السلع، مما يشجع على المزيد من الاستهلاك لتحقيق الرفاهية التي يسعى لها كل إنسان.

د) العولمة واستغلال خروج المرأة للعمل:

يجري الحديث كثيراً عن العولمة، فهي تعني توسع اقتصاد السوق، حتى أبعد زاوية للبلدان وآخر منعطف لكوكبنا، غير أن العولمة لا تؤثر بشكل محايد، إنها تسحب النساء في قوة جذبها بصورة مختلفة عن الرجال، لقد أسندت إليهما في توسع السوق العالمية، وانتصار التجارة الحرة، مهمات وأدواراً مرتبطة بجنسيهما، غالباً ما تكون هذه الأدوار متغايرة بالنسبة للنساء في كل مكان، فالعولمة لها تأثيرات مختلفة على المستوى العالمي، وكثيراً ما تكون متعارضة على النساء، وتؤدي إلى خلق أساليب معيشية جديدة وقيم تغير حياة النساء وتقلبها، رغم أنها توفر فرص العمل الجيدة للكثير منهن.

«النساء يعتبرن بوجه عام رابحات لفرص العمل في تكامل السوق العالمية، فتتحدث الأمم المتحدة عن ((تأنيث التشغيل))، لكن الثمن الذي تدفعه النساء لذلك مرتفع: ظروف عمل بائسة، قليلاً من الحقوق، الحد الأدنى من الأجور، وليس ثمة ضمان جديد للعيش، إنهن خاضعات لظروف عمل مستهلكة للطاقة رتيبة، وكثيراً ما تكون مهددة للصحة، لقاء أجور متدنية»[1].

---

(١) فيشتريش، كريستا، المرأة والعولمة، ترجمة: سالمة صالح، ٢٠٠٢م، ص١٢.

فغالباً ما تقع النساء بالذات في البلدان النامية في ظروف عمل سيئة لتأمين المعيشة؛ لأنهن لا يجدن البديل المناسب من الأعمال، خاصة وأن المرأة كانت تعمل من قبل في مجتمع زراعي، وقد جذبت إلى مجال الصناعة، إلى سوق العمالة ذي الإنتاجية العالية، وكانت مساهمتها كبيرة في سوق العمالة، على الرغم من تدني الأجر، وهناك عوامل التي تقف وراء مساهمة المرأة في العمل منها:

«**العامل الأول**: هو نمو وتزايد الحركات المطالبة بمنح جميع الحقوق للمرأة، حيث أدت هذه الحركات إلى القضاء على العديد من ممارسات التوظيف القانونية والعرفية، والتي كانت تحد من مشاركة النساء في القوى العاملة.

العامل الثاني: أنه في حالة وجود الجودة المتساوية فإن المتاح من العمالة الرخيصة القابلة للتكيف يعتبر أمراً أساسياً وضرورياً من أجل الإبقاء على المنافسة العالمية في الرأسمالية العالمية»[1].

فالمرأة العاملة تعطى أجراً أقل، وهذا من ضمن التمييز الذي يقع ضدها، بزعم أنها تفضل العمل المتسم بالمرونة؛ لأنها ترغب في رعاية عائلتها في المقام الأول، فتتقبل الأعمال المتدنية الأجر.

إن المرأة في السوق العالمية تستغل دون ضمير، وكأنها لا حول لها ولا قوة، إنها تعمل تقريباً في كل مهنة تخطر بالبال، لتعود بالعملة الصعبة، وتدخل الربح لسوق العولمة، فقد اُستغلت أسوأ استغلال للاتجار بجسدها وكيانها، فتباع وتشترى تحت مسمى (تجارة الجنس).

---

(١) شينج، لوسي، العولمة والعمالة مدفوعة الأجر للنساء في آسيا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد(١٦٠)، يونيو، ١٩٩٩م، ص١٠٧.

تجارة النساء (تجارة الجنس):

تستغل المرأة من قبل عصابات النساء، وهي عبارة عن شركات عالمية تحقق أرباحاً تبلغ مليارات الدولارات، ولقد ساهمت العولمة على تشجيع هذه التجارة، ووفرت لها كل السبل الممكنة في سبيل إنجاحها، « فليست تجارة النساء عابرة الحدود أو عابرة القارات ظاهرة جديدة في السوق العالمية، إلا أن العولمة بعثت فيها الحركة، بجعل الحدود أكثر قابلية للاختراق، وبحلقات التجار العالمية، وزيادة سرعة النقل، وتكنولوجيات الاتصالات، حين تشجع الحكومات السياحة كمصدر للعملات الصعبة، فإنها تضع في حسابها الدعارة ضمنها في العادة، إنها تعول على نساء البلاد الشابات كمعين للجنس للسواح، دون مراعاة العواقب الاجتماعية. بينما تتحمل النساء أنفسهن مرة أخرى المخاطر والأعراض الجانبية، تسمح الدول أن ترمى أجساد النساء بأسعار زهيدة في السوق العالمية، نعم إنه من الناحية الاقتصادية أمر مرغوب فيه ومحتاج إليه»[1].

إن النساء يواجهن غمطاً لحقوقهن في السوق المعولمة، فحتى المؤتمرات التي أقيمت من أجل المناداة بحقوقهن لم تكن سوى أداة من أدوات العولمة التي تسعى لتحقيق ما تريده العولمة فقط.

فأغلب مقررات تلك المؤتمرات لا تهدف سوى لهضم حقوقها، « فعند توقفنا عند معيار المساواة، وعدم التمييز بين الجنسين نجده يعبر عن المساواة التامة التي تدعو إليها(وثائق مؤتمرات المرأة) بين الرجال والنساء في كل جوانب الحياة في الحقوق والواجبات والعمل والمهنة... إلخ، وهذه ليست دائماً لصالح المرأة، وليس لها دائماً ما يبررها، فليس من المبرر تشغيل النساء في كل أنواع الوظائف والمهن بما في

---

(١) فيشتريش، كريستا، مرجع سابق، ص٨٦.

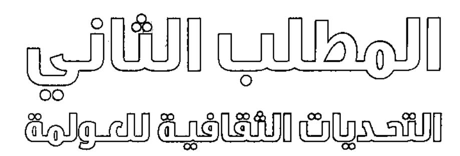
ذلك العمل في المحاجر والمناجم، وهذه الأعمال تتطلب أعباءً عضلية وجسدية تشكل خطراً على صحتها، فهي تختلف جسمانياً وعضلياً عن الرجل، فالمرأة خلقت لمهمة والرجل خلق لمهمة، وإن اضطرتها ظروفها للخروج للعمل للضرورة الاقتصادية فينبغي إعطاء المرأة العاملة مسؤوليات ومهام تتناسب مع طبيعتها وقدراتها.. وهكذا، أما من حيث الاستجابة للتغيرات العالمية، فهذه دعوة للاستسلام للعولمة، ولكل ما يفرضه علينا الآخر»[1].

فعلى النساء أن يسعين للحصول على حقوقهن - كما قررها الشارع الحنيف -، على الدوام بالكفاح الجاد، وبما لا يخالف الدين والعادات والتقاليد والفطرة السليمة، ويدافعن عنها، ولا يفرطن فيها، فليست حقوق المرأة وثيقة تُمنح، وإنما تغير نحو المستقبل، ليتم للمرأة المشاركة الإيجابية في التنمية الحقيقية لمجتمعها، لتكون كما أرادها دينها الحنيف.



---

(١) حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢.



تمهيد:

إن الإنسانية مقبلة على مرحلة حاسمة، تتسم بكثير من التبدلات والتغيرات، وهي مرحلة سميت بالعولمة، لم تكن آتية من فراغ، بل وليدة مجموعة من المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والتقنية، والمعرفية، والثقافية أسهمت في إيجادها، بحيث جعلت من العولمة واقعاً يمكن أن نلمس آثاره الواضحة في مختلف مجالات الحياة.

والثقافة هي إحدى تلك المجالات المهمة، التي تتجلى فيها بوضوح آثار العولمة، من خلال الاختراق الثقافي الحاصل للعقول والثقافات، واحتمال سيادة بعض الثقافات، التي تمتلك إمكانيات أكبر من غيرها، مما قد يؤدي إلى تعرض هويتنا الثقافية للاختراق أو المحو، وتعرض التنوع الثقافي إلى خطر التماثل، واحتمال بروز الصراع الحضاري بين الثقافات.

ولهذا فإن العولمة إذ تُشكِّل مصدراً لتهديد الثقافة، لا تهدد ثقافة بعينها، وإنما تهدد جميع الثقافات، وإن كانت خطورة ذلك تختلف بين ثقافة وأخرى.

والسؤال المطروح الآن هو: ما هي التهديدات والتحديات التي تواجه بها العولمة الثقافات الإنسانية عامة، والثقافة الإسلامية خاصة؟

من أهم تلك التحديات التي جاءت بها العولمة في المجال الثقافي:

أ) العدوان على الهوية الثقافية:

تمثل الهوية الجوهر والحقيقة للشيء، ولمّا كان في كل شيء من الأشياء، سواء كان إنساناً، أو ثقافة، أو حضارة ثوابت، أو متغيرات، فإن الهوية تُعد بمثابة الثوابت للأشياء، فهي تتجدد ولكنها تظل ثابتة لا تتغير، فهي للإنسان كالبصمة التي يتميز بها عن غيره، وتظل تتجدد فاعليتها كلما طرأ عليها طارئ، وكلما تغير الزمان والمكان.

لقد عُرّفت الهوية بأنها: «مجموعة الخصائص والميزات العقدية والأخلاقية والثقافية والرمزية التي ينفرد بها شعب من الشعوب وأمة من الأمم»[1].

فهوية الإنسان تتشكل من العقيدة التي يدين بها، سواء أكانت إسلامية أو غير إسلامية، ومن قيمه الكبرى، وتاريخه العريق، وعوامل الزمان والمكان.

فلذلك تسعى الجماعات البشرية والأمم -وهذا أمر طبعي- إلى تنشئة أبنائها على قيمها ومبادئها، والتي تشكل الهوية الأصلية لها، وتعمل على تعميق معاني الهوية الأصيلة لديهم، وتحرص على المحافظة عليها والتشبث بها؛ لأن تلك الهوية إذا فُقِدت ضاعت الأمة بين الأمم الأخرى، وذابت في غيرها، وتجردت من هويتها الأصلية التي تميزها عن غيرها من الأمم.

---

(١) بكار، عبد الكريم، مرجع سابق، ص٦٧.

إن الهوية تمثل الحصن الحصين لثقافة تلك الأمم، والقلعة التي تحفظ للأمم تواجدها وتميزها وحضورها، والإطار الذي يحفظ مكوناتها الداخلية، سواء من البشر أو الثقافات أو القيم من الضياع والتشرذم، ويُحصنها ضد التمييع والذوبان والتعرية، وتمنع كل فكر وسلوك دخيل غريب من الاقتحام والتسلل.

«إن الهوية هي نمط حياة، هي في كل شيء، وهي أحد مكونات الشخصية الوطنية، فلا مكان لمن ليس له هوية في ظل عولمة بلا حدود»[1].

فالعولمة تهدف إلى إزالة الحواجز، والموانع، والحدود الفاصلة، وتعمل على تمزيق الغطاءات الثقافية لمعظم شعوب الأرض، ومحو الهوية الثقافية لتلك الشعوب وطمسها.

« إن هدف العولمة على الصعيد الثقافي هو محو الهوية الثقافية للمجتمعات وطمسها، ويتواكب محو الهوية الثقافية مع الترويج لفكرة الثقافة العالمية، على اعتبار أن ثمة مشتركاً إنسانياً عاماً بين بني البشر على المستوى العالمي، وأنه آخذ في الاتساع بسبب الاحتكاك والاتصال الإنساني على المستوى العالمي، وهو ما ينبئ بقرب التوصل إلى ثقافة عالمية موحدة»[2].

وتطرح العولمة بديلاً ثقافياً عالمياً، وما هذا البديل إلا ثقافة الغرب وقيمه وأنماط سلوكه واستهلاكه، وذلك بالتشويش على نظام القيم الخاص بكل مجتمع، وتنميط الذوق، وقولبة السلوك، سعياً لاختراق الهوية الثقافية للأفراد والأمم والمجتمعات.

وبذلك « سوف تتأذى الهويات من ((العولمة)) على مقدار بعدها عن الأسس التي تقوم عليها ثقافة الغرب وقيمه وتطلعاته، حيث إن على المسلمين مثلاً – كما يرغب

(١) حجازي، أحمد مجدي. الثقافة العربية في زمن العولمة، ٢٠٠١م، ص٢٣.
(٢) منصور، ممدوح محمود، مرجع سابق، ص ٨٥.

المروّجون للعولمة - أن يتنازلوا عن خصوصياتهم الثقافية؛ من أجل الاقتراب من المفاهيم والمعايير الكونية التي تنشرها العولمة، وإلا فسوف يُنبذون ويُهمشون، ولا يخفى أن حركة العولمة تحاول توحيد المفاهيم والقيم حول المرأة والأسرة والرغبة والحاجة وأنماط السلوك في المأكل والملبس والمسكن، وكل ما يعبر عن السلوك»[1].

كما تسعى العولمة لاختراق الهويات المختلفة عن طريق تهميش المفاهيم العقدية والسياسية والثقافية، ثم تغرس محلها مفاهيم اقتصادية مادية.

وتظهر خطورة العولمة على الهوية الثقافية (العربية الإسلامية) بسبب عدة عوامل، من أهمها:

١) الفروقات الكبيرة بين المسلّمات الثقافية للمجتمعات العربية الإسلامية وبين المسلّمات التي تحاول العولمة نشرها.

٢) سهولة اختراق تلك المجتمعات ثقافياً، من خلال السلع والشركات الاقتصادية.

٣) اختلاف الرؤى والمواقف بين النخب الثقافية في العالم العربي والإسلامي، فمنهم من يرى في العولمة فرصة للتخلص من التقاليد ذات الرؤى المطلقة، ومنهم من يرى فيها الخطر الداهم الذي يجب محاربته، وهذا الاختلاف نتاج التغريب الثقافي الذي تعرضت له الأمة.

ومن الوسائل التي اُستخدمت في تذويب الهوية الخصوصية في نموذج جديد، الإعلام بكل وسائله الأرضية والفضائية (المقروءة والمسموعة والمشاهدة)، وكذلك وسائل الاتصال الحديث وفي مقدمتها (الإنترنت)، والتي حولت العالم إلى فضاءات مفتوحة، فأصبحت الهويات الخصوصية للشعوب هدفاً لتلك الوسائل الإعلامية والتكنولوجية، التي لم تسلم من الاختراق الثقافي.

---

(١) بكار، عبد الكريم، مرجع سابق، ص٦٨-٦٩.

«تُشكِّل عولمة الإعلام والاتصال، تهديداً للهويات الثقافية للشعوب، وقد ساعد على ذلك حالة الثقافة في بعض المجتمعات الأقل تطوراً، فالثقافة العربية مثلاً تعاني من ازدواجية، نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية»[1].

إذن، لا سبيل لنا في البقاء والحفاظ على قيمنا وتراثنا وهويتنا العربية والإسلامية، إلا بالعودة الجادة لكتاب الله I، وسنة رسوله r، ثم بالعلم النافع الجاد، ويجب الاستفادة من جميع الخصوصيات التي تتمتع بها الهويات المختلفة، ومحاولة الوفاق بين إيجابيات العولمة؛ ليأخذ كل شعب من العولمة ما يوافق هويته، لتصل كل أمة إلى توافق هويتها الخاصة مع ما يناسبها من العولمة.

ب) الاختراق الثقافي (ثقافة الاختراق):

تعد الثقافة ركيزة أساسية لكل شعب وكل مجتمع، ومهما كانت تلك الثقافة عليلة، إلا أنها تلقى الاهتمام من أصحابها، فلا يفرطون فيها، ولا يتنازلون عنها بأي ثمن، ولذلك فاختراقها واقتحامها صعب وعسير على الثقافات والأدوات الأجنبية، فتسعى تلك القوى إلى إيجاد ركائز لها داخل أي ثقافة تريد اختراقها، بحيث توفر لنفسها غطاءً يتمتع بمشروعية منطقية وثقافية ومصلحية، حتى تتمكن من تحقيق مبتغاها من غير أن تتكبد الخسائر.

ويُعرَّف الاختراق الثقافي: «كمفهوم علمي هو حركة انتقال الأفكار والعقائديات والقيم والعادات الغربية بشكل مكثف وغير مسيطر عليه إلى المجتمعات (الأخرى)، والاختراق الثقافي كسياسة واستراتيجية تنتهجها بعض الدول هو: التدخل في شؤون الغير بقصد التأثير في ثقافاتهم وسلوكهم ومعتقداتهم، تدخلاً

---

(١) حجازي، أحمد مجدي، مرجع سابق، ص٤١.

كلياً أو جزئياً بمختلف الوسائل، أما الاختراق الثقافي من حيث أساليبه وأدواته فهو مجموعة الأنشطة الثقافية والإعلامية والفكرية التي توجهها جهة أو عدة جهات نحو مجتمعات وشعوب معينة، بهدف تكوين أنساق من الاتجاهات السلوكية والقيمية، أو أنماط وأساليب من التفكير والرؤية والميل لدى تلك المجتمعات والشعوب، بما يخدم مصالح وأهداف الجهة، أو الجهات التي تمارس عملية الاختراق»[1].

فنجد أن اختراق الثقافة، واختراق العقول هو رأس مال السياسة النهائية للعولمة الثقافية، وتتمثل أهم الأبعاد والمرتكزات والقواعد والقيم التي يعتمدها الاختراق الثقافي في النقاط الآتية:

١. تزيين (الفردية) للناس:

حيث يتم إقناع الفرد بأن حقيقة وجوده محصورة في فرديته فقط، فيشعر الأفراد أن كل ما عداهم لا يعنيهم، فتكون الرابطة الحقيقية بين الأفراد هي رابطة المصلحة، حتى لو كانت الروابط التي بينهم روابط قوية جداً. إلا أن الرؤية الإسلامية خاصة، والرؤية الإنسانية عامة ترفض التعامل على أساس المصالح فقط، حيث « إن عولمة الثقافة تهدد بصورة أكبر دول العالم الإسلامي الذي تسوده ثقافة وقيم تختلف تماماً عن تلك التي تسود في الولايات المتحدة، التي تعكس في أغلبها قيم الانحلال الديني والأسري، وتروج لقيم المصلحة الذاتية قبل كل شيء، وأن الحرية الشخصية لا قيود عليها، وهذه القيم مستمدة أو متمشية تماماً مع ((الفلسفة البراجماتية)) التي تحكم المجتمع الأمريكي»[2].

---

(١) خريسان، باسم علي، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) الحاجي، محمد عمر، العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٩.

٢. الإغراء بالخيار الشخصي:

حيث يوحي إلى الناس إمكانية تقرير مصيرهم، واختيار ما هو أصلح لهم، وأنفع؛ لأنهم أحرار فيما يختارون ويقررون ويشاءون.

٣. الحياد والمرونة:

توهم العولمة الناس أن كل ما يقع من مشكلات شيء طبيعي ومنطقي ومحايد، وأن الإنسان قادر على التأقلم والتكيف مع كل شيء حوله؛ « لأن من سمات عصر العولمة: المرونة والتنوع، وهي سمة ليست مقتصرة على مرونة المادة، بل تمتد إلى مرونة الموقف لا الفكر وتنوعهما، إذ -كما هو متوقع- ستشيع روح المرونة في المواقف، ويصبح الإنسان قادراً على التأقلم والتكيف مع المتغيرات والأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية، وقابليته للآخر من تعدد للآراء والأفكار، وقدرة على قبول الآخر رأياً وإنساناً. ولعل هذه القضية من أخطر القضايا التي يمكن أن تواجه أمتنا العربية، فباسم المرونة والتنوع (والحياد) يمكن أن تضيع هويتنا الثقافية»[1].

٤. الاختراق الثقافي عن طريق البث الوافد:

تسعى العولمة الثقافية جاهدة، - ودون أي تهاون- إلى اختراق الأمة العربية والإسلامية، مستخدمة كل الوسائل الحديثة، من إعلامية، وثقافية وغيرها من أجل جذب الناس؛ ليصبحوا مقلدين لنموذج الحياة الأمريكية، كل ذلك لسلب هويتهم، وطمس قوميتهم، واقتلاعهم من جذورهم.

« فأكثر القيم السلبية بروزاً في المسلسلات الأجنبية التي تعرض على شاشات التلفزة العربية هي: الفردية والقسوة والعنف والتعصب والعدوانية والخيانة والسرقة والخداع، وأن هذه المسلسلات الأجنبية - لا سيما الأمريكية منها - تروج باستمرار

---

(١) حارب، سعيد، العولمة والثقافة، ٢٠٠٠م، ص١٨.

الجوانب الانحلالية، كإقامة علاقات جنسية غير مشروعة بين شباب الجنسين، كما أنها تعكس ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية على حد سواء، وأن معظم الموضوعات المقدمة في تلك المسلسلات الأجنبية لا تتناسب مع خطط التنمية ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الدول العربية»[1].

٥. تشجيع نمط عالمي موحد للسلوك الاستهلاكي:

فتحت شعار الجديد دائماً يتم استيراد آخر التقليعات الأمريكية.

ج) تحدي المحافظة على التنوع الثقافي:

يعيش البشر - منذ بدء الخليقة - في عالم واحد هو الكرة الأرضية، ولكن هذا العالم الواحد شمل حضارات وشعوباً وقبائل وثقافات متعددة، ويرجع هذا التعدد والاختلاف إلى سنة الله عز وجل في خلقه أولاً وقبل أي شيء آخر، ثم بسبب التوزيع الجغرافي للشعوب، والانتماء إلى بيئات مختلفة، مما أوجد تنوعاً وتعدداً في اللغات، والعادات، والثقافات، والقيم الاجتماعية، وتمثل هذه التعددية الحضارية الثقافية ثروة كبيرة، يجب على الإنسانية المحافظة عليها، فهي تمثل ضمانة لقدرة البشرية على إبداء الأجوبة المناسبة للتحديات المختلفة.

لقد خلق الله سبحانه وتعالى الناس، وجعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا فيما بينهم، ومن خلال تنوعهم واختلافهم وتبادل المعرفة بينهم، يزدادون تطوراً وتقدماً، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

---

(١) حوات، محمد علي، مرجع سابق، ص ١٧٦.

« أن في تعدد الثقافات – بدل تنميطها وتوحيدها، ضمن إطار ضاغط وثقافة مسيطرة – نفياً للاختلاف، وقضاءً على التنوع الذي أراده الله لعباده، وعدّه آيـة من آيات وجوده»[1].

إن التعددية الحضارية، والتعددية الثقافية، والتعددية اللغوية، مصدر ثمين من مصادر قوة الإنسانية، وهذا ما يظهر واضحاً وجلياً في حالة اختفاء أية لغة أو تشوه أي ثقافة، حيث يمثل هذا إفقاراً لمخزون المعلومات وأدوات التواصل الثقافي، سواءً في إطار الثقافة الواحدة أو بين الثقافات المختلفة.

ويشكل التجانس والتماثل الثقافي خطورة على الإنسانية؛ لأنه يمثل إبادة ثقافية، وانقراضاً للإنسان ثقافياً؛ لأنها هي هويته التي يتميز بها عن غيره من الناس.

والعولمة تسعى من خلال محاولة تنميط العالـم إلى تدمير التنوع الثقافي العالمي، حتى يسهل عليها السيطرة على العالم، بإزالة الحواجز التي تقف أمام هيمنة الشركات الكبرى على توجهات الناس وسلوكياتهم، والوسيلة المستخدمة في ذلك، هي تعميم ثقافة شهوانية استهلاكية في المقام الأول، وهي ثقافة الاستهلاك، أو الثقافة الشعبية الأمريكية ((ثقافة الهامبورجر والكوكا كـولا والجينـز))، والتي تنتشر في الوقت الحالي بصورة سريعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات دوراً كبيراً في ذلك، واهتمت بإنتاج رموز، وبنود ثقافة الاستهلاك، لتتكامل مع السلع المادية المنتجة، خاصة في ظل تزايد سرعة النقل، والمواصلات، واتساع الأسواق، وإزالة الحواجز أمام انتقال المعلومات والأفكار والسلع المعولمة.

---

(١) السنبل، عبد العزيز، كيف نواجه العولمة ؟، مجلة المعرفة، العدد (السابع)، رجب ١٤٢٠هـ- أكتوبر ١٩٩٩م، ص١٤٤.

إن عولمة الإعلام والاتصال باتت تشكل تهديداً للتعددية الثقافية، خاصة بعد بزوغ ثورة الاتصالات والمواصلات وتطور تكنولوجيا المعلومات، حيث تحول العالم إلى قرية كونية، تضاءلت فيها تأثيرات حواجز الجغرافيا والتاريخ، فأصبح العالم متداخل « نتيجة الخضوع لتأثيرات معلوماتية وإعلامية واحدة، ولا شك أن ذلك سوف يُفضي إلى تقويض التنوع الحضاري المتراكم تاريخياً لحساب نمط حضاري عالمي واحد، وسيادة اتجاهات عالمية واحدة على حساب القناعات المستقرة والولاءات الأيديولوجية»[1].

فالعولمة تبشر بعالم واحد تطغى عليه ثقافة متوحدة، تحمل مفاهيم وقيماً واحدة، تسعى إلى القضاء على معضلة الاختلافات، والتمايزات الثقافية والحضارية بين الشعوب المختلفة، وهذا ما يمكن أن تحققه ثورة الاتصالات، والتي ستجعل سماء العالم مفتوحة لا يحدها ولا يمنعها أي عائق أو حدود ثقافية؛ لأنها ثورة لا تعترف بحواجز اختلاف اللغة والثقافة والقيم والتقاليد التي تسود كل مجتمع، فهي ثورة الثقافة العالمية الواحدة التي تسعى للهيمنة على العالم الواحد، وهي الثقافة والقيم الغربية.

إن محاولات الهيمنة الثقافية المعولمة، وفرض الأفكار على شعوب لها ثقافتها بالضغط والقوة والتجاهل للخصوصيات لن تثمر؛ لأنها ستؤدي إلى إحياء روح التحدي في تلك الشعوب، وستؤدي إلى مزيد من الفرقة والعداوة، فالشعوب ترفض أن تتنازل عن هويتها، ودينها، وثقافتها، وبالذات إذا كانت شعوباً متمسكة بدينها وثقافتها وقيمها الأخلاقية العريقة.

---

(١) الطرابلسي، سمير، العرب في مواجهة العولمة، مجلة المعرفة، العدد السابق، ص٤٩.

فالتحدي الذي تشكله العولمة على التنوع الثقافي اليوم، هو تمكين بعض الثقافات الأكثر قوة بأن تكون هي الثقافة السائدة المؤثرة، في الوقت الذي تندثر فيه الثقافات الأخرى الجامدة الغير مجدية، مما يشكل ذلك خطراً على التنوع الثقافي.

ولكن مع ذلك يظل هناك تنوع في الثقافات، فلا يمكن أن يكون هناك تجانس تام بين الثقافات، فالشعوب تُبقي لثقافاتها الأصلية تأثيراً في سلوكياتها، حتى وإن اختلطت ثقافتها بثقافة أُخرى.

إن التنوع الثقافي مطلب لا غنى عنه لكل شعوب العالم التي تريد الحفاظ على هويتها، سواءً كانت فقيرة أو غنية متطورة، لذا يجب المحافظة على هذا التنوع.

والتنوع الثقافي يعتبر سنة من سنن الله في الكون، فالحياة أساسها التنوع والتعدد، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢]، ﴿..لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ...﴾ [المائدة: ٤٨].

فالاختلاف والتعدد موجود بتعدد الأديان والشعوب والحضارات، وبتعدد مخلوقات الله في الكون، ويعد هذا الاختلاف سنة من سنن الله التي يجب الإيمان بها، فسيطرة ثقافة- بائدة- يهدد الوجود البشري على سطح الأرض، مما يدفع إلى ضرورة محافظة كل شعب على هويته الثقافية التي ميز الله بها كل شعب من شعوب الأرض.

والإسلام باعتباره ديانة عالمية لا يرفض هذا التنوع، لأن الله خلق الناس مختلفين في ألوانهم وأجناسهم وألسنتهم... ونحو ذلك «فالتعددية التي يراها الإسلام سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل - في كل عوالم الخلق: المادية، والنباتية، والحيوانية، والإنسانية، والفكرية، والثقافية.. الخ - هي الحافز على التميز، ومن ثم على الإبداع، وهي من ثم السبيل إلى الغنى والثراء للرصيد

العالمي في العلوم والثقافات، بينما العولمة هي الأحادية الثقافية، التي تشيع التقليد وتحول دون الإبداع»[1].

كما أن الإسلام دين التوحيد، فيه دعوة إلى التفاعل الثقافي، القائم على أساس المحافظة على عنصرين، **الأول**: التأكيد على هيمنة عقيدة التوحيد على اعتبار أنها المقصودة من الوجود كله، قال تعالى: ﴿ **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ** ﴾ [**آل عمران**: ١٨ - ١٩]، **الثاني**: قبول التعددية الثقافية في إطار هذه العقيدة. وفي العولمة دعوة إلى هيمنة ثقافة واحدة، هي الثقافة الغربية (**الأمريكية**) على كل شعوب العالم.

إذن، يجب العمل الجاد من أجل الحيلولة دون محاولة ثقافة العولمة أن تفرض نفسها على العالم، بادعاء أنها الثقافة العالمية الأصلح، مستغلة كل الوسائل والمقومات التي توفرها العولمة من أجل تجديد ثقافتها بالشكل الذي يعيد لها حيويتها وفاعليتها من جديد، وهذا كله يتطلب من كل مخلص العمل الدءوب من أجل تحقيق تلك المصلحة.

د) تغليب قيم وأوضاع مادية على حساب القيم الروحية:

الإسلام هو دين التوحيد للبشرية جمعاء، قام على المساواة، وجعل مقياس الحكم على الناس بمقدار ما هم عليه من تقوى، والتزام بالشريعة التي أرادها الله تعالى منهاجاً للبشرية، وليس على أساس الانتماء إلى عرق أو جنس أو لون معين. . ، ولا على

---

(١) عمارة، محمد، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، مرجع سابق، ص٤١.

أساس القيم المادية التي يريدها دُعاة المذهب الرأسمالي الذين يقيسون العلاقات بين الناس على أساس المنفعة المادية فقط، كما جَعَلَ الإسلام مقياس الأعمال والعلاقات بين الناس مبنياً على تحليل الحلال وتحريم الحرام، أي باتباع أوامر الله واجتناب نواهيه، بعيداً عن أي منافع دنيوية كتلك التي تسود الحضارة الغربية.

وأصحاب الحضارة الغربية ينادون حالياً بعولمة الاقتصاد، والتجارة، والثقافة، والفكر، حتى يتسنى لهم احتواء البشرية، وإخضاعها لحضارتهم القائمة على الرأسمالية، التي أجهزت على كل القيم الإنسانية، وحولت تلك القيم إلى مجرد سلع استهلاكية، فأصبح الناس ينحون منحى مادي، فزاد الجشع دون وازع من ضمير، أو رادع من دين، «فلا يمكن لأي قوة من القوى التي تدفع بحركة العولمة، أن تدعي في يوم أنها استهدفت نشر الفضيلة، أو ساعدت على تدعيم البناء الأسري، أو وطدت لقيم النزاهة والتسامح والتعاون، فضلاً عن تعزيز الارتباط بالله – جل وعلا – أو العمل للآخرة. إن هناك ارتياعاً لدى أهل البصيرة والخبرة من أثر العولمة في القيم والأخلاق السائدة في المجتمعات الإسلامية خاصة، نظراً لبعد قيمها وأصولها الأخلاقية عن جوهر ما تروج له العولمة»[(١)].

فالقيم المادية هي القيم الغالبة على الحياة في الوقت الحاضر، فقد بات بعض الناس في عصر العولمة يولون وجوههم شطر الماديات، ويعرضون عن القيم والأخلاقيات، فالقيم هي التي تعطي للإنسان ذاتيته وتميزه عن غيره من البشر، وقدرته على مواجهة غيره من الناس.

وتشكل القيم والأخلاقيات المعنوية نقطة التمايز والاختلاف الفكري والثقافي

---

(١) بكار، عبد الكريم، مرجع سابق، ص٧٨.

بين المجتمعات البشرية، فالحضارة الغربية التي يراد عولمتها، بحيث تصبح حضارة أمم الأرض من مسلمين وغيرهم لا تناسب البشرية أبداً؛ لأنها تفسد قيمها ومثلها الرفيعة، وهذا من شأنه أن يُكِّون بيئة خصبة لنمو العولمة التي تتناسب مع الماديات، فالعولمة قامت على أسس مادية بحتة؛ لأنها قامت على تكديس الأرباح وتعظيم المكاسب، وزيادة النفوذ.

كما اتجهت آليات العولمة الثقافية، كالسينما العالمية والقنوات الفضائية الموجهة، إلى ما يسمى بالتسطيح الثقافي أو التجهيل، والتسطيح الثقافي يعني: «التركيز على مواد الترفيه الخالية من أي مضمون قيمي أو معنوي، بحيث لا تثير الفكر أو التأمل لدى المشاهد، وإنما تركز بدلاً من ذلك على إثارة الغرائز ومخاطبة المشاعر، ويعتبرها المتلقي نوعاً من التسلية التي لا يأخذها مأخذ الجد، وإنما يتعامل معها باعتبارها مضيعة للوقت، قد تحقق له متعة آنية، غير أنها لا تخلف وراءها أيّ أثر تثقيفي حقيقي، إذ ينعدم أثرها بمجرد انتهاء عرضها»[1].

فالثقافة المعولَمة تبدو على مستوى من السطحية والهزال؛ لأنها تتأثر أساساً بثقافة أفلام السينما، والمضمون الترفيهي من دراما، وأغاني، ورقصات، وما تبثه الإعلانات من عادات استهلاكية، تؤثر على القيم والأخلاقيات، كما أنها تسوق فلسفة الاستهلاك والتبذير وهدر الثروات، وتروج لأفلام الكاوبوي، وساندويتشات الهمبرجر، وكلها أنشطة اعتيادية تظهر في المضمون الإعلامي الترفيهي، فيتم استيعابها ثقافياً بسهولة، وتؤثر بشكل خاص على الأجيال من الأطفال والشباب عن طريق الإغراء والجاذبية، وهذا كله سيصيب نظام القيم بالتهميش والتفتت، مما يؤدي إلى ظهور منظومة جديدة من المعايير التي ترفع من قيمة النفعية والفردية

---

(١) منصور، ممدوح محمود، مرجع سابق، ص٨٤.

والأنانية والنزوع المادي الغرائزي المجرد من أيّ محتوى إنساني، كما أن تلك الثقافة ستغدق على الجسد ما سيطغى عن حاجاته من الإشباع، ولكنها ستقتل فيه الناحية الأخلاقية، والروحية في سلوكه الإنساني.

كما أن العولمة لم تعد عولمة معلومات وثقافة واقتصاد وفكر، بل هي عولمة جريمة أيضاً، فقد كثرت وانتشرت عمليات الاتجار بالمخدرات، والأعضاء، وغسيل الأموال، واغتصاب الأطفال، والنساء والاتجار بهم، والرشاوى والابتزاز.. وغير ذلك، فعلى الرغم من قدم تلك الجرائم، إلا أنها أصبحت أكثر انتشاراً ووضوحاً في العقدين الماضيين، وتحت مسمى المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، « ففي العولمة لم يعد الفساد مقيداً بحدود دولة معينة وإنما عبر الحدود إلى دول أخرى، ففي حين تتجه ظاهرة الفساد والإجرام تدريجياً نحو اتخاذ طابع العولمة، فإن العولمة بدورها تتجه بصورة متزايدة إلى الاعتماد على الإجرام والخدمات المتعددة التي يقدمها الإجرام، فالعولمة التي تبدو وكأنها خلقت عالماً بلا حدود، تساعد المجرمين الدوليين على تدويل الفساد»[1].

إذن، فالسبيل للخروج من هذه التغييرات هو بالتباطؤ في الاستجابة لمتطلبات العولمة، حتى يتم التكيف مع الأوضاع الجديدة، مع المحافظة على التوازن، ولن يتأتى ذلك إلا بالتحلي بالفضيلة واليقظة، والرصد الجيد للتغييرات القيمية، ثم بتطوير الأخلاق والقيم التي يجابه بها التحدي السافر للعولمة، من خلال المزيد من الالتصاق بالمبادئ والقيم والأصول الإسلامية الصحيحة، والمزيد من الوعي الديني في المعاملات الاقتصادية والثقافية والأخلاقية والإنسانية.

---

(١) إسماعيل، عبد سعيد عبد، مرجع سابق، ص٢٧٣.

هـ) انتشار الأميـة في عصر العلم والتقنيـة:

تُعد مشكلة الأمية في العالم - وبالذات في العالم العربي والإسلامي- أمراً خطيراً، ففي عصر التقنية والاتصال، لا يمكن تجاوز هذا الوضع الذي بات يدعو إلى قلق جدي، حيث «تعيش بلدان العالم النامي أزمة فقر مادي، تنعكس بشكل واضح على الفعاليات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحضارية، وتتسم معظم هذه البلدان بارتفاع نسبة الأمية الملموس في المستويين الثقافي والحضاري، وغياب أو شبه غياب للإنتاج العلمي، إضافة إلى ضعف البنى السياسية والاقتصادية. وتسود عدد من هذه البلدان فوضى سياسية نتيجة تدهور الأوضاع الداخلية»(1).

إن التقدم الحضاري الذي هو حادث الآن في عصر العولمة، يفرض على الناس الذين يرغبون في العيش بمستوى جيد، أن يبذلوا وسعهم لاكتساب المعرفة الجيدة، وكما هو معلوم أن هذا العصر هو عصر المعارف المتقدمة، والعلم، والتكنولوجيا، ومراكز البحث والتطوير، فعلى كل من يرغب الإسهام في عجلة التقدم أو الاستفادة منه، أو التعامل معه عليه أن يكتسب درجة من المعرفة والخبرة والأهلية التي يمتلكها صناع التقدم.

فالأمة العربية والإسلامية تعيش إلى جانب أمية القراءة والكتابة، أمية أخرى، وذلك في عصر تطور المعرفة، والتقنية، وثورة المعلومات، والإنترنت، وهي الأمية التكنولوجية المعرفية، والتي أحدثت فجوة كبيرة بينها وبين العالم المتقدم، يصعب ردمها، إلا بمحاولة اللحاق بركب التقدم، عن طريق التعلم والمعرفة المتقدمة، وإلا فإن هذا الانفتاح العالمي، سيسحق شعوب تلك الدول المحرومة من المعرفة المتقدمة والخبرة، فلا مستقبل بدون النهضة في تلك المجالات، خاصة في خضم تلك

---

(1) كاظم، نجاح، العرب وعصر العولمة، ٢٠٠٢م، ص١٩٥.

التحولات العالمية السريعة، مع ملاحظة أن موازين القوي التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية تميل لصالح العالم المتقدم.

كما أن الأمية العقدية والوظيفية والحضارية هي الأخطر؛ لأنها تجعل من الإنسان المسلم عاجزاً عن الاضطلاع بدوره كاملاً، كفرد في المجتمع، وفي مواجهة كل تحد قادم إليه من الخارج.

إن إحصاءات عديدة بينت أن نسبة الأمية التي يعاني منها العالم العربي والإسلامي، وبالذات للذين هم فوق سن ١٥ سنة وصلت إلى نحو ٤٠٪ كحد أوسط، ووصلت النسبة في بعض الدول الإسلامية إلى حدود ٦٥٪ من السكان، أي أن أكثر من نصف العالم الإسلامي يعانون من الأمية.» إن إلقاء نظرة مقارنة على بعض الإحصاءات المتعلقة بالتعليم والبحث والتطوير في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٩، وغيرها من الإحصاءات، نجد الفجوة الهائلة التي ما زالت تفصل العالم العربي عن العالم المتقدم على الرغم من ازدياد الوعي بهذه التطورات، وبعض المحاولات لبلوغها، ففي جانب التعليم، تشير البيانات إلى ما حققته الدول العربية في مكافحة الأمية، فإن معدل الأمية ما يزال أعلى من المتوسط العالمي وأعلى حتى من متوسط الدول النامية، فهناك ما يزيد على ٦٠ مليون عربي أمي، كما أن هناك حوالي ٩ ملايين طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي»[١].

فتفاقم مشكلة الأمية سوف يؤدي إلى زيادة أطفال الشوارع، والأطفال العاملين في الورش والمصانع.. وغير ذلك.

---

(١) عبيد، نايف علي، مرجع سابق، ص ٤٣- ٤٤.

ومع أن نسبة الأمية في معظم الأقطار الإسلامية في تناقص، فإن العدد المطلق يتزايد، ويعود ذلك إلى عدد من العوامل والأسباب، أهمها:

- تواضع الجهد المبذول في محو الأمية.

- بقاء نسبة كبيرة من الأطفال في سن التعليم خارج المدارس دون تعليم، أي انخفاض معدلات الاستيعاب.

- إن نسبة كبيرة من الملتحقين بمرحلة التعليم الابتدائي تتسرب من هذه المرحلة نتيجة عوامل اجتماعية - اقتصادية، ويشكل المتسربون بذلك منابع متجددة للأمية.

- كما أن عدداً غير قليل ممن يتخرجون من التعليم الأساسي أو فصول محو الأمية يرتدون ثانية إلى الأمية [(١)].

إضافة إلى أسباب أخرى، وهي عدم توافر الأموال الكافية لبرامج محو الأمية، وتعليم الكبار، وعدم متابعة من يتم محو أميتهم حتى ببرامج تعليمية أخرى، حتى لا يرتدون مرة أخرى للأمية.

ولا شك أن الأقطار العربية والإسلامية تبذل الجهود الكبيرة لنشر التعليم، وتعميمه بين كل الأعمار والفئات، ولكن يجب أن تسعى جاهدة بتلك الجهود، لكي تتفاعل بشكل إيجابي مع العولمة أخذاً وعطاء، بما يخدم مصالحها، ويحقق النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، والنهضة الشاملة.

فينبغي توحيد الجهود لصياغة مشروع حضاري عربي لصناعة التقدم العلمي الذي نطمح إليه، وأنه ينبغي أن يبدأ من الأسس التالية:

---

(١) إسماعيل، عبد سعيد عبد، مرجع سابق، ص ١٩٥-١٩٦.

أولاً : وضع إستراتيجية عربية موحدة تتضافر فيها الجهود السياسية والإمكانيات الاقتصادية لتحقيق أهداف محددة (كالقضاء على الأمية مثلاً).

ثانياً : في إطار هذه الإستراتيجية الموحدة يجب إنشاء مراكز موحدة متعددة الجوانب والتخصصات للبحث العلمي، وذلك بهدف إيجاد كوادر علمية مدربة على أعلى المستويات، تقوم على صناعة العلم والتكنولوجيا وفق إمكانياتها.

ثالثاً : إنشاء المراكز المتخصصة للتعريب والترجمة العلمية في كل فروع العلم، وخاصة العلوم الطبيعية والرياضية.

رابعاً : إعادة العقول العلمية العربية المهاجرة ذات السمعة العلمية إلى وطنها.

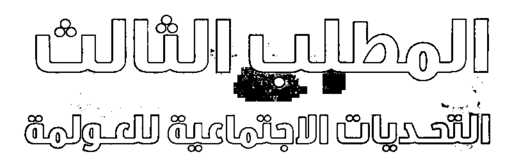
خامساً : ضرورة التركيز على التنشئة والتربية العلمية للشباب العربي [1].

وأخيراً : العودة الأصيلة لمنهاج حياتنا الأول وهو قرآننا الكريم، واتباع سنة نبينا محمد ﷺ، لنستقي من نبعهما الصافي العذب أفضل منهاجين في تاريخ البشرية.

* * *

---

(١) النشار، مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٠٧-٢١١.



تمهيد:

يعد المجال الاجتماعي من أكثر المجالات التي تأثرت على نحو سلبي بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بظلالها الكثيفة على المجتمعات، وأسهمت بسياساتها في زعزعة الاستقرار الاجتماعي في العديد منها.

إن التحديات الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات من كافة الجوانب، سواء في ذلك ما يتصل بالبناء الاجتماعي، أو بالنظام الاجتماعي، أو بالأنساق الاجتماعية، وفيما يلي سنستعرض بعضاً من هذه التحديات الاجتماعية، ومنها:

أ) تهميش سلطة الدولة في الحياة الاجتماعية:

لقد ظلت الدولة كصورة من صور التنظيم السياسي، والقانوني للسلطة السياسية في المجتمعات، تضطلع بدورها عبر العصور، من خلال استهدافها الخير لأعضاء المجتمع ككل، فقد كان نجاحها مرهوناً بمدى تحقيقها للتكامل السياسي في المجتمع، وبمدى قدرة مؤسساتها السياسية الحاكمة على تحقيق المعايير الاجتماعية، وبث القيم

التي يتحقق بمقتضاها الانسجام الاجتماعي، ودورها في محاربة الفساد، وضبط الأمن، والاستقرار، وتوفير الرفاهية للمجتمع.

«خلال الفترة منذ بدايات القرن العشرين وحتى نهاية العقد السابع منه كانت الغلبة لفكرة الدولة التي توفر الرعاية الاجتماعية، فيما يتصل بتوفير الغذاء والإسكان والتعليم والرعاية الصحية، والحد الأدنى للأجور، كما واكب ذلك أيضاً تبني سياسات الضرائب التصاعدية، التي تستهدف إعادة توزيع الدخل على المستوى القومي، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية»[١].

إلا أن الدولة الوطن، بدأت تنسحب انسحاباً شبه كامل من ميادين الإنفاق الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، وتحولت إلى دولة أمن، وذلك بسبب التطور الذي شهده النظام الاقتصادي العالمي، وما صحبه من تغيرات في وظائف الدولة وفي دورها، هذا التغير الذي انسحب على مختلف أوجه الحياة، صحبته تغيرات في الجوانب الثقافية والاجتماعية، وفي التنظيم المجتمعي الذي له أبعد الأثر على التنمية.

«إن التنمية لا تستقيم إلا من خلال العمل على النهوض بالتنظيم المجتمعي، وليس فقط بالبنيان الاقتصادي، وحتى يكون هذا التنظيم قادراً على دفع المجتمع، وإكسابه القدرة على التجدد، يجب أن يستند إلى منظومة ثقافية ذاتية، يستمد منها المجتمع مقوماته الشخصية، ويتمكن من تطوير بنيانه الاقتصادي، وإسهام أعضائه في تحديثه بما يحققونه من عطاء، لا يتيسر بلوغه إلا من خلال نوعية رفيعة للحياة»[٢].

---

(١) منصور، ممدوح محمود، مرجع سابق، ص٩٦.
(٢) الإمام، محمد محمود، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي "العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي"، ١٩٩٩م، ص ٨٦.

فالعولمة بما هي، طموح وتشوف إلى النفوذ، والتمدد غير المحدود، لم تعد ترتاح لتدخلات الدولة وحضورها في الحياة العامة؛ لأن ذلك يعكر صفو المستفيدين من العولمة، كما أنها تتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية للدول، فالاقتصاد بات يضيق أكثر فأكثر بالحدود القومية، ويتهمش دور الحكومات في إدارة اقتصادها الوطني، والتحكم في آلياته، فقد أصبحت الدولة عاجزة عن مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية، في ضوء انفتاح الاقتصاد الوطني على السوق العالمية، وحلت محلها الشركات متعددة الجنسيات - كمثال على ذلك - بمساعدة مؤسسات أخرى، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووسائل الإعلام وغيرها، والتي استفادت من الأزمات التي تعاني منها الشعوب النامية في التعليم والعمل، وأيضاً في الخدمات العامة، » فهم يهددون بهروب رؤوس أموالهم، أي الشركات المتعددة الجنسيات، ما لم تستجب الحكومات لمطالبهم، وهي مطالب عديدة، مثل منحهم تنازلات ضريبية سخية، تقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجاناً، إلغاء وتعديل التشريعات التي كانت تحقق بعض المكاسب للعمال والطبقة الوسطى، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور، ومشروعات الضمان الاجتماعي والصحي، وإعانات البطالة، وبما يقلل لهم مساهماتهم المالية في هذه الأمور، وخصخصة المشروعات العامة، وتحويل كثير من الخدمات العامة التي كانت تقوم بها الحكومات، لكي يضطلع بها القطاع الخاص، وإضفاء الطابع التجاري عليها»[1].

ومجمل القول: إنه في ظل العولمة تصبح الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، هي الوريث لدور الدولة، فتتحول إلى دولة أو دول حقيقية، تقوم بتفكيك الدول، وإعادة بنائها من جديد، وجعلها تتنازل تحت ضربات الرأسمالية الاقتصادية الاحتكارية عن حقوقها، وحدودها الجغرافية وواجباتها تجاه مجتمعاتها؛ كي تقيم

---

(١) بيتر مارتين، هانس، وهارالد شومان، مرجع سابق، ص ١٠.

دولة عالمية، قادتها ورؤساؤها رؤوس الاحتكارات العالمية الجشعة، كي تمتص دماء الكادحين في المجتمعات الإنسانية، وتقضي على شعورهم الوطني.

بينما تبقى الدولة الوطنية في ظل العولمة وكأنها إدارة عامة جديدة، أي أنها تتحول إلى حكومة أعمال، وهو ما يترتب عليه وهن الدولة وشرعيتها، ومبعث ذلك يتمثل في أن هذه الدولة تسعى لنيل ثقة الأسواق العالمية على حساب مهامها الأخرى.

ولذلك يجب على المجتمعات - وبالذات الإسلامية - أن تستيقظ من غفلتها، لتحقق مصالحها المادية، فهي لن تتنازل عن ثروات بلادها لتمتصها تلك الشركات العولمية الرأسمالية الجشعة، وإذا ما تم لهم ذلك فإن الفقر سينتشر، والبطالة ستفتك بالمواطنين، وستظهر على إثر ذلك الأمراض الاجتماعية والجرائم المتنوعة، التي تودي بحياتهم من حال البأس والقوة، إلى حال الضعة والذل والهوان، بينما يريد الإسلام من الدولة المسلمة أن تكون في موقف القوة والوحدة والعزة، وعدم التفريط بأموال المسلمين وثرواتهم ومصالحهم.

فلقد حفظ الإسلام للمسلمين ثرواتهم ومصالحهم من الضياع، عبر نظامه الاقتصادي العادل المستمد من كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله ﷺ، وقضى على التفاوت الظالم في الثروات، وأعاد التوازن إلى المجتمع الإسلامي.

كما أنه حدد الوظيفة الاقتصادية للدولة، من خلال ذلك التوازن، ومن خلال معالجته لكل ما يطرأ من مشكلات اقتصادية مختلفة، ومن خلال منعه للاستغلال والاستلاب؛ للقضاء على سوء توزيع الثروات، والحيلولة دون قيام المجتمع الظالم، وإيجاده للتكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي.

«لقد سبق الإسلام إلى إقرار مبدأ تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، ووضع لذلك قواعد وتشريعات وحدوداً إلزامية، لا مناص من التقيد بها، فحقق بذلك نمطاً

فريداً، يوائم بين حرية الفرد ومصلحة الجماعة، ويوازن بينهما في نظام محكم، يفتقده كل من النظامين الوضعيين: الرأسمالي الذي يرجح كفة الفرد، والاشتراكي الذي يرجح كفة المجتمع، مما أدى إلى طغيان أحد الجانبين على الآخر»[1].

من هنا تبرز أحقية الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية، كلما دعت الضرورة إلى تحقيق مصالح العباد، والحث على العمل لكل قادر عليه، والعمل على المحافظة على رأس المال وإنمائه، وعدم إضاعته، وبذل الجهد والتعاون في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ب) اتساع الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين الفقراء والأغنياء، وتآكل الطبقة الوسطى:

إن العولمة تقوم على الاقتصاد الحر، وعلى مبدأ التنافس الشديد، ومع تراجع بعض قدرات الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية، فإن هذا سوف يعني انقسام المجتمع إلى فئتين متغايرتين: فئة الفقراء المسحوقين، الذين لا يجدون قوت يومهم، وفئة الأغنياء الذين لا يعرفون كيف يصرفون أموالهم لكثرتها.

«فهناك ثمة عوامل ناتجة من العولمة، تتمثل في اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء اتساعاً متزايداً، وذلك يجعل نمط الحياة في كل بلد مطبوعاً بالازدواجية والانشطار على جميع المستويات، وهو ما يؤدي بالشعوب إلى السقوط في القيم المادية البحتة، ويدخلها غيبوبة اللا انتماء إلى أي بعد إنساني، حتى تصل إلى أخلاقيات نفعية، أخطرها أن الغاية تبرر الوسيلة»[2].

---

(١) سري، حسن، الاقتصاد الإسلامي "مبادئ وخصائص وأهداف"، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ص١٩٤.
(٢) الزين، سميح عاطف، مرجع سابق، ص٧٢.

وتوجد فئة محدودة في معظم المجتمعات، سوف تمتلك حيزاً ضخماً من الدخل القومي على حساب أكثرية محرومة، والهوة بين الفريقين تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، وبذلك سوف تختفي الطبقة الوسطى، والتي تمثل الطبقة النشيطة سياسياً واجتماعياً وثقافياً، «و تمثل الطبقة الوسطى النواة الصلبة للمجتمعات، والسند القوي لدولة المؤسسات، كما أنها هي التي قادت حركات التحرر الوطني، وحملت مشعل الحداثة والتطور، وهي الطبقة المدافعة عن الحريات وعن حقوق الإنسان وعن العدالة الاجتماعية والديمقراطية، كما أنها قد ظلت طوال تاريخها تناصب العداء لقوى الاستغلال والاحتكار، ومن ثم فقد كانت دوماً بمثابة صِمام الأمان أو حجر الزاوية للاستقرار السياسي والاجتماعي»[1].

فالعولمة لن تساعد في نشر العدالة الاجتماعية، بل ستزيد من حدة التفاوت والأوضاع المزرية في مجتمعاتنا، كالجوع والفقر والجهل وغير ذلك.

ولذلك شرع الخالق سبحانه وتعالى التشريعات التي تجعل من المجتمع المسلم كياناً متماسكاً متآزراً، وتوفرّ كل ما من شأنه أن يجعل الحياة فيه طيبة آمنة ومنتجة، ولذا فإن الإسلام أناط بالدولة المسلمة مسائل المحافظة على التوازن الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة، ودعم السلع التي تحتاجها الفئات الأشد عوزاً، فكلما استطاعت الدولة تضييق المساحة التي يحتلها الفقراء جداً والأغنياء جداً، كان ذلك دليلاً على نجاحها في تشكيل متن صلب للحياة الاجتماعية يقوم على طبقة وسطى، لا يطغيها الثراء الفاحش، ولا الفقر المدقع.

إن التوجه الإسلامي في بناء الاقتصاد هو الذي ينقذ الأمة من التخلخل الاقتصادي، ويقضي على التفاوت الظالم في الثروات، ويعيد التوازن إلى المجتمع

---

(١) منصور، ممدوح محمود، مرجع سابق، ص ٩٣-٩٤.

الإسلامي، «فقد شرع الله سبحانه الزكاة وجعلها فريضة في المال، فهي تقلل من التفاوت الطبقي، وقد استهدف الإسلام من ذلك كله تعميم التكافل الاجتماعي، حتى يكثر حق الفقير، وبذلك تتقارب الفوارق بين الطبقات في المجتمع، وكراهة الإسلام للتفاوت الطبقي الكبير، وحرصه على التقارب الطبقي، إنما يرجع إلى إيمانه بأن التفاوت الكبير سوف يؤدي إلى الأحقاد، وإلى الضغائن، وما يصاحبهما من قلاقل واضطرابات قد تؤدي إلى تحطيم المجتمع كله»[1].

ج) عولمة الحياة الاجتماعية للمرأة والأسرة من خلال المؤتمرات الدولية:

المرأة المسلمة قلعة من قلاع الإسلام، وحصن من حصونه المنيعة، لها دور عظيم في صيانة الأمة، وتربيتها وحمايتها من كل ألوان الفساد والرذيلة، استقامتها على الحق صيانة للمجتمع كله، وصلاحها وعفتها رعاية للأمة من الانحدار والتردي في دروب الهوى، لذا حرص أعداء الإسلام من المستغربين والعلمانيين، وسعوا إلى اختراق الحياة الخاصة والعامة لها عن طريق تزيين الفواحش، ونشر ثقافة الرذيلة، عبر وسائل الإعلام، بهدف إفسادها وتدميرها، تمهيداً لتدمير الأسرة وإزالتها من الوجود، لتغيير البنية الاجتماعية والفكرية للأمة الإسلامية.

لقد نالت المرأة في شريعة الإسلام أعظم قدر، وأسنى وأجل منزلة، حيث حظيت بالرعاية والعناية، مما يعلي قدرها ويحفظ مكانتها، أماً محبوبة موقرة، وزوجة مصونة معززة، وأختاً وبنتاً مرعية مكرمة، «ولقد أعار القرآن والسنة شؤون المرأة من ناحية خصوصيتها وطبيعتها الجنسية عناية عظيمة جداً، بأسلوب قوي رائع، واستهدفا حمايتها وتنظيم مركزها في الأسرة والحياة الزوجية حماية وتنظيماً، فيهما

---

(١) العسال، أحمد محمد، وفتحي أحمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام "مبادئه وأهدافه"، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص١١٦-١١٧.

كل العطف والرعاية والحماية، من كل ما كان يقع عليها قبل الإسلام، ومن كل ما يمكن أن يقع عليها بعده من حيف وتهضم وسوء عشرة وابتزاز»[1].

وعند استعراض تاريخ البشرية نجد مدى الاستغلال الكبير الذي تعرضت له المرأة بطرق مختلفة، وقد كان القاسم المشترك بين كل ذلك الاستغلال، هو من جهة كونها امرأة بما تمثله من الضعف النسوي، والفتنة الأنثوية، وميل شقيقها الرجل بفطرته إليها، وقد حذر r أمته من الوقوع في فتنة النساء، كما وقع فيها أسلافهم من الأمم السابقة، فعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون، فاتقوا الدنيا واتقوا النساء، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء»[2].

وفي العصر الحديث - وبالذات عند المجتمعات البعيدة عن الإسلام-، كان معظم التعامل مع المرأة استمراراً لخلفيات الجاهلية السابقة، وإن تقمص بهيئات متنوعة، لكن مغزاه ومنتهاه إلى مورد واحد، يشترك في أنه تطرف شهواني، غايته إشباع الرغبات الجنسية بطرق محرمة، مع انتكاسات تخالف الفطرة وتهدر الكرامة الإنسانية، «فالمرأة لم تكن في المجتمعات الحديثة(البعيدة عن شرع الله) بأحسن حال مما سبق، فهم وإن ادعوا إعطاءها حقوقاً لم تُعطها من قبل، ومع عقدهم المؤتمرات التي تتباكى على المرأة، فإن المرأة لا تزال ممتهنة، وحقوقها مهضومة سواء في المجتمعات التي تدعي التحضر والتقدم، أو المجتمعات غير المتحضرة، فالذي ينظر إلى الحقوق التي أعطيت لها لوجدها تؤدي إلى معاناتها، وإلى امتهانها

---

(١) دروزة، محمد عزة، المرأة في القرآن والسنة "مركزها في الدولة والمجتمع"، ١٩٨٥م، ص٥٨.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، وبيان الفتنة بالنساء، رقم الحديث (٢٧٤٢).

وابتذالها، وإلى فقدانها لأهم أدوارها الحقيقية في الحياة التي فطرت من أجلها، . . . إنهم يحاولون أن يغيروا فطرة الله وخلقه، وذاك أمر محال»[1].

لقد جندت قوى الغرب هيئاتها ومنظماتها، من أجل إزالة القهر والظلم الذي تعانيه المرأة- كما يدعون -، فقد تبنت الأمم المتحدة قضية المرأة على وجه الخصوص، وبدأت بوضعها في إطار جديد، بعيداً عن المفاهيم الشرعية، والإنسانية المتعارف عليها، كما أنها تبنت قضية الأسرة، تلك النواة الاجتماعية الأساسية، والتي ينظر إليها الإسلام على أنها الوحدة الأولى والأهم في بناء المجتمع، فكلما كانت الأسرة قوية متماسكة، كلما زاد تأثيرها على المجتمع والعكس صحيح، ولقد أدرك الغرب أهمية الأسرة في بناء المجتمع وتقدمه، وخصوصاً المجتمعات الإسلامية، فسعوا إلى تدميرها بشتى الوسائل، « فهذه المؤتمرات - يعني مؤتمرات المرأة والأسرة - أو هذه المؤامرات على الإسلام والمسلمين، إن صح التعبير، تعني بالدرجة الأولى استهداف الأسرة المسلمة؛ لأنها تعتبر من أواخر الحصون الإسلامية التي لمّا تسقط بعد، سواء على المستوى الثقافي أو الاجتماعي، لذلك لا بد من إسقاطها، وإغراقها في الفلسفات والممارسات التي سقطت فيها الأسرة في الحضارة والثقافة الغربية، وعند ذلك يتم إحكام السيطرة على الحصن الأخير، والأمل الباقي لغرس القيم والنقل الثقافي والتوارث الاجتماعي، لذلك نرى أن عطاء أو آثار هذه المؤتمرات على الأسرة في الحضارة الغربية يكاد يكون معدوماً؛ لانعدام وجود الأسرة تقريباً، بالمفهوم الاجتماعي، وأن الأمر المستهدف هو الأسرة المسلمة، وتعميم حالة الأسرة الغربية عالمياً، أو فرض الثقافة والهيمنة الغربية في مجال الأسرة، كغيره من المجالات، في محاولة لفرض الهيمنة في سائر المجالات على الواقع الإسلامي»[2].

---

(١) الفرج، عبد الرحمن بن مبارك، بناء المجتمع الإسلامي، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص١٩٢-١٩٣.
(٢) جاد، الحسيني سليمان، مرجع سابق، ص١٤-١٦.

لقد أصبحت المرأة والأسرة محورين أساسيين من محاور عمل تلك المؤتمرات في العالم، من أجل السعي لعولمة الحياة الاجتماعية للمجتمعات عامة، والمجتمعات الإسلامية خاصة.

فقد حاول دعاة العولمة أن يتخذوا من المرأة جسراً لنقل قيمهم وأفكارهم وثقافاتهم إلى العالم أجمع، فاستغلوا كل وسيلة ممكنة لتنفيذ برنامجهم الذي لم يسأموا من السعي لتحقيقه في الواقع وفرضه بالقوة، والذي يسعى لهدم كيان المجتمع الإسلامي من خلال المرأة؛ لأهمية دورها في بناء كيان الأسرة والمجتمع، ولأن في تدميرها تدمير للمجتمع، وقد تنوعت تلك الوسائل، والتي من أهمها :

١ - مؤتمرات المرأة العالمية.

٢ - مؤتمرات الإسكان، ومؤتمرات التعليم العام.

٣ - الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإلزام الدول الإسلامية التوقيع عليها.

٤ - التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية النسائية وغيرها، والتي لها علاقة بالمرأة بشكل عام.

٥ - استغلال جسد المرأة والفتاة كوسيلة تسويقية للمنتجات الصناعية في أغلب الإعلانات، إضافة إلى جعل المرأة كسوق مفتوحة لاستهلاك المنتجات[1].

لقد بدأ اهتمام الهيئات الدولية - وبالذات الأمم المتحدة - بالمرأة منذ عام ١٩٤٦م، حين أُنشئت لجنة مركز المرأة، والتي تعد هيئة رسمية دولية تتكون من دول أعضاء تجتمع سنوياً لعمل تقارير خاصة بمكانة المرأة.. وغير ذلك، وقد ركزت الأمم المتحدة في

---

(١) حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق، ص١٣ - ١٤.

اتفاقياتها ومؤتمراتها على قضية المساواة بين المرأة والرجل -بالمفهوم الغربي - بوصفه قيمة عليا من القيم التي قامت عليها الحضارة الغربية، واستخدمت قضية المساواة هذه في تسيير العديد من القضايا التي تنادي الأمم المتحدة بها لعولمة المرأة في جميع مجالات الحياة، السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية... وغيرها.

وقد كان مبدأ هذه المؤتمرات في عام ١٩٥٠م، حول المرأة والأسرة، ثم عقد مؤتمر آخر في المكسيك عام ١٩٧٥م، ثم عقد مؤتمر ثالث في نيروبي عام ١٩٨٥م، ثم كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤م، ومن بعده مؤتمر بكين، وذلك عام ١٩٩٥م، ومؤخراً مؤتمر نيويورك (بكين+٥)عام ٢٠٠٠م، بالإضافة إلى هذه المؤتمرات الخاصة بالمرأة فهناك مؤتمرات أقامتها الأمم المتحدة ناقشت أيضاً في وثائقها قضايا متعلقة بالمرأة، وكلها تنطوي على مفاسد أخلاقية تؤول بالمجتمعات إلى التفكك والتحلل كما في المجتمعات الغربية، فقد دعت هذه المؤتمرات إلى أمور منها:

- الدعوة إلى المعارضة الصريحة للدين والأخلاق والقيم، عبر التقليل من أهمية الزواج والدعوة إلى الإباحية والانحلال.

- الدعوة إلى إبطال القوانين والأعراف والتشريعات الدينية، واستبدالها بالإعلانات العالمية والاتفاقات الدولية.

- الدعوة إلى إلغاء ثقافات الشعوب وحضاراتهم، والدعوة إلى أحادية ثقافية في ظل العولمة.

- الدعوة إلى تغيير جذري في المجتمع عبر سلب قوامة الرجال على النساء، وولاية الآباء على الأبناء.

وتكمن أهم جوانب الخطورة في هذه المؤتمرات في الأمور التالية:

١- أن القاسم المشترك بينها هو المرأة، ومساواتها التامة بالرجل في كافة مجالات الحياة المختلفة، والحرية المطلقة.

٢- أنها تستظل بمظلة الأمم المتحدة، وتستثمر شعارات العولمة وأدبياتها.

٣- أنها توظف سلطان الدول الكبرى سياسياً واقتصادياً وحضارياً لفرض تنفيذ توصياتها.

٤- أن الهدف النهائي لها هو: عولمة الحياة الاجتماعية بالمفهوم الغربي الإباحي[١].

ومع ذلك فقد دعت تلك المؤتمرات إلى أمور تعتبر إيجابية، كدعوتها إلى تعليم المرأة، وإزالة الأمية عنها، ومحاربة الاتجار بالمرأة والطفل، وكذلك تشجيع وسائط الإعلام على الامتناع عن تصوير المرأة على أنها مخلوقة أدنى منزلة من الرجل، وعدم استغلالها سلعة ومادة في سوق الجنس.. وغيرها من إيجابيات هذه المؤتمرات.

إن الوعي بأهداف هذه المؤتمرات، وما تدعو إليه، ومن يقف خلفها يجعلنا نفكر بالطريقة التي يتم بها مواجهتها، واتخاذ الموقف المناسب حيالها.

فمن المواقف التي ينبغي اتخاذها حيال تلك المؤتمرات:

١) كشف سوءاتها وعوارها للأمة الإسلامية، وبيان أهدافها ومراميها، ومدى مخالفتها لمقاصد الشريعة الإسلامية، وأنها إحدى أيدي العولمة المعاصرة، وبيان ذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة بالطريقة المناسبة.

٢) كشف زيغ وضلال التيارات النسوية التغريبية التحررية في عالمنا العربي والإسلامي، والتي تدعم من هيئات غربية مشبوهة.

---

(١) آل عبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، العولمة الاجتماعية للمرأة والأسرة، مجلة البيان، العدد (١٧٠)، شوال١٤٢٢هـ- يناير٢٠٠٢م، ص٤٣.

٣) ينبغي أن يكون هناك حضور قوي ومتميز للهيئات الإسلامية (الرسمية وغيرها)، وذلك للتصدي لتلك للمؤتمرات، عبر إصدار بيانات الاستنكار لمواثيقها، وبيان أهدافها الخبيثة، ونشر البيانات لتبيين ذلك للمسلمين، وطرح البديل الإسلامي بالذات في المسألة الاجتماعية. . . وغيرها من المواقف التي يجب أن تتخذ حيال تلك المؤتمرات والقرارات[١].

إن هذه المؤتمرات وما ينبثق عنها من مواثيق تعد إحدى وسائل النظام العالمي الجديد لفرض سيطرته على العالم، وضرب مواطن القوة في الحضارات المختلفة.

وبالنسبة للحضارة الإسلامية، فلا يزال الدين الإسلامي يمثل مرجعية للناس، ونظاماً لحياتهم، خاصة في مسائل الأسرة، والأحوال الشخصية، وفي مسائل الفكر، والثقافة، والاعتقاد، وهو ما يزعج الأمم المتحدة والغرب، فالعالم الإسلامي بإمكاناته وثرواته وأهله يهدد النظام العالمي الجديد بفقدان سيطرته عليه، ما بقي الإسلام حاكماً للجوانب الاجتماعية والثقافية وللهوية، وسوف يسعى هذا النظام العالمي إلى تسديد ضربة في الصميم للقضاء على الهوية الإسلامية، وعلى النظم الاجتماعية التي أثبتت أنها القلعة التي حمت العالم الإسلامي من السقوط والانهيار، فإن الصراع مع الحضارة الغربية انتقل من ميدان السياسة والاقتصاد إلى ميدان الدين والثقافة والاجتماع المتصل بالهوية والوجود، وهو ما يتطلب وعياً جديداً، كما يتطلب يقظة ومقاومة، حتى نصبح جديرين بأن نكون مسلمين قولاً وفعلاً.



(١) نفس العدد السابق، ص٤٣-٤٥.

الفصل الثاني

واقع المرأة المسلمة المعاصرة بين التخلف الاجتماعي المعاصر والانحراف الوافد وبين الخطاب الإسلامي لها

المبحث الأول:

واقع المرأة المسلمة المعاصرة في ظل التخلف الاجتماعي المعاصر والانحراف الوافد.

المبحث الثاني:

واقع المرأة المسلمة المعاصرة في ظل الخطاب الإسلامي لها.

المبحث الثالث:

نقد التحديات التي تواجهها المرأة المسلمة المعاصرة في ضوء الخطاب الإسلامي.



تقـــديم:

أدى إبعاد تطبيق الإسلام عن واقع الحياة إلى إلحاق الظلم والمعاناة بأبناء الأمة الإسلامية، وقد نالت المرأة المسلمة المعاصرة نصيباً كبيراً من ذلك الظلم وتلك المعاناة؛ نتيجة بعض العادات الاجتماعية والتقاليد البالية، التي لا صلة لها بالإسلام، والتي أجحفت بحقها؛ مما حدا ببعضهن - بدل أن تستظل بظل الإسلام وتنال حقها وعزتها وكرامتها بهديه - أن تستبدل ذلك بحلول غربية وافدة، وقيم هابطة، فكانت لقمة سائغة سهلة للمغرضين الحاقدين على الإسلام، الذين يريدون تحريرها وتجريدها من كل قيد فضيلة وشرف، تحيق بها الأخطار من كل جانب، ومن أبرزها تحدي العولمة، الذي بات يشكل أكبر خطر على المرأة المسلمة في الوقت الراهن، خصوصاً أن ثمة أمور دفعت المرأة المسلمة لتقبُّل كل ما يفد من الغرب، حتى وصلت إلى الوضع الحالي.

وسوف نلقي الضوء في هذا المبحث على واقع المرأة المسلمة في ظل التحديات الداخلية والخارجية، والتي منها: التحدي الداخلي (المتمثل في التخلف الاجتماعي المعاصر)، والخارجي (المتمثل في الانحراف الوافد)، لنقف على الأسباب التي أدت بالمرأة المسلمة المعاصرة لأن تكون صيداً سهلاً لأصحاب الفكر العَلْماني (العولمي).



تمهيد:

لقد رفعت نصوص الإسلام الصحيحة في القرآن الكريم والسنة المطهرة عن المرأة- مثلما فعلت مع الرجل -كافة صور المهانة والازدراء وهبوط المنزلة، وأعلت قيمتها وكرامتها، باعتبارها ابنة وزوجة وأماً، وعضواً في المجتمع، وقبل ذلك باعتبارها إنساناً، فهي مكلفة مثل الرجل، مخاطبة بأمر الله ونهيه مثله، مثابة ومعاقبة على أعمالها مثله.

والمرأة في نظر الإسلام ليست خصماً للرجل، ولا منازعاً له، بل هي مكملة له وهو مكمل لها، وهي جزء منه، وهو جزء منها، فلا يُتصور أن الإسلام هضم حقوقها وانتقص من كرامتها، فهو ينظر إليها نظرة وسطية تحترم فكرها ودورها في المجتمع، ويرفض أي جمود أو حجر على فكر المرأة ودورها في المجتمع.

بيد أن مما يؤسف له حقاً، هو تأثر بعض المسلمين بمجموعة من الموروثات، والعادات، والتقاليد التي اعتبروها من الدين الإسلامي، وهي ليست منه، فهي عبارة عن أفكار قاتمة عن المرأة، قد تسربت إلي عقول طائفة من المسلمين، فساء

تصورهم لشخصية المرأة ولدورها - وعلى إثر ذلك -ساء تصرفهم في معاملتها، فظلموها وظلموا أنفسهم. وكل ذلك كان بسبب البعد عن الإسلام وعدم الالتزام به، **ومرد ذلك إلى أمرين:**

١ - الفهم الخاطئ لنصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، من قبل بعض المسلمين.

٢- سوء التطبيق لبعض النصوص الصحيحة، لمسايرة الواقع من جهة، أو إتباع للهوى من جهة أخرى.

إن الإساءة للمرأة قد نشأت عن سوء فهم وجهل - في كثير من الأحوال -، إلا أنها ظلمت المرأة وهضمت حقها، وجعلتها تسعى للانفلات من كل القيم والتقاليد الإسلامية، بسبب هذا الظلم الواقع عليها.

فمن الأسباب التي أدت بالمرأة المسلمة إلى الأوضاع الحالية:

- الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، التي كانت شائعة بين الناس.
- ممارسات بعض المسلمين وبخاصة بعض الرجال، المخالفة لشرع الله بحق المرأة.
- ظلم المرأة نفسها في العصر الحديث، بإعراضها عن شرع الله، وتقليدها للمرأة الغربية.
- ابتعاد المجتمع بشكل عام عن الإسلام شريعة ومنهاج حياة[1].

---

(١) القيسي، مروان إبراهيم، المرأة المسلمة بين اجتهادات الفقهاء وممارسات المسلمين، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م، ص٥.

وهكذا أصبحت المرأة المسلمة مظلومة مرتين: الأولى: من تقاليد اجتماعية جاهلية، بعيدة عن الدين، والثانية: من تقليد أعمى لعادات مخالفة تمارسها المرأة في الغرب، وهذا كله ضد طبيعة المرأة، وضد ما أمر به الشرع الحنيف، حيث إن المرأة شريكة أساسية للرجل في كل شؤون الحياة، بخلاف بعض الأمور المرتبطة بأنوثتها؛ لأنه حينما ضعُفت الصلة بين المسلمين وأصول دينهم، بدأت المؤثرات البيئية، والتقاليد الاجتماعية، والأعراف الجاهلية، تزاحم الأصول الشرعية، وتشوه معالم الدين، وصُودرت كثير من الحريات باسم الهوى، ونالت المرأة النصيب الأوفر من هذه المصادرة، وضُيّق عليها الخناق حتى سلبت حقوقاً أعطاها أياها الشرع.

ومما لاشك فيه أن هضم حقوق المرأة، بسبب نظرة التقاليد المخالفة للإسلام؛ أفقدها دورها الفاعل في تكوين الأسرة الفاعلة، وحال دون قيامها بدورها كاملاً ومشرقاً في داخل أسرتها، أو في إطار مجتمعها.

ويجدر بنا أن نقف أمام الأسباب التي أدت إلى ظلم المرأة وهضم حقوقها، ومنها:

السبب الأول: انحراف المسلمين عن تعاليم دينهم في معاملة النساء.

فلقد شاعت بينهم روايات مكذوبة، وأحاديث موضوعة، انتهت بالمرأة المسلمة إلى الجهل الطامس وإلى العزلة والاستبعاد فأعادتها إلى الجاهلية الأولى، حتى أصبح تعليم المرأة ممنوعاً، وإبداء رأيها غير مسموع، والجور على حقوقها المادية والأدبية هو العرف السائد.

السبب الثاني: عدم التوازن في معاملة المرأة.

فقد سارت قضية المرأة في المجتمعات العربية الإسلامية بين موقفين متضاربين، بين الإفراط والتفريط، ففريق حرمها من حقوقها، كحرمانها من الميراث، والتفريق في المعاملة بينها وبين الذكور، والفريق الآخر بالغ في إعطائها حقوقاً ليست لها.

السبب الثالث: تحريف النصوص الصحيحة، ووضعها في غير موضعها[1].

فلقد استغلت الأحاديث الصحيحة، ووضعت في غير موضعها، وبها تم استغلال تفسيرها الخاطئ ضد المرأة وتشويه مكانتها في الإسلام وإنصافه لها.

إن جهل بعض المسلمين بأحكام دينهم، وغياب صورته الحقيقية لديهم أهم سبب فيما يرتكبونه من أخطاء، ويظهر ذلك واضحاً في تعاملهم مع المرأة.

إن من أهم مظاهر التخلف الاجتماعي المعاصر:

١) انتقاص حقوق المرأة.

لقد عانت المرأة المسلمة، ولا تزال تعاني- في بعض المجتمعات الإسلامية- حتى الآن أمرّ المعاناة من انتقاص حقوقها، والتفريق في معاملتها، فكانت العادات والتقاليد الجائرة هي السبب في احتقار المرأة، والانتقاص من أهليتها، وتعطيل ملكاتها وطاقاتها الفطرية؛ لأن الفهم الشاذ، والمغلوط لبعض الأحاديث النبوية، والمأثورات الإسلامية، قد أعطى غطاءً شرعياً لتلك العادات والتقاليد الظالمة.

فالنظرة الظالمة للمرأة ظلت ملازمة لها إلى الوقت الحاضر، وقد بنيت عليها أحكامٌ عانت منها المرأة أشد المعاناة.

فعلى سبيل المثال، نجد التفرقة بينها وبين الذكر في المعاملة، نتيجة لاختلاف النظرة نحو الذكر والأنثى؛ حيث يبدو ذلك واضحاً جلياً حين يولد الطفل، فنجد أن الكثير في البلدان الإسلامية لا يهنئون بعضهم عند ولادة البنت، بل نجد البعض قد يتشاءم عند ولادتها، وقد يلوم المرأة على إنجابها للبنات، ويدخل في ذلك أن الفتاة إذا وقعت في الخطأ لحقها العار والعيب، بينما ذلك لا يعيب الرجل مهما صنع.

---

(١) نصير، آمنه محمد، المرأة بين عدل التشريع وواقع التطبيق، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ص٢٢-٢٥.

«ونجد أنه بحسب المعتقد الشعبي فإن الناس بعامة يفضلون خلَف الذكور على الإناث، إلى درجة أن بعضهم يصيبه الحزن- بمعنى الكلمة- إذا ولدت له أنثى، أما الصبي فالكل يفرح ويتهلل لمقدمه، والبنت كأنثى ترتبط في المعتقد الشعبي بفكرة احتمال جلب العار لأهلها، إذا هي فرطت في عرضها، ومعنى هذا أن تربية الأنثى في المعتقد الشعبي مقرونة في الأذهان بالمشقة النفسية والقلق والتوتر»[1].

إن الإسلام قد رفع عن المرأة إصر الجاهلية التي كان يُنْظر بها إلي المرأة، وهي النظرة الدونية التشاؤمية، وتنزل بالمرأة في كافة أحوالها منازل الهوان والدونية، فلا تجد من ينصفها، فلقد قرر الإسلام حقيقة تزيل هذا الهوان عنها، وهي أن المرأة قسيمة الرجل، لها مالها من الحقوق، وعليها أيضاً من الواجبات ما يلائم تكوينها وفطرتها.

كما أن الإسلام لم يفرق في المعاملة الرحيمة والعطف الأبوي بين الأبناء والبنات، وإنما دعا إلى المساواة والعدل الشامل بينهما، فعن النعمان بن بشير t قال: رسول الله ﷺ: ﴿اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم﴾[2]. فهذا يشمل العدل في الهبة والعدل في التعامل والتسوية بينهما.

كما أن الإسلام بيّن أن كراهية البنات والتشاؤم بهن، والحزن لولادتهن، جاهلية بغيضة إلى الله تعالى: ﴿ **وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ** ﴾ [**النحل**: ٥٨ - ٥٩]، فهذا من ضعف الإيمان، وعدم الرضا بما قسم الله من الإناث، الذي قد يكون للعبد فيهن خير في الدنيا والآخرة.

---

(١) الساعاتي، سامية حسن، علم اجتماع المرأة " رؤية معاصرة لأهم قضاياها "، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص٢٣٩-٢٤٠.

(٢) سنن النسائي، كتاب النُّحل، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر النعمان بن بشير في النحل، رقم الحديث (٣٦٢٧).

ونجد أن رسول الله ﷺ قد اقتلع من بعض النفوس الضعيفة جذور الجاهلية، فخص البنات بالذكر، وأمر الآباء والمربين بحسن صحبتهن، والعناية بهن، والقيام على أمورهن، وحض على رحمتهن، والشفقة عليهن.

فعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿من كن له ثلاث بنات يؤويهن، ويرحمهن، ويكفلهن وجبت له الجنة البتة» قال: قيل: يا رسول الله! فإن كانت اثنتين قال: «وإن كانت اثنتين»، قال: فرأى بعض القوم أن لو قالوا له واحدة؟ لقال واحدة﴾[1].

لقد أخذت المرأة حقها عندما جاء الإسلام بأحكامه العادلة المنصفة، لكن عندما ابتعد الناس عن الإسلام الذي كرّم هذه المرأة، بدأت المرأة تفقد حقوقها شيئاً فشيئاً، فبدأت تطالب بعض النساء بحقوقهن، ولكن بشكل خاطىء، وذلك عن طريق المطالبة بمساواتهن المطلقة بالرجال، وهى غير المساواة التي جاء بها الإسلام.

٢) القوامة الاستبدادية:

لقد كان الغلو في فهم القوامة - لدى البعض - في أن معنى القوامة هو الاستعباد والاسترقاق للمرأة، وأن الرجال قوامون على النساء في كل الأحوال، فما دام هو رجل فهو قيّم على المرأة حتى ولو لم يكن ذا صلة بالمرأة، وليس من حق المرأة أن تناقش الرجل وتعارضه في الرأي، وهو بهذا حرمها من جلّ حقوقها، وجعلها في وضع أدنى مما كانت عليه المرأة في الجاهلية، والقوامة في الإسلام ليست كما فهمها رجال عصور الجهل والعزلة، ومازالت رواسب هذا الفهم في عقول البعض، وقد ترتب على هذا الفهم الخاطىء للقوامة حرمان المرأة من كثير من حقوقها، كحق التعليم، إذ حُكم عليها بالجهل، وكذلك حرمت من حق اختيار الزوج، وزوّجت

---

(١) مسند الإمام أحمد، باقي مسند المكثرين، رقم الحديث (١٣٧٢٩).

غصباً وكرهاً، وكذلك حرمت من إبداء الرأي، بل حُرمت من حقها في التملك والتصرف في مالها بما تشاء، فبحكم قوامة الرجل عليها حكم بعدم أهليتها، معلناً أنه وصيٌّ عليها، فلا يمكنها أن تتصرف بمالها كما تشاء، وبالتالي فهو يحل لنفسه أن يتصرف بمالها وفقاً لما يراه، دون إذن منها أو أخذ مشورتها.

ونتج عن ذلك أن بعض الرجال طبقوا فهمهم الخاطىء لمعنى القوامة بالتسلط والقهر والظلم والجور، والاستبداد بالرأي، والتفريط والتقصير في التوجيه والإرشاد والتعليم وعدم المشاورة والمحاورة، أو الاستخفاف بالرأي الصادر منها، بدعوى أنها لن تستطيع أن تدرك خبايا الأمور، وأن نظرتها قاصرة، وليس لديها رؤى مستقبلية، وغيرها من أشكال التسلط والقهر، «فهل قوامة الرجل على بيته تعني منحه حق الاستبداد والقهر؟والظلم، فهو آفة العمران ومهلك الأمم، وإن ظلم الأزواج أعرق الإفساد، وأعجل في الإهلاك من ظلم الأمير للرعية، فإن رابطة الزوجية أمتن الروابط وأحكمها فتلاًفي الفطرة الإنسانية، فإذا فسدت الفطرة فساداً انتكث به هذا الفتل، وانقطع ذلك الحبل، فأي رجاء في الأمة من بعده يمنع عنها غضب الله وسخط، إن هذا التجاوز لحدود الله يشقي أصحابه في الدنيا كما يشقيهم في الآخرة»[1].

فنطاق القوامة محصور في مصلحة البيت، بل إن حسن معاشرة الرجل زوجته وحسن خلقه معها من أعظم مقاييس كمال الإيمان وسلامة الدين، «فقوامة الرجل على المرأة قاعدة تنظيمية، تستلزمها هندسة المجتمع واستقرار الأوضاع في الحياة الدنيا، ولا تسلم الحياة في مجموعها إلا بالتزامها، فهي تشبه قوامة الرؤساء وأولي الأمر، فإنها ضرورة يستلزمها المجتمع الإسلامي والبشري، ويأثم المسلم بالخروج

---

(١) الغزالي، محمد، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص ١٥٤-١٥٥.

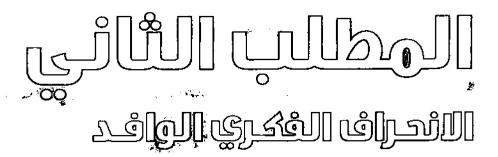
عليها، مهما يكن من فضله على الخليقة المسلم في العلم أو في الدين، إلا أن طبيعة الرجل تؤهله لأن يكون هو القيم، فالرجل أقوى من المرأة وأجلد منها في خوض معركة الحياة وتحمل مسئولياتها»[1].

إذن فكلمة (القوامة) توجب على الرجل أن يأخذ على عاتقه توفير حاجات المرأة المادية والمعنوية، بصورة توفر لها ما يشبع رغباتها، وتشعرها بالسكينة والطمأنينة.

* * *

---

(١) المقدم، محمد أحمد إسماعيل، عودة الحجاب، ج٢، ١٤٢٠هـ، ص ١٣٠.



المطلب الثاني
الانحراف الفكري الوافد

تمهيد:

لقد أيقن أعداء الإسلام- حينما فشلت حملاتهم العسكرية على بلاد المسلمين- أنه مهما ضعفت تلك البلاد فإنهم لن يستطيعوا النيل منها ولا من شعوبها، لبقاء الحماس الإيماني في نفوسهم، وحتى ينالوا ما يريدون فإنه لابد من إضعاف عقيدتها وشل تفكيرها، وذلك عن طريق غزو المسلمين فكرياً، وأخلاقياً، بهدف تقويض دعائم العقيدة الإسلامية في نفوسهم، وتزييف قيمه وتعاليمه، والتشويش على الفكر الإسلامي، لإضعاف الترابط بين المسلمين، فيسهل له بذلك السيطرة عليهم وإذلالهم.

من أجل ذلك بذل العدو الوقت والجهد والمال، ولم يدخر أي طاقة في سبيل تحقيق أهدافه الخبيثة، معتمداً على ركائز ووسائل مرسومة، بناءً على ما توفر لديه من معلومات كافية عن المجتمعات الإسلامية.

ركائز الانحراف الفكري وأساليبه ووسائله:

يعتمد الانحراف الفكري على ثلاث ركائز خبيثة، تدعمه وتعمل على نشره وتحقيقه، منها:

١- الصليبية الحاقدة، وما تملكه من وسائل الاحتلال والاستشراق والتنصير.

٢- الصهيونية الماكرة، وما تملكه من تخطيط ماسوني، وبروتوكولات ونواد.

٣- الشيوعية (الماركسية) البائدة، وما اعتمدت عليه من تيارات فكرية ملحدة[1].

إن من أبرز مظاهر الانحراف الفكري وتياراته إطلاق حملات تغريب المجتمع الإسلامي، ولعل أهم الوسائل التي اتخذها لنشر هذا التغريب وهدم المجتمع يتمثل في استخدام (سلاح المرأة).

لقد فطن أعداء المسلمين والإسلام لمكانة المرأة الأساسية، ودورها الفاعل في صناعة الأمة، وتأثيرها على المجتمع، ولذلك أيقنوا أنهم متى ما أفسدوا المرأة، ونجحوا في تغريبها وتضليلها، فحين ذلك تهون عليهم حصون الإسلام، بل يدخلونها مستسلمة بدون أدنى مقاومة، ولمّا كانت المرأة هي أخطر وسائل الدمار على الرجال وعلى الأمة جمعاء، فقد جندها العدو لتكون سلاحاً فتاكاً تجر المجتمع إلى الدمار.

(١) مرزا، مكية، مشكلات المرأة المسلمة المعاصرة وحلها في ضوء الكتاب والسنة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص١٦٥.

فاعتمد المروجون لسلخ المرأة من دينها مبدأ الحرب بالكلمات، والمخادعة الماكرة بالاصطلاحات، وكانت أشد الكلمات تضليلاً وزيفاً هي الألفاظ البراقة التي تخفي وراءها أشد النوايا خبثاً ومرارة، وذلك مثل ألفاظ (المساواة)، (الحرية)، (الإنسانية)، (العدالة) الزائفة، وغيرها من الألفاظ البراقة، وهي كلمات حق أريد بها باطل.

المرأة والتضليل بالمساواة الزائفة:

إن المساواة هي الدعوة المحمومة التي نادى بها دعاة تغريب المرأة، وهي تعني المساواة الزائفة المطلقة بين المرأة والرجل في كل شيء، لذا كانت الوتر المثير والحساس الذي استخدمته الأصابع المحرضة للنيل من المرأة المسلمة، خاصة وأن المرأة المسلمة قد لحقها من الظلم ما لحقها بسبب تقاليد ومفاهيم وعادات لا صلة لها بالإسلام، مما جعلها تنساق وراء كلمات المغرضين من أعداء الإسلام لجهلها بدينها، وحقوقها التي أعطاها الإسلام.

إن الرؤية الغربية (للمساواة) تقوم على إلغاء كافة الفروق التكوينية، والنفسية بين المرأة والرجل واعتبارهما كائناً واحداً، وتدعو تلك الرؤية إلى إلغاء كافة أنواع التمييز بين المرأة والرجل، حتى ولو كانت بسبب اختلاف النوع، وتمايز كل نوع بصفات تكوينية نفسية تحدد له دوره في الحياة.

«إن مشكلة الفوارق الواضحة بين الرجل والمرأة، والشعور بالدونية عند الثانية تجاه فوقية الأول، دفعا المرأة في الأزمنة الحديثة إلى المطالبة بما تعتبره حقوقها، وفي طليعتها المساواة»[1].

---

(١) بنسادون، ناي، حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا، المقدمه (وجيه البعيني) المترجم، (٢٠٠١م)، ص٥.

فالمســاواة مطلب لا يصح إلا بين متساويين، ومحاولة تطبيق ذلك على المتناقضين هو الجور والظلم، ووضع الأمور في عكس نصابها، ولذا فالمساواة التي يطالبون بها مرفوضة تماماً، والمساواة التي جاء الإسلام هي التي ينبغي أن يُنادى بها؛ لأنه وإن كان هناك تباين في الاختصاصات والمسئوليات بين الرجل والمرأة، فإن العــدالة متحققــة، فــلا يوجد فرقٌ بين المرأة والرجل في الكرامة الإنسانية، وفي الجزاء.

المرأة والحــرية المزعـومة:

أما شعار الحرية فكان الوقود المتأجج، الذي لعب برؤوس الداعيات إلى التحرر في اندفاع إلى استنفار المرأة المسلمة ضد إسلامها، وتأليبها على دينها، ولا نقصد إلا الحرية المطلقة التي لا حدود لها ولا قيود، والتي تفتح الأبواب على مصراعيها للمرأة؛ كي يكون لها سلطان غير محدود على حياتها في النواحي الإنجابية والجنسية، وأن تخرج مع من شاءت متى شاءت، وفي أي وقت من منزلها، وتترك أطفالها وزوجها، أو أن تبدي مفاتنها أمام الناس لترويج سلعة من السلع التافهة. . وغيرها من أشكــال الحرية الزائفة التي ينادي بها أدعياء الحضارة، ويتباكون على سلبها من المرأة.

«إن المناداة بحرية المرأة بهذه الصورة (المخزية) لم تكن في يوم من الأيام لأجل المرأة، والمنادون بذلك إما خبثاء يريدون تدمير المجتمعات الطاهرة النقية، كما دمرت مجتمعاتهم، أو أنهم يريدون الاستمتاع بها متى شاءوا، وكيف شاءوا، ثم يلقونها كما تلقى الزبالة، والغريب في الأمر أن الكثيرات من النساء انسقن بدافع العاطفة وراء هذه الدعاوى، وما علمن أن السم الزعاف بين خباياها، وما علمن أن عفتهن وكرامتهن وقيمهن مستهدفة بذلك»[1].

(١) الفرج، عبد الرحمن بن مبارك، مرجع سابق، ص١٩٥.

لقد أوصلت الحرية المزعومة المرأة في المجتمعات التي نادت بها إلى الضياع والخراب والدمار، ومن صوره:

- زيادة حالات الاغتصاب بشكل مرعب.

- زيادة حالات الإجهاض بسبب العلاقات المحرمة.

- تعرض المرأة للابتزاز أو القتل.

- استخدام المرأة في الكثير من الأعمال المبتذلة المشبوهة، كالعمل في البغاء والإعلانات المبتذلة الرخيصة.

- هضم حقوق المرأة وإلحاق الظلم بها؛ لأنها فقدت من يدافع عنها، وتُركت بلا رجل.

يذكر الفيلسوف الألماني شوبنهور هنا: «اتركوا للمرأة حريتها المطلقة كاملة بدون رقيب، ثم قابلوني بعد عام لتروا النتيجة، ولا تنسوا أنكم سترْثون معي للفضيلة والعفة والأدب، وإذا مِتّ فقولوا: أخطأ أو أصاب كبد الحقيقة»[1].

فالحرية عندهم لا تخرج عن كونها دعوة إلى الإباحية، وتدمير الأخلاق والقيم الإنسانية، في محاولة منهم للقضاء على الإسلام.

إن المرأة في المجتمعات الإسلامية المتمسكة بتعاليم دينها حرة، حرية تصون كرامتها، وتحفظ عرضها، وتجلب حقها، إنها حرة في كل شيء، إلا في الإضرار بنفسها أو بالآخرين، وهذا هو المقصد من الحرية.

ولكن حينما ضعفت الصلة بين المسلمين وأصول دينهم، بدأت المؤثرات البيئية والتقاليد الاجتماعية، والأعراف الجاهلية تقتحم على الأصول الشرعية مكانتها في

---

(١) السباعي، مصطفى، المرأة بين الفقه والقانون، ط٦ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، ص ٢٦٦.

تسيير حياة الناس، وتشوه معالم جمالها وعدالتها، فما كان إلا أن سلبت كثير من الحريات باسم الهوى، لا بأمر الدين، ونالت المرأة النصيب الأوفر من هذه المصادرة، وضيق عليها الخناق، حتى سلبت معظم حقوقها، بل وإنسانيتها وكرامتها التي قررها لها الشارع الحكيم، وحفظها لها.

ومن هنا سُمعت صيحات ظلم تعلو هنا وهناك، وتقابلها صيحات تطالب بضرورة تحرير المرأة وإعطائها حقوقها وحريتها المسلوبة، حتى وإن كان ذلك على حساب الدين وتعاليمه لها.

لقد كانت المناداة بتحرير المرأة أمر مستجد على المجتمع الإسلامي، جاءت ضمن ما وفد إلى المجتمع إثر اتصاله بالحضارة الغربية، ونقله عن تلك الحضارة ما ينفع وما يضر، وعادت فئة منهم وقد امتلأت نفوسهم إعجاباً بمظاهر الحياة الاجتماعية في الغرب، متجاهلين ما يلائم الشريعة الإسلامية أو يخالفها.

إن البداية لتلك المؤامرة التي تُسمّى (**حركة تحرير المرأة**)، كانت مع بداية الغزو الفكري لبلاد المسلمين، المصاحب للغزو العسكري، والذي فشل فيه أعداء الإسلام فشلاً ذريعاً، فقاموا يخططون لتنصير العالم الإسلامي، أو صرفه عن الإسلام، ولو إلى الإلحاد والكفر بكل دين.

لقد اتسعت ركائز الانحراف الفكري اليهودية النصرانية التنصيرية والاستشراقية، مرافقة للتحركات الاستعمارية التي قامت بها الدول النصرانية ضد العالم الإسلامي، وأخذت وسائل هذا الانحراف تتنامى وتتكامل وتجرى عليها التعديلات والتبديلات، إلى أن تم اكتمال نضجها في القرن العشرين الميلادي.

ولقد كان من أهم ركائزها:

أ - التنصير:

ويُعرّف التنصير بأنه: «تعبير أطلقه رجال الكنيسة على الأعمال التي يقومون بها لتنصير الشعوب غير النصرانية، لاسيما المسلمون، ثم تحول هدف التنصير داخل الشعوب المسلمة إلى غاية التكفير، وإخراج المسلمين عن دينهم، ولو إلى الإلحاد والكفر بكل دين»[1].

المرأة وأهداف التنصير:

اهتم المنصرون بالمرأة خاصة؛ لعلمهم أنها مدار الحياة الاجتماعية، فالوصول إلى إفسادها فساد للأسرة كلها، لما لها من أثر عميق في تربية الأطفال، وعلى المجتمع بوجه عام، فوجهوا شطراً كبيراً من أعمالهم التنصيرية إليها، ففتحوا المدارس، وشجعوا المرأة المسلمة على الالتحاق بها، منادين بضرورة تعليمها، فوضعوا لها برامج ومناهج تبعدها عن دينها، وتزرع في قلبها الحقد على الإسلام وأهله، وهذا هدف التنصير الأساسي من الاهتمام بالمرأة المسلمة.

الأساليب المستخدمة في تنصير المرأة المسلمة:

وقد بحث المنصرون موضوع المرأة المسلمة في كثير من مؤتمراتهم ووضعوا أساليبهم اللازمة لذلك، منها:

١ - إنشاء نوادي نسائية.

٢ - وضع كتب موجهة إلى المرأة المسلمة، تحاول إبعادها عن دينها وعقيدتها، وإغراءها بتقليد المرأة الغربية.

---

(١) الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها (التبشير، الاستشراق، الاستعمار)، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٥٠.

٣- استغلال حاجة النساء المطلقات والأرامل؛ فأنشؤوا لهن بيوتاً خاصة، وحاولوا تنصيرهن[١].

كما ركز المنصرون على تعليم البنات؛ لما لاحظوه من تدني المستوي الثقافي والتعليمي للمرأة العربية المسلمة، وعرفوا في ذات الوقت أن المرأة لها أثر أكبر من الرجل في تربية النشء، فأولوها اهتمامهم الكبير، «ولمّا كانت المرأة المسلمة الملتزمة بآداب الإسلام بعيدة عن الاختلاط في مجتمعات الرجال، أسس المبشرون (المنصرون) مدارس للبنات على نسق المدارس التي أسسوها للذكور، ووجهوا عنايتهم لفتح المدارس الداخلية؛ لأن فرص التأثير فيها أكثر، وشجعوا التعليم المختلط، وأن يفتحوا دوراً خاصة بالطالبات، تشرف عليها طائفة من المبشرات، وأن يقيموا الأندية النسائية والمخيمات الكشفية النسائية، ثم مازالوا يتدرجون في كسر الحواجز بين الذكور والإناث، حتى شاعت المجتمعات المختلطة بين المسلمين والمسلمات»[٢].

إن هذه المدارس لعبت دوراً كبيراً في ما يسمى بتحرير المرأة، فأخرجت جيلاً من الفتيات اللاتي لا يعرفن من دينهن الإسلامي سوى اسمه، ومن كتاب الله الكريم سوى كلماته، فهن قد تخلين عن دينهن، فأعلن سفورهن وتعلقن بالمدنية الغربية والحضارة الزائفة، وقلدن الكافرات في كل شيء، ونزعن حجابهن وقيمهن وأخلاقهن المستمدة من الدين الإسلامي.

---

(١) صالح، سعد الدين السيد، احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص٧٤-٧٥.
(٢) الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، أجنحة المكر الثلاثة، مرجع سابق، ص٧٠-٧١.

ب - الاستشراق:

تطلق كلمة الاستشراق: «على الدراسات التي يقوم بها غير الشرقيين لعلوم الشرقيين ولغاتهم وأديانهم، وتاريخهم، وأوضاعهم الاجتماعية، ونحو ذلك»[1].

لقد درس المستشرقون الإسلام بصورة متكاملة كعقيدة، وشريعة، ونظام، وأيضاً كفكر وحضارة، لخدمة أغراض التبشير من جهة، وأغراض الاستعمار الغربي لبلاد المسلمين من جهة أخرى، وذلك ليتم إعداد البحوث والدراسات اللازمة لمحاربة الدين الإسلامي وتحطيم الأمة الإسلامية وتفكيك وحدتها.

أهداف الاستشراق:

للاستشراق أهداف كثيرة، منها **دينية**، و**استعمارية**، و**علمية**، و**اقتصادية**، و**تجارية**، ومنها:

١ - **أهداف دينية**: وذلك عبر انتزاع مقومات الفكر الإسلامي، بالتشكيك فيه، وإثارة الشبهات حوله، ومحاولة إسقاط النفوذ الإسلامي وتقويضه، حتى لا ينتشر في أماكن أخرى من العالم الغربي.

٢ - **أهداف استعمارية**: فمنذ فشل أسلوب القوة العسكرية أثناء الحروب الصليبية تبنى الاستعمار حركة الاستشراق، واستعان بالمستشرقين واعتبرهم طلائعه الذين يتعرفون على الأفكار، ويقومون بالدعايات، وإثارة المنازعات، وإشعال الخلافات، كما قام المستشرقون بالتجسس على البلاد والتعرف على أحوالها.

٣ - **خدمة مخططات اليهود**: وذلك بهدف هدم الإسلام والتمكين لهم في

---

(١) المرجع السابق، ص٨٣.

فلسطين عن طريق تشويه التاريخ العام، وتأكيد حق اليهود في فلسطين[1].

٤- **توجيه العناية الكبيرة لإفساد المرأة المسلمة**: عن طريق الدعوة لتحريرها وإخراجها لتعمل في كل الأعمال، لتنال كامل حقوقها وحريتها، وقد قاموا بالطعن في أحكام الإسلام التي تخص المرأة، وأثاروا الشبهات والمفتريات حول ذلك.

٥- **مناداة المرأة المسلمة بالتمرد على الإسلام**: ووصفها بالتخلف والتقوقع، ووصف المجتمع الإسلامي بالرجعية، وأنه مجتمع لا يتنفس إلا برئة واحدة، وعلى إثر ذلك قامت جمعيات نسوية تزعم أنها تدافع عن حقوق المرأة وتطالب بحريتها.

من وسائل المستشرقين لإفساد المرأة المسلمة:

١) التدريس الجامعي.

٢) إصدار المؤلفات والمجلات وترجمة كتب التراث.

٣) إقامة الجمعيات والنوادي وعقد المؤتمرات والندوات.

٤) التسلل إلى المجامع العلمية[2].

لقد وجدت المرأة المسلمة المعاصرة نفسها منساقة بغير شعور ولا تفكير نحو الاستجابة لمفتريات أعداء الإسلام المحرفة، والتي تسللت بها معاول الهدم الاستشراقي إلى قلب وعقل المرأة المسلمة، عن طريق قولهم: إن الإسلام لم ينصف المرأة، وأهانها ووضعها في موضع غير لائق بها، ويسّر للرجل الاستبداد بها، وبذلك هم قد تجنوا على الإسلام، ووصفوه بالتخلف والقسوة والرجعية والظلم، وطعنوا في القرآن الكريم والسنة المطهرة.

---

(١) صالح، سعد الدين السيد، مرجع سابق، ص١٠١-١٠٢.

(٢) أبو يحيى، محمد، وآخرون، الثقافة الإسلامية "ثقافة المسلم وتحديات العصر"، ط٣(١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م)، ص٢٤٨-٢٤٩.

ج- آثار الاحتلال على المرأة المسلمة:

لقد تمكن الاحتلال في البلاد الإسلامية التي احتلها أن يعمل على توهين معنويات المسلمين وإضعافها، ونشر الفتن والمفاسد والتخريب والتغريب للمرأة المسلمة، ففسد حال المرأة المسلمة، وتأثرت بكل ما هو غربي، وقلدته من غير وعي ولا بصيرة، ومن تلك الآثار:

١- الاختلاط في الدراسة وفي العمل، إذ إن الدراسة المختلطة قد انتشرت في معظم البلدان العربية والإسلامية، وكذلك مجالات العمل الأكثر منها لم تسلم من الاختلاط.

٢- دفع المرأة المسلمة إلى التبرج وإظهار مفاتنها وزينتها تحت عنوان براق وهو (تحرير المرأة)، فظهرت بيوت الأزياء العالمية، التي تدار من قبل اليهود، والذين يفرزون كل جديد في الموضة، مما يجعل المرأة تجري لاهثة وراء آخر خطوطها، حتى لو كان في تلك الموضات مخالفة للشرع الإسلامي والاحتشام والوقار.

٣- فتح المجال أمام المرأة للمشاركة في الفن، وذلك عن طريق قيامها بالتمثيل، والغناء، ومشاركتها في مسابقة ملكات الجمال، وفي صناعة الأزياء الغربية.

٤- ظهور المجلات الفاسدة الخليعة المحلية منها والمستوردة، والتي تنشر الخلاعة وصور النساء شبه العاريات، وتحرض على التفسخ وإثارة الشهوات والغرائز.

٥- دفع المرأة المسلمة إلى المطالبة بالمساواة بالرجال في كل شيء، كما دفعوها أن تستقل بنفسها وتعمل، وذلك تمهيداً لهدم نظام القوامة في الإسلام.

٦- فتح الجمعيات النسائية، والتي تُعْنَى بالقضايا المتعلقة بالمرأة، وخصوصاً قضايا تحرير المرأة ومساواتها بالرجل واستقلالها عنه، وإقامة المؤتمرات التي تخدم تلك المصلحة.

وغيرها من الآثار التي خلفها الاحتلال على المجتمعات الإسلامية، وعلى حياة المرأة المسلمة بصفة خاصة، «فقد كان من آثار الخلل الذي أصاب المجتمع الإسلامي، تحت ضغط (الاحتلال) الأجنبي، أن هناك من أطلق أصوات ساذجة أو خبيثة بالهجوم على التفاوت الذي يفرضه الإسلام بين الذكر والأنثى في حقوق الإرث، وكان من حجة هؤلاء أن المرأة قد أصبحت عامل دخل وإنتاج، وهي توشك أن تقتحم كل ميدان من العتالة، إلى رئاسة الدولة، وما إن أطلت المرأة المسلمة على مفاسد الغرب حتى اجتالتها شياطينه فإذا هي تتخبط في مستنقعه، لقد راعها من الغرب بريق مصانعه وطرافة منتجاته، مما لا تجد له مثيلاً في شرقها، وهكذا رضيت بالسير وراء الهابطات من نسائه، تتبع آثارهن في كل زيّ ومسلك، فهي واقعه في شرك التقليد المجنون للغربيات، والذي سيدفعها في الطريق الذي يخرجها نهائياً من أحضان الإسلام، أجل لقد بات وضع المرأة المسلمة في مهب الأعاصير، فما بالنا نغفل عن تدبير هذه اليد المختفية وراء قضايانا الاجتماعية بعامة، وقضية المرأة العربية والإسلامية بخاصة»[1].

إن الاحتلال عندما خرج من الأراضي الإسلامية، كان قد خّلف وراءه آثاراً سيئة على تلك المجتمعات ساعدت على إفساده، ولم يكتفِ بذلك، بل لقد ترك أيضاً ما يمكن تشبيههم بالطابور الخامس، والذي يطبق تعاليم الغرب وينفذها.

حركة تحرير المرأة العربية:

إن دعوة تحرير المرأة في العالمين العربي والإسلامي، كانت بتحريض من تلك الفئة الذين تلقوا علمهم وثقافتهم في الغرب، فهم دعاة ينتسبون إلى العروبة والإسلام، ولكنهم عادوا إلى بلادهم الإسلامية بعقول غربية وعادات أجنبية دخيلة

---

(١) المجذوب، محمد، تأملات في المرأة والمجتمع، المقدمة بتصرف، ص ٧-١٢.

عن مجتمعاتهم، وبألسنتهم وفي مؤلفاتهم، ومؤتمراتهم التي انعقدت باسم تحرير المرأة وإنصافها.

«جاء هؤلاء الذين أوصى إليهم شياطين الجن والإنس في باريس من أمثال قاسم أمين، فانتكس تفكيرهم بين معاهدها ومبادئها، حين لم يعتصموا من دين الله بحبل متين، ولم يأووا بهديه إلى ركن شديد، يذود عنهم كل شيطان مريد، وذلك حين بعثوا إلى تلك البلاد لينقلوا إلينا الصالح النافع من علومها وصناعاتها فضلوا الطريق، وعادوا إلينا بغير الوجه الذي بعثوا به، فأول أخطاء هؤلاء المتفرنجين الذين عرفوا بموالاة ذلك الأجنبي المحتل ودعوا إلى تحرير المرأة، وزعموا أن لها حقوقاً فجعلوا أكبر همهم مصروفاً إلى إثبات أن المرأة تستطيع القيام بأعمال الرجل، وأنها إنسان مثله، لا فرق بين عقلها وعقله»[1].

لقد كان أول الداعين إلى ذلك «رفاعة الطهطاوي «الذي بتعثته الحكومة المصرية إماماً للصلاة وواعظاً لبعثة من الشباب الموفدين إلى أوربا لتلقي العلوم، فدرس في فرنسا الجغرافيا والتاريخ، وتعلم الفرنسية وترجم عنها بعض الكتب.

«استوحى-الطهطاوي- من واقع الحياة الفرنسية أفكاراً عن المرأة هي أبعد ما تكون عن شرائع الإسلام وآدابه، وقد تجلى ذلك في مواقفه الجريئة من قضايا تعليم الفتاة، وتعدد الزوجات، وتحديد الطلاق، واختلاط الجنسين، حيث ادعى في كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» أن السفور والاختلاط بين الجنسين ليس داعياً إلى الفساد (وغيرها من الآراء) وهكذا كان أول من أثار قضية (تحرير المرأة) في مصر في القرن التاسع عشر الميلادي، فسن بذلك أسوأ السنن، وبذر هذه الأفكار الدخيلة في التربية الإسلامية، ولم يدرك أنه حين ينقل هذه الآراء،

(١) حسين، محمد محمد، حصوننا مهددة من داخلها، ط١٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص١٠١.

خاصة ما يتعلق منها بمدلول كلمة (الحرية) إلى المجتمع الإسلامي يمكن أن ينتهي إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها أوروبة وهي: نبذ الدين، وتسفيه الرجال، والخروج على حدوده، ولم يلاحظ إلا الجانب البراق الذي يأخذ نظر المحروم من الحرية»[1].

ثم جاء دور قاسم أمين وهو أحد الذين أكملوا تعليمهم في فرنسا، وقد جعل من الدعوة إلى تعليم البنت أو المرأة دعوة إلى تحريرها من سجن ومن عبودية اجتماعية كما يرى، واستطاع أن يجعل من هذه القضية شغل الناس الشاغل، ومجالاً للجدل والخصام بين الكتّاب والمفكرين. وقفز بالقضية إلى مستوى تأليف الكتب فيها، فألف كتابيه المشهورين «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة».

«لقد أثار كتاب «تحرير المرأة» معارضة عنيفة، جعلت قاسم أمين ينزوي في بيته خوفاً أو يأساً، ويعزم على تركه، ولكن سعد زغلول شجعه، وقال له: امض في طريقك وسوف أحميك! فقرر أن يعود، فلئن كان في الكتاب الأول قد تمحك في الإسلام، وقال: إنه يريد للمرأة المسلمة ما أعطاها الإسلام من حقوق، وفي مقدمتها التعليم، فقد أسقط الإسلام في كتابه الثاني «المرأة الجديدة»ولم يعد يذكره، إنما صار يعلن أن المرأة المصرية ينبغي أن تصنع كما صنعت أختها الفرنسية، لكي تتقدم وتتحرر، ويتقدم المجتمع كله ويتحرر!وهكذا سقط الحاجز المميز للمرأة المسلمة، وصارت هي والمشركة أختين! بل وصل الأمر إلى الدعوة إلى السير في ذات الطريق الذي سارت فيه الغربية، فيقول «ولا نرى مانعاً من السير في تلك الطريق التي سبقتنا إليها الأمم الغربية؛ لأننا نشاهد أن الغربيين يظهر تقدمهم في المدنية يوماً فيوماً، وقال «وبالجملة فإننا لا نهاب أن نقول بوجوب منح نسائنا حقوقهن في

---

(١) المقدم، محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

حرية الفكر والعمل بعد تقوية عقولهن بالتربية، حتى لو كان من المحقق أن يمررن في جميع الأدوار التي قطعتها وتقطعها النساء الغربيات»[1].

لقد تتابعت الحركات والصيحات، باسم تحرير المرأة خلال السنوات، فعقدت المؤتمرات الخاصة بنساء العرب في القاهرة، للمطالبة بحق المرأة في الطلاق في بعض الحالات، كالقسوة في معاملة زوجها لها، والمطالبة في التساوي في الأجور مع الرجل.

إذن، أصبح للمرأة قضية أُشعل فتيلها من قبل فئة قليلة رأت في الحضارة الغربية الأسلوب الأمثل للحياة الذي ينبغي أن تسير عليه المرأة العربية المسلمة.

وتلقفت مجموعة من النساء تلك القضية! ورأوا أن من حقهن المطالبة بما هو مسلوب منهن، من حقوق من قِبل مجتمعاتهن، فكان أن طالبن بالسفور، وخلع الحجاب، والمساواة مع الرجل في كل شيء، وكأن المجتمع هو الذي فرض عليهن الحجاب، أو أوجد بعض الفروقات التكوينية النفسية بينهم.

أوَ ليس الإسلام هو الذي فرض الحجاب عليهن؟ أوَ ليس الإسلام قد ساوى بين المرأة والرجل في كثير من الأمور، سوى ما كان بسبب الفروقات بينهم.

لقد ظهرت وتأججت ثورة «نسائية» في مصر أولاً، تطالب بالثورة على مبادئ الإسلام، تطالب بالمساواة في كل شيء مع الرجل، وقادت تلك الثورة «هدى شعراوي «التي صاحبتها «صفية زغلول «زوجة «سعد زغلول»، وقد هتفن ضد الاحتلال الإنجليزي آنذاك، ثم قمن بخلع حجابهن وألقين به في الأرض، وسكبن عليه البترول، وقمن بإحراقه، وكانت تلك نقطة انطلاقة ما يسمى «بتحرير المرأة المسلمة» في مصر.

---

(١) قطب، محمد، واقعنا المعاصر، ط٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م، ص ٢٥٣-٢٥٤.

ماذا يقصد بحركة تحرير المرأة؟

ورد في الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة تعريف لتلك الحركة: «حركة تحرير المرأة، حركة عَلْمانية، نشأت في مصر في بادىء الأمر، ثم انتشرت في أرجاء البلاد العربية والإسلامية، تدعو إلى تحرير المرأة من الآداب الإسلامية والأحكام الخاصة بها مثل الحجاب، وتقييد الطلاق، ومنع تعدد الزوجات، والمساواة في الميراث، وتقليد المرأة الغربية في كل أمر، ونشرت دعوتها من خلال الجمعيات والاتحادات النسائية في العالم الغربي»[1].

إن محاولات تحرير المرأة ظهرت بداية على يد زعيم الحرب الفرنسي «نابليون بونابرت»، الذي جلب الجنود ومعهم نساء سافرات متبرجات، مما جعل بعض النساء العربيات في مصر يتمردن على وضعهن، فكان أن تبرجن أسوة بنساء الفرنسيين، ثم بعد ذلك تلاه عهد الاحتلال الإنجليزي الذي أوحى بفكرة التحرير لأبناء البلد، ممن هم متشربين بالثقافة الغربية وموالين لها، وقد ذكرنا بعضاً منهم سابقاً، والدور الذي لعبوه في تحرير المرأة المصرية المسلمة وإخراجها من إسلامها.

إن حركة تحرير المرأة في مصر تعد أهم الحركات المؤثرة على الحياة الاجتماعية في العالم العربي الإسلامي، خاصة وأن مصر ذات ثقل في العالم العربي والإسلامي، لوجود الأزهر فيها، وما يقوم به من دور ريادي في نشر الإسلام في كل أنحاء العالم، كما أن تجربة التحرير التي مرت بها مصر، قابلة للتكرار في أي بلد عربي أو إسلامي آخر، خاصة وأن واقع الحياة الاجتماعية متشابه في أغلب البلاد العربية والإسلامية.

---

(١) الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف ومراجعة: مانع الجهني، مجلد ١، ط٤، ١٤٢٠هـ، ص٤٥٣.

لقد احتلت قضية تحرير المرأة مكاناً بارزاً في حركة الاختراق الغربي لعالمنا العربي والإسلامي، ولذا جاءت متواكبة مع الحركات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والخلقية، والتي حدث من خلالها تغيير لأوضاع العالم العربي والإسلامي، فوجهت حملات ضد الإسلام لتغريبه وتغريب الثقافة والتعليم، ونشرت العَلْمانية (لفصل الدين عن الحياة)، ونشرت الإباحية والانحلال الخلقي والاجتماعي.

تعليم المرأة المسلمة:

لا شك أن المرأة المسلمة مأمورة ومكلفة كشقيقها الرجل بالعناية بعقلها، وعليها طلب العلم الذي ينفعها في دينها ودنياها، وهي إذ تقرأ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١١]، وتسمع حديث رسول الله، «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ...»[1]، تدرك هدي القرآن الكريم والسنة الشريفة في أنهما يشملان الرجل والمرأة في طلب العلم على حد سواء، وأنها تساوي الرجل في علوم فرض العين وعلوم فرض الكفاية، منذ وُجد العلم في المجتمع الإسلامي، والمرأة المسلمة الواعية هديّ دينها في كل زمان ومكان تدرك أهمية تحليها بالعلم النافع، وأثره في بناء شخصيتها، وأولادها، وأسرتها، ومجتمعها؛ فتقبل عليه بنفس راغبة مطمئنة متعطشة إلى الحصول على ما ينفعها منه في دينها ودنياها، ويمكنها من مواجهة أيّ تحد داخلي أو خارجي، فكلما كان العلم بعيد عن هذه الغاية النبيلة، وهذا الهدف السامي، سهل اختراقه لإفساد حال المرأة المسلمة، والمجتمع المسلم.

---

(١) سنن ابن ماجه، كتاب المقدمة، رقم الحديث (٢٢٠).

فمن مظاهر الاختراق الفكري والثقافي على المرأة المسلمة:

أولاً: الاختراق عن طريق التعليم والتثقيف.

وقد تم ذلك بما يلي:

أ- **الاهتمام بتعليم المرأة على وجه الخصوص**، كونها أقصر الطرق التي تؤدي إلى إفساد الأسرة والنشء، وذلك عندما تتلقف التعليم المبني على الأفكار الفاسدة.

«إن التربية المسيحية أو تربية الراهبات لبنات المسلمين توجد للإسلام داخل حصنه المنيع - الأسرة - عدواً لدوداً وخصماً قوياً لا يقوى الرجل على قهره لأن المسلمة التي تربيها يد مسيحية تعرف كيف تتغلب على الرجل، ومتى تغلبت هكذا، أصبح من السهل عليها أن تؤثر على عقيدة زوجها وحسه الإسلامي، وتربي أولادها على غير دين أبيهم، وفي هذه الحالة نكون قد نجحنا في غايتنا من أن تكون المرأة المسلمة نفسها هي هادمة الإسلام»[1].

ب- **الاهتمام بفتح المدارس العَلْمانية**، التي يتم التعليم فيها بمناهج عَلْمانية، وهي تقوم على الاختلاط بين الذكور والإناث، وغالباً ما تكون مناهجها حاملة للفكر المعادي للإسلام، الذي يشكك المرأة المسلمة في أمور دينها، وتخرج جيلاً من الفتيات المسلمات اللاتي تعلمن وتربين تربية غربية عَلْمانية، لا يربطهن بالإسلام سوى اسمه، «لقد أدخلت الدول (الغربية)هذا النوع من التعليم (العَلْماني)في كثير من بلاد المسلمين، وكان ذلك أولاً عن طريق المدارس الأجنبية التي تنادي بالعَلْمانية، المتسترة بالحيادية تجاه الدين، ثم كان عن طريق توجيه الدول الاستعمارية لسياسة التعليم ومناهجه في البلاد الإسلامية، التي تمكنت هذه الدول من السيطرة عليها، وتوجيه الحركة التعليمية فيها»[2].

---

(١) مرزا، مكية، مرجع سابق، ص١٨٢.

(٢) الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، غزو في الصميم، ط٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص١٩٨.

ج- **نشر الفن الرخيص التافه**، وذلك بنشر المجلات الداعية إلى التهتك والتفسخ باسم الفن، ونشر الصور العارية الماجنة، والدعوة إلى التبرج والسفور.

د- **توحيد مناهج التعليم بين الذكور والإناث**، وخاصة جعل المناهج التي تدرسها المرأة مناهج رجالية (كالهندسة / الاقتصاد/ المهن) وغيرها، مما يجعل الفتاة أو المرأة لا تجد من الوظائف إلا ما يكون أصلاً للرجل فتزاحمه.

«كانت المناهج في مدارس البنات رجالية في الحقيقة لأمر يراد فيما بعد ولكنها بعد مغطاة، فالفتاة تدرس نفس المناهج المقررة في مدارس البنين، ولكنها تدرس إلى جانبها مواد «نسوية» كالتدبير المنزلي ورعاية النشء، وذلك للإيهام بأن المقصود من التعليم في هذه المدارس هو إعداد الفتاة لحياة الأسرة التي تنتظرها»[1].

ولكن كل هذا من شأنه إبعاد المرأة المسلمة عن التعليم الديني والثقافي الذي يناسبها، فتغدو في سنوات دراستها الطويلة لا تتعلم إلا مواد تكاد لا تتناسب وتكوينها الفطري والنفسي.

«إن التوسع في التعليم من غير تخطيط إسلامي، بل ولا حتى فطري هو مصدر القلق كله. ذلك أن إنكار اختلاف فطرة المرأة عن الرجل غباء أو تغاب، فلا شك في هذا الاختلاف، ومن ثم وجب اختلاف المناهج وفقاً لهذا الاختلاف، ووجب اختلاف مجالات العمل كذلك تبعاً لهذا الاختلاف، أما أن يصير الأمر مجرد مزاحمة للبنت مع الولد بحجة التمدن والتحضر حتى لو صادم ذلك فطرتها وطبيعتها. بحيث ترى البنت مهندسة وصانعة وعاملة في الأفران فذلك لا يعقل»[2].

---

(١) قطب، محمد، واقعنا المعاصر، مرجع سابق، ص٢٦٦.

(٢) جريشة، علي محمد، ومحمد شريف الزيبق، أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، ط٢، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ص٦٨-٦٩.

ثانياً: الاختراق لمناحي الحياة الاجتماعية.

وتم ذلك عن طريق:

أ-**المطالبة بتحرير المرأة المسلمة وإثارة قضاياها**، عن طريق ثلة ممن ينتسبون إلى الإسلام؛ لأن تأثيرهم سيكون أبلغ وأنجع تأثيراً، كمثال قاسم أمين وغيره الذي دعا إلى نبذ الحجاب، ومنع تعدد الزوجات، وغيرها من الأمور التي لقيت إقبالاً من بعض النساء.

ب-**انتشار الاختلاط ليس في دور التعليم فقط**، بل في الأعمال الخاصة والعامة والنوادي والملاهي والشوارع والمواصلات، وسائر الأماكن.

ج-**استقلال المرأة اقتصادياً**، فقد سعت إلى الكسب المادي الذي يوفر لها ما تهفو إليه نفسها، وبهذا لم تعد في حاجة إلى الرجل، ولا إلى قوامته، طالما هي قادرة على الكسب، وبذلك عرضت نفسها للذئاب البشرية التي لا ترحم، وخصوصاً أن الكثير من مجالات العمل فيها اختلاط وسفور.

«إن خروج المرأة إلى الطريق (لتعمل) (أو لأي أمر آخر غير ضروري) جعلها سهلة الوجود، وسهلة التناول، فحيثما توجد يقع عليها نظره، يستمتع بما يراه من حسن وما يراه من مغريات. وحيثما أرادها قريبة بحكم زمالة العمل، أو زمالة الدراسة، أو زمالة الطريق، وهي أقرب بزمالة التحلل من الأخلاق والتحلل من القيود. ومن ثم فهي هكذا جميلة والمتاع ممكن»[1].

د-**نشوء دعوة خبيثة لتحديد النسل**، ليسهل بذلك إنقاص عدد المسلمين، ومن ثم إضعافهم، مستخدمين في ذلك دعاوى واهية(كانفجار السكان) الذي يؤدي إلى نقص الغذاء والماء والدواء.

---

(١) قطب، محمد، معركة التقاليد، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص٤٧.

ومن وسائل الغرب في تحديد النسل بالنسبة للمسلمين، ما يلي:

١-دعوة المرأة إلى الخروج إلى سوق العمل بدعوى تحريرها، وإتاحة فرص العمل الليلية والشاقة؛ لأن هذا سيجعلها تقلل من الإنجاب، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى إصابتها بالعقم.

٢- الضغط على الحكومات بتبني مشروع تنظيم الأسرة مقابل معونات اقتصادية.

٣- فرض العقوبات على بعض الدول الإسلامية مع افتعال بعض الأحداث لفرض العقوبات لتجويع هذه الشعوب، وقتل أطفالها.

٤-العمل على إشاعة إضعاف الشباب عن طريق إدمان المخدرات التي تؤدي أيضاً إلى تعطيل طاقات الشباب»[١].

هـ- **شغل عقل المرأة بالتوافه من الأمور**، مما جعل تفكيرها ضحلاً سطحياً، ولا تهتم سوى بالأمور السخيفة والمظاهر البراقة، وحب السرف والترف.

و- **الإيحاء للمرأة المسلمة بادعاءات باطلة**، أن الإسلام ظلمها وهضم حقوقها، وفضل عليها الرجال، واحتقرها وأذلها، مما جعلها تستسلم لمثل هذه الادعاءات، وتطالب بحقوقها، فهي لو تأملت كتاب ربها وسنة نبيه ﷺ لوجدت فيه ما يحفظ مكانتها وحقها.

إن جملة ما عرض من مظاهر الاختراق الفكري لقلب وعقل المرأة المسلمة من قبل أعداء الإسلام، جعلها لقمة هينة سهلة تناولها، ولا سبيل لها للتخلص من ذلك الغزو سوى بالعودة إلى كتاب الله - عز وجل - وسنة نبيه ﷺ، وتطبيق ما جاء فيهما من أوامر ونواهي، وبذلك ستنال السعادة في الدارين.

***

---

(١) حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق، ص٧٤.



المبحث الثاني
واقع المرأة المسلمة المعاصرة في ظل الخطاب الإسلامي لهـا

تقـديم:

إن الإسلام نظر إلى الرجل والمرأة نظرة إنسانية على السواء، ولكنه لم يساوي بينهما مساواة مطلقة، وثمة فرق شاسع بين المعنيين. فقد كلّف الرجل بالمهام التي تتناسب مع ما وُهب من قوة، وما رُكب فيه من طاقات، إلى جانب ما تفرد به من صفات خَلقية، وكلفت المرأة بالمهام التي تتناسب مع ما وهبها الله تعالى وما رُكب فيها، إلى جانب ما تفردت به من صفات خَلقية. ولكل منهما دور في الحياة يستحيل أن يقوم به الآخر، وله خصوصية نوعية غير قابلة للتماثل، إلا أنهم جميعاً متساوون في خَلق الله لهم، وإنسانيتهم، وتكليفهم، وقد أنزل شرائعه على هذا الأساس، وخاطبهم بشكل عام بناءً على مخلوقيتهما وإنسانيتهما، إلا أنه من ناحية نوعيتهما (الذكورة والأنوثة) فإن الخطاب ينحو إلى التخصيص، وفي هذا رد لفكرة تغليب المساواة المطلقة بين المرأة والرجل، والتي يدعو إليها الغرب ومن يحذو حذوهم من أبناء الأمة الإسلامية، وعلى هذا سيدور محور حديثنا في هذا المبحث.



تمهيد:

إن الخطاب الإسلامي في نصوصه القرآنية لم يفرق بين الرجل والمرأة من حيث مخلوقيتهما قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣]، فخاطب سبحانه الإنسان بنوعيه، وجعله موضع الخطاب والتكليف، وقد أنزل شرائعه على هذا الأساس، فالمرأة إنسان والرجل إنسان، ولا يختلف أو يمتاز أحدهما عن الآخر في الإنسانية، وقد هيأهما عز وجل لخوض معترك الحياة، فالعقل الموجود عند الرجل هو العقل الموجود عند المرأة، إذ خلقه الله عقلاً لكليهما.

لقد كان الخطاب القرآني للإنسان بشكل عام، ذكراً كان أم أنثى على حد سواء، كونهما من بني الإنسان، فلا تفريق أو تمايز بينهما من هذه الناحية، فأغلب الآيات التي وردت في القرآن الكريم بلفظ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ أو ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (يكون الخطاب فيه لكليهما، كونهما من بني الإنسان.

ومما لا شك فيه أن التشريع الإسلامي لم يسوّ بين الرجل والمرأة تسوية مطلقة، كتلك التي ينادي بها الذين يطالبون بانعدام كل الفروق بينهما بصورة مطلقة، وهي قضية يراد بها إلغاء ما جاء به الإسلام من تشريع في ما هو خاص بالرجل وما هو خاص بالمرأة، بدعوى إعطاء المرأة حقوقها كاملة.

«إن بعض المسلمين المتأثرين بالحضارة الغربية العاملين على تكريس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، تحت مظلة الحقوق، يظلمون المرأة، ويظلمون أنفسهم من حيث لا يعلمون، وبالتالي، فهم على توهم بإنصافها عندما يريدونها أن تقوم بدور الرجل، إضافة إلى دورها الطبيعي الذي لا يمكن أن يقوم به الرجل، وليس ثمة من يعزف عن الإقرار بأن لكل من الرجل والمرأة خصوصية نوعية غير قابلة للتماثل، وأنّ كلاً منهما ينفرد بطبيعة بدنية وبطاقات حيوية متباينة من الغرائز والحاجات العضوية، وفي ما ينشأ عنها من مظاهر، من المحال التحلل منها أو التخلي عن نتاجها. وبتفرعهم إلى نوعين تنعدم هذه المساواة، لأن لكل نوع مهمة خاصة في حركته في الحياة»[1].

لقد نظر الإسلام إلى المرأة على أنها «إنسان»، وحيث أن كلمة «إنسان» قد وردت في القرآن الكريم أكثر من مرة، ولم ترد كلمة «إنسانة» ولا مرة واحدة، فهذا يؤكد أن الإسلام خاطب الإنسان بصفة عامة، ولم يضع فارقاً بين الذكر والأنثى، حيث إن كل ما تضمنه الإسلام من عقائد وعبادات وأخلاق ومعاملات تتعلق بالإنسان، وإن كان هناك بعض الاختلافات في التطبيق، فذلك بحسب التكوين الجسماني لكل من الرجل والمرأة.

وقد خلق الله الذكر والأنثى، وهما متساويان في تطبيق الأحكام عليهم، وفي تكليفهم بالأحكام الشرعية، وبعض الواجبات الإسلامية، أما الوظائف

---

(١) الزين، سميح عاطف، مرجع سابق، ص١٧٨-١٨٠.

الاجتماعية، فإن الله منح كل نوع خصائص يتميز بها عن النوع الآخر، وكل نوع له وظائف مكلف بها تتفق والخصائص التي بنى الله عليها جسمه وتم تكوينه.

وفي جانب الثواب والأجر، جعل الله عز وجل معظم تكليفاته لعباده عامة ذكوراً كانوا أو إناثا، فكان من الطبيعي أن يجعل سبحانه الثواب والعقاب للذكر كالأنثى، كل حسب عمله، قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧].

من مظاهر تكريم الإسلام للمرأة:

أ) التسوية بينها وبين الرجل من حيث القيمة والكرامة الإنسانية:

إن القرآن الكريم يقرر أن المرأة خلقت من نفس الرجل، كما قال تعالى في بداية سورة النساء: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١]. وفي غيرها من الآيات، ومعنى هذا أن المرأة لم تخلق من شيء مغاير لما خُلق منه الرجل، بل خلقت منه.

ومن هنا ينطبق مفهوم المساواة في الإسلام من بداية الخليقة، أي من أصل تكوينهم، فهم مخلوقون من طين، أي من تراب وماء، من نفس مادة هذه الأرض التي يعيش عليها البشر، فلا تفاضل في الخلق من حيث الأصل.

فالبشرية أصلها ينحدر من نفس واحدة، فهم متساوون في كونهم جميعاً تولدوا عن المخلوقين اللذين خلقهما الله عز وجل (آدم عليه السلام وزوجه حواء) من تراب، وهذه القاعدة الأولى في المساواة بين الناس، حيث إنهم ينحدرون من أصل واحد.

وهذه حقيقة تخالف ما كان يراه بعض النصارى قديماً، حيث ظلت مجامعهم الدينية تتساءل: هل للمرأة روح ؟ وهل هي من جنس البشر؟ وغير ذلك.

«إن مما زاد في ازدراء وضع المرأة المسيحية، هو تلك النظرة التي نظر إليها رجال الإكليروس فيما بعد، إذ حمّلوا حواء وحدها (وزر الخطيئة الأولى)، واعتبروا أنها هي التي أخرجت آدم من الجنة، بل تمادوا أكثر فأكثر، في سوء ظنهم بها، عندما تشككوا في إنسانيتها، وتساءلوا في مجامعهم الكنسية عما إذا كان لها روح كروح الرجل، وإذا ما كان يجب أن توضع بين الوحوش، أم بين الكائنات المفكرة، وصرح أحد كبار القساوسة ذات مرة في مجمع ماكون (بأن المرأة لا تتعلق ولا ترتبط بالنوع البشري)»[(١)].

أما الإسلام فقد برّأ المرأة من ذلك كله وكرمها، فساواها بالرحل من حيث التساوي في أصل الخلق؛ لانحدارهم جميعاً من أصل واحد، قال سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣].

«إن القرآن الكريم حينما تحدث عن الأصل الذي تفرع منه الإنسان جعل المرأة شريكة فيه للرجل، ومن مجموعهما تعددت القبائل والشعوب، وانتسبت الأفراد بالبنوة لكل من الرجل والمرأة، واعتبر القرآن الكريم ذلك نعمة على الإنسان توجب عليه الشكر وتقوى الله ومراقبته، ومعنى هذا أنه لا تفاضل بين المرأة والرجل في الإنسانية، وأن التفاضل إنما يكون بما يكتسبه الإنسان من الخلال التي ترقى بالإنسانية إلى المستوى الفاضل»[(٢)].

---

(١) مسيكة، فتنت، حواء والخطيئة في التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص٦٦.
(٢) الظهار، راوية أحمد عبد الكريم، حقوق الإنسان في الإسلام، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ص١٥٤.

يقول سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] . وقال عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٨٩] .

كما تتساوى المرأة بالرجل في أصل الكرامة الإنسانية، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٠] . فلقد كرم الله المخلوق البشري بنوعيه (الذكر والأنثى) على كثير من خلقه، بأن خلقه على تلك الهيئة الجميلة، وركب فيه ما يؤهله به لخلافة الأرض وتعميرها وتسخير مقدراتها وقواها له بفضله سبحانه وتعالى، وجعله قيّماً على نفسه ومتحملاً تبعة طريقه وعمله، وبذلك فهو مجازى على أقواله وأفعاله في دار الحساب.

ومن هنا كان التكريم لجميع أبناء آدم عليه السلام الذكور والإناث، فهم في الإنسانية سواء، حيث إنهم متساوون في الخلقة وفي العقل، وليس هناك أي فرق بينهما إلا أن هذا ذكر وتلك أنثى، وقد جعل الله بينهما اختلافاً من أجل التناسل وتعمير الكون.

ب) المساواة بينها وبين الرجل في التكاليف والواجبات الدينية:

لم تفرق الشريعة الإسلامية بين الرجل والمرأة في التكاليف والواجبات الدينية، فمن الناحية الدينية مطلوب من المرأة أن تؤدي أركان الإسلام، وعليها من الالتزامات ما على الرجل، عدا بعض الأمور التي تتعلق بالتركيبة الفطرية للمرأة، فإن الإسلام خفف عنها بعض تلك التكاليف، تقديراً لظروفها الخاصة.

«إذا كان مناط التكليف هو الأهلية، فلكل من الرجل والمرأة أهلية الوجوب، وأهلية الأداء، ما دام قد تقرر في ذمة كل منهما الواجبات الشرعية، فلا تبرأ ذمة كل منهما حتى يؤدي ما عليه من واجبات، كما يكون له بمقتضى تلك الأهلية حقوق قِبَلَ غيره. وقد وضع القرآن الكريم الرجل والمرأة على قدم المساواة في الالتزامات الأخلاقية، والتكاليف الدينية، إلا في حالات مخصصة، خفف الله فيها عن المرأة رحمة بها، ومراعاة لفطرتها وتكوينها»[1].

ولما كان تكليف المرأة كتكليف الرجل في غالب الأحوال، فإن إيمانها أيضاً كإيمان الرجل، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠].

وأمر الله سبحانه وتعالى نبيه ﷺ أن يستغفر للمؤمنين وكذا للمؤمنات جميعاً، فقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾ [محمد: ١٩].

إذن، فالمرأة مطالبة بالإيمان، كما أن الرجل أيضاً مطالب بذلك، فالله تعالى لم يذكر صفة صالحة في الرجل إلا وذكر مثلها في المرأة، وهنا تتجلى الصورة الكاملة للمساواة بينهما، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، «إن المرأة تُذكر في الآية بجانب الرجل كطرف من عمل الإسلام

---

(١) المقدم، محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ٧٦-٧٧.

في رفع قيمة المرأة، وترقية النظرة إليها في المجتمع، وإعطائها مكانها إلى جانب الرجل فيما هما فيه، سواء من العلاقة بالله، ومن تكاليف هذه العقيدة في التطهر والعبادة والسلوك القويم في الحياة»[1].

ولعل التاريخ يشهد بأن أول من آمن بالرسالة الخاتمة كانت امرأة، وكذلك كانت النساء أول من بايع الرسول ﷺ في بيعة العقبة عند أول تعاهد على الإسلام، وقد بايعن الرسول ﷺ منفردات عن الرجال، وأخذ العهد عليهن بالالتزام بأحكام الإسلام.

ج) المساواة بينهما في الجزاء الأخروي:

وكما سوّى الإسلام بين الرجل والمرأة في أهليتهما الدينية، سوّى بينهما كذلك في استحقاقهما للثواب والعقاب، فللمرأة ما كسبت وعليها ما اكتسبت، تعبد الله مباشرة دون حاجة إلى وسيط، قال تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وقد جعل الله سبحانه وتعالى معظم تكليفاته لعباده عامة ذكوراً أو إناثاً، فكان من الطبيعي من الحكيم العادل أن يجعل الثواب والعقاب للذكر كالأنثى، فقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلا يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [غافر: ٤٠].

فكل إنسان سواء ذكر أو أنثى مستقل في تحمله للمسؤولية والجزاء، وهناك من الآيات التي تبين أن جزاء المؤمنات كالمؤمنين عند الله، ومنها قوله تعالى: ﴿مَنْ

---

(١) قطب، سيد، في ظلال القرآن، المجلد (٥)، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص٢٨٦٣.

عَملَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤]، فمن خلال هذه الآيات وغيرها يقرر الشارع حقيقة أن الجزاء من عند الله للمؤمنات كالمؤمنين؛ لأن الجزاء لا يكون على حسب النوع، وإنما يكون أساسه الإيمان والعمل الصالح، فالجزاء بقدر الإيمان.

د) التسوية بمشاركتها للرجال في الشعائر الدينية والأعمال الاجتماعية وغيرها:

لقد يسّر الله للمرأة المشاركة في العبادات الاجتماعية مع الرجل، وذلك كصلاة الجماعة والجمعة والعيدين، فهي مشروعة لها، ولكنها غير واجبة في حقها تخفيفاً عليها ومراعاة لظروفها (الطبيعية)، وكما هو معلوم أن الرسول ﷺ قد أذن للحيّض حضور اجتماع العيد في المصلى دون أن تصلي، فعن أم عطية قالت: «كنا نؤمر أن نخرج يوم العيد، حتى نخرج البكر من خدرها، حتى نخرج الحيّض فيكن خلف الناس فيكبرن بتكبيرهم ويدعون بدعائهم، يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته»[1].

وكذلك الحال بالنسبة لمناسك الحج، تلك الفريضة الاجتماعية التي هي مفروضة عليهن كالرجال، وقد شرع الله من الشعائر الدينية الجماعية ما هو أكثر من ذلك، قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١]. وفي الآية فرض على النساء كالرجال بالأمر

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة، رقم الحديث (٩٧١).

بالمعروف والنهي عن المنكر بأي الوسائل المستطاعة الممكنة، سواء ما كان بالقول أو الفعل أو الكتابة.. ونحو ذلك، فهم بإيمانهم متساوون في تحقيق الخير ودفع الشر، وهذا كله يتطلب الولاية والتضامن والتعاون، وطاعة الله ورسوله، ووقوف الأمة المؤمنة برجالها ونسائها صفاً واحداً لإعلاء كلمة الله، وتحقيق الوصاية لهذه الأمة في الأرض، وبذل الخيرات.

كما أن للنساء المشاركة في الاحتفالات العامة كالأعراس والأعياد الخاصة بالمسلمين، وكذا المساهمة في خدمة المجتمع، إذا كانت هناك حاجة ماسة يحتاجها المجتمع، كتطبيب النساء وتوليدهن، وتمريضهن وتعليمهن، بشرط أن يكون ذلك في مجتمع محتشم غير مختلط بالرجال، ولا يكون في ذلك تعرض لسفور أو تبرج أو اختلاط أو غير ذلك من الأمور التي حرمها الإسلام، وأن تكون مشاركتها في المجال الذي يناسبها، ولا يؤدي إلى ضرر جسمي أو خلقي أو اجتماعي، ولا يتعارض مع واجباتها ومع دينها وبيتها وزوجها وأولادها، ولا مع أوضاعها في الأسرة والمجتمع.

والإسلام يقر للمرأة أن تتولى الوظائف العامة، ويحتفظ لها بشخصيتها المدنية كاملة وبأهليتها في تحمل الالتزامات وعقد جميع العقود من بيع وشراء وهبة ونحو ذلك، «فيقرر الإسلام التساوي بينهما (أي الرجل والمرأة) فيما يتصل بحرية التعاقد والتصرف المالي فيما يملكه كل منهما. فالرجل البالغ العاقل الرشيد له الشخصية القانونية الكاملة في أن يتصرف فيما يملكه ملكاً حراً بالبيع، والوصية، والهبة، والإيجار، والتوكيل والرهن، والشراء.. وغيرها من مختلف التصرفات المالية، ومثله في هذا تماماً المرأة العاقلة البالغة الرشيدة -سواء أكانت أيماً أو متزوجة- فليس لأبيها، أو زوجها، أو ابنها، أو أخيها أن يمنعها من شيء من ذلك»[1].

(١) بلتاجي، محمد، مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص٨٩.

يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]، فقد منحها الإسلام هذا الحق وساواها مع الرجل في حق التملك وحق الكسب بين الرجال والنساء.

«فأما الإسلام فقد منحها هذا الحق ابتداءً، وبدون طلب منها، وبدون ثورة، وبدون جمعيات نسوية، وبدون عضوية برلمان!! منحها هذا الحق تمشياً مع نظرته العامة إلى تكريم الإنسان جملة، وإلى تكريم شقّي النفس الواحدة، وإلى إقامة نظامه الاجتماعي كله على أساس الأسرة، وإلى حياطة جو الأسرة بالود والمحبة والضمانات لكل فرد فيها على السواء، ومن هنا كانت المساواة في حق التملك وحق الكسب بين الرجال والنساء من ناحية المبدأ العام»[1].

وبما أن المرأة شريكة الرجل في تعمير الأرض أكمل عمارة وأطهرها، لذا فقد أكرمها الله تعالى بأن تساهم في ذلك الإعمار، وتشارك بجد وخُلق في مجالات الحياة المختلفة التي تتناسب وتكوينها الفطري، على أن هذا الانطلاق ليس فيه ما يعوقها عن أداء رسالتها الأساسية ومسؤوليتها الأولى نحو بيتها وزوجها وولدها، ومسؤولياتها الأخرى التي يمكن أن تقع على عاتقها وتفرضها حاجة الأسرة أو حاجة المجتمع.

ولا شك أن لمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية الأثر الطيب الصالح عليها وعلى المجتمع الإسلامي؛ لأنها بذلك تساهم بما عندها من الخير، وفي نفس الوقت تسعى لجلب الخير لنفسها، فعليها أن تنهض إلى فعل الخير منتقية الوسائل، ومتلمسة الخطى، وتسير على الدرب لتصل إلى المكانة العالية التي شرفت بها أمهاتنا الأوليات، فالمرأة

---

(١) قطب، سيد، في ظلال القرآن، مرجع سابق، ص٦٤٥.

دعامة هامة من دعامات المجتمع، لا يزال ناهضاً ما نهضت به؛ لأن من وكَّل الله إليه بناء الأمم وإنشاء الأسر، والحفاظ على القيم لا يكـون ضعيفاً أو حقيراً، لذلك إذا تخاذلت المرأة عن أداء رسالتها تهاوت أعمدة المجتمع وتصدعت جوانبه. أما إذا شاركت في بناء ذلك المجتمع على أسس سليمة متينة قوية، عبر محافظتها على مكانتها الصادقة، وحريتها المصونة، وكرامتها الحقة، وإشاعة روح الأمل والإقدام في أبنائها، والدفع بهم إلى التمسك بالقيم الإسلامية العالية، والعلم النافع، فإنها تكون قد شكلت أول لبنة قوية في صرح المجتمع الخيِّر والأمة الخيِّرة، وهذه أول بذرة خير تشارك بها في الحياة الاجتماعية، من خلال وظيفتها الأساسية (الأمومة) في ظل أسرة مؤمنة قوية متماسكة، ولا يقتصر الأمر على ذلك فهي أيضاً تشارك في الحياة الاجتماعية بنفسها ومالها وبكل وسيلة أُتيحت لها؛ لتجني في النهاية ثماراً طيبة تعود عليها وعلى مجتمعها بالخير.





تمهيد:

عندما أعلن الإسلام موقفه الصريح من إنسانية المرأة، وأهليتها، وكرامتها، نظر إلى طبيعتها وما تصلح له من أعمال الحياة، فأبعدها عن كل ما يناقض تلك الطبيعة، أو يحول دون أداء رسالتها كاملة في المجتمع، ولهذا خصها ببعض الأحكام عن الرجل زيادة أو نقصاناً، كما أنه أسقط عنها للغرض نفسه بعض الواجبات الدينية، والاجتماعية، كصلاة الجمعة والجماعة، وهيئة الإحرام في الحج، والجهاد في غير أوقات النفير العام. . وغيرها من الأحكام.

«وبعد أن قرر الإسلام إنسانية المرأة، وكرمها وجعلها مساوية للرجل في أصل الخلقة والمسؤولية والجزاء، نوه عن بعض الفروق بين كلا النوعين، الذكر والأنثى، فروق طبيعية من حيث الاستعداد والوظيفة، ليؤدي كل منهما دوره في الحياة، ويعمل من أجل الوظيفة التي خلق له، ليتم التكامل الرائع لإقامة حياة سعيدة وبنّاءة على وجه الأرض، وتلك سنة الله ليست في البشر فحسب، بل نجد الاختلاف والتباين يظهر جلياً في كل شيء في الكون، حتى الذرة، ليقوم كل بوظيفته التي

خُلق من أجلها فتستقيم الحياة، وتتنوع المصالح، ويعم الخير جميع الكائنات»[1].

يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى ﴿٣﴾ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ [الليل: ١ - ٤].

فالمنهج الإسلامي يتماشى مع الفطرة في تقسيم الوظائف، وتقسيم الأنصبة بين الرجال والنساء، ففطرة الخالق جعلت الرجل رجلاً والمرأة امرأة، وأودعت في كل منهما خصائصه المميزة، ليقوم كل منهما بوظائف معينة، لصالح الحياة الإنسانية التي تقوم وتنتظم، وتستوفي خصائصها وتحقق غايتها من الخلافة في الأرض وعبادة الله بهذه الخلافة، عن طريق التنوع والتباين بين الجنسين، وتنوع الخصائص والوظائف، ومن خلال هذا التنوع في الخصائص والوظائف يكون تنوع التكاليف وتنوع الواجبات.

فالاختلاف في التكوين والخصائص، يقابله اختلاف في التكليف والوظائف، فهناك فروقات بين الجنسين من نواحي جسمية، وعقلية، ووجدانية تميز كل منهما عن الآخر، وتؤهله للقيام بالوظائف المنوطة به في عمارة الأرض، والاختلاف والتباين في خصائص كل منهما، يعد من عوامل التكامل والتناسق، والتوازن الرائع الذي هو أساس الإنسانية واستمرارها، الذي تتجلي فيه حكمة الخالق الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.

فمحاولة تسوية المرأة مع الرجل في جميع نواحي الحياة، لا يمكن أن تتحقق؛ لأن الفوارق بين النوعين تمنع من ذلك منعاً باتاً، وبسبب تلك الفوارق الشاسعة الفطرية والشرعية بين الذكر والأنثى، صح عن النبي ﷺ أنه لعن المتشبه من النوعين بالأخر، والسبب في ذلك اللعن؛ هو محاولة التشبه بالآخر لتحطيم الفوارق بينهما.

---

(١) مرزا، مكية، مرجع سابق، ص٢٧.

ولذلك أخبر الله تعالى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنثَى (٢١) تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢١ – ٢٢]. أي غير عادلة بسبب التفاضل بين الذكر والأنثى؛ لأن الله قد فضل الذكر على الأنثى في خلقته، بقوة في الجسم والعقل، فكان أقدر بها على التكسب والحماية والدفاع والإنفاق، بينما الأنثى أنقص من الذكر خلقه وطبيعة، لذلك جعل الكفار هذا النصيب الأضعف خلقة (وهم الإناث) لله عز وجل -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-، واتخذوا النصيب الأكمل خلقة لأنفسهم.

قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [الزخرف: ١٧]. فهذه الآيات تدل على أن الأنثى مخلوق ضعيف في تكوينه الخلقي والفطري، والذكر يفضُل عليها بحكم تكوينه الفطري والخلقي.

«قدر الله وقضى، أن الذكر ليس كالأنثى في صفة الخلقة والهيئة والتكوين، ففي الذكورة كمال خلقي، وقوة طبيعية، والأنثى أنقص منه خلقة وجبلة وطبيعة، لما يعتريها من الحيض، والحمل والمخاض، والإرضاع، وشؤون الرضيع، وتربية جيل الأمة المقبل، ولهذا خلقت الأنثى من ضلع آدم عليه السلام، فهي جزء منه، تابع له، ومتاع له، والرجل مؤتمن على القيام بشؤونها وحفظها والإنفاق عليها، وعلى نتاجهما من الذرية، كان من آثار هذا الاختلاف في الخِلقة: الاختلاف بينهما في القوى، والقدرات الجسدية والعقلية والفكرية، والعاطفية، والإرادية، وفي العمل والأداء، والكفاية في ذلك، إضافة إلى ما توصل إليه علماء الطب الحديث من عجائب الآثار في تفاوت الخلق بين الجنسين»[1].

---

(١) أبو زيد، بكر بن عبد الله، حراسة الفضيلة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص١٦-١٧.

فإذا كان الإسلام قد أعطى للمرأة حقوقها، وساوى بينها وبين الرجل في كثير من الأمور، إلا أن هذه المساواة ليست تامة من جميع الوجوه، وإنما هناك بعض الاستثناءات على المبدأ العام للمساواة، فقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان من ذكر وأنثى، وجعل لكل منهما خصائص ومقومات، وأهّله لما سيقوم به من مهام في الحياة، فأعطى الرجل قوة في الجسم؛ ليسعى على الرزق، ويكدح من أجل لقمة العيش، ومنح المرأة العطف والحنان لتربية أولادها وتنشئتهم نشأة طيبة.

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا**﴾ [النساء: ٣٤].

فعندما خلق الله الرجل والمرأة من نفس واحدة، وركّب جسم كل منهما بالكيفية التي تناسب وظيفته في الحياة، فقد جعل بينهما اختلافاً واضحاً، فطلبُ المساواة التامة بين الرجل والمرأة، يحط من شأنها، ويجعل منها آلة في عجلة الإنتاج، وينزل بها عن المستوى الإنساني اللائق الذي أراده لها الله سبحانه وتعالى.

فالذين يطرحون قضية المساواة، لا يعلمون حكمة الخالق في الخلق، ولا يعلمون طبيعة الإنسان، وطبيعة كل من الذكر والأنثى، ولا طبيعة الاجتماع البشري، وأنه متعاون مسخّر بعضه لبعض، والله سبحانه وتعالى خلق الخلق متفاوتين في المواهب والذكاء والقدرات، فالمساواة ليست عدلاً إذا قضت بمساواة الناس في الحقوق على تفاوت واجباتهم وأعمالهم.

لقد ميز الإسلام النساء على الرجال في أمور أخرى عديدة، جعل فيها هذا التميز والاختصاص مناط تكريم حقيقي لها، ولم يجعله مطلقاً سبباً لتصغيرها،

ووضعها موضع الدونية والصغَار والازدراء. وحصيلة ذلك أن الإسلام كرم المرأة في جوانب أساسية، سوّى فيها بينها وبين الرجال، ورفع عنها إصراً حمل عليها في عقائد وديانات ونظم سابقة، وأيضاً فإنه كرمها كذلك في جوانب ميز الرجال فيها عنها، كالقوامة ونحوها، وميزها بأمور فيها تكريم لها كالحمل والإرضاع والحجاب.. ونحو ذلك.

إن من يستقرئ النصوص الصحيحة التي وردت في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، مبينة السلوك الأمثل الذي ينبغي أن تأخذ به المرأة المسلمة في مسار حياتها كلها، لَيَجد أنها استوعبت كل صغيرة وكبيرة في حياة المرأة، ومن هنا فإن وعي المرأة المسلمة بدينها هو الخطوة الأساسية لاستعادة مكانتها في المجتمع وفق ما أعطاها الإسلام، ولرفع الظلم والجور عنها.

«فنتيجة لجهل المجتمع بالإسلام، وبمكانة المرأة الحقيقية الصحيحة، فإننا نلاحظ أن كثيراً من الناس في العالم الإسلامي بين ظالم للمرأة سالب منها مالها من حقوق، وبين مغالب في إعطائها امتيازات ليست لها معتقداً أن ذلك هو الإسلام، كمن يطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة، أو أن تزوج نفسها دون إذن وليها»(1).

فعلى المسلمة المعاصرة أن تتزود بالوعي اللازم الضروري لأمور حياتها، ولا يتم ذلك إلا بدراسة الإسلام من الكتاب والسنة، لتتعرف على شخصيتها الأصيلة، التي صاغتها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وجعلت منها امرأة راقية نبيلة متميزة بمشاعرها وأفكارها وتصرفاتها وسلوكها ومعاملاتها، فبلوغ المرأة المسلمة ذلك المستوى الرفيع أمرٌ بالغ الأهمية في حياة الإنسانية عامة، لما للمرأة من أثر كبير في تربية الأجيال، وصناعة الأبطال، وغرس الفضائل وتثبيت القيم، وملء البيوت بالأمن والراحة والسكن والرضا والاستقرار.

---

(1) القيسي، مروان إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٧.

فجهل المرأة بأمور دينها، وعدم معرفة حقوقها وواجباتها، أفقدها الكثير من الأمور، ومنها:

١) أنه ساهم في فقدانها لكثير من المكاسب والامتيازات، فصارت لا تأخذ أمور دينها في الأحكام الخاصة بها من مصادرها الأصيلة في الكتب الدينية، وما تضمه من معلومات شرعية قيمة وضرورية، فأصبحت ثقافتها في مثل هذه الأمور قليلة، إن لم تكن معدومة.

٢) تسبب بعدها عن دراسة دينها بشكل صحيح، جهلها في تربية أبنائها تربيه صحيحة.

٣) جعل منها ذلك لقمة سائغة سهلة للمغرضين الحاقدين على الإسلام، فجهلها بما أعطاها الإسلام جعلها تصدق ما يقال عن ظلم الإسلام للمرأة واحتقاره لها، وإطلاق العنان لبعض الرجال ليستبدوا بها، ويسيطروا عليها، ويحرموها من حقوقها الشرعية[١].

فعلم المرأة بدينها هو سلاحها، وحصنها الحصين، في وجه أي هجمات مغرضة عليها، ومعرفتها بالأمور التي تميزت بها عن الرجل، والأمور التي تميز بها الرجل عنها، يعد أمراً ضرورياً ومهماً.

قبل ذلك نريد أن نجيب عن أسئلة مهمة جداً وهي:

س: ما الأصل العام الذي نصدر عنه في تقرير وضع المرأة في الإسلام مقارناً بوضع الرجل؟

س: هل الأصل هو التسوية؟ إلا ما دلت النصوص على الاختلاف فيه بينهما؟

---

(١) المرجع السابق، ص٢٧-٢٨.

س : أم أن الأصل هو الاختلاف، إلا ما دلت النصوص على التساوي فيه؟

يجيب على هذا التساؤل بلتاجي قائلاً: «إن النبي ﷺ بيّن الأصل العام الذي ينبغي أن نصدر عنه في القضية، حين قال: ﴿النساء شقائق الرجال﴾ عن عائشة رضي الله عنها. وفي رواية ﴿إنما النساء شقائق الرجال﴾[1]بأسلوب الحصر، وبناءً على هذه الأخوة الشقيقة، فإن الأصل الذي ينبغي أن يستصحب دائماً هو أن كل ما ثبت من حكم للرجل ثبت مثله تماماً للمرأة، إلا ما بينت النصوص الشرعية اختصاصه بأحدهما، فهو الذي يستثنى من القاعدة المستصحبة أصلاً، وبناءً على إقرار هذه القاعدة، فإننا لن نحتاج إلى استقصاء كل الأحكام التي تتساوى فيها المرأة مع الرجل في الإسلام، إذ إن الأصل في كل حكم هو التساوي بينهما فيه، مادام النص الشرعي لم يبين اختصاص أحدهما به دون الآخر.

فالأصل إذن هو هذا التساوي (وليس الاختلاف والتمايز الذي يحتاج إلى نص يثبته ويخرجه من قاعدة التساوي الأصلية)»[2].

فالمرأة مأمورة بعدة أمور تتميز بها عن الرجل، ومنها:

ا) فرض الحجاب:

الحجاب لغة: من حجب أي ستر وامرأة محجبة صيغة مبالغة[3].

وهو **شرعاً**: لفظ ينتظم جملة من الأحكام الشرعية الاجتماعية المتعلقة بوضع المرأة في المجتمع الإسلامي، من حيث علاقتها بمن لا يحل لها أن تظهر زينتها أمامهم[4].

---

(١) مسند الإمام أحمد، باقي مسند الأنصار، رقم الحديث (٢٤٩٩٩).
(٢) بلتاجي، محمد، مرجع سابق، ص٦١-٦٢.
(٣) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، ج١، د.ت، ص٢٠٣.
(٤) المقدم، محمد أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ج٣، ص٧١.

وتعد قضية الحجاب جزءاً من مقومات المرأة، فهو مرتبط ببدايات وجودها، فعندما أسكن الله عز وجل آدم وحواء عليهما السلام الجنة، وأكلا من الشجرة التي وسوس لهما الشيطان بأكلها، ثم أُهبطا إلى الأرض ليبدآ حياة جديدة، أنزل الله عليهما اللباس مرة أخرى بعد أن بدت سوءاتهما.

قال تعالى: ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ** ﴾ [**الأعراف**: ٢٦].

والحجاب ليس نظاماً ابتدعه الإسلام كما يشاع، بل كان موجوداً قبل الإسلام، فقد كان معروفاً بين العبرانيين من عهد إبراهيم عليه السلام، وظل معروفاً بينهم في أيام أنبيائهم جميعاً، إلى ما بعد ظهور النصرانية.

ومن تكريم الله للمرأة وحفاظه على إنسانيتها، أنه وضع من النظم ما يكفل به توقيرها وحفظها وسترها، وبذلك فهي تلتزم الحجاب الشرعي عند خروجها من البيت، وهو الزيّ الإسلامي المتميز الذي حددت معالمه النصوص القاطعة من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، ومنها قوله تعالى: ﴿ **وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ [النور: ٣١].

وإذا تتبعنا الآيات القرآنية، والسنة المطهرة، نجد أن المرأة ينبغي لها أن لا تظهر شيئاً من زينتها، وأن تستر جميع بدنها بحجاب، فهو يحفظ للمرأة كرامتها، ويقربها إلى الله تعالى، ويزيدها إيماناً ووقاراً.

فالحجاب في صالح المرأة، ولم تظلم حين طولبت بالتزامه للأسباب التالية:

▪ المرأة معرضة لأن تكون فريسة سهلة للذئاب من بني البشر، ففي تبرجها وإبداء زينتها للأجانب إغراء لهم بالاعتداء عليها، فحجابها حماية لها من الأذى، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾ [**الأحزاب**: ٥٩]. وإن أهم الأسباب التي أدت إلي كثرة الاغتصاب في المجتمعات المتحررة بشكل مخيف هو ذلك التبرج وعدم التزام النساء بالحجاب.

▪ أن المرأة كالدرة جمالها في صيانتها، وحمايتها وعدم ابتذالها؛ لأن الدرة إذا كانت مبتذلة فإنها تفقد لمعانها وبريقها، كما أن الرجال يمقتون المرأة المبتذلة المتبرجة، التي يرى زينتها كل أحد، فهي وإن أثارت غرائزهم بتبرجها، فإنهم في قرارة أنفسهم يكرهونها ويمقتونها، بينما ينظرون بإعجاب للمرأة المصونة التي لا تبدي زينتها لغير محارمها.

▪ إن في الحجاب حماية للمرأة من الانحراف الأخلاقي، فالتبرج يغري الرجال الأجانب، وما تلك إلا مقدمات للانحراف، والوقوع في الإثم، كما أن الحجاب لم يكن يوماً من الأيام حائلاً دون تطور المرأة وتقدمها، كما لم يكن أبداً في أي وقت موضع تذمر المرأة المسلمة[1].

لقد تعرض الحجاب لحملات كثيرة من الكارهين للإسلام، فقال غلاد ستون، رئيس وزراء إنجلترا في وقته: «لن تستقيم حالة الشرق ما لم يرفع الحجاب عن وجه المرأة، ويغطى به القرآن»، وما هذا التآمر على الحجاب من قبل الكارهين لدين الله من الغرب والمتغربين من أبناء جلدتنا، وما تتعرض له أمتنا من مآسي إلا حلقة من حلقات التدافع بين الحق والباطل، «وحسبك أن تقرأ أطروحات ما يسمى بالاتجاه

---

(١) الفرج، عبد الرحمن بن مبارك، مرجع سابق، ص٢٠٢-٢٠٣.

الليبرالي في منطقة الخليج بخصوص قضية المرأة مثلاً، فالحجاب الشرعي هو الحائل -بزعمهم- عن تسريع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي، ومنع الاختلاط عندهم رمز من رموز البدائية والتخلف، جعل الأمة العربية في حضيض المجتمعات الإنسانية المعاصرة، والانتصار الكبير الذي ينتفشون به ويصفقون له عندما تتجرأ إحداهن بنزع حجابها متجاوزة حدود الشرع وقيم الأمة، وفي كل بلد تتكرر مسرحية سعد زغلول وهدى شعراوي . . . »[1].

فكل ما يحدث من حملات ضد الحجاب، - والتي كان من آخرها قرار الرئيس الفرنسي (شيراك) والذي يقضي بمنع الفتيات المسلمات من الحجاب في المدارس الفرنسية- ، ما هي إلا مقدمات حثيثة لإعادة صياغة جميع القيم الاجتماعية صياغة جديدة، تمسخ فيها الهوية الإسلامية، وتنتزع الكرامة الإنسانية، فتصبح المرأة المسلمة على إثرها مجرد شيء تافه، يعبث بها رؤوس الفساد ودعاة المنكر.

«لقد وجد الغرب أن علمانيته تحافظ على هوية المسلمين، رغم التزامهم بالقوانين، فلم يجد مفراً من الدخول في المعركة لإثبات الذات والهوية الغربية التي نجح في ترسيخها عبر وكلاء له في دول المسلمين، وأيضاً لا ننسى أن العولمة من مقاصدها تذويب الهوية الإسلامية، والفرصة متاحة الآن في ظل حالة العداء ضد الإسلام المعنونة بـ(الحرب ضد الإرهاب)، والحرب ضد الحجاب أهم مدخل لتفكيك هوية المرأة المسلمة، التي هي نصف المجتمع وأساس الأسرة، فإن انعدمت هويتها تزلزل المجتمع، وانهارت الأسرة إسلامياً، وبقي الوجه الغربي ظاهراً في الحياة في بلاد المسلمين»[2].

---

(١) الصويان، أحمد بن عبد الرحمن، تسويق التبعية، مجلة البيان، العدد(١٩٧)، محرم١٤٢٥هـ-فبراير/ مارس٢٠٠٤م، ص٥٧.

(٢) إسماعيل، ممدوح، الحجاب . . وحرب قديمة لم تنته، مجلة البيان، العدد السابق، ص٦٤.

فالحجاب والحرب المستعرة ضده، يشكل مظهراً ووجهاً من أوجه الصراع ضد الإسلام، بأشكال وأنماط مختلفة ومتنوعة.

فعلى المرأة المسلمة أن تدرك أن الحجاب فريضة إلهية، وشريعة ربانية، وسنة إيمانية ماضية وباقية إلى يوم الدين، وليس تقليداً متوارثاً من القديم -كما يدعون ويزعمون-، ولتحذر من دعوات أعداء الإسلام من داخل الصف أو خارجه، والتي ترمي إلى تغريبها، وإخراجها من دائرة الإيمان، بتجريدها عن حجابها وحصانتها إلى السفور والتكشف والتبرج، كما ينبغي عليها أن لا تغتر ببعض الأقاويل الشاذة والمغرضة، التي تهدف إلى هدم المقاصد الشرعية من الحجاب، وهدم قيم المجتمع المسلم، وأن تغرس فيمن حولها من المسلمات، وتوجههن إلى أهمية التمسك بالحجاب كونه دين وفضيلة، وأن له فوائد متعددة.

٢) الميـراث:

قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ...﴾ [النساء: ١١]، ومن هنا نجد أن الإسلام حكيمٌ وعادلٌ ورفيقٌ بالمرأة، حيث قرر لها -كما جاء في الآية- نصف ما للرجل من ميراث، فعلى الرغم من أن الرجل هو المكلف شرعاً بالإنفاق على من يعولهم، بينما المرأة معفاة من ذلك، ورغم ذلك فلم يحرمها الشارع الحكيم العادل من ميراثها.

وقد استغل هذا الأمر بعض أعداء المسلمين، وبعض السفهاء والجهلة من أبناء المسلمين، للنيل من الإسلام، وادعاء ظلمه للمرأة، وهضمه لحقوقها؛ لأنها تعطى نصف ما يعطى الرجل.

ولكن الله عادل ولا يظلم- تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -.

فالعدل كله في ذلك، فلو تمت المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث لكان في ذلك ظلم ظاهر للرجل، للأسباب التالية:

١- الرجل في الإسلام ملزم بدفع المهر لزوجته، بينما المرأة لا تلزم بدفع شيء.

٢- الرجل ملزم بالنفقة على زوجته وعلى أسرته، والمرأة غير ملزمه بشيء من ذلك، حتى ولو كانت تملك الأموال الكثيرة.

٣- هناك واجبات اجتماعية يُلزم بها الرجل، بينما تعفى المرأة منها كالضيافة والمغارم، والجهاد ونفقة الأقارب.

٤- أن المرأة بهذا حصلت على حقها، وشاركت، بل وساوت الرجل في النصف الآخر، فما يحصل عليه الرجل يصرفه عليها وعلى أولادها[1].

٥- كما أن المرأة تأخذ في بعض حالات الإرث مثل الرجل، وفي أحيان أخرى أكثر من الرجل.

إذن، المرأة المسلمة قد وجدت في الدين الإسلامي ما يحفظ لها كرامتها، ويضمن لها حقوقها المالية، فإضافة إلى ذلك فلها حق التملك والبيع والشراء.. والعمل بالتجارة، وملك ما شاءت بطريق مباح، وأن تتصرف في مالها كيفما شاءت، مثلها مثل الرجل، وذلك في حدود حفاظها على حشمتها وعفتها.

٣) الشهـــادة:

يقول سبحانه وتعالى: ﴿ .. وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى .. ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فقد أوضح كتاب الله سبحانه وتعالى أن شهادة امرأتين تعدل شهادة

(١) الفرج، عبد الرحمن بن مبارك، مرجع سابق، ص١٩٨-١٩٩.

رجل واحد - كما جاء في الآية -، ولم يأخذ الإسلام بشهادة النساء في الأمور الدقيقة كالشهادة على حد الزنا، ويأخذ بشاهدتين مطلقاً فيما هو من خصائص النساء، ومالا يطلع عليه سواهن،.. أما الأمور التي تعتبر دقيقة، وليست مما يخص النساء فيؤخذ بشهادة رجل وامرأتين، حتى تذكر إحداهما الأخرى إذا اعترى إحداهما النسيان، كما في آية الدين.

حالات المرأة مع الشهادة، ما يلي:

أ-لا تقبل شهادة النساء في القصاص والحدود كافة، كحد الشرب وقطع الطريق والقتل.

ب- ما يطلع عليه الرجال عادة، كالنسب والطلاق والرجعة والخلع والولاء والنكاح.

ج- المعاملات المالية كالبيع والقرض والإجارة والرهن والوديعة.. وغيره من الأمور التجارية، فيكفي في هذا كله رجلان أو رجل وامرأتان.

د- ما لا يطلع عليه الرجال عادة وتغلب علي النساء معرفته والإطلاع عليه فتقبل شهادة امرأة واحدة فقط، مثل إثبات الحمل والولادة، والثيوبة والبكارة، والعيوب الجسدية للنساء، وانقضاء العدة.

هـ-الرضاعة: وتقبل شهادة امرأة واحدة عدل.

و-رؤية هلال رمضان وتقبل فيه شهادة رجل مسلم واحد عدل أو شهادة مسلمة واحدة على السواء[1].

إذن، لا يعد ذلك إهانة للمرأة وحطّاً من شأنها، وانتقاصاً من أهليتها وحقها، كونها تغلب عليها العاطفة، وإنما في ذلك تثبّت في الأحكام، واحتياط في القضاء، وهذا ما يحرص عليه كل تشريع عادل.

(١) القيسي، مروان إبراهيم، مرجع سابق، ص١٢٦- ١٢٨.

وبهذا نعلم أنه لا معنى للتشنيع على الإسلام في أمور الشهادة، واتخاذها سلاحاً للادعاء بأنه انتقص المرأة، وعاملها دون الرجل كرامة ومكانة، مع أنه أعلن إكرامها ومساواتها بالرجل في ذلك بنصوص صريحة واضحة.

٤) المنع من الاختلاط مع الرجال:

الاختلاط هو: «اجتماع الرجال بالنساء الأجنبيات في مكان واحد - عام أو خاص -، بحكم العمل، أو التعليم، أو البيع، أو الشراء، أو النزهة، أو السفر، أو نحو ذلك»[1]. إن المنع من الاختلاط بغير المحارم فيه حماية وصيانة للمرأة، خاصة إذا كان هذا الاختلاط لغير ضرورة شرعية أو عملية، وقد جاءت النصوص القرآنية، وكذلك الأحاديث تنهى عن الاختلاط، قال تعالى: ﴿ .. **وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ** .. ﴾ [**الأحزاب**: ٥٣]. فالاختلاط منهي عنه، إلا لضرورات شرعية وعملية، فمن الضرورات الشرعية: الطواف، والحج.. الخ، ومن الضرورات العملية: فقد أباح الإسلام للمرأة الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية، التي تسهم في ارتقاء المجتمع وتقدمه إلى الأفضل، بشرط الالتزام بضوابط الحشمة والحياء، طمعاً في مرضاة الله سبحانه وتعالى، ثم لتحقيق مصالح الحياة؛ وذلك لأن ظروف الحياة العصرية تحتم على المرأة في أحيان كثيرة أن تخرج وتختلط بالرجال من غير قصد، كما هو الحال في الطائرات والقطارات والسيارات العامة (العمومية) وفي الأسواق، من أجل البيع والشراء، وفي المؤسسات الحكومية من أجل إنهاء المعاملات وغيرها، فهنا يجوز لها الاختلاط، ولكن بشروط وضوابط تحقق صيانة المجتمع وتحفظ له كرامته وتقيه من الانحراف.

---

(١) انظر، بن باز، عبد العزيز، خطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله، ١٤٠٥هـ، ص٣/ أبو يحيى، محمد حسن، أهم قضايا المرأة المسلمة، ١٤١١هـ، ص١١١-١١٢.

والمرأة المسلمة الراشدة تتجنب الاختلاط بالرجال ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، ولا يخفى عليها ما للاختلاط المطلق من مضار وخيمة على الجنسين، والدلائل على مضار الاختلاط في العالم كثيرة، وفي هذا دليل واضح بيّن على الحكمة الإلهية من الحد من الاختلاط، والتي فيها تبديد للطاقات، وتدمير للمجتمعات وتفكيكها.

وكما هو معلوم أن التبذل والاختلاط من أعظم أسباب انهيار الحضارات وزوال الدول، ولذا كان من مقاصد الشارع الحكيم، أن يحرم الأسباب المفضية إلى ذلك الاختلاط، حماية للمجتمعات الإسلامية من الانهيار والدمار.

٥) المنع من الخلوة والسفر بدون محرم:

والخلوة تتمثل في انفراد الرجل بمرأة أجنبية عنه، ولا يكون معها محرم لها، قال رسول الله ﷺ: ﴿لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم﴾ فقام رجل فقال: إن امرأتي خرجت حاجة، وإني اكتتبت في غزوة كذا وكذا، فقال ﷺ: ﴿فانطلق فحج مع امرأتك﴾[١].

إن الإسلام حين منع المرأة من السفر إلا مع محرم لها، لم يكن جائراً في حقها، فقد أراد لها العزة والكرامة، وحفظ نفسها من كل ما يؤذيها، فالمرأة عاطفية قد يسهل التغرير بها، إضافة إلى أن المرأة لا تملك القوى الجسمانية، التي تمكنها من الدفاع عن نفسها، ومع ذلك فهي هدف لأصحاب القلوب المريضة، مما قد يتسبب في إيذائها، إذن كيف سيكون الحال لو سافرت وتعرضت للخطف ونحو ذلك، وليس معها رجل من محارمها يدافع عنها، ناهيك عما سيحدث لها من تبعات ذلك الحادث، خاصة عندما ننظر اليوم إلى ما يجري في وسائل السفر البرية، والبحرية والجوية، وما يحدث في الفنادق، والتجمعات السكنية السياحية أثناء السفر يدرك ضرورة وجود المحرم للمرأة.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره، رقم الحديث (٤٢٤).

ولذا لم يكن نهي الرسول ﷺ عن السفر والخلوة إلا مع محرم للمرأة، سوى حماية للمجتمع المسلم من الوقوع في المشاكل، وحماية لها ولكرامتها وعرضها، وليس في ذلك امتهان لها ولمكانتها أو عدم ائتمان لها. «إن منع المرأة من السفر مع غير زوج لها أو محرم، ومنع خلوة الرجال الأغراب بها، ليس المقصود منه هو التضييق عليها، وانعدام الثقة فيها، كما يقول الطاعنون بغير حق، إنما هو الحفاظ على كرامتها، وحيائها وسمعتها من أن تنال منها مواقف غير كريمة، أو يطمع فيها بعض الذين في قلوبهم مرض، ومعلوم أن ظروف السفر مهما تيسرت وسائله، ظروف استثنائية في مجموعها، لا يملك الإنسان فيها كثيراً من اختياراته وحرياته، كما هو في الظروف المعتادة، والشرف والكرامة والحياء أمور غاية في الأهمية في نظر الإسلام، بخاصة إذا اتصلت بالمرأة، فمن منطلق مزيد من الحرص عليها، جاء النهي عن سفرها وحدها. ولإدراك الفقهاء علة هذا النهى، فإن فريقاً منهم رأي أن الرفقة المأمونة التي تؤمن ظروف سفر المرأة تقوم مقام مرافقة الزوج أو المحرم، فأي شيء في هذا ضد كرامة المرأة؟ إنما الأمر مزيد من الحفاظ عليها ورعاية أمورها والبعد عن مواطن يخشى عليه من عواقبها. كذلك فإن خلوة الأجنبي بالمرأة والأمن من أن يطرقهما طارق، قد يثير نزعات مفاجئة لم تكن مرصودة من قبل أو متوقعة، كما أنه قد يعرض المرأة لما لا تتوقع من هذه النزعات مما ينبغي أن تنأى عنه المرأة المسلمة حفاظاً على كرامتها وحيائها وشرفها، وأيضاً فإن حفاظها على سمعتها بين الناس، يقتضى عدم تعريضها لهذه الخلوات، وهذا بخلاف اجتماع الرجال والنساء في المساجد والأسواق والمحافل والندوات بدون خلوة ومع كافة شروط الاحتشام والأدب الإسلامي الواجب، فليس في هذه الاجتماعات العامة محاذير الخلوة»[1].

---

(١) بلتاجي، محمد، مرجع سابق، ص٤٠٢.

وظائف المرأة الجسدية التي تتميز بها عن الرجل:

إن من أهم المقاصد التي خلق الله من أجلها الذكر والأنثى، هو دوام النوع الإنساني وتكاثره ليقوم بتعمير الأرض وتسخيرها، من أجل عبادة الله سبحانه وتعالى، وتحقيق المصلحة التي خلق من أجلها، والأنثى بحكم تكوينها الجسدي والعقلي والنفسي، لابد أن تقوم بأداء وظيفتها السامية، مراعاة لأقدس رباط يربطها بالرجـل وهو (الزواج) أي الطريق الذي شرعه الله، وجعله سنة فطرية باقية إلى قيام الساعة.

إن اختلاف نوع المرأة عن نوع الرجل يؤهلها لمهمة حيوية في الحياة الإنسانية، وهي (الأمومة)، بالإضافة إلى وظائف ثانوية أخرى تأتي في الأهمية بعد هذه الوظيفة حسب الضرورة والحاجة إليها.

وظيفـة الأمومة:

لقد اختص الله سبحانه وتعالى المرأة دون الرجل بوظيفة الأمومة، وهي مهمة عظيمة، فقد كرمها الله ورفع منزلتها وأعلى شأنها؛ لأنها هي الأصل وهي المستقر، فهي السبب بعد الله في وجود الجنس البشري، ومربية الإنسانية ومحضن الأجيال الجديدة. . وغير ذلك، فهي أقدس وظيفة وأشرف مهنة، وقد توالت وصايا الكتاب والسنة برعاية الأم، والقيام بشأنها ورد الجميل إليها، قال تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾ [لقمان: ١٤].

إن الشعور الفطري للأنثى في الحياة أنها ترغب دوماً أن تكون زوجة وأماً، مهما شغلت من الوظائف الأخرى، فحنينها دوماً إلى فطرتها الأصلية.

ويذكر الدكتور كاريل: «الحقيقة أن المرأة تختلف اختلافاً كبيراً عن الرجل، فكل خلية من خلايا جسمها تحمل طابع جنسها، والأمر صحيح نفسه بالنسبة لأعضائها، وفوق كل شيء بالنسبة لجهازها العصبي، فالقوانين الفسيولوجية غير قابلة للين مثل قوانين العالم الكوكبي، . . . فعلى النساء أن ينمين أهليتهن تبعاً لطبيعتهن، من غير أن يحاولن تقليد الذكور، فإن دورهن في تقدم الحضارة أسمى من دور الرجل، فيجب أن لا يتخلين عن وظائفهن المحدودة»(١).

فوظيفة الأمومة مهمة خطيرة، والتقصير فيها ذنب عظيم، وإساءة بالغة ليس لإنسان واحد فقط، بل للإنسانية كلها.

كما أن مكانة الأم في الإسلام عالية، فهي أحق بالبر والصلة والمحبة، ويدلل على ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: ﴿ جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي «قال: «أمك»، قال: «ثم من؟»، قال: «أمك»، قال: «ثم من؟» قال: «أمك»، قال: «ثم من ؟»، قال: «ثم أبوك»﴾(٢).

«أن مكانة الأم في الإسلام عالية الذرى رفيعة المقام، لا يطاولها فيها زوجة ولا ولد، ويجب على المسلم أن يخفض جناحه لها، ويتحمل منها ما قد يبدو منها في حالة من حالات الغضب، وإن كان ذلك نادر الحدوث لرقة الأم وشدة عاطفتها وحبها لبنيها، وهي التي غالباً ما تحمل منهم الجفوة وخشونة القول، وتعفو قبل أن يطلب منها العفو، وتغفر حتى قبل أن يطلب منها الغفران»(٣).

---

(١) مرزا، مكية، مرجع سابق، ص ٦٨.
(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب من أحق الناس بحسن الصحبة، رقم الحديث (٥٩٧١)، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين، رقم الحديث (٤٦٢١).
(٣) البار، محمد علي، عمل المرأة في الميزان، ط٤، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص٣٦.

كيف لا وقد بلغت غاية ما أعدت له من كمال النفس، وشرف العاطفة، وطور التضحية، فهي تتنازل عن أشياء كثيرة من حقها، لمن فصل عن لحمها ودمها، فهي تسهر لينام، وتعطش ليروى، وتحتمل الآلام لتعطيه الدفء والحنان، ولتذيقه طعم الدعة والراحة.

إن وظيفة الأمومة تستلزم تبعات لها تختص بها المرأة وحدها وتميزها عن الرجل، كونها تكريماً لها، كما أن أي تقصير فيها يكون له أثره البالغ في حياة الإنسان.. ونذكر منها ما يلي:

الحمـل:

تعد الرغبة في الأمومة غريزة فطرية وأمراً واقعياً بالنسبة للمرأة، وذلك نظراً للتركيبة الجسدية والعقلية لها، ويعد الحمل الدور الأساسي الذي تحقق به المرأة أمومتها، فهو ثمرة اللقاء الزوجي الطبيعية، وأصعب الأدوار بالنسبة للمرأة.

قال الله تعالى: ﴿ **وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ** ﴾ [**الأحقاف**: ١٥].

ففي فترة الحمل تحدث تغيرات واضحة بالنسبة للمرأة، بسبب أن الجنين يستمد كل ما يحتاج إليه من غذاء من الأم، وهذه التغيرات تصاحبها اضطرابات في نفسية الحامل، مثل الخوف والقلق والحزن والتوتر.. الخ، مما يستدعي على من حولها أن يراعوا ذلك الأمر، ويخففوا عنها ما أمكنهم ذلك ولا يكلفوها فوق طاقتها، وليتذكر من كان جنيناً في بطنها حقها عليه وليدرك مدى المشقة التي تكبدتها في حملها له، والآلام التي تحملتها من أول الحمل إلى آخره.. فهي بعد هذا كله جديرة بالتكريم والتوقير والاحترام.

الرضـــاعة:

إن الرضاعة بالنسبة للطفل الصغير من الأمور بالغة الأهمية، كما أنها من أخطر الأدوار التي يمر بها الوليد الجديد، ولذا فدور الأم بالغ الأهمية في هذه الفترة؛ لأن الرضاعة تكون من صدرها؛ لأنها الرافد الأول لغذاء الطفل، فعلى لبنها يتوقف مصير ومستقبل حياته، حيث ينمو نمواً طبيعياً بالرضاعة الطبيعية وتتكامل قواه، ولذلك قرر الإسلام حق الطفل المولود في الرضاعة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. كما قرر حق الأم في النفقة إذا أرضعته، وهذا كله لضمان حقه.

فالطفل حين يرضع من أمه فإنه يرضع العطف والحنان والرحمة؛ لأنه يكتسب من أمه الصفات الحسنة والسعادة النفسية والهدوء، لهذا اقتضت الحكمة الإلهية أن تكون الرضاعة لمدة سنتين، كما أن الأم هي المنبت الطبيعي الذي ينبت فيه الطفل، ولهذا فإن الأم وهي تقدم صدرها لوليدها فهي تغذيه بالعواطف الإنسانية النبيلة، كالرحمة المتأصلة فيها.

«إن المرأة التي تترك رضاعة ولدها؛ لأنها تحاول أن تحافظ على رشاقتها؛ لأن خبراء الجمال أقنعوها بأنها إذا أرضعت وليدها فإن صدرها يكبر ويترهل جسدها، فإن مرد ذلك أن تجف العاطفة في الأولاد، وأن تموت المشاعر الطيبة في الأم، وتتبلد الأحاسيس بين الاثنين. فليس أحسن للطفل ولا أدفأ لجسمه من الأم، فقد منحها

الله خاصية ليست في الرجل، فهي التي حملته في بطنها جنيناً، وهي الأستاذة الأولى له في الحياة، التي تلقنه المبادئ الصحيحة والعادات السليمة، فتجعله بطلاً مقداماً، أو باحثاً علامة، أو صانعاً ماهراً، أو زارعاً ناجحاً وتعمل على:

١- تنمية القوى والاستعدادات الطبيعية في الطفل.

٢- العمل على توازن الاستعدادات النفسية فيه.

٣- تثقفه عقلياً عندما تناغيه وتلاغيه.

٤- تغرس فيه الثقة بالنفس من خلال التوازن الجسمي والعقلي؛ لأن العقل السليم في الجسم السليم [١].

إذن، فالرضاعة الطبيعية هي المنهج السليم والطريق الصحيح الذي يوصى به لتنمية قدرات الطفل، وبناء جسمه وتحصينه ضد المرض الذي ينشأ عن تلوث أماكن الرضاعة الصناعية، وذلك حتى يخرج جيلٌ سليمٌ يحمل الأمانة والمسؤولية بقوة واقتدار.

وبعد، فأي تكريم أفضل من هذا التكريم الذي منحه الله للمرأة، وهي المسؤولة عن إخراج جيل مؤمن قوي يساهم في بناء المجتمع الإسلامي، ويعيد للأمة الإسلامية قوتها وحضارتها ومجدها الضائع.

* * *

(١) عبيد، منصور الرفاعي، المرأة ماضيها وحاضرها، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص١٣٨-١٣٩.



تمهيد:

لقد بدأ الاهتمام بقضية المرأة في الإسلام قديماً وحديثاً، فالمرأة ليست موضوعاً هامشياً في المجتمع، وهي ليست نصف المجتمع، ذلك أنها تمارس تأثيراً مهماً إما سلباً أو إيجاباً على النصف الآخر، لذا فقد أولى بعض المسلمين اهتمامهم بها، فكثرت كتاباتهم حولها من شرق العالم الإسلامي وغربه، ولم يقتصر ذلك على العالم الإسلامي فقط، بل تعدى ذلك إلى العالم الغربي، وتجلى في كتابات كثير من المستشرقين.

وقد تباينت الأهداف التي يحملها كل من الفريقين في كتاباتهم عن المرأة المسلمة، ففريق يسعى إلى إظهار صور تكريم الإسلام للمرأة، ويحثها على التمسك بآدابه وأحكامه، والفريق الآخر يسعى ويحرص على إفساد المرأة المسلمة، عبر الطعن والتشويه لأحكام الإسلام، إلاّ أن الفريقين لم ينصفوا الإسلام.

«وهكذا كانت لدينا مجموعتان متباينتان من الكتابات عن المرأة: المجموعة الأولى مناصرة لموقف الإسلام من المرأة، والمجموعة الثانية هي المعادية لذلك الموقف، أما أولئك الذين كتبوا مدافعين عن موقف الإسلام فلم يحالفهم جميعاً الحظ، إذ إن مبالغة بعضهم في التبرير والدفاع عن أحكام المرأة في الإسلام ونظرته إليها وتعامله معها أظهرت دين الله متهماً يدافع عن نفسه، ولا ريب أن أسلوب الدفاع والتبرير حتى مع سلامة نية ومقصد أصحابه لا يخلو من ضعف، . . ودفع آخرين حماستهم للدين وجهلهم به، إلى تبني آراء ضعيفة سقيمة، لا تستند إلى نصوص وأدله معتمدة، أما الحاقدون فإنهم يريدون أن تخطوا المرأة المسلمة خطى المرأة الغربية، عبر نقلهم الصراع الذي وقع بين المرأة والرجل في الغرب إلى المجتمعات الإسلامية التي لم تشهد مثل ذلك»[١].

إن المرأة المسلمة المعاصرة الآن حوصرت بين موقفين، يتميز أولهما بالتفريط والآخر يتميز بالإفراط مما أوجد الحاجة لإيجاد موقف ثالث يتميز بالوسطية التي دعا ونادى بها الإسلام الحنيف. موقف منهجه العودة إلى الكتاب والسنة، وفهم النصوص مجتمعة لا متفرقة-ونقصد بها نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة- لمعرفة النصوص التي تفرض الواجبات على المرأة إلى جانب النصوص التي تمنح المرأة حقوقها المقابلة لتلك الواجبات. وهذا هو الموقف الذي ينبغي أن يسير عليه كل من أراد أن ينصف المرأة المسلمة.

إن هذا الموقف أو الرؤية الإسلامية - الوسطية - لقضية المرأة المسلمة، التي تعددت حولها المواقف، وكثر حولها الجدل واللغط، لن تكتمل وتؤتي ثمارها، إلا بإزالة كل ما علق بالإسلام من شبهات، وأثير حوله من دمدمات خفية هادمة؛

---

(١) القيسي، مروان إبراهيم، مرجع سابق، ص١٨-٢٠.

لأن المنهاج الإسلامي لا يسعى فقط لتبليغ الدعوة، وإقامة الحجة، وإنما هو منهاج يحاول دفع كل ما لصق بالإسلام من افتراءات وأكاذيب وشبهات مغرضة.

«إن الرؤية الوسط هي الإسلامية الحقة، فلقد اتفق أطراف الغلو على ما أثير ويثار ضدها من شبهات ! فصدقت، في هذا الاتفاق الذي جمع طرفي الغلو، غلو الجمود والتقليد لتراث عصر تراجعنا الحضاري، وغلو الجمود والتقليد العلماني للنموذج الغربي الوضعي اللا ديني صدقت في هذا الاتفاق والاجتماع المقولة السياسية المعاصرة التي تقول: إن أقصى اليمين وأقصى اليسار إنما يجتمعان على الأرض المشتركة للموقف الخاطىء!.

ومن هنا فطرفا الغلو الديني واللا ديني يجتمعان على إثارة شبهات، يحسبها الإسلاميون الغلاة، الذين حملوا العادات والتقاليد الراكدة على الإسلام، فجعلوها ديناً، يحسبونها مانعة دينياً من اكتمال أهلية المرأة، ويحسبها غلاة العلمانيين عقبات إسلامية تحول دون إسقاط الحل الإسلامي لتحرير المرأة، وإلى التماس هذا الحل في النموذج الغربي لهذا التحرير، فمع اختلاف وتناقض المنطلقات والانتماءات، اتفق أهل الغلو الديني واللا ديني على إثارة الشبهات، التي يحسبها الإسلاميون منهم ديناً فيدافعون عنها، ويحسبها العلمانيون منهم ديناً، فيرفضون الإسلام بسببها!.»[1].

وحتى يتم إزالة تلك الشبهات والتحديات التي تواجه المرأة المسلمة، ينبغي المجاهدة فكرياً لكلا الجبهتين اللتين تعملان في خانة واحدة، ولكن بطريقتين مختلفتين، وهما جبهة الغلو والتقليد والجمود الديني، وجبهة الغلو والتقليد والجمود التغريبي اللاديني، وذلك عن طريق تقوية وتحقيق وسطية الإسلام، فيما يتعلق بموضوع المرأة.

---

(١) عمارة، محمد، التحرير الإسلامي للمرأة (رد على شبهات الغلاة)، ١٤٢١هـ-٢٠٠٢م، ص٦٤-٦٥.

وتتمثل أهم التحديات التي أثارها هذان الفريقان فيما يلي :

التحدي الأول: القوامة في الأسرة.

فالمفهوم الشائع لدى أهل الغلو الديني والغير ديني - عن «القوامة» التي قررها الإسلام للرجال على النساء - قد جعل فريقي الغلو يجتمعون على أن القوامة إنما تنتقص من أهلية المرأة ومن مساواة النساء للرجال؛ لأنها تجعل النساء أسيرات مقهورات عند القوامين عليهن من الرجال .

وقد اتخذ أعداء الإسلام ذلك الأمر مجالاً للثرثرة ضده، كونه حكماً شرعياً، ولتحريض المرأة المسلمة حتى تتمرد على تعاليمه، وتنفر منه، مع أن قوامة الرجال على النساء مسألة تعرضها ضرورة الحياة الفضلى من الناحيتين الفطرية والفكرية .

نقد المفهوم الشائع عن القوامة:

عندما نزلت آيات القوامة للرجال على النساء، وذلك في ظل مفهومها الصحيح الذي جاء به الإسلام، تحررت المرأة المسلمة من تقاليد الجاهلية الأولى، وشاركت في الحياة العامة، ولحكمة إلهية قَرَن القرآن الكريم في آية القوامة بين مساواة النساء للرجال، وبين درجة القوامة التي للرجال على النساء، مقدماً المساواة على الدرجة المعطاة للرجل، قال تعالى : ﴿ ..وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، والدرجة التي اختص بها الرجال على النساء -هي القوامة- قال تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤]. قال الإمام الطبري رحمه الله: «يعني بقوله جل ثناؤه ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ أي الرجال أهل قيام على نسائهم في

تأديبهن والأخذ على أيديهن فيما يجب عليهن لله ولأنفسهم. ﴿ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ يعني بما فضل الله به الرجال على أزواجهم من سوقهم إليهن مهورهن، وإنفاقهم عليهن أموالهم، وكفايتهم إياهن مُؤَنهن، وذلك تفضيل الله تبارك وتعالى إياهم عليهن، ولذلك صاروا قُوَّاما عليهن نافذي الأمر عليهن فيما جعل الله إليهم من أمورهن»، وقال ابن كثير - رحمه الله - في قوله تعالى ﴿ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ : «أي من المهور والنفقات والكلف التي أوجبها الله عليهم لهن في كتابه وسنة نبيه -عليه السلام-، فالرجل أفضل من المرأة في نفسه، وله الفضل عليها والإفضال، فناسب أن يكون قيِّماً عليها ﴿ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ ﴾ أي مطيعات لأزواجهن ﴿ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ أي تحفظ زوجها في غيبتها في نفسه وماله.

وقال ابن كثير في قوله تعالى: ﴿ وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾ «أي والنساء اللاتي تتخوفون أن ينشزن على أزواجهن، والنشوز هو الارتفاع، فالمرأة الناشز هي المرتفعة على زوجها التاركة لأمره المعرضة عنه المبغضة له، فمتى ظهر له منها أمارات النشوز، فليعظها وليخوفها عقاب الله في عصيانه، فإن الله قد أوجب حق الزوج عليها طاعته، وحرم عليها معصيته؛ لما له عليها من الفضل والإفضال».

فالإسلام جعل القوامة بيد الرجل لا المرأة؛ لأنه المسؤول عن زوجته وأسرته بالإنفاق عليهم - حتى ولو كانت الزوجة مقتدرة - بما منحها الإسلام من حق العمل والميراث والاكتساب. وهذه القوامة للرجل دون المرأة لا تتعارض مع تكريم الإسلام للمرأة، وإنما شرعت لتنظيم العمل داخل مؤسسة الأسرة، فكل جماعة وكل تنظيم لابد له من قائد يقوده ويوجهه إلى الطريق الصحيح، ويجب أن يكون لهذا القائد مكانته بين الجماعة، حتى يكون مسموعاً ومطاعاً؛ لذلك كان للرجل بما له من بنية مهيأة لتحمل مشاق الحياة ومشاكلها، والسعي من أجل أسرته والإنفاق عليها وتهيئة الأمان لها، كان له فضل القوامة على الأسرة وقيادة مسيرتها.

«منح الإسلام الرجل حق القيام على الأسرة والإشراف على شؤونها لسببين هما:

أولاً: أن الرجل هو المكلف بالإنفاق على الأسرة كبيرها وصغيرها.

ثانياً: أن المرأة مرهفة العاطفة، قوية الانفعال، وأن ناحية الوجدان لديها تسيطر سيطرة كبيرة على مختلف نواحي حياتها النفسية، وقد سوى الله المرأة على هذا الوضع حتى يكون لها من طبيعتها ما يسمح لها بالقيام بوظيفتها الأساسية، وهي الأمومة والحضانة، فقوة العاطفة والوجدان في المرأة مظهر من مظاهر كمالها وكمال أنوثتها، وليس نقصاناً لحقها كما يتبادر إلى الأذهان بعكس الرجل الذي تغلب عليه ناحية الإدراك والتفكر والتأمل، إذن صفات الإشراف والقوامة والرياسة متوافرة في الرجل أكثر من توافرها في المرأة.

والتفضيل في الآية في أمرين:

أ- ما فضل الله به الرجال على النساء من مزايا خاصة تكوينية خلقية.

ب- ما ينفقونه من الأموال لإسعاد أسرهم و ذويهم [(١)].

فمن الناحية الفطرية: فإن الرجل مؤهل لإدارة شؤون الأسرة، والقيام على رعايتها وحمايتها، والتصدي لزعامتها، وتوجيه الأمر لأعضائها، ونهيهم عن كل ما يضرهم، والتفكير بشؤونهم، ولذا تجد المرأة فيه الملجأ والسند، والحكمة في تصريف الأمور الأسرية.. وغيرها من المهام الجسمية التي لن يستطيع تحمل مشاقها إلا الرجل القوّام الذي لا يستبد ولا يظلم.

---

(١) نصري، أحمد، نماذج من آراء المستشرقين حول وضعية المرأة في الإسلام " حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام "، ١٩٩٨م، ص٣٥٥-٣٥٦.

«ولا يلزم من كون الرجال مزودين بخصائص تؤهلهم لأن يكونوا هم القوامين على النساء، أن تكون قوامتهم استبدادية استقلالية ظالمة آثمة، فالقوامة في الأسرة ولاية صغرى يجب على متوليها ما يجب على ذوي الولايات الكبرى من مشورة وعدل، وتقيد بحدود الله، والمستشارون في هذه الولاية الصغرى هم أعضاء الأسرة، وأمين سرها المخلص الغيور زوجة الرجل، وهنا تستطيع المرأة العاقلة الحكيمة (أن تكون مشاركة لزوجها في المشورة وإبداء الرأي الصحيح السديد، دون أن تتحمل مسؤوليات القوامة ومشكلاتها، وأعبائها وأخطائها»[1].

فالقوامة ضرورة من ضرورات النظام والتنظيم، في أية وحدة من وحدات التنظيم الاجتماعي، وهي ليست كما تعني في عصر التراجع الحضاري، أنها أسر للمرأة عند الرجل، وأنها لون من القهر لأولئك النساء الأسيرات، مما جعل ذلك الأمر كالتقييد لحرية المرأة. كما أنها من آثار التكوين الفطري للنفوس الإنسانية ذكوراً وإناثاً.

أما من الناحية الفكرية: فإن الحكمة تقتضي في كل المجتمعات الإنسانية أن يكون للأسرة قيّم، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة، وذلك لإدارة شؤونها وقيادتها بشكل سوي، ولابد أن تتوافر الأهلية والصفات اللائقة لمن يقودها بشكل أمثل، فقد تكون الأسرة تحت قيادة غير مؤهلة، نتيجة انعدام الصفات المثلى للقوامة، مما يفقدها المكانة التي ينبغي أن تتبوؤها في تعمير المجتمع الإنساني، فإسناد القوامة إلى المرأة دون الرجل ما لم يكن ذلك اضطرارياً - كوفاة الرجل القيم - ونحو ذلك، فإن ذلك أمر ينافي طبيعة التكوين الفطري لكل منهما، مما يؤدي ذلك حتماً إلى اختلال ونقص في نظام الحياة الاجتماعية، بسبب اختلاف الطبائع والصفات المؤهلة لتلك القوامة.

---

(١) الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، أجنحة المكر الثلاثة، مرجع سابق، ص ٥٩٨.

«إن (الدرجة) التي ذكرها القرآن للرجال في سورة البقرة وهي درجة القوامة لم تقم علي أساس نقص ذاتي في المرأة، وإنما على أساس التطبيق العملي والمكسبي، فالمراد التفضيل زيادة نسبة الصلاح في الرجل من جهة الرئاسة للأسرة عن صلاح المرأة لها، فهي صالحة وهو أصلح، والمصلحة تقتضي تقديم الأصلح، وهو ما لا يعد طعناً في صلاحية المرأة وذاتيتها، بدليل أنها تتولى أمرها وأمر أبنائها عند غياب الزوج في طلب الرزق أو الجهاد ونحوه، أو عند وفاته، حتى في ظل رعاية أفراد الأسرة الممتدة لها، ودرجة القوامة تلك تقترن بالرجولة التي هي آداب وسلوكيات يتحمل الرجال في ظلها أمانة تلك القوامة. . . ، لذا فإن الأمر يجب أن يفسر في ضوء فلسفة الأسرة كبناء تراحمي تضامني تكاملي في الإسلام»[1].

وما محاولة أعداء الإسلام خداع الأجيال المسلمة، لاسيما الفتيات المسلمات من خلال قذف الشبهات الظالمة الآثمة والتي تصف بأن الإسلام لم يسوّ بين الرجال والنساء في مسألة القوامة؛ لأن المرأة ناقصة الأهلية، إلا لدفع المرأة المسلمة للثورة على أحكام الإسلام وتعاليمه.

مع أن ذلك أكبر تكريم في الإسلام الذي لم يسوِّ بين المرأة والرجل في القوامة؛ لأن القوامة عبء ثقيل على المرأة ومسؤولية جسيمة الأولى أن يتحملها الرجل ولا تطيقها المرأة، وليس فيها ما يعد نقصاً للمرأة ولا إهانة لكرامتها ولإنسانيتها وأهليتها.

إذن، القوامة - وهي تشمل الرعاية والإشراف -، لم تكن حكراً على الرجل فقط، بل لقد جعل الإسلام للمرأة حظاً منها، فلم تحرم منه، فقد جعل للمرأة الرعاية «القوامة» في الشوؤن التي تكون فيها أبرع وأفضل من الرجل، ، فقد جاء في الحديث

---

(١) عزت، هبه رؤوف، المرأة والدين والأخلاق، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص١٨٨-١٨٩.

عن رسول الله ﷺ قال: ﴿ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع عليهم، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده، وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته﴾ [1] فالكل راع ومسؤول عن رعيته، فهنا تقسيم للعمل لكل صاحب خبرة وكفاءة في المجتمع، وكلٌ حسب ميدانه وتخصصه، والمرأة ميادينها البيت، وتخصصها بعلها وأولادها، ترعاهم وتهتم بشؤونهم بعطفها وحنانها، والرجل يتميز عنها بكده، وحمايته للبيت وشؤون الأسرة.

ومن هنا نقول «القوامة «ليست قهراً وعبودية واستبداداً، وإنما هي توزيع مسؤوليات بحسب الكفاءة والخبرة، ونظام شورى لإدارة شؤون الأسرة، وهذا ما يدحض كل افتراء وتجني على الإسلام.

التحدي الثاني: تزيين الخروج للمرأة من البيت لتشارك الرجل في ميادين العمل الخاصة والعامة.

فقد زينوا للمرأة المشاركة في العمل مع الرجل، متذرعين بكل حجة واهية وادعاءات مضللة منها، ومن ادعاءاتهم تلك:

- أن المرأة (نصف المجتمع)، ولا يصح أن يبقى نصف المجتمع مشلولاً معطلاً عن الإنتاج، فلا بد من خروج المرأة للعمل والإنتاج والمساعدة في تنمية الوطن وتقدمه.

- على المرأة أن تعمل وتتحرر من سلطة الرجل، وتأمن مستقبلها بنفسها.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب قوله تعالى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول)، رقم الحديث(٦٦٠٥).

- يقولون: إن خروج المرأة للعمل ينمي مداركها، ويوسع آفاقها فكرياً، ويخلصها من الروتين الممل والحياة الرتيبة في المنزل وأعماله الشاقة.

- يقولون: يجب أن تخرج المرأة لتعول نفسها وأولادها، وتساعد زوجها على مطالب الحياة، والحقيقة أن حركة ما يسمى «بتحرير المرأة» كانت لها أهداف مرسومة تتمثل فيما يلي:

أولاً: تحقيق استغناء المرأة اقتصادياً، بحيث تتحرر من سلطة الرجل، وتعتمد على نفسها فلا يربطها بالرجل أي رباط.

ثانياً: الانطلاق من التحرر الاقتصادي إلى التحرر الاجتماعي للمرأة[1].

نقد هذه الإدعاءات:

فالقول بأن منع المرأة من العمل المطلق، هو تعطيل لقوة نصف المجتمع، ومن الحيف أن تبقى الإناث فارغات اليد من العمل عاطلات عن الكسب، وإن البلدان الإسلامية متخلفة كلها، وهي تحتاج إلى البناء والتحضر لتلحق بركب الدول المتقدمة، فذلك يدعو تلك الدول إلى إعداد أبنائها ذكوراً وإناثاً، لتحقق التقدم والاستقلال الاقتصادي المنشود.

فنقول: إن المرأة المسلمة لا تشكل نصف المجتمع، بل هي كل المجتمع مع شريكها الرجل؛ لأنها تربي الأجيال الذين يشكلون النصف الآخر من المجتمع، فهي إذن المجتمع بأكمله، كما أن لها دوراً مرسوماً في الحياة لا يمكن أن يقوم به ويتقنه بشكل عظيم الرجل، فهي تقوم بالإنجاب وإعمار الكون بتربيتها وتنشئتها لأبنائها صغاراً، وهو دور أشرف وأكرم مما ينادي به دعاة عمل المرأة الحر، ويكفي المرأة شرفاً عظيماً أن وصفها الله بدورها العظيم وهو الولادة والإرضاع فقال تعالى

(١) مرزا، مكية، مرجع سابق، ص٢٦١-٢٦٢.

في شأنها: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ..﴾ [البقرة: ٢٣٣]، الآية، فإذا كان دور الرجل هو التكسب لمواجهة ظروف ومتطلبات الحياة، فإن دور المرأة هو بناء الطفل بعد ولادته، فهذا الأمر ليس فيه تعطيل لقوة نصف المجتمع، بل العكس، فتنشئة الطفل ورعايته والاهتمام به هو بناء للمجتمع.

«فالمرأة بالنظرة الإسلامية السوية ليست عاطلاً عن العمل، بل إنها تضطلع بأسمى الأعمال وأبقاها، يقول الفيلسوف اجوست كونت- مؤسس علم العمران: ينبغي أن تكون حياة المرأة بيتية، وألا تكلف بأعمال الرجال؛ لأن ذلك يقطعها عن وظيفتها ويفسد مواهبها الفطرية، وعليه فعلى الرجال أن ينفقوا على النساء دون أن ينتظروا منهن عملاً مادياً، والواقع أنه ليس في نصوص الشريعة ما يمنع المرأة من العمل من حيث المبدأ إن هي احتاجت إلى ذلك، أو فرضت ظروف المجتمع ومصالحه عملها، على أن يكون في إطار الشرعية التي قررها الإسلام، وليس في ذلك (تعطيل) لنصف المجتمع من الإنتاج كما يدعون، بل على العكس من ذلك، فإذا عملت المرأة في وظائف النساء تعطل رجل عن العمل فتعطلت إقامة أسرة جديدة»[1].

فالمرأة هي التي تقوم بالتنشئة والرعاية لأبنائها من جميع النواحي، فإن هي قصرت من تلك الناحية وأبدعت في جانب عملها فقد عرضت مجتمعها ووطنها للضياع؛ لأنها أضاعت رأس مال الوطن الأهم، وهم الشباب، وذلك بأنها أفسدت تنشئتهم، فأي خراب وأي دمار سيكون وسيجر على نفسها وعلى من حولها!!

---

(١) آل نواب، عبد الرب نواب الدين، عمل المرأة وموقف الإسلام منه، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص٢٠٩-٢١٠.

إن الدافع الذي يحاول أعداء الإسلام العمل من أجله، بكل ما أوتوا من قوة، وبكل ما توفرت لديهم من وسائل ماكرة خبيثة، هو مسخ العالم الإسلامي، وتفتيت المجتمعات الإسلامية عن طريق المرأة المتحررة من دينها وأخلاقها، الساعية إلى الثورة على كل ما له علاقة بالإسلام، وعلى الأخص التحرر من قوامة الرجل عليها، وسعيها إلى التساوي معه في كل شيء، فكانت دعوتهم الخبيثة إلى تحررها من «سلطة» الرجل، وأن تستقل عنه مادياً سعياً للاستقلال الكلي عنه، والذي يؤدي في نهاية الأمر إلى التفكك الأسري، الذي يعقبه تفكك المجتمعات الإسلامية وانهيارها بشكل تام.

لقد كفل الإسلام للمرأة أمرها وأعطاها حقوقها كاملة، فهي غير ممنوعة من أن يكون لها استقلال اقتصادي، فلها حق التصرف بأموالها وممتلكاتها دون وصاية من قبل الرجل على مالها ما دام أنها بالغة رشيدة. قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧]. فهذا حق معتبر من حقوقها التي قررها لها الإسلام في الإرث وحقوق أخرى غيرها أقرها لها الإسلام.

يضاف إلى ذلك أن الرجل مكلف أن ينفق عليها من حين ولادتها إلى مماتها، سواء أكان أباً أو زوجاً أو أخاً أو ابناً، وليس له أن يستبد بها أو يظلمها أو يقصر في حقها، فقوامة الرجل على المرأة لا تعني التسلط والتحكم الجائر، وإنما هي تحمل الرجل لمسؤولية أسرته وأبنائه وزوجته، وتنظيم أمرهم، والقيام على نفقاتهم وحاجاتهم المادية والمعنوية.

فالمرأة المسلمة ينبغي لها أن تفكر إن هي خرجت للعمل لتتحرر من سلطة الرجل في البيت، فإنها لابد أن تقع تحت سلطة من يرأسها في العمل، فهي لا تنفك إلا أن تكون

واقعة تحت السلطة، سواء في البيت أو في العمل، وهذا يدل على مدى التعسف الذي يمارسه أعداء الإسلام على المرأة التي تريد التحرر من سلطة الرجل، فهم لا يريدون للمرأة أن تخرج لتعمل وتتحرر من سلطة الرجل إلا لتستقل اقتصادياً، والذي يعقبه الاستقلال اجتماعياً؛ لتنفرد بنفسها فتتحرر من قوامة الرجل، فتفعل ما تشاء وتخالط من تشاء بدون حساب - كمخالطة الرجال- التي تؤدي في النهاية إلى المفاسد.

ومع ذلك فقد فسح الإسلام للمرأة المجال لكي تعمل، ولكن إذا وجدت ضرورة لعملها ذلك، فلا تعمل لتشكل تحدياً للرجل، أو لتكون عدوة له، أو منافسة له في أعماله.

«يفسح الإسلام المجال أمام المرأة لكي تعمل، إذا ما وجدت ضرورة لعملها، فإذا لم تكن ثمة ضرورة فلتبق في بيتها تديره وترعى أبناءها وتحسن تربيتهم، إن المرأة التي تقدم للوطن أبناءً أقوياء أصحاء متعلمين، خير من تلك التي تترك أبناءها لمن يتولى تربيتهم، وقد يفسد أخلاقهم فتنتكب الأمة في شبابها وأمل مستقبلها، فعملها في بيتها من الأهمية أكثر من عملها خارجه، وهذا لا يمنعها من المشاركة الاجتماعية والمساعدة في إدارة الحياة السياسية في مجتمعها. . وغيرها، بشرط ألا يعطل ذلك عملها الأساسي الذي هيأها الله وهو الأمومة، وعلى هؤلاء الذين يدعون إلى المساواة التامة بين الرجل والمرأة أن ينظروا إلى طبيعة كل منهما أولاً، وليعلموا ثانياً أنهما شيء واحد لا ينفصل، ولكل منهما دوره في الحياة، والواجب أن يحسن القيام به»[1].

فالمرأة إن خرجت لتعمل عليها أن تدرك الأضرار والأخطار التي تلازم خروجها ذلك، فهي وإن حققت كسباً اجتماعياً وفكرياً من ذلك العمل، والذي يكون في

---

(١) وهبه، توفيق، دور المرأة في المجتمع الإسلامي، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص١٨-١٩.

أغلب الأحيان غير ملائم ومناسب، إلا أنها قد أهدرت من كرامتها، وصحتها، ووقتها، وجهدها الشيء الكثير الذي لا يمكن تعويضه، وخسرت أنوثتها وراحتها واستقرارها، باسم الحرية والمساواة، فكان أن هدمت الأسر وشردت الطفولة ومسخت الأنوثة، فلتنظر إلى حال نظيرتها الغربية وما آل حالها إليه، حتى لاتصل إلى ما وصلت إليه تلك الغربية من ضياع وتشرد، فهل ترغب المرأة المسلمة أن تصل إلى هذه النتيجة المحزنة.

إن الكسب الحقيقي الذي تسعى المرأة لتنميته من خلال عملها، والذي يزينه لها أعداؤها في فكرها، والذي يتمثل في توسيع ثقافتها، وتنمية مداركها من خلال العمل، هذا الكسب لن تتحصل عليه خلال عملها، فأغلب الأعمال روتينية تسير بنمط واحد، وما قد تتحصل عليه من معلومات وخبرات لن يكون سوى في مجال عملها، فتوسيع المواهب والمدارك، وزيادة الثقافة يكون بالتعلم، وحضور مجالس العلم، والفقه، والمساهمة في الندوات والمحاضرات، والإطلاع على الكتب النافعة الهادفة في الانترنت، والمشاركة في الحياة الاجتماعية بالتشاور والتناصح، وإبداء الرأي والمناقشة، والنقد الواضح البنّاء الذي يبني مجتمعها، ولا يؤثر على وظيفتها الأساسية في بيتها ولا يشغلها عنه، بل قد يفيد أسرتها إن هي أشركتهم في أمورها.

وبعد، إن الإسلام حفظ للمرأة كرامتها وإنسانيتها أن تعرض نفسها للمخاطر والابتذال وأن تكلف فوق طاقتها وضد طبيعتها، تقديراً منه لأعظم رسالة تؤديها في حياتها، وأعظم دور في حياتها هو الأمومة، وهي خير الأعمال التي تقوم بها، وقد كفل لها من يعيلها وينفق عليها بدون قهر واستبداد وتسلط، وهذا إكرام آخر، ولكن إن فقدت القوّام المعيل فما حيلتها، إلا أن تخرج وتعمل، وهذا حق آخر لم يحرمها الإسلام منه ولكن بضوابط معينة.

ومن تلك الضوابط التي ينبغي أن تلتزم بها أثناء خروجها للعمل، ما يلي:

١- أن يكون العمل موافقاً لطبيعة المرأة وأنوثتها، ويقارب فطرتها اللطيفة الرقيقة، ويمنعها من الاختلاط بالرجال (كالقيام بمهنة التدريس والإشراف على الأطفال في دور الحضانة، وتعليم البنات في جميع المراحل، وفي مجال الطب والتمريض لبنات جنسها... وغيرها من مجالات العمل المناسبة لها).

٢- أن لا يتعارض العمل مع وظيفتها الأساسية في البيت نحو زوجها وأولادها، ذلك بأن يكون وقته متناسباً وأن لا يأخذ وقتاً طويلاً من يومها، فلا يمكنها من تأدية أعمالها المنزلية»[1].

٣- أن يأذن لها وليها - زوجاً كان أم غير زوج - بالعمل.

٤- أن يكون عملها مشروعاً، متفقاً مع كتاب الله وسنة رسوله، مثل البيع والشراء، التمريض، التطبيب، الدعوة إلى الله، التعليم.

٥- أن تخرج للعمل باللباس الشرعي الساتر لجميع جسدها، وأن تغض بصرها.

وأخيراً: إن خروج المرأة إلى العمل للضرورة حق كفله الإسلام لها، ولكنه وضع حدوداً لهذا العمل لمصلحة المرأة كأنثى ولمصلحة المجتمع نفسه، كما أن الإسلام لا يكلف المرأة بأي جهد مالي وجسدي، فالرجل هو المسؤول شرعاً عن الإنفاق على زوجته وكذا أبنائه ومن تلزمه نفقتهم، فهي ليست المسؤول عن النفقة حتى لو كانت غنية، فالزوج مسؤول عن ذلك حتى ولو كان فقيرا، وهي لا تكلف بأي عمل يخرجها عن طبيعتها وقيمها، ولكن لمّا كانت هناك ضرورة لخروجها،

(١) مرزا، مكية، مرجع سابق، ص٣٠٠-٣٠٣

فكان لابد أن تلتزم بالضوابط المحددة لعملها حتى لا تأثم على ذلك، ولكن نجد أن أغلب الأعمال اليوم لا تتناسب مع طبيعة المرأة، ولا تتماشى مع الضوابط والشروط التي حددها الشرع لخروج المرأة للعمل، فنجد الاختلاط التام بالرجال مما يسبب مفاسد أخلاقية واجتماعية، وكثرة الأعمال التي لا تتناسب مع المرأة جعلتها تتكبد مشاق العمل المضني خارج بيتها، فلا تكاد ترجع إلى البيت إلا وهي مرهقه متعبة غير متفرغة لرعاية بيتها وزوجها وأبنائها، وبهذا تضيع أكبر مهمة كلفت بها وهي التربية والرعاية للأبناء، فلا هي أتقنت عملها الداخلي في البيت، ولا هي أدت عملها خارج البيت كما ينبغي.

فعلى المرأة أن تعي دورها في الحياة وأهميته العظيمة، وأن لا تنساق وراء الأقلام الخبيثة التي تدعوها إلى الخروج من بيتها بدعوى العمل على تنمية نفسها أو أي شيء آخر، وتترك الوظيفة الأساسية التي فيها أكبر خدمة لبلادها ومجتمعها؛ لأن حسن تنشئتها لأبنائها يؤهلهم لكي يكونوا أفراداً صالحين في المجتمع، يقومون على خدمته ويعملون في سبيل إسعاده، وإلا فإنها سوف تجر مجتمعها إلى الدمار إن هي تركت تلك المهمة العظيمة، وخرجت من غير ضرورة، وهذه هي الغاية التي يريد أعداء الإسلام أن يصلوا إليها.. فحذارِ!!

* * *

الفصل الثالث

بعض أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة

المبحث الأول:

ما المقصود بعولمة المرأة (أسبابها - أهدافها).

المبحث الثاني:

بعض أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة.

المبحث الثالث:

التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعكسها الأساليب المعولمة على المرأة المسلمة المعاصرة.



أولاً: ما المقصود بعولمة المرأة؟

تمهيد:

إن انبهار أولئك المبتعثين للدول الغربية بأسلوب الحياة هناك، أدى لمطالبتهم أن تكون المرأة العربية المسلمة مثل المرأة الغربية، فنشأ ما يُسمى «بحركة التنوير »، التي هي في حقيقتها حركة «تغريب»، هيأت للعولمة حديثاً، حيث إنهم نادوا للأخذ بمناهج وطرائق الغرب في كل نواحي الحياة، وإبعاد الدين عنها، وقصره على أداء العبادات، ودعا بعضهم إلى فصل الدين عن الدولة.

لقد كثرت التحديات التي تواجه أمتنا الإسلامية، ولعل أخطرها في الوقت الحالي سيادة ما يسمى «بالنظام العالمي الجديد»، الذي أفرز واقع العولمة، معتبراً العالم قرية كونية صغيرة، ويسعى إلى دمج البشرية كلها، وبالذات العالم الإسلامي، في أتون النمط الغربي في شؤون الحياة كلها، وإزالة الإسلام واقتلاعه من حياة المسلمين بإخراجهم من دينهم.

فالمشروع الغربي الكبير لعولمة العالم، هو محاولة لدمج العالم سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً، في منظومة غربية واحدة، والذي يهدف من خلاله إلى تذويب الفوارق الدينية، وكسر الحواجز الاجتماعية، وإزالة الحدود الجغرافية لتسهيل مرور المعلومات، وإشاعة أنماط السلوكيات الغربية، مما يؤدي إلى تمييع الثوابت العقدية والأخلاقية، ومن ثم تحويلها إلى حرية مطلقة في المعتقد بين سائر المجتمعات، من خلال توحيد الرغبات والتطلعات، وطرق النظر إلى الذات والآخر، ومن خلال توحيد الأذواق والعادات الاستهلاكية.

إن العولمة لا تسير في طريق واحد، بل تنطلق في كل اتجاه متخطية كل الحواجز، فتعم في جميع النواحي الدينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، بأساليب لها طباع الحداثة والتقدم، وفي الوقت نفسه تعمل على نسف كل صالح؛ ليحل محله الطالح الذي لا يلتقي مع الدين.

فاختراقها يشمل أنماط السلوك، الأسرة، المرأة، الرعاية الاجتماعية، قضايا حقوق الإنسان، وأسلوبها في المجتمعات المسلمة يعتمد على تهميش المفاهيم العقدية، والشرائع السماوية.

لم يغفل الساعون إلى العولمة، أن المرأة هي أهم قناة يجب أن تستغل، من أجل تمهيد الأجواء للاجتياح العالمي، وعولمة الحضارة الغربية، وقد تفتقت أذهانهم عن مخطط لإفراغ المرأة العربية المسلمة من محتواها، وإبعادها عن الأهداف الحقيقية، والمهام الكبيرة التي يجب أن تقوم بها؛ لما لها من مكانة عظيمة، ودور في صنع المجتمعات، وتربية الأجيال، فاتخذها دعاة العولمة جسراً لنقل قيمهم، وأفكارهم، وثقافاتهم إلى العالم أجمع؛ لأن إحداث التغيير عبر المرأة يكون أسرع، وأجل نفاذاً إلى نخاع الأمة، ومن أجل ذلك كانت قضية المرأة المسلمة على وجه الخصوص قضية

خطيرة، وما زال أعداء الأمة يستغلونها لنشر فكرهم، وإخراج المسلمين من دينهم. وقد استخدم هؤلاء كل ما أمكنهم من وسائل لتنفيذ برامجهم، التي لم يسأموا من السعي لتحقيقها في الواقع ولو بالقوة، تمهيداً لهدم كيان المجتمعات الإسلامية من خلال المرأة، لأهمية دورها في بناء كيان الأسرة والمجتمع.

لقد بات من الواضح أن الغرب، ومن هم على شاكلته في البلاد الإسلامية من المؤسسات، والمنتديات، والأقلام العلمانية المتطرفة، يملكون وسائل يمكنهم من خلالها التلاعب بقضايا المرأة، من خلال الشعارات الخادعة التي يطلقونها، لتحقيق المكاسب التي إما أن تكون سياسية، أو تكون للضغط على الدول والشعوب لابتزازها، حتى تسير في ركابها، وقد نجحت تلك الضغوط في إحداث بعضاً من التغييرات بقوانين الأسرة في عدد من الدول الإسلامية والعربية، بما يصب في تحقيق جزء من مخطط عولمة المرأة والأسرة المسلمة.

«ومن تلك التغييرات، ما يتعلق بالتغيير في أحكام الأحوال الشخصية، والتي بقيت دون أن تعبث بها - إلى حد ما - يد القوانين الوضعية، وكان أبرز مثالين، ما حصل بالمغرب ومصر، من محاولات مستميتة؛ من أجل تغيير هذه الأحكام الشرعية، وإلباسها لباس الاتفاقيات والتوصيات الأممية المخالفة للفطرة، فضلاً عن مخالفتها للشريعة الإسلامية، من باب التحديث وحقوق المرأة ومسايرة العالم الغربي، ففي المغرب - على سبيل المثال - أُعلنت في ١٩/٣/١٩٩٩م «الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية»، وهذه الخطة جزء من مخطط دولي يهدف إلى فرض النموذج الغربي العَلْماني في العلاقات الاجتماعية والأسرية، وتعديل قوانين الأسرة (مدونة الأحوال الشخصية) لتتماشى معه.

ومما دعت إليه هذه الخطة: ﴿رفع سن الزواج لدى الفتيات من ١٥ إلى ١٨ سنة، وتقاسم الممتلكات في حالة الطلاق، وإلغاء تعدد الزوجات، وإضفاء الاختيارية على وجوب حضور ولي أمر المرأة عند الزواج﴾[1].

فهذه كلها خطط لتغيير الحياة الاجتماعية في العالم العربي والإسلامي، ليصبح صورة مكررة لما عليه الحال في العالم الغربي.

«ففي الفترة التي نشط فيها الغرب في الترويج لـ» العولمة «التي يدعو إليها، ازداد التآمر على الإسلام، وازداد الاهتمام بشؤون المرأة بوجه عام في سياساتهم المعلنة، ولكن المقصود لهم أولاً وأخيراً، هو فتنة المرأة المسلمة، والكيد للإسلام من خلال الدعاية الكاذبة، وهي رعاية المرأة، وتمكينها من حقوقها، وتوفير الحياة الكريمة لها»[2].

لقد كانت المؤتمرات الدولية التي تهتم بشؤون المرأة والأسرة كمثال، هي مؤامرات على الإسلام والمسلمين لعولمته، وتأتي تلك المؤتمرات التي ينظمها الغرب ومنظماته وأجهزته، ممتطياً المنظمة الأممية الدولية، لإكمال مخطط العولمة الكبير، الذي يعمل على جر البشرية إلى أحضان النمط الاجتماعي الغربي البائس، حيث الإباحية المطلقة، والدمار الأسري، والانهيار الأخلاقي، والمستهدف من وراء ذلك كله المرأة والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، الذي يتمتع بفضل الله بثروة عظيمة من المبادئ والقيم والأخلاق، التي حفظت للمرأة عفافها، وأقامت بنيان الأسرة على أسس متينة، وأخرجت مجتمعاً متماسكاً متكاملاً متحاباً.

---

(١) آل عبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، المرأة المسلمة بين موضات التغيير وموجات التغرير، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٣٧-٣٨.

(٢) المطعني، عبد العظيم، شؤون المرأة والوثب الأشل، مجلة الأزهر، عدد صفر ١٤٢٢هـ- مايو ٢٠٠٠م، ص٢٤.



المقصود بعـولمة المرأة:

إن عولمة المرأة تمثل الجانب الاجتماعي والثقافي في العولمة بمعناها العام، ومعنى عولمة المرأة «جعلها كائناً عـالمياً يمكـن وصفـه بأنه كـائن فـوق الحكـومات أو كائن عابر للقارات، ولجعلها كائناً عالمياً كان لابد من عقد المؤتمرات الدولية وتوقيع المعاهدات والاتفاقات العالمية التي تلزم الحكومات بحقوق هذا الكائن، وتمثل توصيات المؤتمرات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات العالمية المرجعية الجديدة التي يمكن وصفها بأنها «أيديولوجية[1] نسوية «لها قوة الأيدلوجيات السياسية التي عرفها القرن الماضي، ثم انهارت وخبت وماتت»[2].

إن الأيدلوجية النسوية الجديدة هي ما يسعى النظام العالمي الجديد لفرضه على شعوب العالم، فهي وسيلتهم الجديدة لغزو العالم وشعوبه، حيث تتوجه الأنظار نحوها، وتنحسر كل القيود أمامها؛ لتكون هي المسيطرة القوية على العالم كقوة الأنظمة السياسية.

«كما يحدث بالنسبة للأيدلوجيات السياسية والفكرية، فإن الأيدلوجية النسوية الجديدة يراد لها أن يكون معتنقوها في كل العالم وفي كل الدول والشعوب وفي كل الأعمال، فإنها الوسيلة الجديدة لغزو العالم وشعوبه، وهي الدين الجديد الذي يراد للعالم أن يتوحد خلفه ويدين به، بيد أن الخطر في هذه الأيدلوجية والدين الجديد يكمن في أن الذي يبشر بها ويدعو إليها هو النظام العالمي الجديد، الذي حقق ما اعتبره انتصاراً نهائياً وعالمياً للفكر الغربي العلماني، ويريد أن يفرض هذا الدين والأيدلوجية بالقوة على العالم كله، بحيث تكون هناك قوة عالمية واحدة ومرجعية

(١) الإيديولوجيا بالمعنى العام: تعني منظومة الأفكار العامة السائدة في المجتمع.
(٢) حبيب، كمال، عولمة المرأة، قراءة في الأيدلوجية النسوية الجديدة، مجلة البيان، العدد(١٥٠)، صفر١٤٢١هـ، ص٣٦..

كونية واحدة وإنسان عالمي واحد، تنهار كل الحدود والقيود والحصون أمام هذه القوة العالمية الجديدة المنفردة، بحيث تصبح إرادتها ورغباتها ومصالحها مسلماً بها. . . بلا أي عوائق من الدين أو اللغة أو الجنس أو القومية أو الثقافة فهي بديل لكل ما عرفته الأمم والأجناس في حياتهم، فتصبح هي القيمة والمعنى في المرجعية الكونية البديلة والجديدة وليس في سواها، وهو ما قرره النظام العالمي الجديد»[1].

إذن، فسيطرة الأيدلوجية النسوية تُشكِّل خطراً كبيراً، كونها تسعى لاقتحام الخصوصيات التي تميز كل مجتمع له دينه وعاداته وتقاليده وأعرافه وثقافته الخاصة، وتمثل أيضاً تهديداً للهويات؛ لأنها تعمل على مسخها وإدراجها ضمن إطار الهوية الجديدة المراد تشكيل البشرية عليها.

ومن الممكن أن نعّرف عولمة المرأة: «بأنها الجانب الاجتماعي والثقافي للعولمة، الذي يسعى لخلخلة الخصوصية الاجتماعية والثقافية للشعوب المسلمة، متخذاً من المرأة وسيلة لتحقيق ذلك الهدف، عبر تحريرها من القيم والأخلاق الدينية والفطرية، والذي تسعى لفرضه الأمم المتحدة والدول الغربية على بقية شعوب العالم، من خلال توصيات المؤتمرات وتوقيع الاتفاقيات من قبل الدول وإلزامها بها ولو بالقوة».

فالجانب الاجتماعي الذي أساسه الأسرة، والجانب الثقافي الذي أساسه القيم الدينية الإسلامية هو غاية ما يراد عولمته، وقد سعت المنظمات الغربية من خلال الأمم المتحدة لفرض منظومة القيم الغربية في مجالات الحياة المختلفة، اجتماعية، وثقافية، واقتصادية وغيرها، وهي تعمل على إخراج ميثاق دولي تلزم به كافة دول العالم لتعمل به وتطبقه، غير مراعية خصوصيات تلك الشعوب وعقائدها.

---

(١) المرسي، كمال الدين عبد الغني، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وآدابها، ٢٠٠٢م، ص١٥١-١٥٢.

فهناك مشروع غزو فكري منظم تم التخطيط له بكل عناية واهتمام، لضرب مقدرات البشرية وانجازاتها في المجالات الثقافية والاجتماعية والأخلاقية، ولمحو الثقافات التي تخالف الثقافة الغربية بدعوى العولمة والقرية الكونية الواحدة، وقد جعلت من حقوق المرأة جسراً لنقل تلك القيم إلى شعوب العالم.

* * *

ثانياً: أسباب عولمة المرأة المسلمة:

إن أعداء الإسلام عرفوا أن المرأة المسلمة ضالتهم المنشودة لضرب المجتمع الإسلامي في الصميم؛ لأنهم وجدوا أن سر قوة المسلمين يكمن حقيقة في المرأة المسلمة، والبيت المسلم المتماسك والمجتمع المسلم الفريد في تكوينه المجتمعي المتين، الذي يمثل الدين سداه والنظام الأسري لحمته، واكتشفوا أنه لتمزيق هذا الكيان المجتمعي المتين لابد من البدء بتمزيق لحمته وهي الأسرة، ولتمزيق تلك اللحمة لابد من تمزيق الخصوصية الإسلامية للمسلمة، فالولوج إليها أيسر بكثير من الولوج عن طريق الرجل، ويرجع سبب ذلك إلى قلة وعي المرأة المسلمة بأمور دينها، وجهلها ببعض الأحكام الخاصة بها، وجهلها بمكانتها التي ميزها بها الإسلام عن الرجل، وبُعد المجتمع عن تطبيق الإسلام بالشكل الصحيح، لذا استغلوا عاطفتها وجعلوها مركزاً لدعوتهم، وصوروا لها أن الإسلام ظلمها وهضم حقوقها، وسلب حريتها، وفضل عليها الرجل. وجملوا صورة المرأة الغربية وكأنها المثل الأعلى الذي يجب أن تحتذي به المرأة المسلمة، كل هذه الأسباب وغيرها جعلت المرأة المسلمة تتقبل صورة الحياة الغربية، وتسعى لتقليد المرأة الغربية في كل شيء، وتثور على أحكام الإسلام وتنظر إلى تعاليمه بعين الازدراء، ولا ريب أن هذا ما جعل دعاة العولمة يجدونها فريسة سهلة لفرض فكرهم العلماني، من أجل تحريرها المزعوم كما يدعون.

«من اللافت للنظر أن الأمة الإسلامية مرت في القرون السابقة بفترات ضعف وهوان واستعمار (احتلال) - سياسي وعسكري- تام، ومع ذلك فلم تكن قضية المرأة تثار في تلك الحقبة من الزمن، أما في الأزمنة المتأخرة، ومع حصول الدول الإسلامية والعربية على ما يسمى بـ(الاستقلال)، فإن هناك استعماراً

(احتلالاً) غـربياً جـديداً بـدأ يظهـر في الأمـة، ألا وهـو (الاستعمار(الاحـتلال) الاجتماعي)، أو ما يطلق عليه عبارة (العولمة الاجتمـاعية)، وهي إحدى أذرعة العولمة الغربية»[1].

لقد تسلل أعـداء الإسـلام من أمثال دعـاة العولمة في عصرنا الحاضر إلى المجتمعات الإسلامية ثقافياً واجتماعياً عن طريق المرأة المسلمة، التي رأوا فيها صيداً سهلاً بالنسبة لهم.

أبرز أسباب عـــولمة المرأة المسلمة:

إن من الأسباب التي سهلت ويسرت لأعداء الإسلام عولمتها ثقافياً واجتماعياً ما يلي:

١- استغلال جهل المـرأة المسلمة بدينها؛ مما جعلها لقمة سائغة سهلة للمغرضين الحاقدين على الإسلام.

حرص أعداء الإسلام من داخل الأمة وخارجها على إفساد المرأة المسلمة، لما لذلك من تأثير ضعف مستوى ثقافتها الإسلامية الشرعية، إن لم يكن اضمحلالها، بسبب البعد عن مصادر كتب الشريعة وما تضمه من معلومات قيمة ضرورية؛ لأنها لم تحظَ قبل عقود بالتعليم، فأثرت بشكل سلبي على مجتمعها، وقد استغلوا جهلها بما أعطاها الإسلام من حقوق وكرامة ومكانة عظيمة، فبثوا سمومهم وشبهاتهم ضد الإسلام، وجعلوا المرأة تصدق ما يقال عن ظلمه واحتقاره لها، ومرد ذلك إلى حرمانها من التعليم الذي فرضه الله عليها كما فرضه على الرجل نتيجة اجتهاد وتطبيق خاطئ لتعاليم الإسلام الحنيف، فحكم عليها بالجهل حتى في أمور دينها.

---

(١) آل عبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، المرأة المسلمة بين موضات التغيير وموجات التغرير، مرجع سابق، ص٥-٦.

إن مما سهل على المغرضين من دعاة العولمة مهمتهم في عولمة المرأة المسلمة المعاصرة، هو وجود ثغرة بينها وبين دينها، مما أفسدها وجعلها تعتنق مبادئ لا تمت إلى الدين الإسلامي بصلة، ولا ترتبط بالقيم الأخلاقية برابطة، وتتقبل كل وافد تفد به رياح العولمة، خاصة وأن بعض ما تنادي به العولمة، هو إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة «السيداو»، وقد اُعتبر الدين في مقدمة المتحيزين ضد المرأة، فجعلته عدوها الأول وسعت لمحاربته قصدت بعلم أم لم تقصد بجهل.

فوعي المرأة بدينها هو الخطوة الأساس لاستعادة مكانتها في المجتمع وفق ما أعطاها الإسلام؛ ولرفع الظلم عنها.

٢- عدم حصول المرأة على حقوقها كاملة، كما قررها الإسلام الحنيف.

لقد أدت مغالاة الكثيرين في تطبيقهم للشريعة الإسلامية، ولاسيما فيما يختص بالمرأة، إلى هضمها الكثير من حقوقها التي منحها أيّاها ديننا الحنيف، بل وصل الأمر عند البعض إلى تحريم ما أحله الله لها، ونسبوا ذلك من غير قصد إلى الإسلام، والإسلام من ذلك بريء.

«لقد غالى الكثيرون في تطبيقهم لتعاليم الشريعة الإسلامية، ولاسيما فيما يختص بالمرأة حتى وصل بالبعض إلى تحريم ما أحله الله، واختلط على الناس الأمر، وأصبحوا في خلاف دائم في ما هو حلال وما هو حرام. وصاروا دائماً ينسبون جميع تصرفاتهم إلى الإسلام مع أن الإسلام بريء من بعضها. من ذلك مغالاتهم في فرض الحجاب على المرأة، إذ ألزموها بملازمة بيتها وعدم الخروج منه، ولو قضت الضرورة بذلك، وحرم عليها العلم الذي فرضه الله عليها كما فرضه على الرجل، فحكموا عليها أن تكون جاهلة حتى فيما يخص أمور دينها»[1].

---

(١) حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة بين الإفراط والتفريط، ط، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، ص٢٠.

إن حرمان المرأة المسلمة من حقوقها من قبل المغالين في الإسلام، أدى إلى تشويه صورته العظيمة؛ لأنهم نسبوا إليه ما ليس فيه، وقد استغل أعداء الإسلام وهم كثر، هذا التشويه غير المتعمد، فعكفوا على وصمه بالرجعية، ونفثوا في فكر المرأة المسلمة بالذات أن تطالب بحقوقها التي حرمت منها بالفعل، وحقوقاً ليست لها - كالمطالبة بالمساواة الكاملة المطلقة مع الرجل - وهي المساواة على الطريقة الغربية، وغيرها من المطالب المخالفة للدين.

إن المرأة المسلمة المعاصرة الآن أضحت بين موقفين، يتميز أحدهما بالتفريط والآخر بالإفراط، ففريق أعطاها ما ليس لها، وحملها من الواجبات ما ليس عليها وما لا يليق بها ويناسبها، وفريق آخر هضمها حقوقها، وكلاهما ظلمها، فكانت النهاية فوضى وقعت المرأة المسلمة ضحيتها، وما زالت مهضومة الحقوق حتى في ظل المؤتمرات الدولية التي تقام - كما يدعي مروجوها - من دعاة العولمة، من أجل حقوق المرأة وتحريرها على طريقتهم، ولن تجد المرأة المسلمة حقوقها التي سلبت منها إلا بعودتها الصحيحة لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، لتعرف مالها وما عليها بالتفصيل وهو أمر ضروري، وعودة الأمة الإسلامية لتحكيم الكتاب والسنة في كل شؤون حياتها بالشكل الصحيح.

٣- جهل المرأة المسلمة بمكانتها وهويتها الإسلامية المتميزة.

أدى جهل المرأة المسلمة بمكانتها، وعدم إحساسها بهويتها الإسلامية المتميزة، بل وفقدانها لها تقريباً، نتيجة نظرتين تقاذفتها، الأولى: من بعض أفراد مجتمعها، حيث تعرضت للظلم، وسلبت حقوقها من قِبل مجتمعها. الثانية: من أعدائها الذين أعطوها امتيازات ليست لها، أدى ذلك إلى رد فعل عكسي وخطير على سلوكها وأخلاقياتها وجوهر تفكيرها، وبالتالي على عطائها لأمتها الذي كان له -بلا ريب-

أثره على البشرية جمعاء، فسلمت يدها إلى أول يد امتدت لها لتنتشلها - كما تظن هي - من ذلك الظلم الذي تعانيه، مما زاد أمرها سوءً، فهي لم ولن تجد الإنصاف والعدل والاتزان في الحقوق والمعاملة إلا في شريعة الإسلام التي طبقت أفضل وأحسن تطبيق. وبذلك أصبحت مقلدة لنساء الغرب، فاقدة لهويتها الإسلامية المتميزة.

لقد أضحى العديد من النساء المسلمات - في أغلب البلاد الإسلامية - فاقدات لهويتهن الإسلامية، فالمرأة منهن لا هي مسلمة ولا هي نصرانية ولا هي يهودية، فالناظر إليها لأول وهلة يجدها غربية المظهر، ثم يكتشف بعد ذلك أنها مسلمة الديانة، والهدف من مسخ هوية المرأة المسلمة هو جعلها إنسانة لا تفكر ولا تملك شخصية مستقلة بذاتها، فتوجّه كما يراد لها، تمهيداً لإفساد المجتمع كلياً، وهذا هو عين ما تهدف إليه العولمة بأبعادها المختلفة.

«لقد دخلت علينا عبر العولمة الفكرية والثقافية مفاهيم صارخة مدمرة مدروسة دراسة نفسية، تعلن في مضمونها تدمير المجتمعات الإسلامية عن طريق المرأة. وهذا الهوس الجنوني العابث، الذي حولها إلى دمية باردة المشاعر، ميتة الإحساس، مسمومة الأفكار، وضيعة الاهتمامات»[1].

إن تحول المرأة إلى هذه الوضعية جعل من السهل الإيقاع بها؛ لأنها تبدو خاوية العقل لا تعتمد في خطواتها على أرض صلبة، ولا تملك الدرع الواقي من الدين والأخلاق والعفة الذاتية التي تصونها من الضياع، وهذا بلا شك يعود سلباً على مجتمعها.

فالحرص على إيجاد شخصية متميزة للمرأة المسلمة، لا يعود بالخير على المرأة المسلمة وحدها، بل يعم المجتمع بعامة، فينبغي بناء شخصيتها السوية بطريقة صحيحة، «فإن كنّا حريصين على بناء الشخصية السوية للمرأة المسلمة فلا بد من

---

(١) القزويني، خولة، امرأة من زمن العولمة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص١١٦-١١٧.

بناء المرأة عقائدياً بطريقة صحيحة، ذلك أن الشخصية إنما هي مجموع [النواحي الجسمية والخلقية] والعقلية والنفسية، فإذا ما كانت العقلية سوية والنفسية سوية كانت الشخصية سوية، وكلا الأمرين العقلية والنفسية، لابد لبنائهما من عقيدة سوية، ولا عقيدة سوية إلا عقيدة التوحيد»[1].

٤- نظرة المجتمع الدونية للمرأة، وأثر ذلك عليها.

عانت المرأة المسلمة من النظرة الدونية لها، وهي تجد في ذلك أمرّ المعاناة، فالمجتمع الذي تعيش فيه، ظل يعاملها في فترة من الفترات على ضوء ما كان منتشراً، من عادات وتقاليد موروثة من جاهليات قديمة، وكانت تلك المعاملة مجحفة بحق المرأة، وقد نسبت تلك المعاملة زوراً وبهتاناً للإسلام، وهو بريء منها، فمثلاً كانت تحرم من حقوقها في الإرث، وأيضاً لا يأخذ برأيها وإن أُخذ لا يعتد به، بل قد تحرم من حقوقها نتيجة لذلك؛ وهي ليست أهلاً للاهتمام بتعليمها وانفرادها بحقوقها المالية ونحو ذلك، هذا كله جعل المرأة المسلمة تلتمس للخروج من وضعها المزري، من الحلول التي تفرضها المجتمعات الغربية الغارقة في المشاكل حتى آذانها، بل نجد أن معاناة المرأة الغربية من النظرة الدونية أشد مرارة وقسوة، فهي تعاني من الحرمان والحرية الوهمية التي جلبت لها المتاعب، «إن حرية الغربية حرية وهمية؛ لأنها لم تمنح المرأة - في الحقيقة - المساواة بالرجل، إلا بعد أن جردتها من صفاتها الأنثوية، وحريتها الأنثوية، وحقوقها الأنثوية، لتجعل منها كائناً أقرب إلى الرجل، إنها حرية الغني الذي سعى للمساواة بالفقراء، وحرية ساكن الجنة الذي سعى للنزول إلى الأرض»[2].

---

(١) القيسي، مروان إبراهيم، مرجع سابق، ص٢٠٣.

(٢) العويد، محمد بن رشيد، من أجل تحرير حقيقي للمرأة، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص١٧٠.

وهذا غاية ما يسعى له المروجون للعولمة، وهو أن تحذو المرأة المسلمة حذو المرأة الغربية، تقلدها في كل شؤونها، وتتخذ منها قدوة في حل مشاكلها وكل أمورها.

إن المرأة المسلمة الحريصة على نفع نفسها، لا تستبدل ما كان في مجتمعها من موروثات وقيم بالية ظلمتها، ليست من الإسلام، بقيم غربية ظالمة، لن تزيد وضعها إلا سوءً على سوء، فالرجوع إلى الإسلام الحنيف، وتطبيقه بالشكل الصحيح في معاملة المرأة، هو عين تحرير المرأة من كل ظلم نزل بها.

٥ - وجود الفكر العلماني الذي يسعى إلى تحرير المرأة المسلمة على الطريقة الغربية.

إن وجود الفئة العَلمانية والفكر العَلماني في بلاد المسلمين، يشكل خطراً محدقاً بهذه الأمة، فهو يعمل على إفساد وتغريب الأمة، وإبعادها عن دينها وهويتها، وبالذات المرأة المسلمة التي ركّز عليها هؤلاء العَلمانيون وكلاء الغرب في بلاد المسلمين، لما فطنوه من مكانتها الأساسية المتميزة، ودورها في صنع الأمة، وتأثيرها على المجتمع، فسعوا إلى تغريبها وإفسادها وتضليلها، تمهيداً لدك حصون الأمة عن طريقها.

فتذويب شخصية المرأة المسلمة في الشخصية الغربية، هو غاية ما يريده هؤلاء المتغربون، الذين تشبعوا بأفكار ومناهج الغرب، وابتعدوا عن القيم والأخلاق المستمدة من الشريعة الإسلامية، وعملوا بكل الوسائل والطرق على تغريب المرأة المسلمة، فتجدهم في كل موطأ يطئون فيه يبذرون بذور الفساد لتحرير المسلمة - بطريقتهم المعروفة - من كل القيود، وفي مقدمتها قيود الدين وقيود الأخلاق.

وفي إشارة إلى ما آلت إليه أوضاع المرأة الغربية نتيجة التحرر من قيود الدين والأخلاق، يقول محمد قطب: «تحررت المرأة فتحللت من القيود كلها، وفي

مقدمتها قيود الدين وقيود الأخلاق، وطالبت بالمساواة الكاملة مع الرجل، فرفضت أن يكون قيماً عليها؛ لأن القوامة لا تصلح بين الأنداد، واشتغلت فانشغلت عن مهمتها الأولى في تربية النشء. وتفككت الأسرة وانحل البيت وتشرد الأطفال، وانحلت روابط المجتمع فصار كل إنسان يعيش وحده، وانتشر الشذوذ لأسباب كثيرة من بينها - كما يقولون هم بأفواههم - رفض المرأة للقوامة وضياع سيطرة الأب»[1].

إذن، ما يريده هؤلاء، هو تحلل المرأة المسلمة وإفسادها، لتفسد الأسرة وتنهدم، ومن ثم يُقضَى على المجتمع، ويخرب من الداخل، فيسهل هدمه بكل سهولة.

وقد لجأ العلمانيون والتغريبيون إلى طرق وأساليب، ألبسوها لباس الإصلاح والحرص على المصلحة وغير ذلك، - لزعمهم- أن في ذلك نماء الأمة وحضارتها وتقدمها، ويعد هذا نوعاً من التدليس الذي يوحي به شياطين الإنس، ليخدعوا به ضعاف الإيمان وناقصو العقول. فقد وجدوا المجتمعات الإسلامية بعيدة عن دينها وإسلامها، فاستغلوها لينفذوا مخططاتهم الماكرة الشريرة لهدم ما تبقى من حصون الإسلام وهي الأسرة المسلمة.

ومن تلك الأساليب التي تفنن فيها العلمانيون لتغريب المرأة المسلمة، ما يلي:

١- وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، من إذاعة وتلفاز وفيلم ومجلات متخصصة في الأزياء والموضة والمجلات النسائية وغيرها.

٢- التغلغل في الجانب التعليمي ومحاولة إفساد التعليم، إما بفتح تخصصات لا تناسب المرأة، وبالتالي إيجاد سيل هائل من الخريجات لا يكون لهن مجال

---

(١) قطب، محمد، مذاهب فكرية معاصرة، ط٥ ، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص ٤٧٨.

للعمل، فيحتاج إلى فتح مجالات تتناسب مع هذه التخصصات الجديدة التي هي مملوءة بالرجال، أو بإقرار مناهج بعيدة كل البعد عن ما ينبغي أن يكون عليه تدريس المرأة المسلمة.

٣- التأليف في موضوع المرأة وإجراء الأبحاث والدراسات التي تملى بالتوصيات والمقترحات والحلول في زعمهم لقضايا المرأة ومشاكلها (وهي مخالفة للشريعة الإسلامية).

٤- عقد المؤتمرات النسائية أو المؤتمرات التي تعالج موضوع المرأة، أو إقامة لقاءات تعالج موضوعاً من المواضيع التي تهم المرأة، سواء كان موضوعاً تعليمياً أو تربوياً أو غير ذلك.

٥- ومن أساليبهم أيضاً: العمل والتوظيف غير المنضبط، يعني إما باختلاط بتوظيف الرجال والنساء سواسية، أو بتوظيف المرأة في غير مجالها.

٦- الدعوة إلى إتباع الموضة والأزياء وإغراق بلاد المسلمين بالألبسة الفاضحة.

٧- ومن أخبث أساليبهم وهي التي يثيرونها دائماً على صفحات الجرائد والمجلات وغيرها التظاهر بالدفاع عن حقوق المرأة وإثارة قضايا تحرر المرأة خاصة في الأوقات الحساسة التي تواجهها الأمة، وإلقاء الشبهات (كقضايا تحرير المرأة ومساواتها بالرجل، وقضية تعدد الزوجات... وغيرها من القضايا المثارة، باسم الدين تارة، أو المصلحة، بعبارات غامضة أو فضفاضة).

٨- شن هجوم عنيف على الحجاب والمتحجبات وعلى العفاف والفضيلة، وتمجيد الرذيلة في وسائل الإعلام بأنواعها وفي غيرها من المنتديات الثقافية والأدبية.

٩- الترويج للفن والمسرح والسينما، واستدراج الفتيات المسلمات - الموهوبات خاصة - للكتابة أو للتمثيل أو الإذاعة لنيل الشهرة والمجد[١] . . وغيرها من الأساليب التي تهدف إلى إبعاد المرأة عن دينها وأسرتها .

بين علمنة المرأة المسلمة وعولمتها:

إن العلمانية - التي تعني فصل الدين عن الحياة-، كانت قد هيّأت المرأة في الغرب على أن تحصل على حقوقها بعيدة عن الدين؛ لأنه-في نظرهم- هو الذي هضم حقوقها وظلمها، لذا هم يريدون من المرأة المسلمة أن تحذو حذو المرأة الغربية، فتحارب دينها من أجل الحصول على حقوقها التي هضمتها - حقيقة - بعض العادات والتقاليد، التي ليست من الدين في شيء، فالدين الإسلامي هو الدين السماوي الوحيد الذي كرم المرأة وأعطاها حقوقها كاملة .

لقد هيأ الفكر العلماني، القائم على نبذ الدين والأخلاق، الأرضية الخصبة لنشوء ما يسمى -بالعولمة-، التي تسعى إلى إزالة كل الحدود، والحواجز، والعقبات الأخلاقية، والدينية، والسياسية، بغية فرض نظام عالمي جديد، يتسم بالتوحد والاندماج، عن طريق منظماتها ومؤتمراتها وقراراتها وتوصياتها، التي تهدف أول ما تهدف إلى هدم كيان العالم الإسلامي والأسرة المسلمة، ومنها المؤتمرات التي تعقد من أجل عولمة وضع المرأة، «إن الراصد لوقائع المؤتمرات والمنظمات العالمية وقراراتها أو توصياتها يتضح أمامه أن المقصود من ورائها هو هدم كيان الأسرة المسلمة خاصة، وكيان الأسرة في المجتمعات الشرقية عامة، ووضع تنميط جديد للأسرة في كل مجتمعات العالم، بحسب هوى المعدين لتلك المؤتمرات والقائمين

---

(١) البشر، بشر، أساليب العلمانيين في تغريب المرأة المسلمة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ص٣٥-٦٣.

على تنفيذ قراراتها، ويكون الهجوم على الدين الإسلامي شديد في كل مرة وفي كل مؤتمر»[1].

لقد التقت العولمة مع العلمانية في الهجوم على الدين الإسلامي، فهما تنتميان من جهة نشوئهما إلى الغرب، وتروجان لفكر الغرب وقيمه ومبادئه.

«مما يلابس العولمة ويتقاطع معها(العلمانية)، وهي تعني فصل الدين عن الدولة، أو إقامة الدولة بعيداً عن تعاليم الدين، . . لكن بما أن العولمة تعبر-في غالب الأمر- عن طموحات شعوب علمانية أقامت معظم شؤونها بعيداً عن مفاهيم أي دين، وبما أنها تعمم معطيات ثقافية دنيوية ومادية بحتة دون أي اهتمام بمدى انسجام تلك المعطيات مع الإيمان بالله واليوم الآخر، فإنه يمكن القول: إن العولمة تتنفس في محيط علماني، وتنشر الفكر العلماني، وتؤسس لأرضيات وخلفيات علمانية، وهذا يشكل تحدياً من أكبر التحديات لأمة الإسلام»[2].

إن المرأة المسلمة واقعة بين فكي العلمانية والعولمة، لما فيهما من تآمر على الدين الإسلامي الذي يراد انسلاخ المرأة المسلمة منه، ونبذها له؛ لأنه - كما يصورون لها - دين التخلف والرجعية، وأنها لن تتحرر وتتقدم إلا بتحررها من هذا الدين بإبعاده عن جميع شؤونها الحياتية، واعتبار تطبيق القوانين الوضعية قمة التطور، وقد ساعد على ذلك كله جهل المرأة بدينها وحرمانها كثيراً من حقوقها التي أعطاها الإسلام.

لقد أدى وقوع المرأة المسلمة بين طرفي الفريق المغالي، وبين الفريق المتهاون إلى سهولة ارتمائها في أحضان العلمانية التي هيأت للعولمة.

---

(١) المرسي، كمال الدين عبد الغني، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وآدابها، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٢) بكار، عبد الكريم، مرجع سابق، ص٥٠-٥١.

«وقد اختصر الفريق المتهاون الطريق لأعداء الدين، وقذف بنسائنا وبناتنا في أحضان العلمانية، بإيهامهن أن العلمانية قمة التحضر والتقدم والتحرر من كل شيء، وإلغاء جميع الفوارق بينهن وبين الرجال، ففي ظل ثورة الاتصالات، ودخولنا في ما يسمى ((عصر العولمة)) أوهموا المرأة المسلمة أنها من أجل أن تتقدم وتنال حقوقها، وتتساوى مع الرجل في كل شيء عليها أن تتمرد على الدين واللغة والقيم والأخلاق، وأن تخلع ثوب الحياء، وتتحدث بكل جرأة عن قضايا تخجل الأنثى أن تبوح بها، وفاتهم أن خجلها هذا هو عنوان أنوثتها وسمو خلقها، وطهر روحها وجسدها»[1].

إذن، فجوهر ما تنادي به العولمة من خلال منظماتها ومقرراتها، هو تنميط حياة المرأة في أمم الشرق والغرب، على أساليب معينة لا تخرج عن إطارها، ولعل هذا السبب الحقيقي والأهم - التي رأت الباحثة - أنه كامن وراء اندفاع الغرب لعولمة الحياة الاجتماعية والثقافية للمرأة والأسرة.

٦- العمل على تنميط حياة المرأة المسلمة بالذات على أساليب معينة لا تخرج عن إطارها.

لقد أدرك دعاة العولمة في الوقت المناسب، أن عولمة العالم تتطلب التبشير بالخير الذي سيصيب البشرية، إن هم انخرطوا في النظام العالمي الجديد، والذي تشكل العولمة مظهراً من مظاهره، وأن هذا النظام يراد من خلاله تنميط العالم على نمط عالمي واحد، تتوحد فيه الرغبات والتطلعات، وطرق النظر إلى الذات والآخر، وتتوحد فيه الأذواق والعادات الاستهلاكية، ومعايير الكفاءة الاجتماعية، وهذا بالفعل ما سعت إليه العولمة الاجتماعية والثقافية، من خلال آلياتها المتعددة، التي منها وسائل الإعلام والإعلانات، ومن خلال المؤتمرات التي تقام من أجل

(١) حماد، سهيلة زين العابدين، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، مرجع سابق، ص١١٢.

محاولة فرض مقررات وتوصيات عالمية تخص المرأة والأسرة، تعمل على تنظيم حياة المرأة الجديدة، وتنميطها على الطريقة الغربية، وهذا ما أدى - من وجهة نظر الباحثة - إلى تحقق بعض مظاهر عولمة المرأة المسلمة.

«إن هناك دعوة عالمية تدعو إلى تنظيم حياة المرأة الجديدة على الطريقة الغربية المستفلة، وهذه الدعوة العالمية هي من صنع تلك المنظمات الدولية، التي تنتقي صيغ القرارات والمعاهدات بدهاء وخبث وتلغيم باطني حتى لا تثير ردود فعل مضادة لها، والمعلوم أن الأمم لها تقاليدها وعاداتها وشرائعها، ومن اليسير على أي متابع لقرارات تلك المؤتمرات أن يعلم أن الدعوة العالمية تريد تنميط حياة المرأة في أمم الشرق والغرب - وخصوصاً المسلمة - على أساليب معينة لا تخرج عن إطارها، فإذا علمنا أن منظمات من هيئة الأمم تدير دفة الأمور لصالحها، وجب علينا إذن أن نحترز من كل ما من شأنه أن يجر المرأة إلى مالا يحمد عقباه؛ لأن هذه المنظمات في الأغلب الأعم تريد أن تستغل المرأة كسلعة رابحة تدر أموالاً وتحقق عائداً تجنيه تلك المنظمات»[1].

إن هذه المنظمات والهيئات تستغل المرأة أسوأ استغلال، لصالح ازدهار اقتصادها، فالعولمة بدأت في المجال الاقتصادي، وتحركها أهدافٌ اقتصادية في المقام الأول، وقد راجت - على سبيل المثال - تجارة الجنس (**بيع الأجساد**)، وعُدت كأي نشاط اقتصادي آخر، له ضوابطه وقوانينه، ويعود بالربح الكثير على الدول التي تروج له.

كما أن تلك المنظمات والهيئات اتخذت بعد ذلك من المرأة جسراً لتسويق الأفكار ذات البعد الواحد، التي غالباً ما تكون أفكاراً غربية علمانية، فقد «توسلت المؤتمرات بالمرأة لتتخذها جسراً تساق على متنه مرجعيات الثقافة المكتسحة، وتسوق

(١) المرسي، كمال الدين عبد الغني، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وآدابها، مرجع سابق، ص١٤٦.

به معايير القيم ذات البعد الواحد، وذات الفكر الواحد، وربما ذات الخطاب الفريد الذي يمعن في تجنيد الإعلام لترويج أفكاره ومقولاته»(١).

إن المتأمل في الواقع المرير الذي آلت إليه أوضاع المرأة المسلمة في ظل الهيمنة الغربية، يلمح بجلاء سريان روح الحياة الغربية خاصة في عصر العولمة، الذي يسعى لإقصاء كل شيء محلي غير غربي والحلول مكانه، وفي ذلك اختراق للهويات التي تتميز بها شخصية المرأة المسلمة، التي أعطاها الإسلام أعظم وأسمى مكانة لم تنلها إلا في ظله ورحابه.

«فما نشهده اليوم من تخلف المرأة المسلمة عما أراده الإسلام، مرده إلى بُعد المسلمين عامة عن مناهل دينهم الصافية، وتيههم في مضارب الجاهلية أو التبعية الفكرية والنفسية لغيرهم، فإذا كانت الغارة على العالم الإسلامي قد استهدفت شخصية المسلم بعامة، لتلويث مناهلها الفكرية ولزحزحتها عن أصالتها، فإنها استهدفت كذلك شخصية المرأة بخاصة في كثير من حملاتها، بغية تعريتها من ثوب الفضيلة الذي عرفت به عبر تاريخها الطويل، وإلباسها الثوب المستعار الضيق المزيف (الذي تحاول العولمة عبر منظماتها ومؤتمراتها إلباسها هو)، لتجعل منها صورة من المرأة الأجنبية، في شكلها وتفكيرها وسلوكها»(٢).

مما لا شك فيه أن تسلح المرأة المسلمة بدينها، وثقافتها الإسلامية بوعي وتعقل، وإدراكها لرسالتها السامية في الحياة، وما أعطاها الإسلام من مكانة عظيمة، يجعلها قادرة على إثبات شخصيتها الإسلامية المتميزة وفرضها بقوة تأثيرها في مجتمعها والعالم أجمع، فتقف سداً منيعاً - بإذن الله - في وجه كل من يريد إخراجها من إسلامها وطمس هويتها.

---

(١) المسدي، عبد السلام، مرجع سابق، ١٧٧.
(٢) الهاشمي، محمد علي، شخصية المرأة المسلمة كما يصوغها الإسلام في الكتاب والسنة، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٤٦٥.

ثالثاً: أهداف عولمة المرأة المسلمة المعاصرة:

تسعى القوة العظمى المهيمنة على العالم إلى صياغة العالم على حسب مبادئها وقيمها، وفق مقتضيات مصالحها، مستخدمة في تحقيق مراميها وأغراضها - ما يسمى- شرعية دولية لا وجود لها على الإطلاق، وإنما هي مستلبة بالقوة وتفرض بالقوة، باسم ((**النظام العالمي الجديد**)) الذي تعد العولمة أحد أذرعته.

والعولمة مصطلح غير واضح المعالم والسمات، وقد تُرك بدون تحديد معالمه، ليسهل خداع شعوب العالم به، فيتم التوسع في النفوذ والسيطرة على كافة مجالات الحياة. وقد شكلت العولمة تهديداً خطيراً، وخصوصاً في مجال الثقافة، فهي تعمل على إعادة تشكيل الفكر الإنساني على حسب ما تراه خادماً لمصالح مروجيها.

«إن العولمة في مجال الثقافة، تعمل على إعادة تكوين فكر الإنسان وتغيير مفاهيمه ومُثُله الأخلاقية لتحل محلها قيم المادة، وثقافة الاستهلاك، وستتدخل (القوى العظمى) سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً عند الضرورة لفرض مفاهيم هذه الثقافة، المتحللة من كل المثل الدينية والأخلاقية، ولا يستبعد فرض عقوبات اقتصادية، ومقاطعة سياسية لدولة من الدول؛ لأن قوانينها لا تبيح المثلية الجنسية مثلاً، . . والذي لا ترى تلك القوى حرجاً فيه، فضلاً عن تمسكهم بما يدعونه حقوق المرأة، من وجهة نظرهم، وهو في واقعه استغلال للمرأة، وما حدث في المؤتمرات المتعلقة بالمرأة والتي عقدت في مصر والصين لا يزال صداه يتردد في أرجاء العالم، وهذا أول غيث العولمة ثقافياً»[1].

---

(١) السحمراني، أسعد، ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص٩.

إن هذا عين ما تهدف إليه العولمة بالنسبة للمرأة، وهو استغلالها واستعبادها وقهرها وإفسادها، لتكون أداة طيّعة مرنة في يد دعاة العولمة، تتحقق من خلالها أهدافهم الكبرى، والتي تتمثل في السيطرة على مقدرات الشعوب، وتدمير هويتها الخاصة بها، ومحاولة القضاء على المجتمعات الإسلامية.

من تلك الأهداف الكبرى للعولمة - من خلال رؤية المعارضين لها-:

١- الهيمنة على اقتصاديات العالم، من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات المهيمنة الكبرى على اقتصاد الدول.

٢- التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح المهيمنة، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية.

٣- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب.

٤- تدمير الهويات القومية (والإسلامية)، والثقافة القومية (والإسلامية) للشعوب.

٥- مضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها.

٦- تعميق التناقض بين المجموعات البشرية بقدر قدرة هذه المجتمعات على بلورة استراتيجيات فاعلة وناجعة للصراع على المصالح.

٧- اختراق القوميات والقيام بتفتيت بعض الدول والكيانات.

٨- فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب بقصد استغلالها ونهب ثرواتها، وبمعنى أوضح بروز نوع جديد من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين أبشع لوناً وأشد خطراً وأبلغ ضرراً مما سبقه من أنواع الاستعمار التي عرفها العالم.

٩- القضاء على الهوية الثقافية (الإسلامية) والقومية وعلى تراث الأمم والشعوب الفكرية والحضارية.

١٠- فرض الفكر الرأسمالي والحضارة الغربية على دول العالم كافة، ولا سيما غير الرأسمالية منها[١].

إن هذه الأهداف هي غاية ما تسعى العولمة للعمل على تحقيقها بوسائلها وآلياتها المختلفة، مستخدمة كل ما توفر لديها من أدوات وطرق وأساليب، للوصول إلى ما ترتضيه ويشبع جشعها، ولقد كانت المرأة إحدى الأدوات التي حاولت تسخيرها لمصلحتها، فعملت على عولمتها لتحقيق أهدافها.

ويمكن إجمال أهداف عولمة المرأة المسلمة المعاصرة، فيما يلي:

١) هدف عام، ويتمثل في:

محاولة تدمير المرأة والأسرة المسلمة، وتدمير الحضارة البشرية ذاتها.

تسعى الدول الغربية محاولة فرض نموذجها الاجتماعي على العالم، - بالذات - العالم الإسلامي، عن طريق عولمة الحياة الاجتماعية والثقافية أيضاً، وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة، من خلال المؤتمرات الدولية، التي تفرض على العالم قيم المجتمع الغربي المنحلة في مجالي الأسرة والمرأة، كمؤتمر بكين، والسكان والتنمية، وغيرها من المؤتمرات التي سعت لعولمة الحياة الاجتماعية للمرأة والأسرة، تمهيداً لتدميرهما.

---

(١) أبو زعرور، محمد بن سعيد بن سهو، مرجع سابق، ص٣٤-٣٦.

«وهذه المؤتمرات، على تنوع طروحاتها، وتعدد أساليبها، ترمي إلى ابتداع أنماط وأشكال جديدة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، تحطم الحواجز الأخلاقية، وتعارض القيم الدينية، فهي مؤامرات على الإسلام والمسلمين، إن صح التعبير، وتعني بالدرجة الأولى استهداف الأسرة المسلمة؛ لأنها تعتبر من أواخر الحصون الإسلامية التي لـمَّا تسقط بعد، سواء على المستوى الثقافي أو الاجتماعي، لـذلك لا بد من إسقاطها وإغراقها في الفلسفات والممارسات التي سقطت فيها الأسرة في الحضارة والثقافة الغربية»[1].

لقد هدف واضعو برامج تلك المؤتمرات إلى ضرب الروابط الأسرية في الصميم، باستهداف المرأة المسلمة، فهي أيسر في التعامل معها من الرجل، خصوصاً وأن المرأة يراد لها أن تتخلص من سيطرة الرجل، وأن تسعى للمساواة المطلقة معه في كل شيء، وإن خالف فطرتها وتكوينها.

«صدر بيان من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف إثر انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة سبتمبر١٩٩٥م، فيه إدانة واضحة لمحاولة العبث بمفهوم الأسرة واستخدام كلمة نوع (الجندر)[2] GENDER بمعان مختلفة ومحرفة للسعي إلى تدمير الأسرة وخلط مفهومها الصحيح بمفاهيم زائفة ووصف مفهوم الأسرة الذي يقرره الدين بأنه مفهوم عقيم؛ لأنه لا يفهم العلاقات الجنسية الحرة بين مختلف الأعمار، كما يدين البيان مطالبة واضعي البرنامج بالتغيير الجذري في علاقة الرجل بالمرأة والمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث مع تغيير القانون الذي يقف دون ذلك أياً كان مصدره»[3].

(١) جاد، الحسيني سليمان، مرجع سابق، ص١٢-١٥.
(٢) الجندرGENDER: يعنى الفروقات بين الجنسين على أسس ثقافية واجتماعية، وليس على أساس بيولوجي فسيولوجي، وسيأتي تفصيل ذلك في موضع آخر.
(٣) محمود، جمال الدين محمد، المرأة المسلمة في عصر العولمة، ط١٤٢١،١هـ-٢٠٠١م، ص ٥٣-٥٤، نقلاً عن بيان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

فالدعوة إلى صبغ المجتمع الإسلامي والأسرة المسلمة والمرأة المسلمة بالصبغة الغربية، ناتج عن مدى الحقد الدفين والغل الذي في صدورهم على ما فيه المجتمع المسلم من استقرار اجتماعي وتكاتف وتعاون وعفة وطهارة نابعة من صلب العقيدة الإسلامية، وقد قال الله - تعالى -: ﴿ **وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ [البقرة: ١٠٩].

إن الحضارة الغربية تريد أن تدمر من خلال مخططاتها المرأة والأسرة المسلمة، وتدمر الحضارة البشرية كلها، وتنشر الفوضى لتكون هي السيد على العالم، من خلال عولمته والسيطرة عليه في كل مجالات الحياة.

«هناك مخطط واضح لتدمير الأسرة والمرأة، وتدمير الحضارة البشرية ذاتها، ويبدو لنا أن الحضارة الغربية تريد أن تدمر الحضارات الأخرى وعلى رأسها الحضارة الإسلامية، بعد أن شارفت هي على الهلاك والتدمير والفوضى، بسبب خضوعها للأفكار النسوية والشذوذ الجنسي والأخلاقي»[١].

فمحاولة عولمة قضية المرأة لا تفيد المرأة المسلمة بخاصة، ولا المجتمعات الإسلامية بعامة، بل إنها تجلب المشاكل الكثيرة، خاصة وأن حلولها لا تتناسب مع وضعية المرأة في المجتمعات الإسلامية، فالحلول يجب أن تكون في قضية المرأة مستقاة من هدي الإسلام، وقيمه الخلقية، ودوره الحضاري في عالمنا المعاصر.

---

(١) حبيب، كمال، عدد سابق، ص ٤١.

ب) أهـداف اقتصادية، وتتمثل فيما يلي.

١) تنمية قدرات المرأة من خلال مناهج التعليم للمشاركة مع الرجل في استدامة التنمية الاقتصادية، وتمكينها اقتصادياً (بالمفهوم الغربي).

لقد كانت الدعوة بأن يكون للمرأة دور فاعل ومؤثر في عملية تنمية مجتمعها أمر له أهميته، وقد نادت بها الجمعيات النسائية والمؤتمرات التي تناولت موضوعات المرأة سواء على المستوى العربي أو العالمي، وتكمن الخطورة فيما ينبثق عن تلك المؤتمرات من توصيات وقرارات، تؤكد على حقوق المرأة التي قد تتجاوز في- كثير من الأحيان - حدود الشريعة الإسلامية، وتدعو إلى أن تحذو المرأة المسلمة حذو المرأة الغربية التي تعيش في مجتمع لا يمت لمجتمعاتنا الإسلامية بصلة، لا من ناحية دينه ولا عاداته وتقاليده المتوافقة مع الدين، فمن تلك التوصيات التي صدرت عن مؤتمر عقد على مستوى عربي، وهو المؤتمر القومي الثاني للمرأة الذي انعقد في القاهرة في الفترة ١٣-١٤ مارس ٢٠٠١م، ما يلي:

* تضمين المقررات الدراسية ما يعزز مشاركة المرأة في التنمية، وكافة مستويات التخطيط واتخاذ القرار.. وتوجيه البحث العلمي إلى ما يخدم قضايا المرأة.

* العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة باعتبارها عنصراً أساسياً في تنميتها، وفتح مجالات العمل أمامها بدون تمييز وتولي المناصب، مثل القاضي والمحافظ ورئيس الجامعة وغيرها[1].

---

(١) المرسي، كمال الدين عبد الغني، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وآدابها، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٤. نقلاً عن المجلة الزراعية - العدد ٥٠٩ - لسنة ٤٣بتاريخ ابريل ٢٠٠١م، ص١٣.

لا شك أن تضمين المقررات المدرسية ما يعزز مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية منها على وجه الخصوص، دون الاهتمام بتضمين المقررات ما يعلي من شأن الأمومة، ويسهم في نهوض مستواها الثقافي والديني ودورها في الحياة، سيجعل منها أداة طيعة في آلة التنمية الاقتصادية وحدها، وفريسة لمتطلبات العمالة والإنتاج، وذلك يمثل تهديداً خطيراً في حفظ كيان الأسرة والمجتمع وديمومتهما، وخصوصاً إن توسعت مجالات العمل أمامها بدون تمييز بينها وبين الرجل، فسوف تكون هناك مزاحمة له وتضييق عليه، وستزداد البطالة بين الذكور بشكل كبير جداً، وغيرها من الأضرار المترتبة على ذلك الأمر.

إن ما يراد للمرأة هو أن تُعد تعليمياً وثقافياً ومهارياً، وتنمى قدراتها للمشاركة مع الرجل في استدامة التنمية الاقتصادية، والتي لا يمكن الحصول عليها - كما يرون- دون مساهمة المرأة الكاملة والشاملة فيها.

* استدامة التنمية الاقتصادية:

وهي كما وردت في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والذي انعقد في القاهرة (في الفترة من ٥-١٣سبتمبر١٩٩٤م): تعني ضمناً، في جملة أمور، الاستدامة على الأمد الطويل في الإنتاج والاستهلاك، فيما يتصل بجميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الصناعة والطاقة والزراعة ومصائد الأسماك، والنقل والسياحة، والهياكل الأساسية، من أجل الوصول باستخدام الموارد السليمة إلى الحد الأمثل[1].

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة ٥-١٣سبتمبر١٩٩٤م/ الفصل الثالث / ألف٣-٣، ص١٥.

فمشاركة المرأة في التنمية المستدامة، جعل منها أداة في سير آلة التنمية الاقتصادية، وعمليات التنمية الإنتاجية، لتحقق التمكين[1] للمرأة واستقلالها الاقتصادي المنشود، لكي تصلح لمسايرة أحوال العولمة في العصر الحاضر.

«إن التركيز على أن المرأة أداة في آلة التنمية الاقتصادية فحسب، والتعامل معها على هذا النسق، مع إهمال الجانب الديني (في تعليمها) والجانب الأسري والتربوي كذلك، كأنها لم تخلق إلا للإنتاج، أمر لا يصلح إلا للمجتمعات العلمانية أو المجتمعات المتعولمة، ولا يصلح مطلقاً للمجتمعات الإسلامية التي تربأ بالمرأة أن تقع فريسة لمتطلبات العمالة والإنتاج»[2].

لقد أفسح الإسلام المجال أمام المرأة لتعمل، ولكن وفق ضوابط معينة ومحددة، كما سمح لها بأن تشارك الرجل في العمل، بشرط عدم السفور والاختلاط، أو أن يؤثر ذلك على واجباتها الأسرية، وغيرها من الضوابط التي تحفظ للمرأة مكانتها الطبيعية، وتحفظ لها دينها وأخلاقها، وما نراه أن تلك المؤتمرات لا تعمل للدين أي حساب، بل إنها تريد أن يكون للمرأة دور فاعل في تحديد وتعريف المعايير الدينية والثقافية، أي يكون للمرأة حق إعادة صياغة شرائع الدين ليتوافق مع ما تريده تلك الاتفاقيات المدمرة.

---

(١) التمكين: مصطلح يقصد به رفع الوعي والمقدرات والتفهم والاستعداد للمرأة والرجلمن أجل إحداث تغيير في المجتمع، ننهي به التمييز والعنف ضد المرأة، واللا مساواة في العلاقات، وتوزيع القوى بين المرأة والرجل، أنظر كتاب (المرأة والجندر)، شيرين شكري، وأميمة أبو بكر، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) المرسي، كمال الدين عبد الغني، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وآدابها، مرجع سابق، ص١٣٦-١٣٧.

٢) استغلال المرأة كسلعة رابحة تدر أموالاً طائلة.

إن مما يظهر لكل منصف على وجه الأرض، أنه يراد تصنيع المرأة العربية المسلمة، بل وغير المسلمة كصورة الدمية المزخرفة الساذجة الغبية، لتتناسب مع الأذواق، ولتأخذ بالألباب، ولتثير الغرائز الكامنة داخل كل رجل، والهدف من ذلك جني الأرباح الطائلة من خلال استغلالها، ومسخ لشخصيتها وكيانها، وتدمير لأنوثتها.

«لقد أصبحت المرأة سلعة لا تقل عن الماكينات الكهربائية المستهلكة في البيت وعلب السجائر والأحذية. إن وجهها صار فوق الحقائب والصناديق وكل الأدوات الاستهلاكية التي تنتهي صلاحيتها، ثم ترمى أو تتعطل لتستبدل بسلعة أخرى، فهي كأداة يتلهى بجمالها وشبابها كل من يهوى الجمال والجسد، وكل ذلك بهدف تدمير أنوثة المرأة وتجميد كينونتها كإنسان له رأي وشخصية وموقف يتحرك لأهداف أكثر شمولية من حدود الحس والجسد والغرائز»[1].

فلم تعد المرأة إلا جسداً يستغل لتحقيق أغراض مشبوهة، فها هو الجسد يدخل بقوة واستبداد عالم الاقتصاد عبر (تجارة الجنس) بكل مظاهره وينزع إلى العولمة، لقد دخل إلى عالم التجارة في الإعلان والتسويق والترويج، وأيضاً كان له النصيب الوافر في عالم السياحة، حتى غدا من أفضل وأقوى آليات الجذب السياحي لاستقطاب السياح، ولإنعاش الخزينة الاقتصادية للدول التي تروج له.

أليس هذا من الظلم الواقع بالمرأة، والذي نادت اتفاقية (السيداو CEDAW) برفعه عن المرأة، عندما نصت ديباجة هذه الاتفاقية التي صدرت من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩م، على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

(١) القزويني، خولة، مرجع سابق، ص١١٦.

والامتناع عن الاضطلاع بأي عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة! فعين التمييز ضدها أن تستغل جسدياً ونفسياً من أجل الاستفادة منها، ويقال أن هذا من حقوقها التي حفظتها لها تلك الاتفاقية الجائرة، فهل من حقوقها أن تتعرض للمهانة والابتزاز والتحرش من أجل العمل والكسب المادي، وهل تبطل الشرائع الدينية، وتحل محلها التشريعات الوضعية، بمجرد أن تلك التشريعات الدينية حفظت للمرأة وضعها، وجاءت وفق ما يناسب فطرتها وقدرتها !!!

ج) أهداف اجتماعيـة، ومن ذلك:

١) الثورة على السنن الإلهية التي اقتضت الفروقات البيولوجية، ومحاولة التخلص منها.

ظهرت في الغرب في العقود الماضية حركة فكرية اجتماعية سياسية، متعددة الأفكار والتيارات، تسعى للتغيير الاجتماعي والثقافي، وتغيير بُنى العلاقات بين الجنسين، وصولاً إلى المساواة المطلقة كهدف استراتيجي، وتتبنى تلك الحركة صراع الجنسين وعداءهما، وتهدف إلى تقديم قراءات جديدة عن الدين، واللغة، والتاريخ، والثقافة، وعلاقات الجنسين، وهذه الحركة تسمى «بالحركة النسوية الجديدة»[1].

وهذه الحركة تعد جزءً من منظومة كبيرة تسعى لفرض قيمها على العالم في مجالات الحياة المختلفة، دون أدنى اعتبار لخصوصيات تلك الشعوب ومعتقداتها،

(١) وهي حركة تقوم على تحطيم الأخلاق، وهز الأسس الفكرية، والمبادئ الأساسية، التي يقوم عليها المجتمع، ونسفها، من أجل إقامة ما يريدون من أفكار هدامة، قامت على الشعور بالذاتية المنعزلة المتمردة، فهي تعادي الرجل، وتجعل العلاقة معه مستعرة وتعامله على أنه شيطان شرير، وهي تقوم على فكرة أن المجتمع يقوم على الفرد وليس على الأسرة أو العائلة، أنظر: فؤاد العبد الكريم/ قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، ص ٩٤.

كما أنها تعمل على إلزام تلك الشعوب بقرارات دولية بديلة، خاصة فيما يتعلق بما يسمى «حقوق المرأة»، وهذه القرارات والتوصيات فيها - ما يعد - ثورة على السنن الإلهية الكونية، التي اقتضت أن تكون هناك فروقات واختلافات بيولوجية بين الرجل والمرأة؛ لأنها تسعى للتخلص - كما تدّعي - من تلك الفروقات، بجعلها فروقات متصلة بالأدوار الاجتماعية التي يؤديها كلٌ من المرأة والرجل.

«وإذا كانت السنن الكونية - الطبيعة عندهم - هي التي اقتضت هذا الاختلاف البيولوجي فلا بد من الثورة على هذه السنن - الطبيعية - والتخلص منها، بحيث تصبح الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة فروقاً اجتماعية متصلة بالأدوار التي يؤديها كل من الرجل والمرأة وليست متصلة بالخواص البيولوجية لكل منهما، ومن ثم فإذا قام الرجل بوظيفة المرأة وقامت المرأة بوظيفة الرجل فإنه لن يكون هناك ذكر وأنثى، وإنما سيكون هناك نوع «جندر» وهذا النوع هو الذي سيحدد طبيعة دوره في الحياة، بحيث يجوز للأنثى أن تمارس دور الذكر والعكس»[1].

الجنـــــدر GENDER (النوع الاجتماعي):

جاء مفهوم الجندر GENDER (النوع الاجتماعي) ليشكل الأداة الرئيسية لهدم كل الثوابت العقدية والأخلاقية التي تعتز بها شعوب العالم، فهو مصطلح يعني الفروقات بين الجنسين على أسس ثقافية واجتماعية، وليس على أساس بيولوجي فسيولوجي، وقد اختلفت الدول في ترجمته بكلمة جندر، أو نوع، أو النوع الاجتماعي.

---

(١) حبيب، كمال، مجلة البيان، عدد سابق، ٣٨.

لقد كان أول ظهور لمفهوم الجندر في مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام ٩٤م، وجاء بدلاً من كلمة الجنس الـ sex، الـ sex بمعنى ذكر وأنثى، والتي تعني الفروقات الفسيولوجية بين المرأة والرجل والمتمثلة في الفروقات الجسدية والوظيفية البيولوجية في الإنجاب[١]، ولذا يترتب على هذا المفهوم اختلافاً ثابتاً في الأدوار، لا تقبل التغيير بين الرجل والمرأة، أما مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) فيعني أن الأدوار الاجتماعية والسياسية، وكل ما يتصل بالحياة العامة ليست ثابتة، لا للمرأة ولا للرجل، فالأدوار حسب هذا المفهوم تتغير بتغير أوضاع المجتمع، فلا ينظر إلى دور المرأة على أنه نمطي لا يتغير، فهو مرهون بتغيرات مجتمعية ثقافية تحدث، وبالتالي التغير والتطور في الأدوار مرتبط بها.

إن مفهوم النوع الاجتماعي لا يخدم المرأة المسلمة بأي حال من الأحوال؛ لأنه يتبنى فلسفات تسعى لأن «يكون دور المرأة في المجتمع والحياة العامة متماثلاً مع دور الرجل، ولكن مع ارتفاع معدل الإنجاب وصغر سن المرأة عند الزواج يشغلها بأمور مرتبطة بالإنجاب، مما يعوق دورها في المجتمع، ومكمن الخطر هو في رفع سن الزواج وتنظيم النسل أو تقليله. بالإضافة إلى محاولة إعادة النظر وإجراء التعديلات الجوهرية على قوانين الأحوال الشخصية بالذات، والتي تكرس- كما يدعون - هي والمنظومة القيمية والثقافية السائدة في البلاد الإسلامية التمييز بين الرجل والمرأة. ولذا ينبغي اعتبار النوع الاجتماعي هو أحد مقاييس التنمية البشرية، بمعنى النظر للمرأة وكأنها وحدة مستقلة في حسابات التنمية وقياسها، وهذا لن يتحقـق؛ لأنه لا يمكن التركيز على المرأة كشيء منفصل عن الأسرة والطفل؛ لأن

---

(١) أبو بكر، أميمة، شيرين شكري، المرأة والجندر، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص١٠٤.

غياب دور الأسرة يمثل صداماً للفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها، وتؤدي إلى نتائج الانفراط الاجتماعي الذي يعيشه الغرب وهذا أمر خطير للغاية»[1].

فمحاولة فرض هذا المصطلح «الجندر»، هو رفض لحقيقة اختلاف الذكر عن الأنثى، الذي هو من صنع الخالق سبحانه وتعالى، وأن الاختلاف - في زعمهم- ناشئ عن التنشئة الاجتماعية والأسرية والبيئية، كما أن فيه ترويجاً لفكرة حق الإنسان في أن يغير هويته الجنسية كما يريد، ليترتب دوره وفق هويته الجديدة، وهذا سيؤدي إلى الاعتراف بالشواذ، والمطالبة لهم بحقوقهم الإنحرافية، وإدماجها ضمن حقوق الإنسان، مثل حقهم في الزواج المثلي وتكوين أسر، والمطالبة بتبني أطفال، وغيرها من الحقوق.

٢) نشـــر الحرية الجنسية والانفلات الأخلاقي.

إن ما تعانيه المجتمعات الغربية من مآسي لا أخلاقية جعلها بدل أن تسعى للقضاء على الانحرافات غير الأخلاقية والمشكلات الاجتماعية عبر إزالة أسبابها، وعلاجها من منظور عقدي واجتماعي وثقافي، فإنها تلجأ إلى الإقرار بأن المشكلة ستظل موجودة ولن تنتهي؛ لأنها ستسعى لتقنينها، بل وحمايتها.

«إن تلك الانحرافات غير الأخلاقية والمشكلات الاجتماعية تعاني منها مجتمعات معينة - أي الغربية- نتيجة تخليها عن الدين والقيم والأخلاق كمرجعية لسلوكياتها وقيمة كبيرة في حياتها، وبدلاً من الرجوع إلى الدين والقيم والأخلاق نجد الغرب يسعى لتعميم سلوكياته المنحرفة على بقية دول العالم وإكسابها وضعية قانونية دولية»[2].

---

(١) مجلة الأسرة، المرأة نوع أم جنس، العدد(٩١)، شوال١٤٢١هـ، ص٣٣-٣٤.

(٢) مجلة المجتمع، جاهلية القرن الحادي والعشرين في المؤتمرات الدولية للمرأة، العدد(١٤٠٢)، ٢٦صفر١٤٢١هـ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٠م، ص١٢.

ولم تكتفِ بذلك، بل عملت على تعميم التثقيف الجنسي بين عموم المراهقين والمراهقات، في المدارس وعبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، ولا ننسى دور المؤتمرات التي تعقدها المنظمات الدولية التي كان لها أكبر دور في الترويج - عالمياً - للمفاهيم المنحرفة عن العلاقات الجنسية، والدفاع عن الشذوذ الجنسي والانفلات الأخلاقي، وتسويغ الزنا، ومطالبة الحكومات بدعم وسائل منع الحمل للمراهقات غير المتزوجات، وإضفاء الصفة القانونية على أنماط الشذوذ الجنسي باعتباره نمطاً جديداً للأسرة. بهدف هدم منظومات القيم والمبادئ الأخلاقيات الدينية التي تكفل كرامة المرأة، والتي تحفظ لها حقوقها الفطرية، أو تعلي من شأن الأسرة ودور المرأة في بنائها الفكري والأخلاقي.





تمهيد:

اعتدنا من الغرب - عن طريق آلته الإعلامية والسياسية - أن يغلف حملاته ونظرياته عن المرأة - بالذات - بهالة كبيرة من الدعاية عن تحرير المرأة وحقوقها ومكاسبها التي تحققت في ظل حضارته، ثم ازدادت تحقيقاً في عصر العولمة.

فما تروج له الآلة الإعلامية الغربية - ومعها بالطبع أبواق العلمانية في بلاد الإسلام - من تحرير للمرأة الغربية، هو بلا شك دعاية كاذبة؛ لأن المرأة الغربية لم تحقق أي مكسب - سوى استعبادها - من لدن إخراجها للعمل في عصر الثورة الصناعية، بدعوى أنها ستحقق ذاتها، وتسهم إسهاماً جليلاً في بناء المجتمع، ولكن ما حدث هو عملية استعباد لها في حقل العمل الشاق، الذي لا يتناسب مع فطرتها وطبيعتها، فعوملت كسلعة رخيصة الأجر، وجرى التلاعب بها، واستغلت للاتجار بجسدها، فعرّيت وأخرجت للناس في أبهى زينتها وجمالها، فأصبحت تشترى للاستمتاع الجنسي، بما يمكن تسميته في الوقت الحالي بـ (**عولمة الجسد، وكونية الجنس**).

إن الغرب يسعى للتبشير بالنظام العالمي الجديد ثم بالعولمة؛ ليصيّر العالم وفق نظام مرجعي واحد، بحيث تتلاشى الخصوصيات، وتتوحد المعايير، في كل التعاملات، خصوصاً العالمين العربي والإسلامي، الذي شعر الغرب بأنه قد حقق ما أراد من سيطرة من النواحي السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ومن ثم كان اتجاهه إلى نُظم الاجتماع والثقافة ليفرض نظاماً موحداً في الاجتماع والثقافة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه ((عولمة الاجتماع والثقافة)).

ولإدراك الغرب أن البناء الاجتماعي أساسه المرأة والأسرة، والثقافة أساسها القيم الدينية، فكان لابد من اقتحام عالم المرأة والأسرة اللذين يمثلان أساس المجتمع الإسلامي؛ سعياً لتفكيكهما أو تدميرهما، ويتم لهم بذلك ضرب مواطن القوة التي تحول دون اختراق المجتمعات الإسلامية.

لقد شكلت المرأة محوراً مهماً يجب تسليط الضوء عليه؛ لأنها القاعدة التي سوف يتم الارتكاز عليها لنشر قيم وثقافة العولمة، خاصة أن المرأة المسلمة قد واجهت تحديات كثيرة في حياتها، ومنها:

١- عدم فهمها لدينها، خصوصاً ما يعتري عقيدتها الإسلامية من حرب وتشويش؛ بسبب قلة علمها، وجهلها بأمور دينها.

٢- البلبلة الفكرية التي يموج بها هذا العصر، حيث الثقافات الوافدة التي ضغطت على المرأة المسلمة وأوقعتها في تناقض مقيت، حتى أصبح الفن، والرقص، والتبرج، والعري، وغيره، من أولويات ما يراد أن تهتم به المرأة في الوقت الحالي.

٣- الإعلام بما يحمل في طياته من غث كثير وسمين قليل، وبما يبث من ثقافة محاربة للدين، مغيرة لشخصية المرأة المسلمة، ثقافة تربي الأبناء على مسخ شخصياتهم، والانحراف بفطرهم السليمة عن الحق، والمسلمة تعيش في وسط مشوش بأفكار تكدر عليها صفو حياتها ومسيرتها في الحياة.

٤-الفساد الأخلاقي المركز، الذي يسير بعمق في الكثير من المجتمعات الإسلامية، وأصبح يشكل هجوماً شرساً على المرأة المسلمة، ويصوّر لها الأمر بعكس حقيقته، فما يحصل في ردهات (العفن الفني) من أمور غير أخلاقية، يسمى - زوراً وبهتاناً - فناً راقياً، وتوصم بعض تعاليم الدين بالرجعية والتأخير، وعدم مناسبتها للعصر، فانتشر من خلال ذلك فساد عريض، تقليداً لأمة الغرب في ذلك، فالزواج قيد، والانحلال تمتع.. وهكذا.

٥- فساد مناهج التعليم في بعض الدول الإسلامية، التي تدعو إلى نشر التعليم العلماني، وتدريس الثقافة الجنسية والإنجابية، وتدعو إلى التعليم المختلط، أما بالنسبة للتربية الدينية والأخلاقية، فلا مجال لهما إلا النزر اليسير في المناهج التعليمية.

٦- عولمة المرأة، وهو ما يدعو إليه الغرب، بأن تكون المرأة التي يجب أن تتأسى بها المرأة المسلمة، هي المرأة الغربية المساوية للرجل في الحقوق، الحاصلة على حريتها الكاملة، غير المنضبطة بضوابط الشرع، أو العقل، أو العرف، العاملة مثله في الأعمال الشاقة، والأعمال التي فيها مهانة لها، وغير ذلك مما تدعو إليه المؤتمرات، التي ترعاها الأمم المتحدة.

واليوم تواجه المرأة المسلمة والأسرة المسلمة في جميع الدول الإسلامية نمطاً جديداً من الدعوات التحررية، التي لا تعترف بالحدود الجغرافية، ولا بالخصوصيات الفكرية والثقافية والاجتماعية، ولا بالأديان والمعتقدات التي تدين بها الشعوب، وذلك من خلال المنظمات والهيئات الدولية، وأصبح هدفها تغريب المرأة، ونشر الإباحية والشذوذ والرذائل، والخروج عن كل تقليد مقبول، ومبدأ مشروع، وعُرف سليم، بالانفتاح نحو الجنس، والمتع الشهوانية، وتعميم هذا الفكر المنحط لجميع شعوب العالم، بل وفي كل طبقاته الاجتماعية والعمرية، من أجل إفساد الجذور الداخلية، فضلاً عن المظاهر الخارجية للحياة الاجتماعية.

وقد بدأ ذلك الغزو المفسد للشعوب والأفراد، من خلال عولمة الإعلام المرئي والمسموع، والمقروء، ومن خلال المجال التعليمي، ودعم منظمة الأمم المتحدة، التي قامت بخطة مدروسة ومدعومة سياسياً ومالياً لتنفيذها بقوة النظام العالمي الجديد، فكانت المؤتمرات التي تُعنى بالمرأة.

وهذه الأمور الثلاثة (المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، وعولمة المرأة في المجال التعليمي، وعولمة المرأة من خلال وسائل الإعلام)، هي ما سأقف عندها قليلاً؛ لتجليتها، وبيان حقيقتها.





تمهيد:

إن العداء الذي يواجهه الإسلام بكل الطرق والأساليب، وفي كل مكان، عسكرياً، وثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً، هو أمر واضح للعيان، خاصة ما يتعلق بقضايا المرأة، فوضع المرأة المسلمة والأسرة المسلمة مستهدف بالخطاب الغربي، منذ أكثر من مائة سنة، أحياناً تهدأ المواجهة، وأخرى تزداد، وأحياناً يتغير الميدان، أو الأسلوب، لكن تظل الحرب مستعرة.

ولأهمية وضع المرأة المسلمة وقيمتها، بصفتها أساس استقرار المجتمع المسلم، أصبحت تأتي على رأس أولويات واهتمامات أصحاب القرار في الغرب؛ لدورها في صنع الحضارة الإسلامية، ومن هنا أُنشأت مراكز الأبحاث في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتبنت دراسات؛ من أجل تقييم المجتمعات الإسلامية، وبناءً على ذلك تُقرر سياستها وطريقة السيطرة، وبما أن ثقافة وأفكار المجتمعات الإسلامية تحول دون ذلك، فيجب إعدادها؛ حتى تقبل تلك السيطرة، ناسية أو متجاهلة أن المنظومة الثقافية والاجتماعية، التي تريد فرضها على المجتمعات الإسلامية والعربية بدعوى التطور، جاءت نتيجة طبعية ومنطقية؛ لظروفها الدينية والتاريخية، ولا يمكن فرضها على مجتمعات ذات دين، وقيم، وتقاليد، وتاريخ مختلف.

مراحل إقامة هذه المؤتمرات:

أ - مرحلة التمهيد لتلك المؤتمرات:

إن الاهتمام الدولي الغربي المعاصر بقضايا المرأة هو في حقيقته امتداد لحركات التحرر النسائية ذات الأصول الغربية، التي انطلقت لمواجهة استحواذ الرجل في المجتمع المادي المعتمد على التجارة وإعادة هيكلة الاقتصاد، مما أدى لتقليل الخدمات الاجتماعية والمساعدات العامة، وخصوصاً في حق النساء الأقل حظاً في التعليم والمقدرة المهنية، وكذلك لمواجهة الاستغلال الجنسي البشع لجسد المرأة، وقد كان ذلك في عصر الثورة الصناعية، وعلى هذا تكونت الشبكات والتحالفات، والجمعيات والحركات النسائية.

«طالبت المرأة بالمساواة مع الرجل في الأجر، فرفضت الرأسمالية الناشئة - في بدايتها - وأصرت على الرفض، كأنها تحافظ على وضع طبيعي لا يجوز تغييره ولا الخروج عليه!.

ورفض ((الرجل)) كذلك! كأن طلبها عدوان على حقوقه الشخصية أو عدوان على كيانه الذاتي!.

ولم تعد القضية مجرد المطالبة بالمساواة مع الرجل في الأجر، بل أصبحت - في ذات الوقت - قضية ضد ((الرجل))، الذي يرفض إعطاءها مالها من حقوق في عنجهية وغطرسة. وظل هذا الأمر يتسع كلما سارت القضية في مسارها خطوة، حتى أصبح في النهاية كأنه هو القضية! وانقلب الأمر بين شقي النفس الواحدة اللذين خلقهما الله ليكونا سكناً ومودة، قال الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢]، فأصبحت العلاقة هي العداء والصراع والمنافسة. فأي شيء أفعل في فك روابط الأسرة وتقطيع أوصالها من إثارة الصراع والشقاق بين ركنيها الأساسين..»[1].

لقد كانت حركات التحرر والثورة النسائية، التي قامت في دول الغرب نتاج سيء وطبعي للثورة الصناعية المادية، وما تلاها من تمرد على الدين والقيم والقيود، التي فرضتها الكنيسة، فمن المعروف أن أوروبا قبل ذلك كانت تمثل مجتمعاً محافظاً، وما إن قامت الثورة حتى حدث التحرر بعد ذلك.

ب - مرحلة الإعداد لتلك المؤتمرات:

لقد تحولت تلك الثورات والتنظيمات والحركات النسوية في مرحلة لاحقة، إلى مراكز استطالة لسلطة الغرب داخل المجتمعات العربية والإسلامية، على صورة مؤتمرات دولية، تشكل وثائقها دستور عمل للتنظيمات النسائية، بل ومحاولة فرضها على الحكومات أيضاً.

وقد شكلت المرأة والأسرة محورين أساسيين من محاور عمل تلك التنظيمات والتجمعات الليبرالية، وكثير من المنظمات والجمعيات الحكومية وغير الحكومية، التي تعمل بتوجهات تدعي أنها إنسانية، وتدعو إلى الحرية والمساواة، لكنها تسعى لتقنين الإباحية والرذيلة باسم الحرية المطلقة، وتعميم الشذوذ باسم حقوق الإنسان، التي هي في حقيقتها انتكاسة للفطر الإنسانية.

---

(١) قطب، محمد، مذاهب فكرية معاصرة، مرجع سابق، ص١٢٦.

ولقد اعتبرت المنظمات الدولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، وهي أعلى وأكبر منظمة دولية في هذا العصر، حقوق المرأة ومساواتها بالرجل، موضوعاً من أهم الموضوعات التي يجب على دول العالم الاهتمام به؛ نظراً لارتباطه الوثيق - كما تزعم هذه المنظمة العالمية - بما يعانيه العالم اليوم من تقهقر شامل في كل نواحي الحياة، الاقتصادية؛ بسبب الفقر نتيجة أمية المرأة وجهلها، والاجتماعية؛ نتيجة عدم مساواتها بالرجل في الحقوق والتمييز بينها وبينه في الأعراف والتقاليد والشرائع الدينية، والحياة السياسية؛ بسبب الحروب والظلم، نتيجة إبعاد المرأة عن مراكز القرار التي استأثر بها الرجل.

جاء في (مشروع منهاج العمل) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة / بكين ١٩٩٥م:

«منهاج العمل هو جدول أعمال لتمكين المرأة، . . يهدف إلى إزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مجالات العامة والخاصة من خلال حصولها على نصيبها الكامل والمنصف في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. . »[١].

لقد حرصت تلك المنظمات على إزالة أي عائق - في تصورها - يمكن أن يسبب أي قهر تعانيه المرأة في حياتها، فكان أن سعت الأمم المتحدة لإقامة مؤتمراتها من أجل رفع الظلم عن المرأة!.

«فاهتمت المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بقضية المرأة، بداية من النصف الثاني من القرن (العشرين)، وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي صدر سنة ١٩٦٦م، جاء في المادة الثانية التي تنص على

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة / بكين (١٩٩٥م) / مشروع منهاج العمل، الفصل الثاني، بيان المهمة رقم (١)، ص١٠.

قاعدة عامة تتصل بالمرأة تتعهد بمقتضاه كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد.. دون تمييز بسبب العرق Race، أو اللون Color، أو الجنس Sex، أو الدين، أو الرأي - سياسياً أو غير سياسي -، أو الأصل، فالتمييز ضد المرأة بسبب جنسها فقط تحظره المواثيق الدولية»[1].

جـ - مرحلة إقامة تلك المؤتمرات:

في منتصف القرن العشرين، تم العمل على إقامة المؤتمرات، وإصدار الإعلانات، وتوقيع الاتفاقيات، التي تعمل على تأمين تلك الحقوق، واختاروا المرأة مطية لإقامة تلك المؤتمرات؛ لأنها أكثر قدرة على إنفاذ ما تقرره تلك المؤتمرات من توصيات وقرارات، حتى وإن ظهر للعالم أن الرجال هم الذين يصدرون تلك القرارات، ويصيغون تلك التوصيات، وتلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التوقيع على تلك التوصيات وتنفيذها، وإن خالفت ما عليه تلك الدول من تشريعات وقوانين، سواء أكانت دينية أو وضعية.

أهم تلك المؤتمرات والاتفاقيات الدولية:

لقد توالت في أواسط القرن العشرين الميلادي وبدايات القرن الذي يليه الاتفاقيات والمؤتمرات العالمية التي تتعلق بشأن المرأة في العالم، فلا ريب أن هذا الاهتمام العالمي المعاصر بقضايا المرأة لم يزد عن كونه امتداداً لحركات التحرر النسائية، التي كانت بداياتها في الغرب، وبذلك تكونت الشبكات والجمعيات النسائية والتحالفات، وقد عقد أول اجتماع في كوبنهاجن في ٨مارس ١٩٠٨م، وعد ذلك يوماً عالمياً للمرأة.

---

(١) محمود، جمال الدين محمد، مرجع سابق، ص ٤١.

* ومنذ ذلك الحين بدأ الاهتمام بالمرأة في الأمم المتحدة، وكان ذلك عام ١٩٤٦م، حيث أصبح لها وجود فاعل في تلك الهيئات، فأنشئت لجنة مركزية للمرأة في تلك الهيئة، تهدف إلى عمل مسودات وتوصيات وتقارير خاصة بالمرأة في كل بقاع العالم.

* في عام ١٩٤٨م صدر إعلان عالمي لحقوق الإنسان، ينص على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في ذلك الإعلان، دون أن يكون هناك تمييز من أي نوع، ولا سيّما بسبب العنصر أو اللون أو الجنس.

* ثم أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٢م بالاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة.

* في عام ١٩٦٦م صدر عهدان دوليان خاصان بحقوق الإنسان العهد الأول تنص مادته الثالثة: «تتعهد الدول الموقعة بضمان مساواة الذكور والإناث بحق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد»[1].

* وفي عام ١٩٦٧م صدر الإعلان العالمي الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ومساواتها مع الرجل أمام القانون، وعلى حقوقها في الزواج والتعليم وميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات وغيرها، هيأت الأمم المتحدة لعقد مؤتمراتها الخاصة بالمرأة، أو المؤتمرات التي تكون فيها المرأة جزءً مهماً من قضاياها.

---

(١) العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية.. دراسة نقدية في ضوء الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٣هـ، ص١٩٢.

* فعقد المؤتمر العالمي الأول للسكان في بوخارست عام ١٩٧٤م (وجميع مؤتمرات السكان تحاول معالجة وضع المرأة والأسرة بشكل مباشر وغير مباشر).

* في عام ١٩٧٥م عقد أول مؤتمر دولي للمرأة في مكسيكو سيتي - المكسيك - وكان شعاره (المرأة والتنمية والسلم)، فكان ذلك العام هو العام العالمي للمرأة.

* في عام ١٩٧٩م تم التوقيع على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)CEDAW، وكانت صيغتها إلزامية قانونياً للدول التي وقعت عليها، وقد اشتملت بعض بنودها على ما يلي:

- الاعتراف بتساوي الرجل والمرأة في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، أو غيرها، بغض النظر عن حالتها الزوجية.

- القضاء على التمييز في جانب الرعاية الصحية، وضمان تقديم المعلومات والنصائح والتسهيلات الطبية فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.

- القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل والمرأة على جميع مستويات التعليم، وفي جميع أشكاله عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره.

- للمرأة والرجل الحقوق والمسؤوليات نفسها، فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم[1].

وغير ذلك من البنود التي تم التوقيع عليها من قبل (١٣٠) دولة.

*١٩٨٠م عقد المؤتمر الدولي الثاني عن المرأة في كوبنهاجن بالدانمارك؛ لتقييم ما أنجز في تنفيذ توصيات مؤتمر المكسيك.

---

(١) للاستزادة انظر: فؤاد العبد الكريم، مرجع سابق، ص١٩٦وما بعدها.

* ١٩٨٤م عقد المؤتمر العالمي الثاني للسكان في المكسيك.

* ١٩٨٥م عقد المؤتمر الدولي الثالث عن المرأة في نيروبي بكينيا؛ لاستعراض وتقويم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة، وخرج بتوصيات عرفت بـ(استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة)، وشدد على أهداف وغايات العقد الأممي للمرأة وأهميتها في العقد القادم (١٩٨٦م-١٩٩٥م) وأهمية التغلب على عقبات التنفيذ.

* ١٩٩٤م عقد المؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية في القاهرة، وقد لفت الانتباه للطروحات التي تم تداولها في جلساته، ولمقرراته التي تدعو إلى الحرية الجنسية للمرأة، واعتماد أشكال جديدة من الأسر، لا تعتمد فقط على المرأة والرجل، بل ممكن أن تكون بين أي طرفين، ونادوا بقانونية الإجهاض وإباحته، بغض النظر عن شرعيته أو قانونيته، ومما يثير الانتباه هو انعقاد المؤتمر في بلد عربي إسلامي؛ ليؤكد ذلك على فرضية التآمر على المرأة المسلمة بالذات، بغية إفسادها وتدميرها.

* في عام ١٩٩٥م عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين، وقد استهدف هذا المؤتمر بشكل جوهري مؤسسة الأسرة، من خلال مقاربته لقضايا الجنس، والميراث، والزنا، والطلاق، والإجهاض، والشذوذ الجنسي، وقد كان عنوان ذلك المؤتمر «الحقوق الصحية والجنسية».

وقد دعت مقررات وتوصيات ذلك المؤتمر إلى:

١ - **مجال المرأة والتعليم**: حيث أكد على التعليم المختلط غير القائم على التمييز؛ وذلك لإثارة الغرائز والشهوات.

٢ - **مجال المرأة والصحة**: وفيه تشديد على الحريات الجنسية، وتشريع الإجهاض، وغير ذلك.

٣ - **مجال المرأة وحقوق الإنسان**: حيث تم النظر إلى المرأة كنوع، وليست كجنس، وقد أوصى المؤتمر باستخدام كلمة (جندر)، أي النوع الاجتماعي، بديلاً عن الذكر والأنثى، عند التحدث عن الجنس البشري - كما تزعم تلك التوصيات -، دون اعتبار لوصف الذكورة أو الأنوثة، فكلاهما يمكنه القيام بكل الأدوار، ولذا لا أهمية للتفريق بينهما من ناحية الجنس.

٤ - **مجال المرأة ووسائط الإعلام**: وفيه تأكيد على أهمية دور المرأة في وسائل الإعلام، وتحسين فرص مشاركتها فيه؛ لتقوم بدور فاعل فيه؛ لتحسين صورتها من خلال وسائل الإعلام.

«وبهذا يكون مؤتمر بكين قد حارب الشرائع السماوية، والتقاليد الاجتماعية، وهاجم الأدوار الطبيعية والتربوية للمرأة والرجل، الأم والأب، وأخرج المرأة للعمل، تحت ذريعة أن البيت قهر وسجن، وألغى دور الأم، وأعطاها ووهبها حق الإجهاض، وحرية التصرف في جسمها كما تشاء، وتوضح أن المؤتمر تحول إلى اجتماع دولي، تملى فيه قرارات وقوانين، على جميع دول العالم قبولها للتنفيذ بخضوع، ومن غير مناقشة»[١].

* ١٩٩٦م/ ١٩٩٩م عقدت عدة مؤتمرات دورية سنوية، تم فيها متابعة توصيات مؤتمر بكين، تحت مسميات بكين + ١ ، بكين +٢ ، بكين +٣ ، بكين +٤ .

* ٢٠٠٠م وقد عقد المؤتمر العالمي الخامس للمرأة في نيويورك، يعرف ببكين + ٥ (المرأة سنة٢٠٠٠) تحت مسمى (المساواة والتنمية والسلم للقرن الواحد والعشرين).

---

(١) مجلة الشقائق، مؤتمرات الأمم المتحدة عن المرأة، عولمة الشذوذ الجنسي وفرض الإباحية، العدد ٣٤ - ربيع الآخر ١٤٢١هـ/ يوليو أغسطس ٢٠٠٠م، ص١٧.

ومن ضمن المواد التي تضمنتها مقرراته:

- الدعوة إلى الحرية الجنسية والإباحية للمراهقين والمراهقات، والتبكير بها مع تأخير سن الزواج.

- إباحة الإجهاض.

- تكريس المفهوم الغربي للأسرة، وأنها تتكون من شخصين، يمكن أن يكونا من نوع واحد (رجل + رجل، أو امرأة+ امرأة).

- تشجيع المرأة على رفض الأعمال المنزلية، بحجة أنها أعمال ليست ذات أجر.

- فرض مفهوم المساواة الشكلي المطلق، والتماثل التام بين الرجل والمرأة في كل شيء، بما في ذلك الواجبات: كالعمل، وحضانة الأطفال، والأعمال المنزلية، وفي الحقوق: كالميراث.

- المطالبة بإلغاء التحفظات التي أبدتها بعض الدول الإسلامية على وثيقة مؤتمر بكين ١٩٩٥م[١].

* أوائل عام ٢٠٠٥م، عقد المؤتمر العالمي السادس للمرأة، تحت عنوان (بكين+١٠)، وذلك في نيويورك.

---

(١) آل عبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، مجلة البيان، عدد سابق، ص ٤٠.

ما تهدف إليه تلك المؤتمرات:

لقد أتاحت الظروف التي يمر بها العالم بعد سقوط المعسكر الشرقي في الاتحاد السوفيتي، وظهور أنماط جديدة للعلاقات الدولية، أتاحت للغرب الرأسمالي، أن يكون له تأثير كبير على العالم، عبر النظام العالمي الجديد، الذي يسعى الغرب لفرضه على العالم؛ بهدف إنشاء حضارة كونية عالمية، وهو ما نبه عليه هنتنغتون Huntington في كتابه صدام الحضارات: «إن فكرة حضارة عالمية أو كونية هي نتاج متميز للحضارة الغربية، فالعالمية أو الكونية Universalism هي أيديولوجية الغرب في مواجهة الثقافات غير الغربية، فمع نهاية القرن العشرين ساعدت فكرة حضارة عالمية في تبرير الهيمنة الثقافية الغربية على المجتمعات الأخرى، وحاجة تلك المجتمعات إلى تقليد الممارسات والمؤسسات الغربية»[1].

وقد كانت فكرة بلورة تلك الحضارة العالمية الكونية من أجل عولمة العالم، فكانت تلك المؤتمرات تقع في حلقة محاولات الغرب لفرض نموذجه الاجتماعي على العالم، بعد أن تيسر له أن يفرض ويعولم نموذجه السياسي، والاقتصادي، والإعلامي إلى حد كبير.

لذا تم استخدام مظلة الأمم المتحدة الدولية كغطاء عالمي وقانوني؛ لنشر قيم ومفاهيم جديدة يراد لها أن تحكم العالم، وتكون بديلاً للشرائع والقيم الدينية، وهذا بالطبع يصب في مصلحة تلك الدول والقوى المهيمنة، فكانت تلك المؤتمرات الدولية هي الأسلوب الذي استخدمته تلك القوى لإقناع بقية دول العالم بالفكر الجديد، الذي ينبني على حقيقة تصادم القيم الفطرية والأخلاقية، التي تشترك فيها الكثير من المجتمعات، الذي يمثل تحيزاً واضحاً لأنماط السلوك الاجتماعية، التي ترتكز على الإباحية والتحرر.

---

(١) هنتنغتون، صموئيل، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك أبو شهيوه، محمود خلف، ١٩٩٩م، ص١٤٣.

مقررات وأهداف تلك المؤتمرات المخالفة للشريعة الإسلامية:

إن أهداف المؤتمرات المعنية بالمرأة، تتمثل في طبيعة القضايا التي يتم طرحها للبحث والنقاش، لِتُعد في النهاية قرارات وتوصيات ملزمة للدول الأعضاء.

ولما كانت دول الغرب قد قبِلت بذلك المنهج في حياتها، بمعنى أنها أعطت المرأة الحرية الجنسية أي الإباحية، فهي لا تقصد بتلك المؤتمرات إلا العالم الإسلامي بالدرجة الأولى، الذي ارتأت من خلال تجاربها ولقاءاتها معه عبر العصور أن قوته تكمن في أمرين:

١- تحكيمه للإسلام في كل شؤون حياته، سواء أكانت اجتماعية، أو ثقافية، أو اقتصادية، أو سياسية.

٢- تمسكه بالأخلاق الإسلامية والسلوك الإسلامي، النابع من الوحيين، الكتاب والسنة.

فالأخلاق كالعفة والطهارة.. المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، هي التي رسمت معالم الشخصية الإسلامية.

فهاذان أمران تكمن فيهما قوة العالم الإسلامي، لذا أصبح تركيز القوى العظمى لهدمهما، وإن كانوا قد نجحوا في محاولاتهم لإقصاء تحكيم شريعة الله في الكثير من البلدان الإسلامية، فهم في طريقهم إلى القضاء على الأمر الثاني، وهو الأخلاق، الذي لا يزال يحكم حياة الكثير من المسلمين.

لذا ركزوا بشكل كبير على إبعاد المسلمين عن الأخلاق الإسلامية، التي فيها سر قوتهم وتماسكهم؛ لأنها تشكل حصناً منيعاً أمام مخططات الغزو الثقافي والأخلاقي.

«ومن أجل الوصول إلى هدفهم في تحطيم الأخلاق الإسلامية ركزوا على جانبين:

الأول: تغيير المفهومات والمصطلحات الأساسية، فصارت الإباحية (حرية)، والمجون (فناً)، والمسكرات (مشروبات روحية)، وهكذا.

الثاني: التركيز على تحطيم الأسرة، وهو بيت القصيد في هذه المؤتمرات»[1]، فعملوا على تذليل أي صعوبة أو اعتراض يقف أمام تحقيق أهدافهم، حتى ولو كانت شرائع دينية أو قيم أخلاقية، تخص الشعوب والمجتمعات الأخرى؛ وذلك للأسباب التالية:

١- تطور المفاهيم الاجتماعية في المجتمع الغربي ذاته، وتحولها لمزيد من الإباحية، والتفكك، والشذوذ، فصناع القرار لديهم غارقون في هذه الأوحال.

٢- ضغوط أصحاب المصلحة والمنفعة، ومن أولئك (تجار الجنس والدعارة)، وأصحاب دور الأزياء والتجميل، وشركات الأفلام والترفيه، وشركات السياحة والسفر.

٣- ضغوط جمعيات التحرر النسائية، ذات النفوذ والتأثير الواسع[2].

أبرز مقررات وأهداف تلك المؤتمرات:

١- إغفال الدين في مقررات وبرامج تلك المؤتمرات:

فلم تتطرق تلك المقررات لذكر الدين، أياً كان، فهذا أسوأ ما تحويه تلك المقررات من مبادئ هادمة، فهي خطيرة على الإنسانية بصفة عامة، وعلى البلاد الإسلامية بصفة خاصة، وقد أثيرت الاعتراضات ضد تلك المؤتمرات، التي تعتمد

---

(١) مجلة الشقائق، عدد سابق (٣٤)، ص١٤.
(٢) مجلة الأسرة، المرأة المسلمة والمؤتمرات، العدد (٩١) شوال ١٤٢١هـ، ص٢٢-٢٣.

في مرجعيتها على خلفية تستبعد فكرة الأديان، وتقوم على فصل الدين عن حياة وشؤون الإنسان، وهذا أمر ولاشك جد خطير، رغم أن محتويات تلك البرامج قد تولي الاحترام الكامل - كما تدعي - لمختلف القيم الدينية والأخلاقية.

جاء فـي منهاج العمل (الإطـار العالمـي) / المؤتمر العالمي الرابع للمرأة / بكين (١٩٩٥م):

«وقد وضع منهاج العمل بالتوافق التام مع أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهناك اعتراف بأن صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات والسياسات والبرامج والتدابير في جميع مجالات الاهتمام، هي مسؤولية كل بلد، مع إيلاء الاحترام الكامل لمختلف [القيم الدينية والأخلاقية والتقاليد والمعتقدات الفلسفية التي يؤمن بها جميع أفـراد شعبه]، وتمشياً مع جميع حقوق الإنسان [العالمية] والحريات الأساسية»[١].

إلا أنها تعِد أن أي شيء يقف في سبيل تحقيق برامجها يجب إزالته وتخطيه، بل قد يصل الأمر إلى محاولة القضاء عليه وشن الحرب ضده، حتى لو كان الدين الذي تدين به الأمم، أو المعتقد الذي تعتقد به المجتمعات، وذلك بسن القوانين التي تكفل إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التي تكون ضد حقوقها - المزعومة -، ومنها إلغاء الدين.

فقد جاء في التقرير نفسه: " تضمن احترام حقوق المرأة. . . ، عن طريق إلغاء أية قـوانين، أو تشـريعات تمييـزية، تقـوم على أسـاس الدين، أو العرق، أو الثقافة"[٢].

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع / بكين (١٩٩٥م) - الفصل الثاني/ الإطار العالمي، الفقرة (٩)، ص١٢.

(٢) تقرير مؤتمر بكين - الفصل الرابع، باء -الفقرة (١)-و-، ص٣٨(للإطلاع على بعض مفردات مؤتمر بكين١٩٩٥م أنظر الملحق ص٣٤٣ومابعدها.

وقد تضمنت ملاحظات رابطة العالم الإسلامي من أن:

برنامج هيئة الأمم المتحدة لم يتطرق إلى الدين - أياً كان - في التأثير على حياة السكان وجوانب التنمية المطلوبة، عن طريق استغلال القيم الفاضلة والمبادئ القوية، التي تدعو إليها الأديان، وتأثير الأديان الواضح على حياة الإنسان، وما يحدث من الفوضى التي يشهدها العالم من قتل أو انتحار جماعي، سببه: تجاهل تأثير الدين في النفوس وفي الحياة، وكذلك لأن البرامج تعتمد في مرجعيتها على خلفية تستبعد فكرة الأديان، فالدين عامل مهم من عوامل قيام الحضارة.

فالأمر ذو أهمية كبيرة بالذات بالنسبة للمجتمعات الإسلامية فالدين عندها شامل لكل شؤون الحياة، ولا يمكنها أن تتخلى عنه، وإلا ضاعت، كما حصل في المجتمعات الغربية، فالدين لسعادة المجتمعات في الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

كما أن الإنسان مخلوق كرمه الله وحماه وصانه من أن يقع فريسة، تتقاذفه أهواء المغرضين، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ [الإسراء: ٧٠].

٢ - العمل على هدم الأسرة وزعزعة استقرارها:

دعت مقررات مؤتمرات هيئة الأمم المتحدة إلى سن شكل جديد للأسرة، خلافاً لما هو متعارف عليه، وما تدعو إليه الأديان السماوية، وبالذات الدين الإسلامي،

فرغم اعترافها - أي برامج الأمم المتحدة - بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، ولذا ينبغي حمايتها وصيانتها ودعمها، لكن لا بأس لديهم أن تتعدد أشكال الأسرة (امرأة + امرأة ، رجل +رجل).

جاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو (١٩٨٤م):

" ينبغي للسياسات الديمغرافية - أي السكانية - أن تحترم حقوق الإنسان، والمعتقدات الدينية، والقناعات الفلسفية، والقيم الثقافية، والحقوق الأساسية، لكل فرد أو زوجين، في تحديد حجم أسرته أو أسرتها "[١].

وجاء في التقرير نفسه: " تعترف خطة العمل العالمية للسكان بالأسرة - بأشكالها المتعددة -، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، وتوصي بإعطائها حماية قانونية. والأسرة مرت - ولا تزال تمر - بتغييرات أساسية في بنيتها ووظيفتها "[٢].

وجاء في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م):

" في حين توجد مفاهيم شتى عن الأسرة في مختلف النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية، فإن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وعلى ذلك فهي جديرة بأن تحظى بحماية ودعم شاملين، وقد أثرت عملية التغير الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي السريع في أنحاء العالم، على أنماط تكوين الأسرة والحياة الأسرية، فأحدثت تغييراً كبيراً في تكوين الأسرة وهيكلها، أما الأفكار التقليدية - يقصد النظام الطبيعي لشكل الأسرة - للتقسيم، على أساس الجنس

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو (١٩٨٤م): الفصل الأول- باء/ ثالثاً، الفقرة (٢٠)، التوصية ١٣، ص٢٣، نقلاً: عن فؤاد العبد الكريم، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، مرجع سابق، ص٤٣٨.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان/ مكسيكو (١٩٨٤م): الفصل الأول - باء/ ثالثاً، الفقرة (٢٤)، ص٢٩، نفس المرجع السابق، ص٤٣٩.

(الذكر والأنثى)، للمهام الأبوية والمهام المنزلية، وللمشاركة في القوة العاملة بأجر، فلا تعكس الحقائق والتطلعات الراهنة"[1].

فالأمم المتحدة تأخذ في اعتبارها حين صياغة أهدافها أن تضع سياسات وقوانين تشمل تعددية أشكال الأسرة، باستخدام عبارات غامضة مطاطة؛ لتشجيع الاعتراف بالأسرة، التي تتكون خارج الإطار الشرعي للزواج - سواء كانت بين رجل وامرأة بدون زواج، أو بين رجلين أو بين امرأتين - كما يحدث عند الغرب-، وذلك في خِضَمّ السعي لتدمير الأسرة وهدمها، فالغرب يرون في مفهوم الأسرة - بالمعنى الذي يقره الدين -، مفهوماً عقيماً؛ لأنه لا يتقبل العلاقات الجنسية الحرة بين مختلف الأعمار، ويشترط أن تكون بين ذكر وأنثى فقط، ومن خلال الإطار الشرعي؛ ولأنه لا يمنح الشواذ حقهم في تكوين أسر فيما بينهم، ويتمسك بالأدوار النمطية للأبوة والأمومة والزوجية، معتبرين أنها مجرد أدوار اعتادها الناس فيما درجوا عليه، ويجب استبعاد الالتزام بها؛ حتى يمكن إقامة مجتمع متحرر من القيود والروابط.

وهذا كله يتناقض بشكل صريح مع الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السمحة، التي تحرص على مصالح البشر جميعاً، كما أنه أيضاً يتنافى مع ما جاء في الديانات والمذاهب الأخرى.

فالسبيل الوحيد هو التمسك بهدي الإسلام في تكوين الأسر، عن طريق الزواج القائم على عقد بين الرجل والمرأة، وفق القواعد الشرعية المنظمة لذلك.

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م): الفصل الخامس - ألف، الفقرة (١-٥)، ص٢٩ (انظر الملحق ص٣٣٠ وما بعدها)

فالزواج ما شُرّع في الدين الإسلامي الحنيف إلا ليحقق للفرد ثـلاثة أهـداف، لا يمكن أن يستغني عنها الفرد، وهي:

" أ - الحصول على الولد على نحو مشروع لا شبهة في نسبه.

ب - إرضاء الغريزة الفطرية من خلال قناتها المشروعة، قال تعالى: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

ج - الأنس النفسي إلى الإلف، والسكن إليه، والتعاون على شدائد الحياة، وأحداثها، وصروفها"[١].

فهذه المقاصد لا تتحقق إلا في إطار الزواج الشرعي القائم على تحقيق المصالح ودرء المفاسد، والهادف إلى تكوين أسرة مستقرة؛ لتعمير الكون لا لتدميره، وتريد تلك المؤتمرات عولمة الرذائل وعولمة الشذوذ الجنسي.

٣- إلغاء سلطة الأبوين، ورفع ولاية الآباء عن أبناءهم:

تسعى الأمم المتحدة من خلال برنامجها المشؤوم أن لا يكون للوالدين على أبنائهما سلطة، أو رقابة، أو ولاية، بالذات فيما يتعلق بالأمور الجنسية وما يتبعها، بمعنى أن يفعل الولد وتفعل البنت ما يشاءان ومع من يشاءان، من دون أدنى تدخل من آبائهم، أو من يتولون مسؤوليتهم، بل تطالب تلك المقررات الوالدين بالتغاضي عن النشاط الجنسي لأبنائهم - المراهقين بالذات -، من غير طريق الزواج الشرعي، واعتبار هذا النشاط أمراً شخصياً، لا يحق لأي من الوالدين أن يتدخل فيه.

---

(١) جاد، الحسيني سليمان، مرجع سابق، ص٤٧-٤٨.

فقد ورد في برنامج هيئة الأمم المتحدة في تقرير المؤتمر العالمي الرابع للمرأة / بكين (١٩٩٥م):

"الاعتراف بالاحتياجات المحددة للمراهقين [الفتيان منهم والفتيات]، وتنفيذ برامج مناسبة محددة، مثل تقديم المعلومات [بشأن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية] بشأن الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والاعتراف بحقهم في أن تضمن لهم الخصوصية والسرية، واحترام الموافقة الواعية: [مع مراعاة ما للوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الأطفال من حقوق وواجبات ومسؤوليات، وبما يتمشى مع اتفاقية حقوق الطفل]" (١).

وهنا يتضح أنه يراد أن تكون سلطة الوالدين لا تتعدى كونها سلطة توجيه وإشراف فقط، أو موافقة نهائية لا قيمة لها، فترفع عنهما الولاية على أبنائهما من خلال الاحتفاظ لهم بالخصوصية والسرية، فيما يتعلق بالخدمات الصحية الجنسية والتناسلية، فتلك دعوة إلى الآباء أن لا يكون لهم سيطرة على أبنائهم، سوى فقط في الإرشاد والتوجيه، ليس ذلك فقط، بل يراد إشراك جهات أخرى في ذلك التوجيه كالمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام وغيرها.

وجاء في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م):

" يتعين على البرامج (برامج الرعاية الصحية) إشراك وتدريب كل من يتسنى لهم توفير التوجيه للمراهقين، فيما يتعلق بالسلوك الجنسي والتناسلي المسؤول، وبخاصة الأبوين والأسر، وأيضاً المجتمعات المحلية، والمؤسسات الدينية،

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع للمرأة / بكين (١٩٩٥م) -الفصل الرابع -جيم، فقرة (١٠٨) -ز-، ص٥٧-٥٨.

والمـدارس، ووسـائط الإعـلام، وجماعات الأقـران، وينبغي على الحكومات والمنظمات غير الحكومية تعزيز البرامج الموجهة إلى تثقيف الأبوين، بهدف تحسين تفاعل الأبوين والأطفال؛ لتمكينهم من الالتزام على نحو أفضل بواجباتهم التربوية في دعم عملية نضج أطفالهم، لا سيما في مجالات السلوك الجنسي و[الصحة الجنسية والتناسلية][(1)].

وبذلك ترفع الولاية منهم عن أبنائهم وبناتهم، من حيث الرقابة الأخلاقية والتربية السوية، والحماية لهم، ورعايتهم من صغرهم إلى أن يكبروا، وفي ذلك مسؤولية عليهم.

إن ما تسعى إليه تلك المقررات مخالف صراحة لروح الشريعة الإسلامية، وما نصت عليه، فالآباء والأمهات مسؤولين مسؤولية تامة عن أبنائهم، من حيث تربيتهم التربية الإسلامية الجادة الصحيحة، وإعدادهم الإعداد الكامل؛ لتحمل أعباء الحياة، والحفاظ عليهم من الوقوع في الزلل والخطأ.

"والإسلام في دعوته إلى تحمل المسؤوليات، حمل الآباء والأمهات مسؤولية كبرى في تربية الأبناء وإعدادهـم الإعـداد الكامل لحمل أعباء الحياة، وتهددهم بالعذاب الأكبر، إذا هم فرطوا وقصروا وخانوا"[(2)]، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ**﴾ [التحريم: ٦].

كما أن رسول الله ﷺ قد أكد على هذه المسؤولية، كما أنه أوصى بضرورة العناية بالأبناء، والقيام بأمرهم، والاهتمام بتربيتهم، فقال ﷺ: ﴿الرجل راع في

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م): الفصل السابع - هاء، الفقرة (٧-٤٦)، ص٥٣.

(٢) علوان، عبد الله ناصح، تربية الأولاد في الإسلام، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص١٣٥.

أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها﴾[1]، وأبناؤهم من رعيتهم، التي تقع مسؤولية الحفاظ عليهم في دائرة مسؤولية الوالدين، فعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - يحدث عن رسول الله ﷺ : ﴿ أكرموا أولادكم وأحسنوا أدبهم ﴾[2]. ويدخل - أيضاً- من ضمنه تعليم الأبناء حسن الخلق، والأدب، والحياء، والتربية الإيمانية، والفضائل.

فمن التفريط في تربيتهما أن يتركا فريسة تلك العلاقات المنحرفة، والشذوذ الجنسي، والأمراض التي تنتج عنها، التي سيكون أثرها ليس مقتصراً على الأبناء فقط، بل سيتعدى ذلك خطره على أسرهم ومجتمعاتهم، بل على الأمة كلها، وهذا الذي نهى عنه الإسلام.

وقد أشار تقرير سنوي أعده المعهد الوطني الفرنسي للأبحاث الديمغرافية، وقدم إلى البرلمان الفرنسي: " وقد ألقى هذا التقرير الضوء على القضايا الخطيرة التي تنخر المجتمع الفرنسي من الداخل وتهدد بناءه وتماسكه.. ويرصد التقرير الأوضاع التي آلت إليها مؤسسة الزواج، وكيف أنها لم تعد إطاراً للعلاقات بين الجنسين، بل أصبحت العلاقات غير الشرعية هي النمط السائد بين الرجل والمرأة، فمن بين كل عشرة أشخاص متزوجين يوجد تسعة منهم خارج الإطار الشرعي للزواج، كما أشار التقرير أن ظاهرة الحمل في صفوف الفتيات المراهقات البالغات ما بين عشر سنوات إلى ١٤ سنة في ارتفاع.. "[3].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها، رقم الحديث (٥٢٠٠).

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب بر الوالدين والإحسان إلى البنات، رقم الحديث (٣٧٥٤).

(٣) مجلة المجتمع، العدد(١٤٠١) - ١٩صفر١٤٢١هـ/ ٢٣-٥-٢٠٠٠م، ص٣٤-٣٥.

فهنا إشارة لما وصلت إليه أوضاع المجتمعات الغربية التي انتشرت فيها الموبقات والأمراض، وكثرة اللقطاء، التي يراد للمجتمعات المسلمة أن تحذو حذوها، وتسير في نفس طريقها، لتصل إلى نفس النهاية التي وصلت إليها تلك المجتمعات المنحلة، من الدمار والضياع، ورغم ذلك فهي لا تدعو إلى نشر الفضيلة والخلق.

٤- الدعوة إلى إلغاء الميراث، أو المساواة في الميراث بين الذكر والأنثى:

يشير تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م):

" يلزم بذل جهود خاصة في مجال التعليم والإعلام، للتشجيع على معاملة البنات والأولاد على قدم المساواة، فيما يتعلق بالتغذية، والرعاية الصحية، وحقوق الميراث، والتعليم، والنشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي "[(١)].

إن هذه الأمور المذكورة وغيرها، قد حفظتها الشريعة الإسلامية للمرأة ولم تجعلها عقبة أمامها، وقد تساوت فيها المرأة مع الرجل، حتى في الميراث الذي ينادون بالتساوي فيه مع الرجل، بل قد تأخذ المرأة أحياناً أكثر من نصيب الرجل في الميراث، في بعض الحالات التي لا مجال لسردها هنا، فمن الآيات التي وردت في بيان ذلك قول الله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ والأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧]، فهذا تقسيم قرره الخالق جل جلاله، وبرنامج الأمم المتحدة يدعو إلى معارضته تمهيداً لإلغائه، باعتبار أن مقررات تلك المؤتمرات - ملزمة إلى حد كبير - لتنفيذها من قبل الدول الأعضاء.

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م)-الفصل الرابع -باء، الفقرة(٤-١٧)، ص٢٦.

فالإسلام قد حفظ للمرأة المسلمة كامل حقوقها، ولم يهضم منها شيئاً - كما يدعي أعداء الإسلام -؛ لأن دعواهم للمساواة في الميراث بين الجنسين، فيه اتهام للإسلام بأنه ظلم المرأة، والدين الإسلامي بعيد كل البعد عن الظلم.

وقد دعت برامج ومقررات الأمم المتحدة إلى المساواة بين الجنسين في الميراث، وهذا مخالف لما جاء في الإسلام، الذي تولى الله سبحانه وتعالى في كتابه قسمة التركة بين الذكر والأنثى، بناءً على أسس واعتبارات تقوم على العدل.

فما تريده تلك المقررات مخالف لتلك الاعتبارات؛ ذلك لأنها تسعى لإلغاء تشريعٍ إلهيٍ قائمٍ؛ لكي تحقق المساواة بين الجنسين في الميراث.

٥- الدعوة إلى إباحة العلاقات الجنسية المحرمة (الزنا):

حفلت مقررات مؤتمرات المرأة بالدعوة الصريحة والواضحة إلى إباحة العلاقات الجنسية المحرمة (كالزنا) مثلاً، التي يتعدى خطرها إلى المجتمعات كلها؛ لما تنتج عنه من أمراض واختلاط الأنساب، وغير ذلك من الآثار المدمرة على المجتمعات.

وقد أشار تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م):

" الاعتراف بحق الأزواج والأفراد (غير المتزوجين من الناس) في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتناسل دون تمييز وإكراه وعنف). ولدى ممارسة الأزواج والأفراد لهذا الحق، ينبغي أن يأخذوا في الاعتبار حاجات معيشتهم ومعيشة الأولاد في المستقبل، ومسؤولياتهم تجاه المجتمع، وينبغي أن يكون تعزيز الممارسة المسؤولة لهذه الحقوق لجميع الأفراد، المرتكز الأساسي بالنسبة للسياسات والبرامج، التي تدعمها الحكومة والمجتمع في مجال [الصحة الجنسية والتناسلية][1].

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م) - الفصل السابع - ألف، الفقرة (٧-٢)، ص ٤١.

وجـاء فـي تقرير المؤتمـر العالمي للبيئة والتنمية / ريـودي جانيرو (١٩٩٢م):

" ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات نشطة لتنفيذ برامج لإنشاء وتعزيز المرافق الصحية الوقائية والعلاجية التي تتضمن رعاية صحية تناسلية مأمونة وفعالة، تركز على المرأة وتديرها المرأة. وينبغي للبرامج أن تدعم بالكامل دور المرأة المنتج، ودورها التناسلي ورفاهيتها "(١).

فهنا دعوة إلى الاعتراف بحقوق الأفراد وغير المتزوجين في ممارسة نشاطهم الجنسي، ومساواتهم في الحقوق مع المتزوجين بشكل شرعي معترف به، بل المطالبة بذلك من خلال الاعتراف بها بشكل رسمي ورئيس، ضمن سياسات الحكومة، والاعتراف بذلك من قبل المجتمعات وتقبلهم لها، والأمر لا يتوقف على هذا الجانب، بل ينبغي دعم تلك الممارسات والحقوق لهؤلاء (الزناة)، من قِبل الحكومة والمجتمع بشكل رسمي، أي سن القوانين التي تدعم تلك الممارسات والاعتراف بها، وإنشاء المـرافق الصحيـة العـلاجية التـي تراعي تلبية احتياجات النساء الجنسية الترفيهية !!.

وفي هذا توجيه للفطرة التي ينبغي تفريغها ضمن الإطار الشرعي - كما أمر الإسلام الحنيف -، في طريق غير سوي، ويراد الاعتراف بهذا الطريق غير المشروع لتفريغ الغريزة الجنسية.

كما أن فيه مخالفة لما جاء به ديننا الحنيف، الذي دعا إلى تصريف الغريزة الفطرية الجنسية في طريقها المشروع، وهو الزواج، وحرم الزنا؛ لأنه فاحشة وطريق سيئ،

(١) تقرير المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية / ريودي جانيرو (١٩٩٢م): الفصل الرابع والعشرون / الفقرة (٢٤-٣)، ص٤٠١. نقلاً: عن العبد الكريم، مرجع سابق، ص٣٩٩.

قال الله تعالى: ﴿ وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقد ورد في خطبة الرسول ﷺ أنه قال: ﴿ يا أمة محمد، والله إنه لا أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته، يا أمة محمد، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً ﴾، ثم رفع يديه وقال: ﴿ اللهم هل بلغت ؟ ﴾[1].

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: " مفسدة الزنا من أعظم المفاسد، وهي منافية لمصلحة نظام العالم في حفظ الأنساب، وحماية الفروج، وصيانة الحرمات، وتوقي ما يوقع أعظم العداوة والبغضاء بين الناس، فظهورها من أمارات خراب العالم "[2].

إن الإسلام قطع كل الطرق التي تؤدي إلى ارتكاب فاحشة الزنا، وأغلق كل الطرق والمنافذ الموقعة فيها، كالاختلاط غير المنضبط بضوابط تعاليم الدين، والنظرة الآثمة، والخلوة المحرمة، والتبرج وإظهار المفاتن، وغير ذلك، بل وشرع التعزيرات والعقوبات المترتبة على ذلك، قال تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢].

وقد حرص الإسلام على ذلك؛ صيانة للأعراض، والأنساب، والروابط الأسرية، والعلاقات الإنسانية؛ وحماية للإنسان من الانغماس في وطأة الرذيلة، التي تؤدي إلى هلاك الفرد وضياع المجتمع.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف، رقم الحديث(١٠٣٠)، صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ، رقم الحديث (٢٠٣٩).

(٢) ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر، الجواب الكافي، تحقيق: أبي عبيد الله بن عالية، ط٤، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص٢٢٠-٢٢١.

وما تريده تلك المؤتمرات هو عولمة (الرذيلة)، وعولمة (الجنس)، عبر مقرراتها التي تبيح، بل وتريد تشريع قانون الزنا والرذيلة؛ لتنتشر الفاحشة، وتعم الفوضى، وتزداد المفاسد في العالم.

٦- إباحة الإجهاض:

لقد دعت بعض مقررات تلك المؤتمرات إلى إباحة الإجهاض، وتيسير ذلك بكل الوسائل المتاحة والممكنة، مع عدم التصريح به بشكل واضح في نصوصها التي أقرتها، فمن يدقق في تلك النصوص يجد فيها الدعوة إلى إباحة الإجهاض، والسبل المتاحة لفعله.

ففي أحد توصيات المؤتمر الدولي الرابع للمرأة/ بكين (١٩٩٥م)، ما يشير إلى ذلك:

"ينبغي على الدوام إعطاء الأولوية القصوى لمنع حالات الحمل غير المرغوب فيه، وبذل كافة الجهود للقضاء على الحاجة إلى اللجوء إلى الإجهاض، أما النساء اللاتي يحملن حملاً غير مرغوب فيه، فينبغي أن تيسر لهن فرص الحصول على المعلومات الموثوقة والمشورة الخالصة، وأية تدابير أو تغييرات تتصل بالإجهاض في إطار نظام الرعاية الصحية، لا يمكن أن تتقرر إلا على المستوى الوطني أو المحلي، ووفقاً للتشريع الوطني، وفي الحالات التي لا يكون فيها الإجهاض مخالفاً للقانون، يجب الحرص على أن يكون مأموناً، وينبغي في جميع الحالات تيسير حصول المرأة على خدمات جيدة المستوى، تعينها على معالجة المضاعفات الناجمة عن الإجهاض، وينبغي أن تتوافر لها على الفور خدمات ما بعد الإجهاض في مجالات المشورة والتوعية وتنظيم الأسرة، الأمر الذي من شأنه المساعدة على تجنب تكرار الإجهاض"(١).

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي للمرأة/ بكين (١٩٩٥م): الفصل الرابع - ج (١)، فقرة(١٠٧-ي)، ص٥٤.

وفي تقرير آخر صادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م) يشير إلى أنه:

" ينبغي بذل جهود خاصة لإشراك الرجل وتشجيعه على الاشتراك النشط في الأبوة المسؤولة، [والصحة والسلوك الجنسيين والتناسليين]، بما في ذلك [تنظيم الأسرة]، وصحة الأم والطفل في مراحل ما قبل الولادة، والوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيه، وتلك التي تنطوي على مخاطر كبيرة "(١).

فهذه دعوات تنطوي على مخاطر كبيرة؛ لأنها تشجع على الإجهاض وتبيحه، وتعمل على تيسيره، عبر إتاحة الوسائل التي تمكن القيام به؛ لأنه طريقة مجدية لديهم للحد من النمو السكاني، التي يراد من أجهزة الدولة أن تيسرها وتوفرها، حتى تكون تلك الإباحة متلبسة بلباس النظام والقانون. وقد تم التفريق بين الإجهاض المأمون، الذي لا يعد مخالفاً للقانون، والإجهاض غير المأمون، الذي ينطوي على مخالفات قانونية وصحية، فينبغي أن توفر للمرأة التي تريد التخلص من حملها (عبر الإجهاض المأمون)، المعلومات الموثوقة والمشورة الجيدة، للتخلص من جنينها بطريقة مأمونة وقانونية!!.

فالإجهاض الذي دعت إليه تلك المؤتمرات، يتصل بصلة وثيقة بالإباحية للجنس (الزنا)، والحد من النمو السكاني، فأما ما يتصل بالإباحية للجنس فنجد: " إن الإجهاض الذي تدعو إليه منظمة الأمم المتحدة من خلال مؤتمراتها، صلته وثيقة بالإباحية والجنس، المسقطة للقيود والالتزامات، فالحديث عنه كسياسة معلنة هو ما تسعى إليه تلك المؤتمرات، فالإجهاض بهذا التصور موقف يوسع مجال العلاقات

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م)، الفصل الرابع - جيم، الفقرة (٤-٢٧)، ص٢٨.

غير الشرعية بين الرجل والمرأة، ويضيق في الوقت نفسه من فرص بناء الأسرة، التي تسعى المنظمة الدولية لبنائها والأخذ بيدها، فهناك تناقض حاد تسعى إليه الأمم المتحدة لإصلاح الأسر، من خلال الدعوة لشرعية فوضى جنسية، عارية من الضوابط والقيود"[1].

فهذه هي الصورة التي يراد للمجتمعات الإسلامية أن تكون عليها، من خلال عولمة الإجهاض، وذلك من خلال تشريع قوانين للإجهاض، تُلزم الدول بتنفيذها، إما لدوافع الحد من النمو السكاني، بسبب الفقر، وهذا هدف يعلنون عنه صراحة، وإن كان هدفهم الذي يخفونه هو هدف سيئ، يراد من خلاله نشر الفوضى الإباحية الجنسية، التي يسهل القضاء على مخلفاتها بتشريع تلك القوانين.

إن الإسلام قد حرم قتل النفس إلا بالحق، فقال تعالى: ﴿ ...**وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [**الأنعام**: ١٥١] ، وقال تعالى: ﴿**وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا**﴾ [**الإسراء**: ٣١]، فلقد نهى الخالق جل جلاله عن قتل الأولاد خشية الفقر، سواء كان الولد في بطن أمه أم مولوداً، والقتل للولد وهو في بطن أمه معناه إجهاضه (إسقاطه)، فلا يجوز القتل لأي سبب من الأسباب، إلا إذا كان فيه تهديد لحياة الأم، ولا يعد ذلك قتلاً.

"إن الطفل المتخلق، سواء كان تخلق بطريق الحرام أو الحلال بالطريقة الصناعية أم الطبيعية، فإن الحكم في حقه واحد وهو الحرمة، (فهو من النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق)، بغض النظر عن طريقة وسبب مجيئها إلى الحياة، لقد حرص الإسلام على سلامة الجنين، المتكون في بطن المرأة عن طريق الزنا، فالإسلام يعتبره

---

(١) جاد، الحسيني سليمان، مرجع سابق، ص٦٢-٦٣.

إنساناً محترماً، فقد روي عــن عبــد الله بن بريـدة عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: ﴿. . فجاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله، إني قد زنيت فطهرني، وإنه ردها، فلما كان الغد، قالت: يا رسول الله لم تردني؟ لعلك أن تردني كما رددت ماعزاً، فوا الله إني لحبلى، قال: "إما لا، فاذهبي حتى تلدي. . الحديث﴾[1]، فإذا نفخ الروح في الجنين فيحرم قتله حتى ولو كان من زنى"[2].

فهذا من تكريم الإسلام للإنسان، أن حرم قتله إلا بالحق، فليس من الحقوق أن يقتل من أجل فقر أهله وعوزهم، وليس من الحقوق أن يتخلص منه، من أجل مسح آثار الجريمة التي ارتكبها أبواه، فهو ليس مذنباً في كل الأحوال.

٧- محاربة الزواج المبكر (برفع سن الزواج):

تعمل برامج الأمم المتحدة على التنفير من الزواج المبكر، من خلال تشجيع الشباب والشابات على كل ما من شأنه الحؤول دون إتمام الزواج المبكر، وقد تفننت تلك البرامج في تنويع الطرق والأساليب، التي يمكنهم بها شغل أوقات الشباب، لتهدر سنوات عمرهم فيها، دون أن يفكروا في أمر الزواج.

فقد حثت تلك المقررات - على سبيل المثال - على مواصلة التعليم، لتهيئة غد أفضل مزدهر، ولتنمية اقتصادية اجتماعية مزدهرة، تحول دون حدوث زيجات مبكرة؛ لأن الجهد والوقت سيكون منصباً في التعليم والعمل، ولن يكون هناك أدنى تفكير في الزواج.

وقد ذكر ذلك في تقرير المؤتمر الدولي للسكان / القاهرة (١٩٩٤م):

"تشجيع الأطفال والمراهقين والشباب، وخاصة الشابات، على مواصلة تعليمهم بغية تهيئتهم لحياة أفضل، وزيادة إمكاناتهم البشرية؛ للمساعدة في

(١) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، رقم الحديث (٤٣٨٦).
(٢) سلامة، زياد أحمد، أطفال الأنابيب بين العلم والشريعة، ط١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص ٢١٢.

الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة وحالات الحمل عالية الخطورة؛ ولتخفيض ما يرتبط بذلك من معدلات الوفيات والاعتلال "[1].

ولا يتوقف الأمر عن هذا الحد، بل يتعداه إلى الطلب من الحكومات أن تدعم تلك الأمور، التي تفضي إلى إزالة الرغبة في الزواج المبكر، بإيجاد البدائل التي تغني عنه، والعمل على صياغة قوانين تحدد السن القانونية للزواج.

وقد جاء في التقرير نفسه: " على الحكومات أن تتوخى الدقة في إنفاذ القوانين التي تكفل عدم الدخول في الزواج إلا بإرادة حرة، وبالموافقة التامة من قبل الزوجين المقبلين عليه، وبالإضافة إلى ذلك ينبغي على الحكومات أن تتوخى الدقة في إنفاذ القوانين المتعلقة بالسن الشرعي الأدنى لقبول الزواج، والسن الأدنى عند الزواج، وأن تزيد السن الأدنى عند الزواج، حيثما اقتضى الأمر. وعلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية توليد الدعم الاجتماعي اللازم؛ لإنفاذ القوانين المتعلقة بالسن الأدنى الشرعي عند الزواج، لا سيما بإتاحة بدائل تغني عن الزواج المبكر، من قبيل توفير فرص التعليم والعمل"[2].

فها هي الأمم المتحدة تعمل على استنفاذ كل وسائلها لمحاربة الزواج المبكر، وفي ظل العولمة الرأسمالية نجد أن أقوى وسيلة استخدمتها للتنفير منه، هي الدعوة لمواصلة التعليم والمشاركة في التنمية الاقتصادية، لتتمكن المرأة - كما يزعمون - من تحقيق ذاتها، ناسين أو متناسين، أن الزواج المبكر لا يشكل عائقاً أمام مواصلة التعليم أو العمل، بل هو أمر يعين عليه في أغلب الأحيان؛ لأن في الزواج تحقيق

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م)، الفصل السادس - باء- الفقرة (٦-٧)-(ج)، ص٣٤.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م)، الفصل الرابع - باء-الفقرة (٤-٢١)، ص٢٧.

للاستقرار النفسي والإشباع العاطفي، الذي يساعد على توفير الجو المريح للتعلم والعمل، وتحقيق أفضل حالات الإبداع.

أما ما تريده تلك المؤتمرات من خلال محاربة الزواج المبكر، فهو نشر الفساد من خلال نشر الإباحية الجنسية، فهناك " تناقض في هذه المؤتمرات، وذلك من خلال التنفير بشدة - في أكثر من مؤتمر - من العلاقات الجنسية في إطار الزوجية - بحجة أن الزواج يعتبر مبكراً وسابقاً لأوانه -، والصمت المطبق عن الحديث عن العلاقات الجنسية إذا كانت خارج إطار الزوجية، وفي سن مبكرة، فما أعظم هذا التناقض؟؟!!"[1].

كما أن تلك المؤتمرات تدعو إلى رفع سن الراغبين في الزواج من الجنسين، عن طريق سن القوانين التي تسهل ذلك، وفي ذلك معارضة لما جاء في الإسلام الحنيف، الذي دعا إلى المسارعة في الزواج؛ لتحقيق الإحصان والتعفف، ما دام في ذلك استطاعة وقدرة ميسرة، قال تعالى: ﴿ **وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾ [النور: ٣٢]. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: ﴿ كنا مع النبي ﷺ شباباً لا نجد شيئاً، قال لنا رسول الله ﷺ ﴿يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ﴾[2].

---

(١) العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية.. دراسة نقدية في ضوء الإسلام، مرجع سابق، ص٤٨٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من لم يستطع الباءة فليصم، رقم الحديث (٤٦٧٨)، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، رقم الحديث (٢٤٨٥).

فمن حرص الإسلام على حماية المجتمع أن رغب في النكاح، لحصول الإحصان والتعفف؛ وذلك لإعلاء راية العفة والطهارة في أنحائه، وسد منافذ الفساد والرذيلة والشذوذ الجنسي، التي قد تنشأ بسبب كثرة غير المتزوجين بين أفراد المجتمع الإسلامي، مما قد يؤدي إلى انتشار الفواحش - لا سمح الله - وغيرها من الآثار الخطيرة المدمرة للمجتمعات الإسلامية.

٨- المساواة المطلقة بين المرأة والرجل:

لقد حفلت بعض مقررات مؤتمرات الأمم المتحدة بالكثير من النصوص الصريحة، التي تطالب بالمساواة التامة والمطلقة بين الجنسين، على كافة الأصعدة، وفي مختلف القضايا، وهي بذلك تدعي أن الإسلام لم ينصف المرأة، ولم يسوّ بينها وبين الرجل في الحقوق، مع أن الأمر غير ذلك تماماً.

فمن النصوص التي تدعو إلى المساواة في كل شيء ما أشار إليه تقرير المؤتمر العالمي الرابع للمرأة / بكين (١٩٩٥م):

" وتشكل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في الحياة السياسية والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، على الصعيد الوطني، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، إلى جانب القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، أهدافاً ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي "[١].

إن المساواة التي تنادي بها تلك المؤتمرات في بنودها هي مساواة مطلقة تامة، لا تنظر إلى الفروقات الفطرية بين الجنسين، ولا تنظر إلى ما عليه المرأة، وتدعي أن ذلك من حقوقها التامة - أي المساواة -، التي ينبغي أن تحصل عليها وتُعطاها، حتى

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع للمرأة / بكين (١٩٩٥م)، الفصل الثاني (الإطار العالمي)، الفقرة (١١)، ص١٣.

ولو كان ذلك مخالفاً لما نصت عليه الأديان السماوية، أو ما كان عليه الجنسين من فروقات تكوينية، أو نفسية، وقد كرسوا لمفهوم المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، بمعنى التماثل التام، وأهملوا الفروق والاختلافات بين الجنسين.

ولم يكتفوا بذلك، بل ربطوا بين حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبين تلك المساواة المزعومة، حتى إن كلمتي ذكورة وأنوثة صارتا تعتبران من معاني التمييز، ويجب أن تستبدلان بكلمة نوع GENDER حتى تتحقق المساواة المطلوبة.

وقد أشار تقرير مؤتمر بكين ١٩٩٥م إلى: " أن النهوض بالمرأة[واحترام كرامتها الأصلية]، وتحقيق المساواة[الأساسية] بينها وبين الرجل، هما[مسألة متصلة بحقوق الإنسان وشرط] للعدالة الاجتماعية، وينبغي ألا ينظر إليهما بشكل منعزل على أنهما من المسائل الخاصة بالمرأة، فهما السبيل الوحيد لبناء مجتمع قابل للاستمرار وعادل ومتقدم. وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، شرطان أساسيان لتحقيق الأمن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والبيئي لدى جميع شعوب الأرض"(١).

إن المطالبة باحترام كرامة المرأة والنهوض بها، وإعطائها حقوقها كاملة ومساواتها بالرجل في الإنسانية، وفي الحقوق المشتركة، أمر لا غبار عليه، بل المطلوب تحقيقه، وقد سبق الإسلام في هذا الشأن منذ أربعة عشر قرناً، ولكن ما يجب أن يرفض هو السعي لمساواة المرأة بالرجل مساواة تامة مطلقة في كل شيء وبلا حدود، حتى إنه توجد محاولات مستمرة من قبل الغرب لتتساوى المرأة مع الرجل

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع للمرأة / بكين (١٩٩٥م)، الفصل الثالث، الفقرة (٤٣)، ص٢٢.

في تعدد العلاقات الجنسية، فكما أن للرجل خليلات وعشيقات، أو زوجات متعددات، فينبغي أن يكون لها مثل ما له، فهذا حق من حقوقها، التي ينبغي أن تتساوى فيه مع الرجل!!!.

فالمساواة المطلقة التي ينادون بها جاءت مخالفة لما جاء به الإسلام في جوهره، حيث إنه رفع المرأة إلى درجة لم تنلها من قبل ولا من بعد - في ظل الحضارة الغربية المعاصرة الطاغية-، وساواها مع الرجل بما يليق بكرامتها ومكانتها وفطرتها، - وقد ذكرنا صوراً من تلك المساواة الرائعة سابقاً فلا داعي لتكرارها هنا -.

ومما لاشــك فيه أن تلـك المؤتمرات التي ناقشت موضوع المرأة في توصياتها، قد جــاء في أغلــب مقــرراتها ما يخالــف مقتضى الشريعة الإسلامية أولاً، وما جاءت به الشــرائع المختلفــة وعــادات وتقاليد وقيم الأمم الأخرى، والفطرة البشرية السوية ثانياً.

ونحن المسلمين ننظر إلى تلك المقررات بعين ما جاء في شريعتنا الغراء، ونجد أن مما جاء فيها لا يخالف فقط المنظور الإسلامي، بل فيه تناقضات تتعارض والمنهج العلمي في عرض الموضوع.

فمـن تلك الاعتـراضات والتناقضـات:

١- احتوت تلك الوثائق على ما للمرأة من حقوق وأهملت تماماً ما عليها من واجبات مترتبة.

٢- كرست لمفهوم المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، بمعنى التماثل التام، وأهملت الفروق والاختلافات بينهما، وكذلك مفهوم الحرية بمعناه الغربي غير المنضبط بضوابط الشرع.

٣- تناولت تلك المقررات موضوعات عمومية، كالصراعات والحروب، ونحو ذلك، وموضوعات خصوصية كحقوقها.. الخ، وأهملت الموضوعات التي تشترك فيها المرأة مع من حولها، كمواضيع الأسرة.

٤- أهملت عامل "الدين" أياً كان - كعامل فاعل ومؤثر -، سواء على المستوى النظري أو العملي.

٥- عدم مراعاة الاختلافات والتباينات الثقافية والاجتماعية بين المجتمعات، فنجدها تجاهلت بشكل تام الاختلافات القيمية، والدينية، والحضارية لحضارات العالم، وأرادت فرض نمط حضاري واحد، وهو نمط (النظام العالمي الجديد أو النمط العولمي الغربي).

٦- ركزت تلك المؤتمرات والمقررات على تقديم المرأة في المرحلة العمرية الشبابية، بينما أهملت المرأة في المراحل المتقدمة، كالمرأة المسنة وغيرها.

٧- إعطاء المساحات الكبرى للمشكلات الاجتماعية والصحية، التي تتناول بعض المشاكل التي تنتشر بشكل كبير في العالم الغربي المتقدم!! (كالايدز، والإجهاض، وما شابهه)، فيما قصرت في المشكلات الأخرى المنتشرة في أغلب دول العالم (كالأمية، والتهجير، ..وغيرها).

إذن، تعتبر تلك المؤتمرات بمثابة أداة تنفيذ لما تريده دول الغرب من خلال هيئة الأمم المتحدة، فهي الوجه الجديد للاحتلال القديم، تهدف الأمم المتحدة من خلاله إلى إلحاق العالم بالسفينة الغربية؛ لتفرض عليه سياستها الاجتماعية، والفكرية، والثقافية، بما يكفل التحكم في ثروته البشرية والاقتصادية وجعلها تابعة للغرب.

فهذه حقيقة تلك المؤتمرات وأثرها الفاعل في دعم التيارات العلمانية البعيدة كل

البعد عن الدين والقيم الخلقية، ولذا فإن منبع الخطورة فيها أنه يترتب عليها آثار سيئة على البشرية جمعاء؛ لأن قراراتها تعد سياسات مهمة ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تطبقها، فكما جاء في تعريف "عولمة المرأة" أنه يراد لها أن تكون كائناً فوق الحكومات أو عابر للقارات.. الخ[1]، فالمرأة التي هي المحور والموضوع التي تدور حوله تلك المؤتمرات، وهي النمط السياسي الجديد، الذي يراد التعامل به في العصر الراهن؛ لتكون تلك التوصيات والمقررات:

١) ملزمة من قبل الدول الأعضاء - ومنها البلاد الإسلامية -بتنفيذها، حتى وإن كانت مخالفة لما جاءت به الشريعة الإسلامية.

٢) تعد تلك المقررات الصادرة عن تلك المؤتمرات بمثابة هيمنة جديدة "للنظام العالمي الجديد"، الذي تعد العولمة إحدى أذرعته التي تحاول تنميط العالم على وفق الرؤى الغربية للحياة.

٣) فيها محاولة لإلغاء المفهوم الطبيعي للأسرة، التي تعد عصب المجتمعات؛ لأنها تشكل أفراداً أسوياء يعيشون بين آباء أسوياء، ربوهم التربية السوية.

٤) تغييب مفهوم الأخلاق، من خلال إباحة العلاقات الجنسية المحرمة بين الأفراد، وإباحة الشذوذ الجنسي، وكلها تعمل على تدمير المجتمعات وهدمها، وهدم العلاقات الاجتماعية.

هـ) تخريج أجيال من أبناء المسلمين لا تحسب للفضيلة أي حساب؛ لأنها سوف تتشبع بأفكار الإباحية الجنسية الخطيرة، ولا تعتبر للرقابة الأبوية عليها، بل سوف تتمرد عليها، ولا يعود لها أي قيمة بعد ذلك.

* * *

---

(١) راجع تعريف عولمة المرأة في المبحث الأول من هذا الفصل.



تمهيد:

إن التعليم في كل بلدان العالم موجه وفق عقائد ومذاهب ومفاهيم واضعي سياسته، أو الموحين بها، أو الموجهين لها، سواء ما كان حول الكون والحياة والإنسان والنشأة والمصير، وذلك وفق أغراضهم المتعددة، وما نعنيه عند الكلام عن التعليم، هو التعليم المنهجي الذي يتم داخل المؤسسات التعليمية كالمدارس والمعاهد والجامعات ونحوها.

ومما لا شك فيه أن التعليم في بلاد المسلمين لم يسلم من مخططات الغزاة، لتغيير مضمونه ومفهومه؛ ليتوافق وأغراضهم وأهدافهم لغزو العالم الإسلامي فكرياً، ونفسياً، وخُلقياً، وسلوكياً؛ لتكوّن في داخله جيلاً يخضع للسلطان المباشر لدولهم المتسلطة، وذلك من خلال تربية هذا الجيل على الولاء والطاعة لذلك الغازي، وينسلخ عن ولائه لدينه وأخلاقه وقومه، وينصهر بالتدريج في دين وقيم تلك الدول المتسلطة، ويتقمص بالتدريج كل مفاهيم تلك الشعوب المتعلمة، وأنواع سلوكه الثقافي والاجتماعي والأخلاقي.

ولعــل ما حـدث لتعليمنا من تغيير وتغريب في العالم الإسلامي كان نتيجة عاملين اثنين:

الأول: سيطرة مناهج أو سياسات التعليم الغازية الأجنبية على التعليم في العالم الإسلامي، ولا يخفى ما وراء تلك السياسات من استهداف للشعوب المسلمة.

الثاني: استيراد نظم التعليم والتربية الأجنبية، دون تحرير، ولا تمحيص، ولا نقد، ولا تجربة؛ لتنشأ أجيال متشبعة بالأفكار والمذاهب الباطلة، تابعة لتلك الأفكار مؤيدة لها.

ويجب أن لا ننسى أن التعليم ظل يمر بفترة جمود في جميع بلدان العالم الإسلامي على الرغم من:

- تتابع حركة العلم العالمية في نموها.

- أن النصوص الصحيحة الصريحة في الوحيين، تدعو لمتابعة المعرفة وعدم الجمود فيها، وذلك في كل مجال من مجالات المعرفة النافعة، التي لا تتعارض مع العقيدة الإسلامية، ولا الأحكام والنظم والأخلاق الإسلامية.

إن الذي دعا إلى ذلك الجمود في التعليم أسباب مختلفة منها: أسباب تاريخية، واجتماعية، وسياسية، وقد تمثل الجمود في التعليم، كما أشار الميداني في العناصر التالية:

أولاً: عدم نزوعه بوجه عام إلى التطوير النافع، والتجديد المفيد، والابتكار والتحسين في طرائق عرض المعرفة.

ثانياً: عدم الاهتمام ببيان وجوه الحكمة المستندة إلى نظرات الفكر الثاقب والتجارب الإنسانية، التي تظهر كمال الإسلام في أحكامه ونظمه، بالمقارنة بينها وبين الأحكام الوضعية، والنظم العالمية الأخرى.



ثالثاً: عدم مواكبة التطور العلمي في العالم، وعدم اقتباس ما جد في المعرفة الصحيحة العالمية، مما له طابع التقدم الحضاري السليم، الخالي من زيف الأفكار المناقضة للتعاليم الربانية والأخلاق الإسلامية، لا سيما العلوم البحتة، والعلوم الوضعية والتجريبية.

رابعاً: عدم الاهتمام بالعلوم التي يعتمد عليها البناء الحضاري المادي، ويعتمد عليها إنتاج الوسائل المادية، وإهمال جوانب التطبيق والتجربة فيها، مع العلم أن ذلك من أركان الحركة العلمية الإسلامية الأولى الزاهرة[1].

فنتيجة لجمود التعليم التقليدي في العالم الإسلامي، تعرض هذا التعليم للغزو الفكري الصليبي وغيره، وبالذات في التعليم المنهجي، عن طريق:

١- مدارس التبشير النصرانية للأمة الإسلامية.

٢- ما حملته أفكار ونفوس أفواج من أبناء المسلمين الذين تأثروا بمدارس التبشير، وبالتعليم الذي فرضته الدول الاستعمارية.

٣- المدارس الأجنبية التي أُنشأت في البلاد الإسلامية، وكذلك فروع بعض الجامعات الغربية.

٤- ما تبثه رياح العولمة من تحديات في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها، عبر فرض أنماط جديد من الأفكار والقيم، على جميع دول العالم، واستخدام المجال التعليمي كطريق لفرضها.

إن ما يراد فرضه على الشعوب الإسلامية من خلال المجال التعليمي، تعليم يقوم على أساس فصل الدين عن جميع شؤون الحياة؛ لينشأ جيل منسلخ تماماً عن

---

(١) الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، غزو في الصميم، مرجع سابق، ١٤١٠هـ، ص ٢٢-٢٣.

ولائه لإسلامه، ويدين بالولاء والطاعة للأجنبي المستعمر، مقتبساً المفاهيم والعادات الغربية في كل الأشياء تقريباً.

ولما جاءت العولمة برياحها العاتية، صاحبتها تحديات في أغلب المجالات، ومنها المجال التعليمي الذي لم يسلم من تداعيات العولمة، خاصة في ظل التدفقات المتواصلة في إنتاج المعرفة بمختلف أشكالها ومختلف ميادين توظيفها، كل ذلك من أجل تنميط العالم كله في ظل ثقافة واحدة وقيم واحدة، وفرض نوع من التعليم يعتمد على ما تطلبه الشركات الكبرى التي ستوفر فرص العمل.

"إن التعليم الذي ستروج سوقه العولمة، هو التعليم الذي تطلبه الشركات الكبرى - المتعددة - التي ستوفر فرص العمل، وهذا سيؤدي إلى تقلص الدور التربوي للمدرسة بحيث يسيطر جانب إعداد الفرد ليتخصص، وليعمل في هذه الميادين الاقتصادية بعيداً عن الإعداد (الديني) الفكري الاجتماعي، والإعداد البنائي التربوي، وبعيداً عن حرص وسعي المدرسة إلى تأصيل ونقل ثقافة المجتمع وثقافة البلد إلى الناشئة. فمثلاً سيتقلص الإقبال على العلم الشرعي؛ لأن الانفتاح الاقتصادي المقبل سيقلل من فرص التعليم الشرعي؛ لأن الطلب على خريجي هذه التخصصات وهذه الدراسات سيقل بكثير!! وهذا ولا شك سيؤدي إلى قلة الإقبال على التعليم الشرعي، وسيطرح أيضاً تحدياً من نوع آخر"[1].

فالانفتاح الاقتصادي الذي ظهر في عصر العولمة، وغيره من أشكال الانفتاح المصاحبة، أدى إلى إحداث بعضٍ من الخلل في المجتمعات الإسلامية نتيجة ما حصل من دخول أنواع جديدة من القيم المادية العولمية، التي أحدثت صراعاً بينها

---

(١) الضبع، ثناء يوسف، دور المدرسة في مواجهة مخاطر العولمة على الشباب، بحث مقدم لندوة العولمة وأولويات التربية، المنعقدة في الفترة (١-٢/ ٣/ ١٤٢٥هـ)، جامعة الملك سعود، ص١١.

وبين القيم المتأصلة الراسخة في تلك المجتمعات، وبزوغ ثقافة الاستهلاك، وانتشار الأمية بنسبة عالية تصل إلى ٨٠ مليون نسمة تقريبا، إضافة إلى الهيمنة الأجنبية، ومحاولات الهيمنة الأجنبية على الثقافات العالمية والتعليم.

وحتى يتم ترسيخ الفكر العولمي وبقوة في داخل تلك المجتمعات، كان لا بد من أن ينصب الجهد على مجالي التربية والتعليم، وكذلك المجال الاجتماعي، بعد أن كان متركزاً على النواحي الاقتصادية، والسياسية، والإعلامية، باعتبار أن التربية والتعليم هما الوسيلتان اللتان يمكن من خلالهما نشر هذا الفكر، الذي لا تتضح له صورة معينة.

ولا ننسى دور القوى المهيمنة في السيطرة على المؤسسات الدولية ذات الاختصاص، مثل: منظمات الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، ومحاولتها التوغل في بعض المنظمات ذات الطابع التربوي والثقافي، مثل: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، كذلك سعت تلك القوى إلى توجيه نشاطات هيئات دولية أخرى ذات طابع اقتصادي، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية؛ من أجل جعلها أدوات سيطرة، وذلك من خلال توجيه جهودها الخاصة إلى خدمة نمط معين من الفكر، والمعرفة، والثقافة، والتربية، والتعليم، يراد فرضه على بلدان العالم الأخرى.

فمثلاً نجد دور الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعقد المؤتمرات المختلفة ظاهراً وبارزاً فيما يتصل بالتربية والتعليم - بشكل خاص - كمنظمة اليونسكو، وما يتصل بشؤون المرأة والسكان، التي تنتج عنها قرارات وتوصيات، حيث تشير إلى تعليم المرأة، كمحور مهم من محاور تلك المؤتمرات.

" إن العولمة ظاهرة لا يمكن نكرانها، وتيار جارف سيغطي جوانب الحياة كافة، مما يجعلنا نحن العرب أمام تحدٍ جديد، وهــو ألا نقــع فريــسة ثقافــات هــدامة، أو مسيطرة، إنما نتبادل التأثير والتأثر معها من منطلق استقلالية الثقافة، لقد جاء في توصيات الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر الدولي الذي نظمته اليونسكو في جنيف في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦م (الفقرة الثانية)، ما يلي:

(إن ظاهرة العولمة التي تمس الاقتصاد والثقافة والمعلومات وعالمية العلاقات، وتزايد حركة الأفراد، والتطور الهائل لوسائل الاتصالات، وتدخل المعلوماتية في حياتنا اليومية، وفي مجالات العمل، كلها ظواهر تمثل تحدياً وفرصة أمام النظم التربوية، وفي الوقت نفسه يشهد كثير من المجتمعات والنظم التربوية مشكلات خطيرة على صعيد الاندماج الاجتماعي)(١).

إن التعليم اليوم في ظل سيادة مفاهيم العولمة، والمعلوماتية والتكنولوجية، ومفاهيم مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة، وسياسة المعرفة.. الخ، بكافة أشكاله، لا يعد فقط مجرد أداة بسيطة لنقل المعلومات إلى الآخرين، وما إلى ذلك من وظائفه المتعددة، بل لقد أصبح شيئاً أساسياً ومهماً في عصر المعلوماتية والعولمة، فبدونه يفقد المجتمع دوره ورسالته ووظيفته، حيث إن التعليم صار يتأثر كثيراً بما يحدث في عالم السياسة والعلاقات الدولية والصراعات بين الأمم والمجتمعات، وفي عالم الاقتصاد، وعالم الأفكار، والمعارف الحديثة، وعالم مناهج الفكر والمعرفة والعلم.

وبما أن التعليم في البلدان العربية والإسلامية يتعارض ومتطلبات الحداثة الغربية، وتبعاتها ونظمها، فإنه سيواجه بعض الضغوطات والصدمات، التي قد تتعاظم مع تطور سير العولمة وطغيانها، في أغلب مناحي الحياة في المجتمعات.

(١) كنعان، أحمد علي، دور التربية في مواجهة العولمة وتحديات القرن الحادي والعشرين وتعزيز الهوية الحضارية والانتماء للأمة، بحث مقدم إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، المنعقدة في جامعة الملك سعود، ص١٣.

"إن التعليم في البلدان العربية والإسلامية على وجه الخصوص يواجه وسيواجه في المستقبل القريب والبعيد أعنف الصدمات التي ستتلاحق مع تعاظم مد العولمة وتكاثف جهوده باتجاه تغيير أنظمة التعليم، التي لا تتماشى وقيم الحداثة الغربية، أو تقف حاجز عثرة في طريقها، . . لذا ينبغي في وجود هذا الخضم الهائل من التحديات التي ستجلبها العولمة، مواجهة تأثير تلك التحديات في نظم التعليم العربية والإسلامية، من خلال استيعاب نظم التعليم لكل هذه التحولات التي تأخذ حيزها في واقعنا، بالصورة التي تتيح له تفعيل إمكاناته وقدراته البشرية والفكرية والمادية في خدمة التنمية الشاملة، دون التأثر القاتل بالعولمة وتحدياتها، فالنظام التعليمي الذي يعيش في عصر العولمة ينبغي أن يكون بالقدر الكافي من الحساسية والفاعلية، بحيث يستطيع أن يغرس في وعي مؤسساته وأفراده، القيم، والمهارات، والخبرات، والوعي اللازم؛ لفهم العولمة، والاستفادة من إمكاناتها ووسائلها وخبراتها"[(١)].

مظاهر عولمة التعليم:

تتجلى مظاهر عولمة التعليم في سعي الغرب المهيمن لإقصاء مختلف الثقافات الأخرى، لصالح ثقافة وقيم واحدة، من خلال ما يُلمس واقعياً من ممارسة الدول الغربية لأساليب الترغيب والترهيب على بعض الدول الإسلامية؛ لتغيير مناهجها بحجة التجديد والإصلاح، طبقاً لرؤيتها واقتضاء لإرادتها ومصالحها الخاصة، ويظهر ذلك جلياً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠١م، وما حصل بعدها من سعي لتغيير المناهج الدينية والتربوية، مثل: المناداة بإقصاء الآيات القرآنية التي تحرض على الجهاد، وكذلك إبعاد الآيات القرآنية التي تفضح سوء

---

(١) برغوث، عبد العزيز، الأدوار الحضارية للمعلم ودواعي التجديد في فلسفة التعليم، بحث مقدم إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، جامعة الملك سعود، ص٩-١٢.

الطوية والشر لأهل الكتاب، وغيرها من المطالبات التي تهدف إلى تجريد التعليم الديني من خصوصيته وهويته الإسلامية.

" وتوجد شواهد واضحة لعولمة التعليم أهمها: أ - إجازة الجامعات الخاصة، التي بدأت تنتشر وتكثر وتسعى إلى الربح، وتنشر أفكاراً كثيراً ما تخالف ثوابت المجتمعات. ب - تدريس المناهج باللغات الأجنبية. ج - دخول مؤسسات تعليمية أجنبية هذا الميدان. د - التدخل في تعديل المناهج الدراسية بما يناسب أفكار العولمة. هـ - الاهتمام بإدخال لغة العولمة بشكل سريع لضرب اللغة الأم، وتذويب هوية الطالب من خلال هذه اللغة "[1].

فما تحاول العولمة الوصول إليه من خلال المجال التعليمي، هو العمل على مسخ أو طمس الهوية الخاصة بكل أمة، وبالذات الهوية الإسلامية؛ لكي يتسنى لها فرض الهوية المعولمة، ونشر قيمها الثقافية والاجتماعية البائدة.

وقد سعت العولمة من خلال التعليم؛ لاقتحام خصوصية المرأة المسلمة وهويتها؛ لأنها وجدت في المرأة المسلمة، التي تشكل أمة بأكملها، السبيل اليسير لفرض كل ما تريده وتسعى إليه، فبفساد المرأة تفسد الشعوب المسلمة وتطمس هويتها، وقد استخدمت هيئة الأمم المتحدة كذراع دولية لنشر قيم العولمة، وذلك بإقامة مؤتمرات خاصة بالمرأة وشؤونها المختلفة، كالتعليم والصحة.. وغيرها، ولقد أصبح المجال التعليمي أرضية خصبة لنشر تلك القيم والأفكار العولمية؛ لأن المرأة تقضي معظم سنوات عمرها الأولى في التعلم والدراسة، فكان لابد - والأمر كذلك - أن يستغل المجال التعليمي؛ لنشر ثقافة وقيم العولمة، التي وجهت - بشكل خاص - لإفساد

---

(١) حسن، السيد محمد أبو هاشم، تصور مقترح للمقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم التعليم العام في ضوء متطلبات العولمة، بحث مقدم لندوة العولمة وأولويات التربية، (نقلاً عن إبراهيم عبد الرزاق إبراهيم)، ص١٥.

المرأة المسلمة، وإخراجها عن دينها، وعفتها، وأنوثتها، وبالتالي يمتد فسادها إلى بقية أفراد المجتمع.

"ومن وسائلهم الخطيرة التي يسعون من خلالها إلى إفساد المرأة المسلمة التغلغل في الجانب التعليمي ومحاولة إفساد التعليم، إما بفتح تخصصات لا تناسب المرأة، أو بإقرار مناهج بعيدة كل البعد عن ما ينبغي أن يكون عليه تدريس المرأة المسلمة، وفي - بعض - البلاد العربية من المناهج ما تقشعر له الأبدان، وقد تجد في التعليم المناداة بالمساواة بينها وبين الرجل في كل شيء، ودفع المرأة إلى المناداة بقضايا تحرير المرأة - كما يسمونها -، وفيها أيضاً الاختلاط، فمعظم البلاد العربية التعليم فيها مختلط، . . . وهذا من أسباب إفساد المرأة"[1].

فمن ضمن ما يكون فيه إفساد للمرأة المسلمة خاصة، من خلال المجال التعليمي ما اشتركت في إقراره ووضع بنوده وتوصياته مؤتمرات الأمم المتحدة، كالدعوة إلى المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة - الدعوة إلى الاختلاط في المدارس والجامعات وغيرها- العمل على إدراج مادة التربية الجنسية ضمن المنهج الدراسي - الدعوة إلى تأخير الزواج. . . وغير ذلك من أساليب إفساد المرأة.

وهناك أساليب عامة استخدمت للتأثير على المجتمعات الإسلامية من خلال المجال التعليمي، وكان لها تأثير على المرأة المسلمة، ليمتد ذلك التأثير على أبنائها وعلى من حولها، ومن ذلك عولمة اللغة الأجنبية، محاولة تغيير أو حذف بعض المناهج الدينية والتربوية، وغير ذلك من الأساليب.

---

(١) البشر، بشر، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥.

الاستخدام العولمي السيئ لحق المرأة في التعلم:

ما بين نداءات العولمة، وصيحات مؤتمرات المرأة الدولية، التي تم إعدادها لعالم غربي يختلف في ثقافته، وفكره، وقيمه، وواقعه التاريخي، عن واقع المجتمعات المسلمة، وقعت المرأة المسلمة فريسة سهلة في شباك تلك النداءات، التي تعلو مطالبة بحقوق المرأة المهضومة، في كل منبر يمكن أن تعلوه تلك الصيحات، سواء في وسائل الإعلام، أو من خلال المجال التعليمي، أو غيره من المجالات. . ، فكان أن عقدت الاتفاقيات التي تنادي بحق الإناث في التعليم - وهذا أمر طبعي - فمن الاتفاقيات، اتفاقية اليونسكو عام ١٩٦٠م للقضاء على التمييز في التعليم، وكذلك (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) المتفق عليه، الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام (١٩٦٦م)[1]، وغيرها من الاتفاقيات والمؤتمرات التي عقدت وتعقد من أجل تعليم المرأة.

لقد كان من الطبعي أن تنادي تلك الاتفاقيات والتوصيات بتعليم المرأة وعدم التمييز بينها وبين الرجل في ذلك، لكن الأمر الخطير يكمن في مواد تلك الاتفاقيات، وما تتضمنه من مخالفة للإسلام، وبالتالي فهي تشكل خطراً داهماً على المرأة المسلمة، يتمثل في إفسادها وتحريرها، كما يريد واضعوها، وذلك من خلال الدعوة للمساواة المطلقة بينها وبين الرجل، ومن صور تلك المساواة التي ينادون بها: الاختلاط في التعليم، وعدم التمييز بينها وبين الرجل في المناهج، وغيرها من صور المساواة.

---

(١) اعتمد هذا العهد الدولي وعرض للتوقيع والتصديق بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ألف (د-٢١)المؤرخ في ٦١كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٦م، وتاريخ بدء النفاذ: ٣كانون الثاني / يناير١٩٧٦م، طبقاً للمادة ٢٧. (http: www. un. org/Arabic/aboutun/charter/charter)

ومما جاءت به اتفاقية (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، التي جاءت بعض بنودها بالدعوة إلى المساواة المطلقة في التعليم بين المرأة وبين الرجل، ما يلي:

" تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، لكي تكفل لها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل - على أساس المساواة بين المرأة والرجل -:

أ- شروطاً متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات، والحصول على الدرجات، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة، وفي التعليم العام، والتقني، والمهني، والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني.

ب- التساوي في المناهج الدراسية، وفي الامتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية.

ج- القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة ودور الرجل في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، لا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج الدراسية، وتكييف أساليب التعليم "[١].

فتلك الدعوة إلى عدم التمييز بين المرأة والرجل في التعليم، التي تشير إليها تلك الاتفاقية، يراد أن تكفل تلك الحقوق للمرأة من سن مبكرة؛ حتى تترسخ تلك المفاهيم والأفكار لديها.

---

(١) العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، مرجع سابق، ص٥٤٣-٥٤٤.

ومما يؤكد هذا الأمر ما جاء في المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م):

" وينبغي تشجيع الأخذ بطرائق جديدة في التعليم، للتدليل - بوضوح - على المساواة بين الجنسين. كما يجب أن تكون البرامج والمناهج الدراسية، ومستويات التعليم والتدريب واحدة بالنسبة للذكور والإناث "(١).

أساليب عولمة المرأة من خلال التعليم:

إن من الأساليب التي سلكها العولميون من خلال المجال التعليمي؛ ليفسدوا على المرأة المسلمة دينها وعفافها وتقواها، ما يلي:

١ - الدعوة إلى المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة.

إن المناداة والدعوة إلى المساواة التامة بين المرأة والرجل هي دعوة قديمة، منذ أن انفصلت السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية في أوربة النصرانية، وقد تطورت تلك الدعوة إلى أن وصلت مداها الآن، كما يشير أبو زيد، فكانت المناداة: «بمساواة المرأة بالرجل بإلغاء جميع الفوارق بينهما وتحطيمها، دينية كانت أم اجتماعية، فكل رجل، وكل امرأة، حر يفعل ما يشاء، ويترك ما يشاء، لا سلطان عليه لدين، ولا أدب ولا خلق، ولا سلطة»(٢).

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول/ أولاً - جيم -الفقرة (٨٣)، ص٣٥، نقلاً عن فؤاد العبد الكريم، مرجع سابق، قضايا المرأة، ص٥٤٦.

(٢) أبو زيد، بكر عبد الله، مرجع سابق، ص ١٦٢-١٦٣.

فهذا ما يراد ترسيخه في عقول النساء والفتيات، وهو أن يدركن أنهن والرجال سواء في كل شيء، ولا فرق بينهم بتاتاً، ولا ينبغي التمييز بينهما في أي أمر من الأمور، وهذا مخالف للفطرة التي فطر عليها كل من الرجل والمرأة.

جاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين (١٩٩٥م):

" التعليم حق من حقوق الإنسان، وهو أداة أساسية في تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم، والتعليم اللاتمييزي يفيد كلاً من البنات والبنين، وهو يساهم في نهاية المطاف في علاقة أكثر مساواة بين المرأة والرجل. وينبغي أن تكون هناك مساواة في الوصول إلى هذه الفرص، وفي الحصول على المؤهلات التعليمية، إذا ما أردنا أن يزداد عدد النساء اللواتي يشكلن عناصر فاعلة للتغيير"[١].

فالتعليم كحق من حقوق الإنسان ينبغي أن يتوفر لكل امرأة على وجه الأرض، كونها إنساناً، كما أنه لتحقيق المساواة بينها وبين الرجل - بالمفهوم الغربي -، ينبغي أن لا يميز بينها وبينه في نوعية التعليم المعطى؛ لأن عدم التمييز بينهما يعطيها فرصة أكبر في تحقيق التنمية والازدهار وإحداث التغيير الفاعل.

كما أن المادة العاشرة - سبق ذكرها - من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، في ميدان التربية، تنص على بعض التدابير اللازم اتخاذها في هذا المجال، مثل: " القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة، في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة، والبرامج المدرسية، وتكييف أساليب التعليم"[٢].

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين (١٩٩٥م): الفصل الرابع -باء- الفقرة (٧١)، ص٣٥.
(٢) العبد الكريم، فؤاد، قضايا المرأة، مرجع سابق، عن موقع الأمم المتحدة. http:www.
un.org.arabic/abutun/charter/charter

فالصورة النمطية التي يراد القضاء عليها عن أدوار كلٍ من الرجل والمرأة، تكمن في الدور التقليدي للرجل، والذي يتمثل في قوامته على أسرته وبيته ورعايته ونفقته عليها، وكذلك الأمر بالنسبة لدور المرأة في الأسرة والمجتمع، والذي يتمثل في دور الأمومة، ورعاية بيتها وأبنائها. . .، فيجب القضاء على تلك الصورة، بإحداث التغيير، عن طريق إزالة تلك الصورة التقليدية من الأذهان، بأن كليهما قابل لتغيير دوره في الحياة. .، وبذلك تتحقق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، من خلال إدراج ذلك المفهوم ضمن البرنامج التعليمي، الذي يساعد على تحقيق هذا الأمر، وهو أن يكون التعليم مختلطاً بين الذكور والإناث، وأن لا يكون التعليم تمييزياً؛ لأن التعليم اللا تمييزي يفيد - كما يدعون - كلاً من الجنسين، ويساهم في علاقة أكبر مساواة بين الرجل والمرأة، هو ما يراد تحقيقه من خلال محتوى المنهج الدراسي.

لا شك أن هذا الأمر يشكل خطراً كبيراً على الأجيال القادمة، التي يراد أن تتشرب تلك الأفكار، من خلال المناهج الدراسية، التي فيها قضاء على أي حواجز أو فروق بيولوجية، أو نفسية، أو اجتماعية بين الجنسين؛ لتترسخ لدى تلك الأجيال عقيدة المساواة بين الجنسين بلا حدود ولا ضوابط، ويؤمنوا أن هناك قابلية لتغيير الأدوار وتغيير الأجناس أيضاً!!!.

فباسم المساواة - المزعومة - يتم تشجيع التعليم المختلط، وتتعلم المرأة نفس المناهج الدراسية التي يتعلمها الرجل؛ للقضاء على أي مفهوم نمطي تقليدي عن دور الرجل والمرأة في الحياة من خلال التعليم.

٢- تشجيع التعليم المختلط بين الجنسين.

إن التعليم المختلط بين الذكور والإناث، قد شاع وانتشر في أكثر البلدان الإسلامية، ومن قبل ذلك في دول الغرب؛ لأن ذلك يعد قمة التطور والحضارة، أن تكون المرأة مع الرجل جنباً إلى جنب في مقاعد التعليم، وهو يعد من صور المساواة بين الذكور والإناث، كما أنه يعد من الإجراءات التي يجب أن تُتخذ للقضاء على التمييز بينهما، وإلا عُد ذلك انتهاكاً لحقوق المرأة والإنسان.

ومع دخول عصر العولمة، وتنامي أصوات المطالبين بمساواة المرأة، وإزالة ما يميز بينها وبين الرجل، من خلال المؤتمرات التي تتحدث عن المرأة، كان التطرق إلى تعليم المرأة، كمحور مهم من محاور عمل تلك المؤتمرات، من حيث أنه حق من حقوقها، وأنه ينبغي عدم التمييز ضدها في المناهج، وفي الأنشطة المدرسية، وفي الوصول إلى جميع مستويات التعليم. . ، وغير ذلك، مع التشجيع على الاختلاط بين الجنسين في التعليم لتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي!!.

جاء في المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة/ كوبنهاجن (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م):

"تشجيع التعليم الحر والإجباري - عن طريق سن القوانين - للفتيان والفتيات في المرحلة الابتدائية، مع توفير المساعدة اللازمة لإقامة تعليم مختلط - متى كان ذلك ممكناً - وتوفير معلمين مدربين من كلا الجنسين، وتقديم التسهيلات للنقل والمبيت والإطعام - عند الضرورة - "[١].

(١) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة/ كوبنهاجن (١٩٨٠م) - الفصل الأول - الجزء الثاني / ثالثاً -باء، الفقرة ١٧٩)، ص٣٩، نقلاً عن: فؤاد العبد الكريم، مرجع سابق، ص ٥٤٥.

فالتعليم المختلط بين الجنسين، الهدف منه إشاعة (عولمة الفساد والرذيلة)، وذلك حين تتحول القيم الإباحية إلى مواد ودساتير يُعمل بها بشكل رسمي في المؤسسات التعليمية الرسمية، خاصة أن المؤتمرات التي ترعاها الأمم المتحدة تدعو إلى إشاعة الاختلاط في التعليم، عبر إيجاد بيئة تعليمية مختلطة، وتؤكد على ذلك في مقرراتها، التي تُعد ملزمة - إلى حد كبير - بالنسبة للدول الأعضاء في تلك المنظمة، ومنها الدول الإسلامية، التي إن رفضت تطبيق تلك القرارات، قد تواجه بفرض عقوبات عليها غير مباشرة.

فقد جاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع للمرأة / بكين ١٩٩٥م:

" خلق بيئة تعليمية واجتماعية - يعامل فيها النساء والرجال، والبنات والبنون على قدم المساواة، ويشجعون على تحقيق إمكاناتهم الكاملة، وتعزز فيها الموارد التعليمية الصور غير النمطية للنساء والرجال - فعالاً في القضاء على أسباب التمييز ضد المرأة، واللا مساواة بين الرجل والمرأة"[1].

فالاختلاط له مفاسد كثيرة على المجتمعات، " إنه يؤدي إلى افتتان الرجال بالنساء، والعكس، ويساعد على إتاحة الفرصة للتحرش ببعضهم البعض؛ لأن كلاً من الرجل والمرأة حاول جذب أنظار الطرف الآخر إليه بأي وسيلة، مما يؤدي إلى الافتتان، والوقوع بالتالي في فاحشة الزنا "[2].

فكيف إذا كان هذا الاختلاط بين الجنسين يتم بشكل يومي تقريباً، ويستغرق عدداً من الساعات يومياً، وذلك في دور التعليم، تجمعهم قاعة واحدة، ومقاعد متقاربة من بعضها البعض..؟؟!!.

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع للمرأة / بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع - باء / الفقرة (٧٤)، ص٣٦.

(٢) الفرج، عبد الرحمن بن مبارك، مرجع سابق، ص١٠٧.

فالاختلاط من شأنه أن يؤجج الغريزة الجنسية لدى الجنسين، لا أن يخمدها - كما يدعي - الاختلاطيون، " فهم يخدعون أنفسهم قبل كل شيء، حينما يزعمون أن الاختلاط من شأنه ترميد لهب الغريزة الجنسية، وأن التعليم من شأنه أن يرفع بعقل المرأة عن مستوى عبث الغرائز ولهو العواطف"[(١)].

وقد حرم الإسلام الاختلاط بين الجنسين؛ لما فيه من حماية وصيانة للمرأة؛ لأن احتكاكها بالرجل خاصة في مكان واحد - كدور العلم - سيجلب لها الأذى الكثير، ولا مجال هنا لذكر الآثار السيئة الناجمة عن الاختلاط، ويكفينا أن نقول: إن كرامة المرأة وشرفها وعرضها كالزجاج الذي إذا انكسر لا يمكن إصلاحه أبداً.

وإيماناً من ولاة الأمور بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم تجاه رعيتهم، وإحساساً منهم بعظم مسؤولية علماء المسلمين، وقادة الفكر، والعاملين في حقل التربية والتعليم، برزت الحاجة لعقد مؤتمر عالمي للتعليم الإسلامي، فكان انعقاد المؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي في مكة المكرمة في الفترة (١٢-٢٠) ربيع الثاني ١٣٩٧هـ، وكان من توصياته فيما يخص تعليم البنات:

" التوصية (٧/ ١) - وبالنسبة إلى تعليم البنات فإن المؤتمر يرى أن البلاد التي أقامت نظماً مختلطة للتعليم...، قد بدأت نتائج تلك النظم تظهر في مجتمعاتها، من فساد خُلقي، وتفسخ في الأسرة، ونقص في رعاية النشء، وتشرد في الأجيال الناشئة، وجنوحها إلى الإجرام والشذوذ، مما يأباه الإسلام، وتنفر منه النظرة السوية، لذلك يوصي - المؤتمر - بأن يكون تعليم البنات مستقلاً عن تعليم البنين"[(٢)].

---

(١) جمال، أحمد محمد، مكانك تحمدي، ١٤٠٦هـ، ص١٠٥-١٠٦.

(٢) انظر توصيات المؤتمر الأول للتعليم الإسلامي، الميداني، عبد الرحمن حسن، غزو في الصميم، مرجع سابق، ص٢٣٣.

٣ -محـاولة إدراج مـادة التربية الجنسية كمقرر دارسي.

لقد سبقت الدول الغربية إلى إدراج تلك المادة ضمن مناهجها الدراسية، الرسمية وغير الرسمية؛ لأنها ترى أن التثقيف الجنسي أمر ضروري لكلٍ من النساء والرجال، وبالذات للمراهقين والمراهقات، فهذا حق من حقوقهم التي ينبغي أن يحصلوا عليه وينالوه، بل ويتعلموه كما يتعلمون المواد الأخرى؛ كي تساعدهم على فهم حياتهم الجنسية بالشكل الصحيح!!!.

والأمر الخطير الذي يتعين على الحكومات فعله - بدعم من المجتمع الدولي - أن تكفل هذا الحق! بتعليم هذه المادة في المدارس، وتقديم الثقافة الجنسية للطلبة، وإن كان التصريح بذلك - من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة - يشوبه الحذر.

فقد جاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م):

" تحث الحكومات على أن تكفل حصول المراهقين - ذكوراً وإناثاً على حد سواء - على التعليم الوافي - بما في ذلك التعليم المتعلق بالحياة الأسرية والجنس - مع إيلاء المراعاة الواجبة لدور الوالدين وحقوقهما، وللقيم الفردية والثقافية المتغيرة، وينبغي أن توفر للمراهقين المعلومات والخدمات المناسبة المتعلقة بتنظيم الأسرة، ضمن الإطار الاجتماعي - الثقافي المتغير لكل بلد "[1].

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو (١٩٨٤م)، الفصل الأول - باء - ثالثاً - د/ ٣ - الفقرة (٢٦)- التوصية ٢٩ ص٣١. نقلاً عن: فؤاد العبد الكريم، قضايا المرأة، مرجع سابق، ص ٥٧٧.

كما جاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع للمرأة / بكين (١٩٩٥م):

" إعداد معلومات يسهل الحصول عليها، ونشرها من خلال الحملات الصحية العامة، ووسائط الإعلام، والمشورة الموثوقة، والنظام التعليمي، تكون مصممة على نحو يكفل اكتساب المرأة والرجل -والشباب على وجه الخصوص- للمعرفة فيما يتعلق بصحتهم - ولا سيما المعلومات بشأن الأبعاد الجنسية والإنجاب -، مع مراعاة حقوق الطفل في الحصول على المعلومات، والخصوصية، والسرية، واحترام الموافقة الواعية "[١].

حتى لو اقتضى الأمر - عند أولئك القوم - إزالة العوائق التي تمنع التعليم والتثقيف والتربية الجنسية، أياً كانت قدسيتها وأهميتها بالنسبة للأمم والشعوب.

فقد جاء في تقرير المؤتمر ذاته:

" وعند الاقتضاء، إزالة الحواجز القانونية، والتنظيمية، والاجتماعية، التي تعترض التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، في إطار برامج التعليم الرسمي بشأن مسائل الصحة النسائية "[٢].

فهنا يراد عولمة التثقيف والتربية الجنسية، من خلال حث الحكومات، عن طريق دعم المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ لنشر تلك الثقافة، وتدريسها للنساء والرجال في مراحل التعليم المختلفة، مع إزالة أي عوائق قد تقف في طريق نشرها وتدريسها، سواء أكانت شرائع أو قوانين أو تنظيمات، أو حتى تقاليد وأعراف تلك المجتمعات.

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع - جيم/ ١٠٧(هـ)، ص ٥٦.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع -باء-/ الفقرة(٨٥) -(ك)، ص ٤٢.

ولإدراك مدى خطورة تعليم وتدريس هذه النوعية من المواد، في مؤسسات التعليم المختلفة، فقد واجهت بعض الدول الغربية تدريسها بالرفض والاحتجاج؛ نظراً لما يحتويه مضمونها من التعرض لأدق الأمور الجنسية.

" أشارت مؤتمرات الأمم المتحدة - من خلال إجراءات التثقيف الجنسي - إلى بعض القضايا التي تتضمنها التربية والتثقيف الجنسي، منها:

- معلومات تتعلق بمنع حالات الحمل غير المرغوب فيه، وخطر العقم، وفسيولوجية الإنجاب للنساء.

- ترويج أساليب منع الحمل بالنسبة للرجال، كاستخدام الواقيات الذكرية.

- الحصول على المعلومات في:

أ - الوقاية من الأمراض المنتقلة عن طريق الجنس، وخاصة الإيدز.

ب- الاعتداءات الجنسية:

- ما يتعلق بالسلوك الجنسي المسؤول.

- ما يتعلق بمجال العلاقات بين الجنسين، والمساواة بينهما "[1].

إن الإسلام قد اهتم بالتربية الجنسية ونظم الميول بين الجنسين وهذبها، ودعا إلى العفة وحارب الكبت، وقد اتسمت نظرته بالوسطية، التي هي من صفات هذا الدين القويم، قال الله تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا** ﴾ [البقرة: ١٤٣]. **فالتربية الجنسية** "يُقصد منها تعليم الولد وتوعيته ومصارحته منذ أن يعقل القضايا المتعلقة بالجنس، وترتبط بالغريزة، وتتصل بالزواج، . . . حتى إذا شب الولد وترعرع،

---

(١) العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، مرجع سابق، ص٥٩٣.

وتفهم أمور الحياة عرف ما يحل، وعرف ما يحرم، وأصبح السلوك الإسلامي المتميز خُلقاً له وعادة، فلا يجري وراء شهوة، ولا يتخبط في طريق تحلل"[1].

إن الخروج من مستنقع الغريزة المتفلتة، والانحدار الخلقي الجارف، لا يكون إلا بالنظرة الإسلامية إلى الغريزة الفطرية؛ لكونها تضع كل شيء في موضعه، وتتيح للإنسان الحياة المتوازنة المتكاملة، التي تحقق معنى الإنسانية وترضي غريزته بالطرق المشروعة.

٤ - استمرارية التعليم كبديل للزواج المبكر.

لقد اعتبرت بعض وثائق مؤتمرات المرأة، الزواج المبكر نوعاً من أنواع العنف والتمييز ضد الفتيات، وعدته من العوائق الأساسية لإتمام التعليم، أو حتى لدخول المدارس أو العمل؛ لأنه سوف يترتب عليه مسؤوليات وواجبات، كالحمل والولادة والتربية، وما إلى ذلك، وكلها سوف تعيق المرأة عن إتمام تعليمها، المتوسط والعالي، وكذلك تعيق فرص العمل أمامها - كما يدعون-، وبالتالي يكون ذلك حائلاً دون دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والتمكين للمرأة، ولذا ينبغي محاربة الزواج المبكر، لهذه الأمور وغيرها، وإيجاد البديل المناسب!!.

فكان البديل للزواج المبكر، هو أن تكمل الفتاة مسيرة تعليمها على حساب زواجها وإعفافها، ولا بأس أن تنشأ علاقة جنسية خارج إطار الزواج الشرعي، فهذا عندهم أفضل وأحسن؛ لأنه لا يشكل - في رأيهم - عائقاً عن إتمام المرأة لتعليمها.

فالتعليم هو الطريق الذي يمكن من خلاله إشغال أكثر سنوات عمر الفتاة به، ولذا تحث مؤتمرات الأمم المتحدة المرأة والفتاة على إكمال مسيرة التعليم؛ حتى يكون بديلاً مناسباً لتأخير الزواج؛ لأنها سوف تنشغل بالتعليم والتحصيل وتهمل أمر الزواج.

---

(١) علوان، عبد الله ناصح، مرجع سابق، ص ٤٩٩.

فقد جاء في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م):

" العلاقة بين التعليم والتغيرات الديمغرافية والاجتماعية، هي علاقة ترابط، وهناك علاقة وثيقة ومركبة فيما بين التعليم وسن الزواج والحقوق والوفيات والحراك الاجتماعي والأنشطة، وتسهم زيادة تعليم المرأة والفتاة في زيادة تمكين المرأة، وفي تأخير سن الزواج، وفي تخفيض حجم الأسر"[1].

وبذلك تسهم تلك المنظمات - عبر مقررات وبنود مؤتمراتها - في تحويل التعليم إلى سياج تلف به الفتاة نفسها؛ ليكون مانعاً لها من الزواج المبكر، الذي يعتبره الإسلام أمراً مرغوباً فيه؛ لتحصين الفتاة والفتى من الانحراف، والوقوع في الرذائل، بينما تسمح في نفس الوقت بتمرير قوانين الإباحية والرذيلة بكل سهولة ويسر، وتشجيع العلاقات الجنسية المحرمة منذ الصغر!!.

٥- ارتباط التعليم بتلبية احتياجات السوق ومتطلباتها، وجعل المرأة جسراً لتحقيق التنميـة الاقتصادية المستدامة، وتمكينها.

لم يعد التعليم في أكثر الأحيان مصدراً للعلم والمعرفة فقط، بل لقد أصبح قناة عملية وتطبيقية ومهنية، تصب في منظومة السوق، وتمنحها المزيد من قوى الدفع العلمي المتجددة، خاصة في مراحل التعليم العالي، وهذا أمر جد خطير.

" أصبح التعليم العالي - على الأخص - مجالاً لجذب الاستثمارات في مختلف قطاعات الأعمال، إذ إن هذه الاستثمارات موجهة للسوق، سواء بالنسبة للمتعلم، أم للزبون المتعامل في هذه السوق الدولية، مما سيجعل الأجيال الجديدة من المتعلمين مختلفين عن الأجيال السابقة، إذ أنهم قد تم إعدادهم لأداء أعمال

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٩٩٤م)، الفصل الحادي عشر / ألف (١١-٣)، ص٨١.

ومهام معينة، خلال برامج تعليمية، تم تصميمها لهذه الأهداف، وستشمل هذه الأجيال أيضاً العاملين في مجال الخدمات التعليمية، التي ستخصص فيها جامعات ومعاهد كثيرة، تقدم تعليماً موجهاً لخدمة المجتمع طبقاً لمتطلبات السوق "[1].

لذا كان لابد من إدراج كافة شرائح المجتمع الشابة من فتيان وفتيات، رجالاً ونساءً؛ لتحقيق متطلبات السوق، وتحقيق التنمية الاقتصادية الكاملة للمجتمع، ولما كانت المرأة نصف المجتمع المعطل - كما يصفونها- كان لابد من استغلالها؛ لتحقيق التقدم؛ ولتحقيق التنمية للمجتمع، وكأنها كلٌ مهمل لا تقدم شيئاً للمجتمع، فأرادوا تشغيلها واستغلالها، أو كأنها عبءٌ ثقيل لا يعمل شيئاً، ولذلك أرادوا إدراجها في تحقيق التنمية، وأن تتشارك مع الرجل في بناء المجتمع، وبذلك تتحقق المساواة الكاملة بينهما - كما يزعمون -، ويتم استقلالها وإنصافها وتمكينها، وتحسين مركزها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحي!!.

وقد كان التعليم الوسيلة الهامة التي ينبغي استغلالها لتحقيق ذلك الهدف، "إن التعليم وسيلة من أهم وسائل تمكين المرأة، بإكسابها ما يلزم من معارف ومهارات وثقة بالنفس، للمشاركة على نحو كامل في عملية التنمية؛ لأهداف منها ما يلي:

أ- تحقيق المساواة والإنصاف، بناءً على المشاركة المتوافقة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها.

ب- كفالة تعزيز مساهمات المرأة في التنمية المستدامة، عن طريق مشاركتها الكاملة في عمليات تقرير السياسات، وصنع القرارات في جميع المراحل، والاشتراك في جميع جوانب الإنتاج، والعمالة، والأنشطة المدرة للدخل،

---

(١) راغب، نبيل، مرجع سابق، ص٣٦٣-٣٦٤.

والتعليم، والصحة، والعلم، والتكنولوجيا. . ومجالات أخرى، بصفتها شريكاً نشطاً في صنع القرار ومشتركة ومستفيدة.

ج- كفالة توفير ما يلزم من التعليم لجميع النساء، فضلاً عن الرجال، لتلبية حاجاتهم، الإنسانية الأساسية، وممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم"[1].

فتضمين المقررات الدراسية ما يعزز مشاركة المرأة في التنمية - بمفهومها الشامل -، وتقرير السياسات، وصنع القرارات، فيما يخص بنات جنسها، وبما يتفق مع مقاصد الشرع الإسلامي، مع عدم إهمال الجانب الديني والأسري والتربوي، أمر مقبول، ولكن إن كان التعامل مع المرأة المسلمة بوصفها أداة للتنمية الاقتصادية فقط، وأنها شريكة الرجل في تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية، فهو أمر جد خطير؛ لأنه جرٌ للمرأة والأسرة المسلمة والمجتمعات الإسلامية إلى الهـاوية.

فإهمال الجانب الديني والثقافي في التعليم، لحساب الجانب التنموي المادي والعملي، يؤدي - لا شك - إلى ضياع الهدف الذي من أجله يتم التعلم، وبذلك لا يكون هناك فرق بين الرجل والمرأة، فالمرأة تعمل عمل الرجل والعكس، وهذا ولا شك انتكاس للفطرة؛ لأنه حينما يهمل الجانب الأسري والأمومة، ويطغى عليه جانب العمل والتنمية بقوة كبيرة، سوف تفقد الأسرة مكانتها في تربية الأجيال، وهو عين ما تهدف إليه العولمة الاجتماعية من جر الأسرة المسلمة إلى الدمار، في ظل العولمة الرأسمالية الجشعة.

ولم يكتفِ أرباب العولمة باستغلال المجال التعليمي لإفساد المرأة بشكل مباشر، بل لقد كانت لهم أساليب أخرى نفذوا من خلالها للمرأة المسلمة؛ لتكون طريقاً لإفساد الأجيال القادمة؛ لقوة تأثيرها عليهم، ومنها:

---

(١) شكري، شيرين، أميمة أبو بكر، مرجع سابق، ١١١-١١٢.

٦- العمل على تغيير المناهج الدينية والتربوية بحجة التجديد والإصلاح.

لقد وجد المعولمون في مجال التربية والتعليم مجالاً رئيساً لتسويق المعرفة (المعولمة)، وترسيخ أفكارها، وتحقيق أهدافها، ويظهر ذلك جلياً فيما تمارسه دول العالم الغربي من ضغوط على الدول العربية والإسلامية تارة، وترغيب في مكاسب أخرى (اقتصادية مثلاً) تارة أخرى؛ وذلك لتغيير المناهج الدينية والتربوية لتلك الدول، بحجة " **التجديد والإصلاح** "، ولكن بحسب رؤيتها، وما تقتضيه المصلحة لديها، وليس حسب مصلحة تلك الدول العربية والإسلامية، التي يراد تغيير مناهجها.

فلقد حوربت مناهج التربية الإسلامية، وما زالت تواجه بإمكانية تغييرها، بدعاوى مختلفة، تارة بحجة مواكبة التطور، والتقدم، والحداثة، والعولمة، وتارة أخرى بدعوى أنها مناهج تدعو إلى الإرهاب والتطرف، ومن ذلك معاداة الشعوب الأخرى غير المسلمة، وبالذات أهل الكتاب.

" إن المقصود من هذا التغيير والتجديد في المناهج التعليمية، ليس سوى تفريغ مضامين الأهداف التربوية، ومحتوى المناهج التعليمية من البعد القيمي الأصيل فيها، - المستمد من الكتاب والسنة -؛ لأن ذلك يشكل مصدر خطر وإزعاج لمصالح الدول الغربية، ولأهدافها في العالم العربي والإسلامي، ولتحقيق هذا يبذل الغرب جهوداً كبيرة، وينفق أموالاً طائلة؛ لتعميم الفكر العولمي في المجال التربوي، والترويج للقيم الحضارية الغربية على حساب القيم الدينية الإسلامية في المناهج التعليمية؛ لتضمن بذلك القوى المعادية للإسلام تقديم منتوج تعليمي غربي، مصاغ في قوالب قيم الحضارة الغربية، ومسوقاً تحت تسمية (صناعة غربية عالمية راقية)"[١].

---

(١) براجل، علي، مشكلة التربية في المجتمع العربي الإسلامي - العولمة وقهر الآخر -، بحث مقدم لندوة العولمة وأولويات التربية، ص ١٣-١٤.

لقد أصبح المجال التربوي والتعليمي، مجالاً خصباً يراهن عليه أرباب العولمة؛ لتحقيق الربح الدائم في العالم العربي والإسلامي، عبر مؤسسات التعليم المختلفة؛ لأنها تريد أن تستثمر إنساناً شبه آلي، أو إنساناً مستنسخاً ينقاد لأفكار العولمة، متجرداً من عقيدته، وقيمه، وأخلاقه، وأعرافه، وثقافته؛ لأن العولمة توهم الناس - بالذات في العالم العربي والإسلامي -، أن الفكر الإسلامي فكر يقوم على الصراعات بين الأمم وإثارة العنف والتطرف والإرهاب، ولذلك فالعولمة تسعى لبث أفكارها الخاصة بها، التي أعطت الأهمية الكبرى لمجال الرغبات والغرائز الشهوانية والقيم المادية، أكثر من اهتمامها بمجال الوعي الإنساني، والقيم الدينية، والأخلاقية.

وانعكاس ذلك الأمر على المرأة المسلمة من خلال المناهج التعليمية أمر في غاية الخطورة؛ لأن المرأة المسلمة حينما تتشرب تلك القيم عبر مناهج تعليمية، تقدس المادية النفعية، أو تمجد الغرائز الشهوانية الحيوانية، فإنها سوف تمسخ إلى إنسان أجوف، خالٍ من القيم والأخلاق الإسلامية، التي تنشئ الإنسان الصالح السوي المتكامل، ومن الطبعي أنها سوف تؤثر على أبنائها من خلال تربيتهم على تلك المبادئ التي تشربتها في تعليمها المعولم.

فتأثير تلك المناهج لن يقتصر على المرأة المسلمة، بل سيطال أبناءها، والأجيال اللاحقة أيضاً، فهي مناهج تعمل على تكوين امرأة مدمرة داخلياً، مقهورة خارجياً، فاقدة لوجودها، رافضة لانتمائها، ناكرة لحقيقة فطرتها، لا هوية إسلامية لها تميزها عن غيرها من النساء، وتعتز بها، وتفخر بها.

إذن، فتفريغ المناهج التعليمية التربوية من البعد الديني، يعني تفريغ الأمة الإسلامية من هويتها وأصالتها، وتجريدها من انتمائها الذي يميزها عن غيرها من الأمم، فتفقد بذلك وجودها وقدرة الدفاع عن ذاتها، فالأعداء يعرفون أن الأمة

الإسلامية إذا فقدت عقيدتها فقدت وجودها، وإذا فقدت وجودها فقدت روحها، وبذلك تصبح ميتة. ولذا فإن العولمة تعمل على توجيه سهامها إلى أبناء هذه الأمة من رجال ونساء؛ لتدمرهم بتلك المناهج المستنسخة!!.

فينبغي إذن مواجهة تلك العولمة الطاغية، بالتحذير من تلك الهجمة الشرسة على المناهج التعليمية، من قبل أعداء الإسلام، في الداخل والخارج، وكذلك عن طريق تربية وتعليم النشء، تربية تقوم على العقيدة الإسلامية الصحيحة، والإيمان القوي، فغرس الإيمان بالله في نفوس النشء، يتم في الأسرة من قبل أب صالح مؤمن بالله، وأم صالحة تتقي الله وتخافه، ثم من خلال إصلاح الخلل في المناهج وإعدادها؛ لتحقيق العبودية والطاعة المطلقة لله، ووفق ما تقتضيه مصالح الأمة الإسلامية.

٧ - العمل على إضعاف مكانة اللغة العربية، من خلال عولمة اللغة الأجنبية.

" تعد اللغة روح الثقافة، فباللغة يتم التعبير عنها، وبالتالي فإن العمل على اغتيال اللغة، أو الثقافة، أو المعتقد، يمثل اغتيالاً للمجتمع، والتسليم بالهيمنة من جهة اللغة أو الثقافة، مدخل إلى نسخ الهوية وتمهيد لموت الأمة "[١].

فاللغة تمثل محور رئيس في منظومة الثقافة، وقد تعاظم شأنها في عصر العولمة والمعلومات، الأمر الذي حدا بأرباب العولمة أن يتخذوها مطية لعولمة ثقافية، مما يستوجب أن يكون هناك تيقظ في السياسة التربوية؛ لأنه إذا تم استعمال لغة الآخرين ومناهجهم، فإن العولمة سوف تتسرب في خصوصيات المجتمعات، وبالذات المجتمعات الإسلامية.

---

(١) السحمراني، أسعد، مرجع سابق، ص ٢١.

لقد كانت اللغة العربية لغة القرآن الكريم، في ردح من الزمن، لغة تتربع على قمة الهرم العالمي؛ لأنها كانت لغة العلوم والمعارف آنذاك، ولكن في الوقت الحالي، تربعت اللغة الإنجليزية، محاولة طمس معالم اللغات الأخرى، متخذة من العولمة بأبعادها المختلفة ركيزة، ومن أدواتها التقنية مطية، مما أهلها كي تنتقل بقوة من الفضاء الاقتصادي والسياسي، إلى الفضاء الثقافي والإعلامي والتعليمي.

فقد غدت أكثر المناهج في الكثير من الدول الإسلامية تصاغ باللغة الأجنبية، وبالذات في الصفوف العليا والتعليم العالي، في العلوم التقنية وعلوم الطب.. وغيرها، وهنا يكمن الخطر، فعولمة اللغة لا تقل شأناً وخطراً عن سائر العولمات الأخرى.

" إن اللغة ليست نظاماً صوتياً فحسب، وإنما أداة فكر وعقيدة، والفكر هو المؤثر والموجه لسلوك الإنسان، فالإنسان أسير فكره وعقيدته، قبل أن يكون أسير أي شيء غيره، كما أن اختلاف الألوان في الثقافات والحضارات ظاهرة صحية؛ لأنها تتيح فرصة لتلاقح الأفكار وتبادل الثقافات، خلافاً لما يسعى إليه أنصار العولمة، من إذابة الثقافات؛ لتحل مكانها ثقافة الأقوى، وبالتالي لغة الأقوى، وهذا يعني سيادة اللغة الإنجليزية، واضمحلال ما سواها"(١).

فالعولمة بطغيانها إن لم نُعّد ما نواجهه بها، فإنها سوف تلتهم -كالحوت- كل الأسماك الصغيرة التي حولها. بمعنى أنها لن تبقي شيئاً على حاله، وسوف يكون مصير اللغة العربية إلى الاندثار أو التراجع، أي أنها لن تعد حتى كلغة من اللغات العالمية المعمول بها، فستحل مكانها لغة العولمة، وتصبح اللغة العربية لغة محصورة

---

(١) حمدان، إبراهيم محمود، عولمة اللغة أم لغة العولمة، بحث مقدم لندوة العولمة وأولويات التربية.

في المحلية، حتى إن أبناءنا وبناتنا سوف تنقطع صلتهم بلغة قرآنهم ودينهم، فلا يفقهون منها سوى رسم حروفها، ومعرفة عددها، فلا يتذوقون جمال معانيها، ومبانيها، وأسرارها، وبهذا تنقطع صلتهم بكتاب ربهم ودينهم وقيمهم، كونها لغة الدين والثقافة، حتى إن المرأة المسلمة التي ضعف ارتباطها بلغتها العربية سوف تؤثر على أبنائها بضعف لغتها، واستخدامها للكلمات الأجنبية، فبالتالي يضعف ارتباطهم بقرآنهم ودينهم وقيمهم؛ لأن اللغة التي ستأخذ جل اهتمامهم هي لغة العولمة، ما لم نبدأ بسلسلة من عمليات البناء التربوي اللغوي في المدارس والجامعات، وبكل وسيلة تعليمية يمكن أن نحسن بها وضع اللغة العربية لدى نفوس الناشئة، ونقوم بها اعوجاج لغتنا، وأولى تلك الوسائل هي زيادة ارتباطنا بكتاب الله الكريم وتعلمه على الوجه الصحيح قولاً وفعلاً.





تمهيد:

العالم يعيش اليوم في المستويات المادية والمظاهر الخلابة، الشعارات البراقة على كافة الأصعدة، الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، بعيداً عن العلاقات الإيمانية، والقيم الأخلاقية.

فالمتابع لما يعرض في وسائل الإعـلام المرئية والمسموعة والمقروءة، يلاحظ التركيز على الأمور المادية والترويج للقيم الاستهلاكية، والتركيز على المرأة كسلعة مادية تجارية، واستعراض مفاتنها وجمالها، فهي - أي وسائل الإعلام - تكاد تخلو تقريباً من البرامج والمواضيع الجادة، والبرامج الثقافية المميزة.

لقد تم الإعداد لمخطط شرير لإفراغ المرأة المسلمة من محتواها - دينها وقيمها وأخلاقها -، لإبعادها عن الأهـداف والغايات الحقيقية التي خُلقت من أجلها، والمهام الكبيرة التي يجب أن تتحملها في حياتها، حيث تحولت وسائل الإعلام والفضائيات، والتي انتشرت بكثرة في عصر العولمة، باسم الإعلانات التجارية، وباسم الرياضة النسائية، وباسم ملكات الجمال، إلى فساد فاضح، وجنس مبتذل رخيص، حتى عُدت أجساد النساء تدرك بأبخس الأثمان.

فمثلاً، نجد أن حفلات انتخاب ملكات الجمال، ليست إلا خفض لقيمة المرأة، لتحويلها إلى سلعة رخيصة، ومتعة جسدية مبتذلة، تنتهي وتزول بزوال الحالة، وهي أسواق نخّاسة لبيع العبيد، لكن في صورة معاصرة، فقد أصبحت المرأة تُشترى للاستمتاع الجنسي، بما يمكن تسميته بـ(عولمة الجسد وكونية الجنس).

العولمة الإعلامية:

مما لا شك فيه أن الإعلام هو أحد الوسائل الناجحة، والتي تعمل على تزويد الناس بالأخبار والمعلومات والحقائق.

تعريف الإعلام هو: " تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة، والحقائق الثابتة، التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتها في نفس الوقت "[1].

إن الإعلام في الوقت الحالي لا يتمثل بالحيادية، فهو غالباً ما يتبنى الفكر الذي يوجهه، وهو في عصر العولمة توجهه أفكار الرأسمالية - الصهيونية العالمية، والتي تروج لفكرة النظام العالمي الجديد الذي يسعى للسيطرة على العالم.

ومن خلال ذلك، فإن عولمة المجال الإعلامي تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام على تجاوز الحدود بين الدول، والتأثير في المتلقين الذين ينتمون إلى ثقافات متعددة ومختلفة ومتباينة، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب للأطراف المهيمنة على صناعة الإعلام والاتصال من ناحية ثانية.

---

(١) الحاجي، محمد عمر، عولمة الإعلام والثقافة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص١٤.

إن مفهوم عولمة الإعلام ينطوي على مجموعة من الأبعاد والمكونات الأساسية، ومن أهمها:

١- إن عولمة الإعلام هي عملية متسارعة التغير، فلم تتشكل ملامحها النهائية بعد؛ لأنها تُعتبر أحد أبعاد عملية أوسع هي عولمة الاقتصاد والاجتماع والثقافة السياسة، ونظراً لعدم استقرار أو تبلور عملية العولمة، فإن هناك مجموعة من التحديات الاقتصادية والثقافية التي تحدد مسار تطور - بل ومستقبل - عملية عولمة الإعلام. . ، فالنجاح في عولمة الإعلام يدعم فرص نجاح عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة، وبالمثل فنجاح عولمة الاقتصاد يدعم العولمة الإعلامية والثقافية والسياسية. . وغيرها.

٢- الترابط والتكامل بين مجالات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال ومجموع المعلومات.

ج- النمو الهائل في اقتصاديات الإعلام والاتصالات والمعلومات، أدى إلى مزيد من التداخل بين عولمة الإعلام وعولمة الاقتصاد.

د- توسيع الخيارات والبدائل الإعلامية أمام الجمهور، فقد وفرت تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية وبصورة غير مسبوقة مئات القنوات التلفزيونية، ومئات المحطات الإذاعية، وغيرها من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، كل هذا لصالح المزيد من الأرباح والهيمنة الأمريكية، وذلك بحكم استحواذها على النصيب الأكبر من الإنتاج العالمي.

هـ - تقليص دور الحكومات والمنظمات الدولية في تنظيم بيئة الإعلام والاتصالات المحلية والدولية، لصالح الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات[1].

(١) المرجع السابق، ص١١٩-١٢١.

فالعولمة الإعلامية تعمل على خصخصة الكثير من وسائل الإعلام والاتصال، فلا يكون للدولة دور في التدخل أو في التحكم بمجالات الإعلام، وذلك لتكون أكثر حرية في العرض للمعلومات والأخبار والبرامج التي تقدمها، مما سيؤدي إلى نشر الأخبار الكاذبة، والدعاية المغرضة والاستهلاكية، وعرض الفن المبتذل، وهذا يعني انتشار الرذائل والمفاسد، وعدم الالتزام بالقيم الأخلاقية.

فقد استغلت شركات الإعلام، والقوى الرأسمالية العالمية، هذه الوسائل التقنية المتنوعة بكفاءة عالية، لتبث من خلالها ما يحقق أهدافها العولمية، وغاياتها التسلطية على شعوب العالم المستضعفة، من خلال الكلمة المكتوبة، والفكرة المسموعة، والصورة المنقولة.

وها هو العالم الإسلامي يقع تحت تلك السيطرة التقنية الحديثة، عبر ما يسمى بالغزو الإعلامي لتلك البلاد، وقد سُلطت عليها عبر تلك الوسائل أنواع من الانحرافات العقدية والفكرية والخُلقية، والتي شكلت تهديداً كبيراً للأمة الإسلامية، في مثلها العليا ومبادئها التي تعتز بها.

" إن العولمة الأمريكية الصهيونية تسعى جاهدة ودون أي تهاون إلى اختراق الأمة العربية والإسلامية، مستخدمة كل الوسائل التكتيكية من إعلامية وغيرها..، محاولة طمس الهوية الدينية، والذاكرة التاريخية لتلك الأمة، مستهدفة كيان الأمة وخصائصها القيمية والثقافية، من خلال نشر أنماط وسلوكيات الحياة الغربية والأمريكية، التي أصبحت جوهر العولمة وعنوانها الواضح، ..فالقوى المتعددة الجنسيات تقوم بذلك الاختراق بشكل كبير، من خلال المواد الإعلامية، مثل الأخبار والأفلام والبرامج التلفزيونية والتي لها التأثير الكبير على عقول الأبناء وصبها في قالب الفكر الغربي "[١].

(١) حوات، محمد علي، مرجع سابق، ص ١٧٥-١٧٨.

وقد ظهرت الفضائيات بكثرة، وازدادت شبكات الإنترنت، والتي توفرت بسهولة ورخص للمستهلكين، وبذلك زاد خطر الهجمة الإعلامية، من حيث صعوبة الانتقاء الإيجابي لما هو مفيد، وترك ما هو سلبي وغير مفيد، خاصة في ظل عجز وسائل الإعلام في الدول العربية والإسلامية عن مواجهة أو منافسة تلك الوسائل الإعلامية العالمية، برسالتها الإعلامية الخاصة بها.

ومما لا شك فيه أن تأثير تلك الوسائل السلبي انصب على الشباب المسلم بشكل كبير، لما تمثله تلك الفئة العمرية من أهمية في مجتمعاتنا، فإذا تم إفسادها، فسد المجتمع وانهار.

ولم تسلم المرأة المسلمة من تأثير وسائل الإعلام السلبي عليها، وقد سلّمت عقلها ووجدانها طواعية وبدون إكراه، لذلك الغزو الإعلامي، الذي سعى للفتك بهويتها الإسلامية المتميزة، لتكون صورة متكررة ومستنسخة من المرأة الغربية المتحررة.

وهذا غاية ما سعى إليه الغرب المتحرر، وهو الإجهاز على ما تبقى للمرأة المسلمة من خير وعفة وحياء وخُلق، وهو ما يميز هويتها كمسلمة، ليتحقق لهم ما أرادوه في تغيير وتنميط للعالم كله وفق قيمهم وثقافتهم المعولمة.

وفي وصف لصورة المرأة العربية المسلمة، التي سارت في طريق التحرر الغربي، نجد" إنها صورة الدمية المزخرفة الساذجة، الفاقدة لهويتها، مهانة عاطفياً وعقلياً، معدومة الكيان والشخصية، وقد أتت القنوات الفضائية لتضرم النار في نفسها، لتسلبها مراتب القيم الأخلاقية والعادات والتقاليد، لتعرض نفسها بكل جسارة وتحدِ، متتبعة نهج الممثلات في إغواء الرجال، فكل الفنون والأفلام والأغاني والمجلات تعرض نماذج مزخرفة مزركشة ملونة، ومُثلاً هابطة، تثير اهتمامات المرأة

المسلمة والفتاة المسلمة، وتُلهب خيالاتهن، فالموضة الصارخة التي رسمت لهن المقاييس الجسدية، وملكت مشاعرهن، وسخرت عقولهن لأغراض اقتصادية ينتفع من ورائها أثرياء اليهود، الذين هم من يدير بيوت الأزياء من وراء الكواليس. . .، فالمرأة الدمية التي يراد للمسلمة أن تكون مثلها، من السهل الإيقاع بها؛ لأنها تبدو خاوية العقل، لا تعتمد في خطواتها على أرض صلبة، ولا تملك الدرع الواقي من الدين والأخلاق والعفة الذاتية التي تصونها من التلاعب والضياع "[1].

لاشك أن اليد الخفية المسيطرة على العالم وراء ذلك كله، فهم يخططون بإحكام وإتقان شديدين، بغية تبديد قوى المسلمين، وبعثرة طاقاتهم، وإشغال تفكيرهم بالأشياء التافهة الرخيصة، والعبث واللهو والرخيص من القضايا، ليخلو لهم الجو لتدبير الخطط الشريرة، لتحطيم المجتمعات الإسلامية والقضاء عليها، فكانت المرأة المسلمة أسهل طريق لتحقيق ذلك، مستغلين وسائل الإعلام، والتي لها التأثير القوي على نفوس المشاهدين والمستمعين والقراء، فكانت الطريقة الأكثر نفعاً التي تمكنوا بها من الوصول إلى المرأة المسلمة.

ولدى حديثنا عن المرأة المعاصرة، نجد أن وسائل الإعلام استغلتها أسوأ استغلال، لعرض مفاتنها وجسدها، عن طريق الدعايات التجارية، وفي صور الصحف والمجلات وغيرها، لتحقيق المكاسب المادية، والتمتع بمفاتنها.

" من مظاهر استغلال المرأة. . .، إقحامهم صور المرأة بأشكال عارية مخجلة يندى منها جبين الفضيلة والأخلاق، ويشمئز منها العقل والقلب، في لوحات الدعاية ومشاهد الإعلان عن مختلف البضائع والأشياء، في الصحف والمجلات والسينما والتلفاز، ويستغرب الإنسان العاقل هذا الدرك المنحط، البعيد عن كل

---

(١) القزويني، خولة، مرجع سابق، ص١١٧-١١٨.

ذوق ومنطق وواقعية، إذ صارت صورة المرأة العارية عمدة الدعاية عندهم، حتى للأشياء التي لا صلة لها إطلاقاً بالمرأة وجوها وحاجاتها، . . وذلك لإثارة غرائز الرجال، واستغلالها والمتاجرة بها في سوق النخّاسة الجديد وكل ذلك فيه إهانة لها وإذلال، واحتقار لها وامتهان، وليس فيه إكرام لها ولمكانتها، وتمجيد لشأنها"[1].

فهذه ما هي إلا أساليب لعولمة المرأة المسلمة، لتحطيم عقلها، ومسخ لشخصيتها وفكرها، ولمحو دورها في بناء الأمة، وتحييدها عن المعركة الحياتية الكبرى في التكوين الفكري للأجيال القادمة.

فالمرأة حين تكون مادية، فهي ليست سوى سلعة للبيع، وبضاعة للشراء، وقطعة للعرض، وجسداً لاستعراض مفاتن الفتنة فيها، دون أن تكون حاملة قيماً أخلاقية، ولا أفكاراً سامية، ولا أهدافاً كبيرة.

إن وسائل الإعلام في عصر العولمة سعت بمختلف الأساليب والطرق إلى تشويه صورة المرأة المسلمة والعمل على إفسادها والتغرير بها.

فمن مظاهر العولمة الإعلامية للمرأة المسلمة المعاصرة.

١ . اتساع نطاق الحرية المتاحة للبرامج التي تناقش قضايا المرأة المختلفة، وقد تزايدت قدرة القنوات الفضائية غير الحكومية على مناقشة جميع قضايا المرأة تقريباً، بكل جرأة، بطرح الرأي والرأي الآخر، فقد اختارت وأعدت تلك القنوات المواضيع التي تُناقش بكل دقة، والتي هي في أغلبها قضايا حساسة ودقيقة، فمثلت تلك المساحة المعطاة من الحرية لتلك البرامج، نوعاً من الجرأة على بعض القيم الدينية والثوابت والعادات والتقاليد، وأصبحت مطية للتفلت من الحدود الدينية والأخلاقية والأدبية.

(١) الملائكة، نازك، مآخذ اجتماعية على حياة المرأة العربية، تحقيق: محمد العباسي، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص ٢٧-٢٨.

٢ . صرف المرأة والفتاة المسلمة عن معاني العفة والحياء والاستقامة وعلو الهمة، من خلال توجيه وتوحيد الاهتمام إلى ما تبثه القنوات الفضائية، والمجلات الهابطة، من أشكال التقليعات التافهة، والهوايات الهابطة، وآخر صرعات الملابس والأحذية وقصات الشعر، وأنواعها، وألوانها، ومواسمها وآخر خطوط الموضة في الماكياج، إلى غيره من التفاهات التي تُشغل المرأة المسلمة عن أمور عن دينها، وشؤون أسرتها، وقضايا أمتها المصيرية، لتهتم بسفساف الأمور.

٣ . الابتذال الأخلاقي والذي تركز حالياً في برامج المرأة والأسرة، والتي أصبحت برامج يطغى عليها التبذل والإسفاف والاستخفاف في تسليع جسد المرأة، فقد أصبحت صورتها في كل مكان، وعلى أي شيء، تظهر شبه عارية وهي تمارس الرياضة، أو لتعرض نوعاً من الماكياج أو قصة شعر، وكأن ذلك لا يتم إلا بالتعري وإظهار مفاتن الجسد، وغيرها من الصور المهينة للمرأة في تلك النوعية من البرامج، والتي لا تخرج عن كونها دعوة للتحرر والتمرد والسفور، ومع ذلك نجد أن أرباب العولمة يتباكون على وضع المرأة في المجتمعات الإسلامية، وأن الإسلام أهانها وأذلها ولم يعطها حقوقها.

٤ . إشاعة ثقافة الاستهلاك (الإسراف والتبذير)في كل شيء، وذلك بزيادة الإعلانات التجارية الدعائية، والتي هي في غالبها تعمل على إلهاب حماسة المستهلك، باستخدام المؤثرات الفنية الجمالية، والإفراط في ذكر مزايا المنتج، والتي غالباً ما يكون مبالغاً فيها، مما يجعل الفرد يقبل على الشراء والتبضع مسايرة لما عليه الواقع من موضات، في كل شيء، في الأثاث، الأواني المنزلية، الأجهزة الكهربائية، أدوات التجميل، والعطورات. . . وغيرها من المنتجات التي تشعل جذوة الاستهلاك لدى الفرد، والتي فيها إرهاق لميزانية الأسرة.

والمرأة غالباً ما تقع في شراك الاستهلاك، لحبها الفطري للتزين، وقد استغل أصحاب دور الأزياء العالمية وشركات التجميل هذا الأمر للتفنن في الترويج لبضائعهم، بكافة الوسائل المغرية الجذابة، حتى يحققوا الربح المادي، وينشروا الجشع الاستهلاكي بين النساء، وقد ذكرت إحصائية نشرتها مجلة الدعوة " عن أرقام واقعية تشير إلى الاستهلاك الهائل لأدوات التجميل ومستحضراته، ففي المملكة العربية السعودية ووفق تقرير صادر من الغرفة التجارية بالرياض، بلغ إجمالي الواردات من أحمر الشفاه في عام ١٩٩٧م (٤٦٩، ٣٦٦طناً) أي ما يساوي (٨٤٠، ٢٠٩، ٣٧ريالاً)، وكذلك لمستحضرات تجميل العيون (٦٣٧، ١٥٨طناً) بقيمة تساوي (٠١٧، ٤٤٤، ٢٠ريالاً). . "[١].

فهذا يدل على ارتفاع معدلات الاستهلاك في أدوات الزينة النسائية بشكل كبير، ومع تنامي النزعة الاستهلاكية في عصر العولمة، زاد حب الشراء لكل شيء غير ضروري، بشكل مبالغ فيه، فمع تبدل الموضة الموسمية، تتبدل الرغبة، وتبرز الحاجة لشراء الجديد مجاراة لتلك الموضة، ومسايرة للواقع.

إن الإسلام لم يحرم إبداء الزينة واتخاذها في كل مكان، فقال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [**الأعراف**: ٣١]. ولكنه نهى عن الإسراف والمبالغة فيه، فليس كل ما يُشتهى يُشترى، فهذا فيه حفظ للمال، وحفظ للبيوت من الخراب والدمار والانهيار.

٥. **الترويج للثقافات الإباحية والمفاسد الأخلاقية**، والتي فيها إلهاب للغرائز، وبخاصة لدى الشباب والشابات، كأفلام الجنس، والأغاني الماجنة والتي لا تخلو من التعري والرقص الفاضح وإثارة الغرائز، والمسلسلات التي لا تخلو من القصص

---

(١) مجلة الدعوة، العدد-١٦٥٦-٥جمادي الأولى ١٤١٩هـ-٢٧أغسطس ١٩٩٨م، ص٢٥.

الغرامية الفاسدة، والدعايات التي لا تخلو من التعري والمناظر المثيرة، والمشاهد الجنسية، وغيرها من المواد الإعلامية التي تدعو للإباحية والرذيلة.

٦. **نقل السلوكيات والعادات الغربية**، "من خلال المواد الإعلامية في القنوات الفضائية، والمجلات وشبكة الإنترنت، والمثال على ذلك، عيد الحب **valentine**، وغيرها من الأعياد المبتدعة، وهي عادات غربية ذات أصول دينية وثنية وأخلاقية غربية، وقد بدأ ينتشر حتى في المجتمعات المحافظة، كدول الخليج"[١].

٧. **امتهان كرامة المرأة المسلمة والحط من شأنها**، ومحاولة تشويه صورتها، وذلك بجعلها فتنة ووسيلة للإغراء والإغواء، واعتبارها كسلعة رخيصة، تعرض كيفما شاؤوا، وبأي وضع شاؤوا، فيعرضوا الجانب السيئ للمرأة، وأنها خائنة، وشريرة ومتسلطة، وأنها مادية ومبذرة ومسرفة، ولا هم لها إلا اللبس والتزين والبحث عن الملذات، وغيرها من الصفات التي توجد في بعض النساء، مما يجعل الناشئة تنطبع لديهم الصورة السيئة عن المرأة، وأنها أساس كل بلية، وموطن كل شر وخطيئة على الأرض، فيتقبلوا تلك الصورة المشوهة، من حيث إنه لا توجد امرأة حسنة على وجه الأرض.

٨. **الدعوة إلى أهمية الحضور الإعلامي المتميز للمرأة**، في مختلف وسائل الإعلام (صحافة / مجلات قنوات فضائية وأرضية / إذاعة.. وغيرها)، من خلال البرامج والمواضيع ذات الصلة بالمرأة والأسرة وقد كانت حجتهم في البداية " أن المرأة أكثر قدرة على مخاطبة مثيلاتها من المشاهِدات والمستمعات والقارِئات، وأن ثمة جوانب من المواد والمضامين، يكاد يكون من الصعب إن لم يكن مستحيلاً أن يقدمها الرجل بكفاءة جيدة، أو أن تحظى باهتمام المرأة عندما يقدمها رجل،

---

(١) الناصر، إبراهيم ناصر، مجلة البيان، عدد سابق، ص١٢١.

نظراً لأنها من خصوصيات المرأة الدقيقة!! . . . غير أن هذه المشاركة لم تلبث أن أصبحت تشمل مختلف المواد والبرامج والأوقات ، بما فيها المجالات التي تبدو أبعد ما تكون عن اهتمامات المرأة وشؤونها ، فقد أصبحت تقدم أو تشارك في تقديم كل أنماط البرامج ، بما فيها البرامج ذات الصلة بالرجل أو الأكثر صلة به . . . ، في حين أن الذين أصبحوا يتولون الطبخ في برامج تلك المحطات غالبيتهم من الرجال!!! والمرأة أصبحت تقدم برامج الرياضة !!!"[1].

فما تزال الدعوات مستمرة لمشاركة المرأة في كل مجال ، في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها ، ومازال مسلسل التنازلات التي تقدمها المرأة قائماً ، تلك التنازلات التي لا تنسجم مع قيم الإسلام وآدابه ، ولا الأعراف والتقاليد ، ولا أدري إلى أين سيصل بها الحال بعد ذلك !!!

٩ . **عولمة الجمال** ، بعد عولمة الاقتصاد والثقافة ، تمت عولمة الجمال ، فأصبح منّمّطاً ومجسداً في صورة واحدة ، وهي الصورة التي يريد أعداء الإسلام أن تكون عليها كل امرأة في الكون ، فهم وراء فساد أذواق الرجال ، لما عمدوا لجعل الجمال بمقاييس محددة وفق أهوائهم ونزواتهم ، وعلى أساس ذلك اختاروا (ملكات الجمال) وفق تلك النظرة ، والجمال الذي أرادوه ، وأشاعوا الأذواق الفاسدة في وسائل الإعلام التي يحتكرونها ، باستغلال الأقلام الرخيصة والإذاعات والمجلات ، وعارضات الأزياء ، وأقاموا مسابقات دولية ، بحضور شخصيات مهمة وعالمية ، كل ذلك من أجل عولمة الجمال الغربي الأوروبي ، والذي له مواصفات خاصة لديهم ، فالجميلة هي التي تتصف بنفس مواصفات الجمال الأوروبي ، وأما الجمال

---

(١) المحيا ، مساعد بن عبد الله ، عبر الفضائيات الرجل يطبخ والمرأة تمارس التمارين الرياضية ، مجلة الشقائق ، (٤٢) ، ذو الحجة ١٤٢١هـ/ مارس ٢٠٠٠م ، ص٣٥ .

الذي ليس له تلك المواصفات لم تعد له سوق رائجة، وقد أثمر ذلك أن غالب من يبحث عن شريكة حياته يريدها بالمواصفات التي يقرأ عنها في المجلات أو يشاهدها في المحطات الفضائية.

" لم يكن الجمال مقولباً ولا محتكراً ولا معولماً، إلى أن تلوثت الأذواق، وارتفعت الأخلاط، واختلطت الأمزجة، وتكسرت أنابيب الجمال وفسدت ينابيعه، وصار للجمال ذوق ولون ورائحة، وكان أعداء الإسلام وراء ذلك !! لما عمدوا فجعلوا للجمال مقاييس وبنوداً، وأشاعوا أذواقهم الفاسدة في وسائل الإعلام التي يحتكرونها، كل ذلك من أجل عولمة الجمال، فأقاموا للجمال الذي أرادوه مسابقات دولية، والهدف الواضح من وراء هذه المسابقات، هو تفجير أنوثة المرأة واستعمالها كوسيلة للإفساد، ولكسب المال الذي يُعد الجمال أسهل طريق للحصول عليه "[1].

فهذا ولا شك يؤثر في أذهان الكثير من النساء، اللاتي يسعين للتشبه بجميلات الفضائيات والمجلات، ويحاولن الوصول إلى جمالهن المقولب، بأي وسيلة كانت، فينفقن الكثير من الوقت والجهد والمال حتى يصبحن مثلهن.

إن الإسلام قد دلنا إلى نوع جديد وفريد من الجمال لا يزول ولا يتبدل، وتستطيع كل امرأة أن تصل إليه، وهو جمال ذات الدين، وجمال الخلوقة الحيية، المتواضعة الصبورة القنوعة، فجمال الباطن يزين الصورة الظاهرة، وإن لم تكن ذات جمال، فإن جمال الباطن يكسوها من الجمال والمهابة والحلاوة بحسب ما اكتسبت روحها من صفات الإيمان.

---

(١) شمس الدين، جناية ملكات الجمال في حق الأجيال، مجلة الإصلاح، العدد(٤١٧)- السنة ٢١-٦رجب١٤٢٠هـ، ١٥-١٠-١٩٩٩م، ص٥٤/ ٥٥.

١٠ . التلاعب بالمفاهيم العقائدية والشعائر الدينية، إما بالسخرية منها، أو محاولة تشويهها، أو اتهامها بالقصور والتخلف والرجعية . . ونحو ذلك، والعمل على تحبيب التعلق بمظاهر الحياة والماديات ومشتهياتها، وإغفال الآخرة، وازدراء الغيب، والخلط بينه وبين الخرافات والأساطير .

فقد كثرت البرامج التي غالباً ما تحمل الصبغة الإلحادية والكفرية أو التنصيرية أو الشركية، فيتم الخلط بينها وبين ما هو إسلامي، فتحسب أنها من الدين الإسلامي والإسلام بريء منها، كما يحدث في بعض الأفلام والمسلسلات، أو حتى في بعض البرامج التي تحسب على البرامج الدينية، وهي بعيدة كل البعد عنها، وأيضاً في البرامج التي تطرح قضايا المرأة فتخلط بين ما أعطاها الإسلام من حقوق، وبين العادات والتقاليد الموروثة التي هضمت المرأة حقوقها وأذلتها وقهرتها .

كما كثرت البرامج التي تتحدث عن الحظ والبخت وادعاء الغيب والمستقبل . . ونحو ذلك، من نوعية برامج الأبراج . . . وغيرها، وكلها ادعاءات كاذبة وباطلة وكفر وشرك .

من خلال ما عرضناه سابقاً، نجد أن طرق وأساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة، توحدت في هدفها، ألا وهو تجريد المرأة المسلمة من دينها، وقيمها، وهويتها الإسلامية المتميزة، حتى تكون مسخاً من المرأة الغربية، ونجدها بالفعل قد نجحت في تحقيق أهدافها تلك، فلا سبيل للخروج من ذلك الوضع، إلا بالعودة الجادة لكتاب الله الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وتحكيمهما وتطبيقهما في كل شؤون الحياة، حتى تحدث النجاة .

* * *



المبحث الثالث:

التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعكسها الأساليب المعولمة على المرأة والأسرة المسلمة

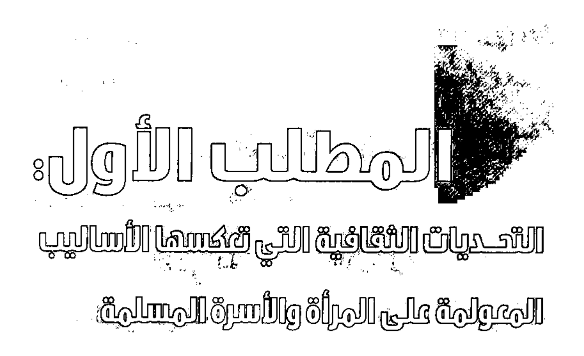
تقديم:

تواجه المرأة المسلمة في العصر الراهن أعتى موجة يشهدها التاريخ، تريد أن تستغلها من أجل هدم كيان المجتمع الإسلامي، وتمهيد الأجواء للسيطرة على العالم. ألا وهي موجة النظام العالمي الجديد، والتي تشكل العولمة أبرز معالمه وأخطرها.

لقد وضع الغرب مخططاً لإبعاد المسلمين عن دينهم، ولضرب مقدرات البشرية وإنجازاتها في المجالات الثقافية والاجتماعية والأخلاقية، ولمحو الثقافات التي تخالف ثقافته، فكانت المرأة المسلمة هدفهم الأول لتنفيذ ذلك المخطط الشرير؛ لأنه من خلالها يسهل تصدير القيم، والأفكار، والثقافة التي يراد عولمتها.

وقد سعى الغرب لمحاولة فرض نموذجه الاجتماعي على العالم -خاصة-العالم الإسلامي، عن طريق عولمة الحياة الاجتماعية والثقافية، من خلال المؤتمرات الدولية والاتفاقيات.. وغيرها من الأساليب المختلفة، التي تفرض على العالم قيم وثقافة المجتمع الغربي المنحلة في مجالي الأسرة والمرأة، تمهيداً لتفكيكهما وتدميرهما.

وسوف نعرض في هذا المبحث بعضاً من التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجهها المرأة والأسرة المسلمة.



تمهيد:

لقد علم أرباب العولمة أن المرأة المسلمة تعد أهم محور يجب أن يستغل من أجل تهيئة الأجواء للاجتياح العالمي، وعولمة الحضارة الغربية، وقد تفتقت أذهانهم عن مخطط شرير لإفراغها من مبادئها وقيمها ومُثلها، وإبعادها عن الأهداف الحقيقية السامية، التي ينبغي أن تقوم بها في صناعة الأجيال، فاتخذوا منها جسراً تساق من خلاله القيم، والأفكار، والثقافة التي يسعون لترويجها لكل أنحاء العالم؛ لأن التغيير من خلالها يكون أسرع، فعملوا على التلاعب ببعض قضاياها، من خلال إطلاق الشعارات البراقة !!

فالمرأة المسلمة المعاصرة تواجه الكثير من التحديات، وكذلك الأسرة المسلمة، خاصة مع إقامة المؤتمرات، التي تُعنى بشؤون المرأة والأسرة، وفيها مؤامرة كبرى على الإسلام والمسلمين؛ لأنها تستهدف المرأة والأسرة، سعياً لجرهما إلى أحضان النمط الغربي، وغيرها من التحديات التي انعكست على المرأة المسلمة، جرّاء عولمة الحياة الغربية.

ومن تلك التحديات الثقافية التي تعكسها الأساليب المعولمة على المرأة والأسرة المسلمة، ما يلي:

أ - انتشار الأمية الدينية بين المجتمعات الإسلامية، وبخاصة لدى المرأة المسلمة المعاصرة.

لقد أدى تفشي الجهل بأمور الدين في أغلب المجتمعات الإسلامية، بسبب إقصاء الدين عن مجالات الحياة المختلفة، إلى تفشي الأمية الدينية الشرعية في مختلف المجالات، وقد نالت المرأة المسلمة المعاصرة نصيباً كبيراً من تلك الأمية، فقد عملت قوى الغرب على إقامة مجتمعات علمانية داخل المجتمعات الإسلامية، عن طريق ما يسمى بالغزو الفكري لتلك المجتمعات، والآن جاء دور العولمة الثقافية لتكمل المسيرة، فإقامة مجتمعات بمعزل عن الدين وتوجيهاته الشاملة لكل مناحي الحياة هو عين ما تسعى إليه العولمة.

«إن العولمة تعمم معطيات ثقافية دنيوية ومادية بحته، دون أي اهتمام بمدى انسجام تلك المعطيات مع الإيمان بالله واليوم الآخر، فهي أي العولمة تتنفس في محيط علماني، وتنشر الفكر العلماني، وتؤسس لأرضيات وخلفيات علمانية، ولذا فإن ذلك يشكل تحدياً من أكبر التحديات لأمة الإسلام»[1].

لقد تفشت الأمية الدينية، وكان ذلك بسبب انحدار مستوى التربية والتعليم في المدارس، وضعف دور الوعظ والإرشاد في المساجد والمدارس أيضاً، بالإضافة إلى ضعف أو غياب دور الأسرة في التربية الدينية لأبنائها وبناتها. . ، في السابق كانت تمنع المرأة من التعلم مما تسبب ذلك في جهلها بأمور دينها ودنياها، وفي الوقت

(١) بكار، عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٥١.

المعاصر حرمت المرأة ليس من التعلم، بل من تلقي العلوم الدينية الصحيحة، في الكثير من البلدان الإسلامية؛ لأسباب لا مجال لذكرها هنا، فأدى ذلك إلى هضم الكثير من حقوقها، بالإضافة لفقدانها الكثير من المكاسب والامتيازات، منها:

١ - هبوط مستوى الثقافة الجنسية، إن لم نقل اضمحلالها عند الكثير من النساء، نتيجة لابتعاد المرأة المسلمة المعاصرة عن مصادر التوجيهات الجنسية في كتب التفسير والفقه والحديث، وما تضمه من معلومات قيمة ضرورية.

٢ـ تسبب ابتعادها عن دراسة الإسلام بجهلها في تربية الأطفال تربية صحيحة.

٣ـ جهل المرأة بدينها جعلها لقمة سائغة سهلة للمغرضين الحاقدين على الإسلام، فجهلها بما أعطاها الإسلام جعلها تصدق ما يقال عن ظلمه للمرأة واحتقاره لها[1].

فقد وقعت المرأة المسلمة المعاصرة فريسة سهلة، بقلة علمها الديني الشرعي، تصدق كل ما يقال عن دينها من أكاذيب وتشويهات، كل ذلك تمهيداً لإقصاء الدين من حياة المجتمعات الإسلامية عن طريق المرأة المسلمة والأسرة المسلمة، وعندما جاءت العولمة لتكمل تلك المسيرة في تعميم ثقافتها وقيمها على تلك المجتمعات، ولمحاولة فصل المرأة المسلمة المعاصرة عن دينها، ولعولمتها وإقصاء الدين عن حياتها تماماً، أو محاولة تهميشه وجعله مقتصراً في العبادات فقط، فكانت محاولات العولمة لإلغاء الخصوصيات الدينية والثقافية لشعوب العالم عن طريق تنميط الأذواق والأعراف القيم التي تريدها.

---

(١) القيسي، مروان إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

«وقد استغلت العولمة التطور الهائل في وسائل الإعلام وأساليب الاتصال، وهيمنتها على هذه المؤسسات الدولية ذات النفوذ الواسع في كل بلدان العالم، في فرض ثقافتها المادية الملحدة، وتهميش العقائد التي تؤمن بها الشعوب والأمم الأخرى»[1].

إضافة إلى الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات، والتي تسعى إلى نبذ الدين أو تهميشه في مقرراتها وبنودها، لتعرض تلك المقررات والبنود، وإجراء التغييرات، ومن تلك التغييرات:

• تغيير نظام التعليم وتعديل برامجه، بحيث يكون التركيز والاهتمام على ما يعزز مشاركة المرأة في التنمية والعمل، مع إهمال الجانب الديني الشرعي، والأسري والتربوي.

• الهجوم على الدين، والازدراء لكل ما هو ثابت ومتفق عليه في الشريعة الإسلامية، مثل الازدراء بالحجاب الذي يُعد جزءً من الهوية الثقافية الإسلامية، والهجوم على قانون الأحوال الشخصية الذي ينظم حياة الأسر، بحجة عدم مراعاته للمساواة بين المرأة والرجل.

وغير ذلك من الأفكار التي تحاول بها العولمة التقليل من سيطرة الدين على حياة الشعوب، عبر اعتماد مبدأ فصل الدين عن الدولة وعن الحياة عامة.

فالعمل على تهميش الدين وإقصائه من حياة المجتمعات الإسلامية، لا شك أنه أمر خطير للغاية، خاصة إذا رُبط بالموروثات والتقاليد، وذكر كممارسات من قبيل

---

(١) العمرو، صالح سليمان، دور التربية الإسلامية في مواجهة بعض تحديات العولمة في المجال الثقافي، بحث مقدم لمؤتمر المسؤولية الوطنية والإنسانية للمؤسسات التربوية في ضوء تحديات العصر، كلية التربية بمكة المكرمة، جامعة أم القرى - ١٤٢٤هـ.

أنها تراث وأعراف وتقاليد، وقد أدى ذلك إلى تولد نوع من الجهل لدى المجتمعات الإسلامية بأمور دينها. . فكان جهلهم بالدين مردّة لأمور:

١- إما لاقتصار الدراسة على العلوم الدنيوية فقط، وترك تعليم الأمور الدينية والشرعية.

٢- تدريس المواد الدينية مشوبة بالخرافات والأساطير، أو مختلطة كثيراً بالإسرائيليات وقصص السابقين.

ولذا نجد أن الكثير من الدارسين لديهم أمية دينية شديدة، والقلة منهم الذين يهتمون بدراسة ومعرفة أمور دينهم، وعندما هبت رياح العولمة الثقافية، عملت على توسيع تلك الفجوة بين أبناء الأمة ودينهم، بنشرها الثقافة المعولمة (العَلْمانية) التي تدعو إلى نبذ وإقصاء الدين من حياة البشر.

«إن مفهوم الأمية الذي تأخذه معظم الدول الإسلامية في عصر المعلوماتية والإنترنت ما زال قاصراً على المفهوم التقليدي وهو الجهل بالقراءة والكتاب والحساب فقط، أو ما يعرف بـ(فك الحروف)دون الاهتمام بالأمية العقدية (الدينية) والحضارية بالرغم أن الأمية الثانية أخطر من الأمية الأولى، إذ تجعل الإنسان يعجز عن الاضطلاع دوره كاملاً كفرد في المجتمع»[1].

فلا شك أن ما تواجهه المجتمعات الإسلامية المعاصرة من تحديات خطيرة للعولمة، وبالذات في المجال الثقافي (الديني) العقدي، أمر خطير خاصة مع تفشي الأمية الدينية بين أفراد المجتمعات الإسلامية، فالجهل بأمور الدين الإسلامي يقطع الصلة بين المسلمين ودينهم وإسلامهم، فعمق الفهم للدين الإسلامي يولد الوعي لدى المسلمين بكل شؤون حياتهم؛ لأنه دين الشمولية والكمال.

---

(١) إسماعيل، عبد سعيد عبد، مرجع سابق، ص ١٩٤.

«إن دراسة العلوم الدينية على الطريقة المثلى تشكل في نفوس المسلمين منطقاً ثقافياً واعياً، لديه ما يكفي من قوة المحاكمة للأمور، وقوة الحجة، وقوة الجدل والدفاع، وقوة تجلية الحق وإبرازه بالتعبير المؤثر الجذاب، كما أنها تمثل قوة الحماية لعقول المسلمين وقلوبهم، من أن تتسرب إليها الدسائس الفكرية، التي يحاول الأعداء الغزاة إقناعهم بها، وتمثل أيضاً قوة التوعية الدائمة، والتحذير من مكايد الإسلام والمسلمين على اختلاف اتجاهاتهم وأغراضهم»[1].

أما الجهل بأمور الدين، فإنه يُسهِّل على أعدائهم الانقضاض عليهم بسهولة؛ لأن نفوسهم ضعيفة وقلوبهم خاوية من الإيمان القوي.

فعصر العولمة هو عصر الاستعمار الفكري والثقافي، فلن تنفع معه الآلات والمعدات، وأنجح سلاح نواجهه به هو سلاح الإيمان، والعلم، والثقافة، والوعي، والالتزام، والخلق القويم.

ب- اهتزاز الصورة المضيئة للمرأة المسلمة:

باسم الحرية والتحرر، والتقدم والرقي، والحضارة.. باسم المساواة بين الجنسين، أُبعدت المرأة عن فطرتها الأصلية، أخرجت عن حيائها، وعفتها، وطهارتها، وأنوثتها، وأبعدت عن الأهداف الحقيقية والمهام الكبيرة التي يجب أن تتحملها في حياتها، كل ذلك حتى تخرج من حِماها المنيع، وأن تنزل من عرشها الرفيع، وتنسلخ من فطرتها الرقيقة إلى ميدانهم الصاخب لتتطبع بطبعهم، وتعمل عملهم، تلهو لهوهم، وتنساق انسياقهم، في التلذذ والتهتك والانحلال.

فهي لديهم سلعة ومتعة في كل شيء، في إعلانات السينما، في أدوات الزينة والعطور والمنظفات.. الخ، وعلى أغلفة المجلات والكتب، وفي كل شيء وكل مكان.

---

(١) الميداني، عبد الرحمن حسن، غزو في الصميم، مرجع سابق، ص١٩٨.

وكل ذلك لتحطيم عقلها، ومسخ شخصيتها، وفكرها، وصورتها، وإخراجها عن دينها وأخلاقها الإسلامية الرفيعة، ولمحو دورها في بناء الأمة، وتحييدها عن المعركة الحياتية الكبرى في التكوين الفكري والتربوي للأجيال القادمة.

فهم يدّعون أنهم يتعاطفون مع المرأة لأنها مهضومة الحقوق، مقهورة من الرجل فجعلوها شغلهم الشاغل «في الصحافة والإذاعات والأندية والمؤتمرات في العالم كله شرقيّة وغربيّة، حتى زعموا أن عام ١٩٧٥م هو عام المرأة، تذكيراً بشأنها، وبحثاً في حقوقها وواجباتها، وسعياً لإنصافها من ظُلاّمِها، ولكنهم في الحقيقة.. يهينونها ويزعمون كذباً أنهم يكرمونها»[١].

يريدونها أن تكون متعة رخيصة تعرض مفاتنها وجسدها في أسواق الجسد (سوق النخّاسة العالمي) المعولمة عالمياً في الوقت المعاصر، يريدونها أن تقوم بجميع الأعمال السهلة والشاقة منها، يريدون أن يشغلوها بآخر الصرعات في كل شيء، في المكياج، واللبس، يريدون منها أن تغير خلق الله، يريدونها أن تخلع ثياب الحياء والحشمة والأدب، وتدخل في كل المجالات. فتكون عارضة، راقصة، ممثلة، مغنية، مروجة للسلع، وجالبة للرزق، فهذا كله تحقير للمرأة، وإهانة وازدراء لها، وحط لكرامتها وقيمتها.

«وقد دخلت علينا عبر العولمة الفكرية والثقافية مفاهيم صارخة مدمرة مدروسة دراسة نفسية، تعلن في مضمونها تدمير المجتمعات الإسلامية عن طريق المرأة»[٢].

إن المرأة العربية المسلمة في عصر العولمة، فقدت الكثير من الصور الرائعة، والتي كانت عليها في زمن العزة والكرامة، أيام أمهات المؤمنين، والصحابيات

---

(١) جمال، أحمد محمد، مرجع سابق، ص ١٩.
(٢) القزويني، خولة، مرجع سابق، ص١٧٧.

الجليلات . . ومن بعدهن . واللاتي تمتعن بمكانة عظيمة وصور مضيئة أضاءت على من بعدهن بنورهن لما كنّ عليه من عزة المكانة وشرف العمل ، والآن تغيرت المفاهيم في ظل العولمة ، فلم تعد تلك الصورة الوضاءة تزهو ، وإن سعت لتصحو طُمست وشُوّهت وغيّبت ، وكأنها عار على مجتمعها ، فأين مكانة المرأة المجاهدة الصابرة ، التي تقدم أبناءها الواحد تلو الآخر في سبيل الله ، وأين المرأة الداعية المحتسبة ، وأين المعلمة المتفانية في صرح العلم لتعليم النشء الصالح ، وأين الأم الحنون ومحضن الأجيال ومربيتهم الأولى لخوض معركة الحياة . أليست تلك كلها وغيرها صوراً مضيئة للمرأة المسلمة جديرة بأن تعطى ما تستحق من التكريم بدل العمل على طمسها أو تشويهها .

«كانت المرأة على عهد رسول الله ﷺ شقيقة الرجل ، كما بين ﷺ في قوله : ﴿ إنما النساء شقائق الرجال ﴾[1] ، فكانت شريكة في الإيمان ، شريكة في الدعوة وشريكة في الجهاد ، وشريكة في بناء المجتمع الجديد على قيم الإسلام ومبادئه ، ولا تقوم هذه الشركة إلا بالممارسة الفعلية لتلك القيم والمبادئ . . كل ذلك في ثقافة خُلق ، وطهارة من الدنس ، وعفة عن الحرام ، والتزام بالحجاب ، والتزام بأوامر الله سبحانه وتعالى ، التي تحرم الخلوة بالأجنبية ، وتحرم الاختلاط بغير موجب ، وتحرم السفر بغير محرم ، وتحرم النظرة التي هي سهم من سهام إبليس لعنه الله- »[2] .

---

(١) سنن أبي داود ، كتاب الطهارة ، باب الرجل يجد البلَّة في منامه ، رقم الحديث (٢٠٤) ، سنن الترمذي ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء فيمن يستيقظ فيرى بللاً ولا يذكر احتلاماً ، رقم الحديث (١٠٥) .

(٢) قطب ، محمد ، هلّم نخرج من ظلمات التيه ، (د . ت) ، ص٤٨ .

والآن ماذا حصل؟ . . هل عادت المجتمعات إلى جاهلية مرة أخرى في تعاملها مع المرأة، فكان العلاج لخروجها من ذلك المأزق هو (الدعوة إلى تحرير المرأة) ولكن بطريقة الغرب، الذين أرادوا إخراج المرأة من بيئتها، وكان ذلك هدفاً من أهداف الصليبية والصهيونية يقصد به تدمير العالم الإسلامي، من خلال هجر المرأة المسلمة لمعتقداتها وقيمتها الدينية والخُلقية.

ج - نشر الفوضى الجنسية والأخلاقية (إشاعة الإباحية الأخلاقية).

ما زالت النظرة الغربية إلى المرأة والأسرة المسلمة على أنهما يمثلان معضلتين أو عائقين يجب التخلص منهما، لكونهما يمثلان القلعة المنيعة والصمود الأقوى في وجه التيارات المعادية للإسلام والساعية لتدميره.

ولذا كان هناك سعي حثيث للعمل على إفسادهما وتدميرهما بكل الوسائل والسبل، وعندما أطلت العولمة بوجهها القبيح، كانت الأسرة والمرأة المسلمة هدفين لسهامها المسمومة. فقد تنبه أعداء الإسلام إلى مكانة الأسرة، ولما لهما من دور في صناعة الرجال والحضارات.

«وقد اشتدّ هذا التركيز التدميري على الأسرة المسلمة في عصر العولمة في عدة مجالات، دينية، أو أخلاقية، أو اقتصادية، أو تربوية، بغية تفريغ الأسرة المسلمة من دورها الفريد في تربية الجيل القيادي لأمة الغد، وسعوا جاهدين إلى سحب واقع الأسرة المسلمة لتسير في ركب الأسرة الغربية، وقد حدث وتحقق لهؤلاء البغاة كثيرٌ من أحلامهم، حيث ظهرت تشوهات كبيرة في كيان الأسرة المسلمة المعاصرة بفعل مؤثرات كثيرة، لعل أقواها أثراً ثورة التقنيات بشقيها الإعلامي والمعلوماتي التي يسيطر عليها صنّاع العولمة، فسخروا هذه التقنيات لخدمة أغراضهم الثقافية والعقائدية والتربوية الغربية، مع إبراز وضع الأسرة الغربية وعاداتها وتقاليدها،

على أنها النموذج الذي يجب أن تحتذي به الأسرة المسلمة، فهذا الاستلاب الذي تتعرض له الأسرة المسلمة اليوم في كل مجال من مجالاتها يفرض على الأسرة المسلمة شكلاً جديداً وخطيراً من أشكال التحدي الحضاري والاجتماعي، ينبغي على كل فرد من الأسرة المسلمة أن يعيه، وأن يتعامل مع معطيات العولمة بجدية وحزم ليحافظ على هذا الكيان من الذوبان والتلاشي»[1].

فقد استغلت العولمة قنواتها الثقافية لتعمل على توجيهها على حسب مبتغاها، وذلك لإزالة كل ما يقف في طريقها من حواجز وقيود دينية شرعية أخلاقية، قانونية، لتفرض نمطاً جديداً من القيم الثقافية، وهو النمط الغربي الذي يمجد الجنس والشهوات والغرائز.

ولذا فإن المرأة والأسرة المسلمة تواجهان في عصر العولمة الكثير من التحديات التي تستهدف هدم كيانهما واضمحلال أخلاقهما من أجل تفكيكهما، وإن كان هذا الأمر ليس حديثاً، «بل هو قديم قدم التخطيط الصهيوني لهدم العالم واستعماره، فقد حوت وثائقهم السرية (محاضر جلساتهم السرية (بروتوكولاتهم): سوف ندمر الحياة الأسرية بين الأممين (الأميين) ونفسد أهميتها التربوية»[2].. حتى لا يكون هناك أهمية وقيمة للأسرة، فتنشأ الفوضى، وينتشر الفساد والعلاقات الجنسية المحرمة، بسبب انعدام الرادع.

ولتكريس النمط الغربي للأسرة سعت الأمم المتحدة لعقد العديد من المؤتمرات والاتفاقيات والمعاهدات، وقد كان لهذه المؤتمرات أهداف، ورغم أن لها عناوين معلنة(كالسكان، والتنمية، والسلام.. وغيرها)، إلا أن حقيقة برامجها، وبنودها،

---

(١) الحارثي، صلاح بن ردود بن حامد، دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى١٤٢٢هـ، ص٤١٣.

(٢) صالح، سعد الدين السيد، مرجع سابق، ص٢٢٦.

وأهدافها تمحورت حول نقطة واحدة، فيما يخص المرأة، وهو الإلحاح على الدعوة لإطلاق الحرية والإباحية الجنسية، ومنح المرأة كامل التصرف في جسدها، بما في ذلك حق الإجهاض دون تدخل أحد، والدعوة إلى إيجاد أشكال بديلة للأسرة. بل وصل الأمر إلى الدعوة إلى هدم الأسرة وإلغائها، ليبقى كل فرد هائماً على وجهه.

ومن هنا أصبحت حصوننا وبيوتنا مهددة من الداخل بسبب التيار العولمي التغريبي، الذي يسعى لنشر القيم الفاسدة الغربية، وذلك بمساندة وسائل الإعلام المختلفة، من خلال ما تبثه القنوات الفضائية، وشبكات الإنترنت، والصحف والمجلات، من دعوات صريحة للسفور والعري والاختلاط والابتذال، ودعوات هدم الأسرة، والقضاء على كرامة المرأة وعفتها.

«لقد أصبحت صناعة الموضة في الأزياء، وصناعة مستحضرات التجميل، بجانب مسابقات ملكات الجمال، هي المحركات الأساسية لعقلية كثير من النساء في عالمنا الإسلامي، من خلال التصدير اليومي لأفكار هذه الصناعات، عن طريق غول الإعلانات الرهيب، وأصاب الأسرة المسلمة من جراء هذه الحملة الإباحية الكثير من الأمراض ما بين التأثير السلبي على نفسية النساء العاديات من ربات البيوت لعدم قدرتهن مجارات هذه الموضات، وزيادة حجم الاستهلاك الذي يؤثر على ميزانية البيوت، إلى الوقوع في فخ الموضة الذي ينتهي إلى الخروج عن الأخلاق والقيم الاجتماعية والإسلامية»[1].

* * *

---

(١) مرسي، أكرم رضا، الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص ١٨٩.



المبحث الثاني:

التحديات الاجتماعية التي تعكسها الأساليب المعولمة على المرأة والأسرة المسلمة

تمهيد:

تعد الأسرة أهم مجال اجتماعي، كونها الأساس الذي ينبني عليه المجتمع، فهي اللبنة الأولى لبنائه، وتعد المرأة الجانب الأهم، الذي يعول عليه في البقاء على هذا الصرح شامخاً ومحافظاً على تماسكه وبقائه.

ولذا فإن الأسرة والمرأة المسلمة تواجهان كثيراً من التحديات في عصر العولمة، والتي تستهدف هدمهما وتفتيتهما، حتى لا يكون لهما دور في بناء المجتمعات، ولا تقوم لهما قائمة.

ولّما كان الأمر بهذا الشكل، كان لا بد أن تكون ((المرأة والأسرة)) محورين مهمين وأساسيين من محاور التجمعات والفعاليات الاجتماعية في العالم، من منظمات وجمعيات تتخذ من الحرية والمساواة وحقوق الإنسان شعاراً مميزاً لها.

«أصبح الشغل الشاغل لتلك التجمعات والمنظمات: السعي لعولمة الحضارة الغربية ممثلة في الحياة الاجتماعية لتلك الدول؛ وذلك من خلال تقنين الإباحية والرذيلة، ومن خلال محاولة تعميم الشذوذ باسم حقوق الإنسان والحرية الشخصية، وتقويض بناء الأسرة، لأنها في زعمهم أكبر عائق من عوائق التقدم والرفاهية، فهي أقدم مؤسسة اجتماعية يدَّعون أن الرجل يتسلط من خلالها على المرأة، ويمارس عليها أشكال القهر. ومن أجل التحرير المزعوم للمرأة فإنهم يرون ضرورة التخلص من شيء اسمه «الأسرة» ولو أدى ذلك إلى التمرد على كل التعاليم الدينية، والمبادئ الفطرية، التي أرست دعائم الشعوب والأمم على مر التاريخ البشري»[1].

ولتحقيق مخططهم الذي يسعى إلى تدمير المرأة والأسرة المسلمة اتخذوا عدة مسارات تخدم تلك المخططات البائدة ومنها:

١ ـ التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية النسائية: والهدف منه هو تسخير تلك الجمعيات لخدمة مصالح ممو ليها، وتحقيق مراميها، ويُعد الكونجرس الأمريكي الممول الرئيسي لتلك الجمعيات، وذلك عبر مؤسساته التي تقدم التمويل وفقاً لتقارير ترفع لتلك المؤسسات.

٢ ـ الاتفاقات الدولية: وهذه الاتفاقات لا تنظر إلى العادات والتقاليد، بل ولا العقيدة التي تنتمي إليها الشعوب، ولذلك فإن كثيراً من قراراتها، وخاصة في مجالي الأسرة والمرأة تخالف الشريعة الإسلامية.

«تدعو تلك الاتفاقيات بصورة شاملة إلى المساواة المطلقة في الحقوق بين المرأة والرجل في جميع الميادين: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والمدنية بما يقربها من درجة التماثل أو التطابق، والتي تقوم على رفض حقيقة وجود تمايز الخصائص

---

(١) آل عبدالكريم، فؤاد بن عبد الكريم، مجلة البيان، عدد سابق، ص ٣٤.

والوظائف بين الرجل والمرأة. وتعد تلك الاتفاقيات بعد المصادقة عليها ملزمة قانونياً للدول بتنفيذ بنودها.. واتفاقية كاتفاقية السيداو **CEDAW** تتبنى الفردانية. بمعنى النظر للمرأة كفرد وليس كعضو في أسرة يتكامل فيها الزوجان، وتطالب بتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التمييز والعادات والأعراف، وتصف هذه الاتفاقية الأمومة بأنها وظيفة اجتماعية يمكن أن يقوم بها أي إنسان آخر»(١).

ولذا فإن تلك الاتفاقيات التي تدعو إلى القضاء على التمييز ضد المرأة والمساواة بينها وبين الرجل من الخطورة بمكان؛ لأنها تستخدم قضايا المساواة لتمرير الكثير من القضايا التي تنادي بها، وذلك لعولمة النموذج الغربي الاجتماعي للمرأة في جميع مجالات الحياة.. ولاشك أن ذلك يمثل أكبر تحدي تواجهه المرأة والأسرة المسلمة، وبالذات فيما يتعلق بالأدوار المناطة لكل فرد في الأسرة.

٣ـ المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة:

وقد سبقت الإشارة إلى تلك المؤتمرات وأهدافها المدمرة على المرأة المسلمة(٢) ومن أخطر وأكبر التحديات التي تواجهها من خلال تلك المؤتمرات، تكريس المفهوم الغربي للأسرة، والتي قد تتعدد أشكالها.

«يقر المجتمع الغربي بالذات بشرعية تعدد أشكال الأسرة، ويقر لها بكامل الحقوق، وأن يمنحها مستلزمات الرعاية، وأن يظلها بالعطاءات الاجتماعية في المسكن والتطبيب والمعاش والتأمين من أعراض الشيخوخة، وأن يدرجها في مواثيق الملكية المشتركة»(٣).

---

(١) مرسي، أكرم رضا، مرجع سابق، ص ٢٣٥.
(٢) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل.
(٣) المسدي، عبد السلام، مرجع سابق، ص ١٩٥.

إن أخطر التحديات التي تنعكس على الكيان الأسري وتهدده، هو انتشار العلاقات الإباحية الجنسية بين المراهقين والمراهقات، واعتبار ذلك نوعٌ من الحرية الشخصية وحق من الحقوق التي يجب أن تكفله الأسرة لأفرادها وأبنائها. . وتكفله الحكومات، بإصدار القوانين التي تبيح ذلك، وما يترتب على ذلك من إباحة التخلص من الحمل غير المرغوب فيه بتوفير الوسائل التي تساعد على ذلك.

أبـرز التحديات التي تواجه المـرأة والأسـرة المسلمة في المجال الاجتماعي.

التفكك الأســـري:

وقد ساعد على ذلك عدة عوامل، منها:

أ – **ضعف قوامة الرجل**: حيث أدى الاستقلال الاقتصادي المادي للمرأة أحياناً إلى استغناء المرأة عن الرجل، وعدم حاجتها إليه، مما أدى إلى نشوء نوع من التعالي، بالإضافة إلى تخلي الرجل عن بعض واجباته ومسؤولياته تجاه زوجته وأبنائه، بسبب سيطرة الماديات على الحياة العامة.

ب– **ضعف السلطة الأسرية**: حيث ضعفت السيطرة من قبل كبار السن في الكثير من شؤون الأسرة، كما أن انشغال الآباء بالعمل والسفر وغيره، أدى إلى إحداث فجوة تربوية داخل الأسرة، وبالذات إذا كانت الزوجة تقوم بالرعاية والعناية الكاملة لشؤون الأسرة مع غياب دور الأب، وهذا الغياب التربوي أدى إلى صراع الأجيال، الذي ينتج من عدم وجود جسور ممتدة بين الأجيال السابقة والتالية، كما يؤدي إلى غياب النموذج وضياع القدوة، حيث لم تتوفر في الأسرة جميع شروط العملية التربوية، والتي تكمن في التوريث التربوي بالقدوة والسلوك اليومي.

دعوى تحديد النسل:

وهي دعوة خبيثة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، حيث إن الحديث حولها كثير، بل وقامت الهيئات والجمعيات، وفتحت المراكز، وخصصت الميزانيات، من أجل إنجاح تلك الدعوى التي وفدت إلينا من الغرب، والتي لاقت نوعاً من القبول لدى المجتمعات العربية، بسبب الحملات التي صاحبت تلك الدعوى، والتي تعمل على تزيين الأمر لدى النساء في العالم العربي والإسلامي رغم ثورات الاحتجاج التي قامت بها المؤسسات الدينية.

لا شك أن تلك الحملات في ظل العولمة، وبالذات الحملات الإعلامية - المصاحبة لانعقاد بعض المؤتمرات -ساهمت في ذلك النجاح، خاصة وأن من ورائها دعوة استعمارية بحتة غرضها:

أولاً: إيقاع الضرر بالدول النامية، لا سيما الإسلامية منها، وذلك عن طريق تقليص النسل فيها، وبذلك تقل جيوشها عند الحرب، فلا تكون قوية.

ثانياً: إيجاد سوق عريضة تباع فيها منتجات وأجهزة وأدوية الدول الغربية، مما يعود على مصانعها بالرزق الوفير، وعلى المستخدمين لها بالأمراض الخطيرة.

ثالثاً: استدامة طلب الدواء من الدول الغربية؛ لأن -بعض- وسائل منع الحمل تستصحب معها بعض الأمراض، كسرطان الرحم وسرطان الثدي، وتشويه الأجنة مما عرف بعد ذلك، وفي استدامة طلب الدواء لهذه الأمراض إنهاك لموارد الدول النامية وثرواتها.

رابعاً: إرهاق الأسرة المسلمة، نتيجة حدوث الأمراض للزوجة التي هي أم الأولاد، وكذا الأمراض التي تظهر على الأولاد من فعل المستحضرات الطبية التي

كانت الأم تتناولها، فتكتشف في النهاية أن تحديد النسل أو تنظيمه لم يخدمها - خصوصاً إذا كانت موظفة -، وإنما جر إليها العذاب والشعور بالذنب في حق نفسها وفي حق أبنائها[1].

فقد ظهرت تلك الدعوى وانتشرت في بعض البلاد العربية والإسلامية - بدعوى - تحديد النمو السكاني وهي في الأصل غربية المنشأ، ولكنها حين انطلقت أريد بها الدول الفقيرة النامية، أما بالنسبة للغرب فهم ينادون بزيادة النسل وتكثيره عندهم، ويكافئون الأسرة التي يزيد نسلها، فهذا يدل على مدى التخطيط الماكر لإيقاع الضرر - بالمسلمين خاصة -؛ لأنهم أدركوا أن في تزايد السكان ويقظتهم الإيمانية ما ينذر بالقضاء عليهم، ولذا كانت تقام المؤتمرات من أجل تحقيق هدفهم.

"إن الإسلام دين الوسطية والنظام، فهو لا يهدم الدعوة إلى تنظيم النسل هدماً كلياً. ولكن يشترط عدم الربط بين الرزق وكثرة الإنجاب؛ لأن الله يرزق الجنين في بطنه أمه، ولم يمنع الإسلام التنظيم في الإنجاب إذا كان لمصلحة طبية تخص الرجل أو المرأة"[2].

تخلي الوالدين عن بعض الوظائف الأسرية، باستخدام الخادمات والمربيات.

في ضوء التغيرات التي حدثت في عصر العولمة، نتيجة وجود طفرة اقتصادية في بعض المجتمعات وخروج المرأة للعمل، برزت مشكلة وجود الخادمات والمربيات بكثرة، إذ لم يقتصر الأمر على العمل المنزلي، أو القيام بالأعباء المنزلية فقط، فوظيفتهن لم تعد تقتصر على ذلك، فقط أسندت لهن الكثير من الوظائف والمهمات الأسرية؛ لأن الأم مشغولة بعملها، فلا وقت لديها للأمومة والتربية،

---

(١) المرسي، كمال الدين عبد الغني، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وآدابها، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) مرسي، أكرم رضا، مرجع سابق، ص ١١٧.

وكذلك الأب فهو مشغول بعمله واهتماماته، ووجود هؤلاء الخادمات أزاح عنهم الكثير من الوظائف المنزلية ومهمة التربية الأسرية.

"لم تعد عملية التربية من الالتزامات الوظيفية للزوج والزوجة، بقدر ما هي قد تحولت - وقد يكون بقدر - إلى المربيات والخادمات الأجنبيات اللاتي باتت أنشطتهن المنزلية تشمل فيما تشمله رعاية الأطفال وتنشئتهم من الناحية الصحية والتعليمية والتربوية، وكذا قد يمتد ذلك ليشمل كذلك رعاية الوالدين. . ، وأول نتائج هذا الكم الهائل من الخادمات والمربيات أن الزوج يعتبر نفسه في إجازة دائمة، وفي حل من كل الواجبات والمسؤوليات نحو أسرته، سواء كانت هذه الواجبات عاطفية أو نفسية أو شخصية"(١).

غير أن الأمر الأدهى أن يتولى تربية الأطفال وتنشئتهم مربيات في أغلب الأحيان أجنبيات وغير مسلمات هذا الأمر له آثاره السيئة على الأبناء.

"فلهذا العمل آثاره السيئة، فحين يتلقى الأطفال قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم من شخص خارج الأسرة، بل وخارج النطاق الاجتماعي لمجتمعهم، فإن ذلك يلغي وظيفة أساسية من وظائف الأسرة، وتتأثر بذلك عملية التنشئة الاجتماعية، وهذه مقدمة لوهن الارتباط بالأسرة، توهن من الارتباط بالمجتمع، ونتج عن غياب الأم عن بيتها تشرد الأطفال، وجنوح الأحداث، وانتشار المخدرات بين الأطفال والمراهقين؛ لأنهم فقدوا حنان الأم، وتوجيه الأب، وانعدمت القدوة داخل الأسرة، فخرج الأطفال يبحثون عن البديل، فوقعوا في تلك الجرائم"(٢).

* * *

(١) المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢) الغامدي، محمد بن أحمد بن غرم الله، التحديات الاجتماعية للعولمة وموقف التربية الإسلامية منها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٣هـ، ص ٧١.

الفصل الرابع

دور التربية الإسلامية في مواجهة أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة

المبحث الأول:

الدور التربوي (للأسرة-مؤسسات التعليم- الإعلام الإسلامي) في مواجهة أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة.

المبحث الثاني:

أهمية غرس الثقافة الإسلامية لمواجهة أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة.

المبحث الثالث:

أهمية غرس عقيدة الولاء والبراء للحفاظ على الهوية الإسلامية للمرأة المسلمة المعاصرة.



المبحث الأول:

الدور التربوي (للأسرة-مؤسسات التعليم-الإعلام الإسلامي) في مواجهة أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة

تقديم:

إن إعداد المرأة المسلمة المعاصرة وفق تصورات الإسلام ومنهجه الشامل والمتكامل، وتزويدها بالعلم النافع، وتربيتها على العمل الصالح، مسؤولية المجتمع المسلم، الذي يؤمن بالإسلام منهجاً شاملاً للحياة. والمرأة المسلمة تمثل نصف المجتمع المسلم تقريباً، بل هي المجتمع كله؛ لأنه يُعتمد عليها في تربية الأبناء، وتخريج الأجيال الصالحة، فالاهتمام بتربيتها لا يقل أهمية عن الاهتمام بالرجال أو الأطفال، ومسؤولياتها في المجتمع المسلم تُعد من أهم وأخطر المسؤوليات، فبقدر إيمانها وتمسكها بالمنهج الإسلامي يكون مدى انضباط سلوكها في الحياة، وتقديمها للنافع والمفيد لأمتها، ومحققاً لآمال الأمة وتطلعاتها.

والمرأة المسلمة اليوم مستهدفة من أعداء الإسلام، الذين يتربصون بها لإفسادها وعولمتها، ومن ثم إفساد الجيل الذي تتولى تنشئته وتربيته، فلديهم من الدعاوى والأساليب الخبيثة الماكرة ما يمكنهم بها إفسادها، لتنخلع من رداء الإسلام، وتخرج عن طبيعتها، وقيمها، وأخلاقها.

ومن هذا المنطلق ينبغي التأكيد على ضرورة العودة الجادة للمنهج الإسلامي التربوي في إعداد المرأة المسلمة من الصغر؛ لأنه المنهج الوحيد الذي يُراعي طبيعتها وحاجاتها، لا سيما في هذا العصر الذي استشرت فيه الفتن، وكثرت فيه التحديات، والتي من أخطرها في الوقت الراهن تحدي العولمة.

لذا فالحاجة ملحة لأن تتآلف وتتوحد جهود المخلصين من أبناء الأمة الإسلامية، من مربين ومصلحين وعلماء.. وغيرهم، لكي ينهضوا بتربية المرأة المسلمة المعاصرة تربية إسلامية صحيحة من خلال وسائط التربية المختلفة (الأسرة - مؤسسات التعليم - الإعلام.. وغيرها)، لتكون النتيجة مثمرة - بإذن الله تعالى -، وفق أسس التربية الإسلامية الصحيحة.





تمهيد:

تشكل الأسرة الحصن التربوي والثقافي والاجتماعي، الذي ظل راسخاً ثابتاً في ظل تداعي الكثير من الحصون الأخرى، فهي مستهدفة من كل جانب، ورياح السموم تهب عليها من كل ناحية، ومن كل صوب، وبأشكال متنوعة، ولعل آخرها شكل المؤتمرات والدراسات الميدانية المدعاة، ومحاولة تغيير الأنماط الاجتماعية، وتتعدد أشكال الأسرة، والتفكير ببدائل هشة اجتماعياً ومخزية أخلاقياً، بعد أن انهدمت قيمة العائلة في ظل الحضارة الغربية المعاصرة.

إن ما يراد للأسرة المسلمة اليوم، هو أن تتحول كينونتها، من جو المودة والرحمة والطهر والعفة والاحتساب والتضحية والتوازن في العلاقات والحقوق والواجبات، النابعة من التمسك بشرع الله العظيم، إلى نوع من الثنائية المتناقضة التي تؤذن بالصراع بين شقي النفس الواحدة، وبين الأبناء والبنات، والصغار والكبار.. وهكذا، قال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩].

وفي ظل الحضارة المعاصرة حدث نوع من الاختلال في الموازين والمعايير، التي تسببت في إحداث فوضى عارمة، في الملامح الشخصية للنوع الإنساني، في تركيبة الأسر، في الحياة العامة، في الأدوار المناطة بكل من المرأة والرجل، حتى وكأن تلك الحضارة المعاصرة صارت تبحث عن الرجل في المرأة، وتبحث عن المرأة في الرجل!!.

وانطلاقاً من هذا الأمر، كان لابد من تسليط الضوء على الأسرة المسلمة، لمعرفة دورها الجاد الذي ينبغي أن تقوم به، حتى تقاوم عواصف العولمة العاتية، على الرغم من الخلل الذي أصابها والتفكك الذي تسرب إليها، إذ إنه باسترداد الأسرة لمكانتها ودورها في البناء الحضاري للأمة الإسلامية تعود للأمة الإسلامية مكانتها الخيرية في العالم أجمع.

الأسرة ودورها:

الأسرة سنة كونية من سنن الله في الكون، خلقها مع خلق الإنسان، حيث خلق ركنيها (الرجل والمرأة) وربطهما برباط هو الزوجية، وعرّفهما هدفهما، وهو التناسل والتكاثر وإعمار الأرض، وأرشدهما إلى مقاصدها ووسائل استمرارها وهي السكينة والمودة، فالأسرة بذلك سنة كونية، وأصل من أصول الفطرة التي فطر الله الناس عليها، فهي «النظام الفذ الفريد الذي يضمن تنظيم الاستجابة الطبيعية للفطرة دون إعنات أو تعسف للفرد والمجتمع»[1].

---

(١) حجازي، سمية محمد علي، تنظيم الإسلام للعلاقات الاجتماعية في الأسرة، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٤٠٥هـ، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص١٠٣.

مفهوم الأسرة:

«هي جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية، تتكون من رجل وامرأة (يقوم بينهما رابطة زوجية مقررة) وأبنائهما. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة، إشباع الحاجات العاطفية والقيام بالأدوار التربوية، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء»[1].

وتُعرّف أيضاً بأنها: «جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ونظام اجتماعي رئيسي، وهي ليست أساس وجود المجتمع فحسب، بل هي مصدر الأخلاق (!!) والدعامة الأولى لضبط السلوك، والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية»[2].

يلحظ على التعريف السابق أنه جعل الأسرة هي مصدر الأخلاق، وهذا أمر مخالف للحقيقة؛ لأننا في ديننا الإسلامي، نستقي أخلاقنا من الوحيين الكتاب والسنة، فالأسرة تستمد ذلك منهما، وليست هي مصدر الأخلاق كما يشير التعريف.

والأسرة في الإسلام ليست مجرد اقتران رجل وامرأة، أو تلك الأسرة الصغيرة المتكونة - كما يشير التعريف الأول - من زوجة وزوج وعدد من الأبناء والتي تسمى (الأسرة النووية)، فالرؤية الإسلامية تقدم فهماً شاملاً للأسرة، حيث لا تعتبر الإقامة المشتركة أو الحجم سمة جوهرية، بل تركز في الأساس على طبيعة العلاقات داخل الأسرة، فالامتداد هو امتداد علاقة وصلة في ظل مفهوم واسع للأسرة لا يقف عند حدود الأبوين، ولذا كانت الأسرة الممتدة والتي تشمل الأجداد والأولاد والأحفاد والزوجات وغيرهم، وهي التي أشار إليها القرآن العظيم، فقال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٢].

---

(١) غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، ١٩٩٦م، ص ١٧٦.

(٢) الخولي، سناء، الزواج والعلاقات الأسرية، ١٩٧٩م، ص٣٢.

فالعلاقة داخل الأسرة الممتدة تتأسس في الرؤية الإسلامية على مجموعة من القيم، أبرزها بر الوالدين وصلة الرحم، كما تقوم في إطار الأسرة كوحدة اجتماعية علاقات بالكيان الاجتماعي الأوسع، من خلال علاقات الجيرة، وعلاقة بالفئات الاجتماعية الأدنى، من خلال الأمر بمعاملة الخدم على قدم المساواة مع أهل المنزل.. وغيرها من العلاقات التي تربط بين فئات المجتمع، وتتيح فرصة أكبر للتفاعل والتعامل والاقتداء والتقليد للكبار، دون الاقتصار على شخص الوالدين فقط، وهذا من شأنه توسيع المدارك وفهم الحياة بشكل أوسع.

ولذا من خلال هذه الرؤية لمفهوم الأسرة الواسع، نجد أننا سنقتصر في الحديث عن الأسرة المسلمة بالمفهوم (النووي)، وعليها يكون مدار حديثنا، لكون أن أُولى الروابط الاجتماعية تتم فيها، ويتفاعل معها الفرد، ويعتمد معها عليها في مراحل عمره الأولى من ناحية، الغذاء، واللبس، والرعاية، والتربية، وكل ما يتعلق بثقافة المجتمع، وخاصة القيم، والمبادئ، والعادات، واللغة، والمهارات.

وتُعرّف الأسرة المسلمة بأنها: «هي جماعة اجتماعية إنسانية وأخلاقية وروحية، تتكون أولاً من رجل وامرأة، وفي حالات أخرى امرأتين إلى أربع، يرتبطون برباط عقد زواج إسلامي، يبنى عليه حقوق وواجبات وصلة رحم، ويسمح لهم بالاتصال الجنسي والتعايش الذي تسوده المودة والرحمة، وما ينجبونه من أطفال يعد ضمن تكوين هذه الجماعة، ومن أهم وظائفها الإنجاب، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية الذرية وتنشئتهم وتوجيههم ونقل التراث إليهم، وتربيتهم تربية إسلامية، ويترتب عليهم الالتزام ببر الوالدين»[1].

ولأن مفهوم الأسرة في الإسلام يتلخص في تلك العلاقة الشرعية بين الرجل والمرأة، و الذي تكون ثمرته الأولاد، فيعيش الجميع في أفضل أشكال الأسرة،

---

(١) الغامدي، عبد الرحمن، دور الأسرة المسلمة في تربية أولادها البالغين، ١٤١٨هـ، ص ٣٣.

وفي حضنها يتربى الأفذاذ، ويتخرج منها عليّة القوم وساداتهم. الذين يرتبطون بمجتمعهم الإسلامي ارتباط الرأس بالجسد، فيحرصون على حماية هويتهم الإسلامية فيها، فقد كانت الأسرة هدفاً لسهام التغريب والعولمة وعرضة لرياح العلمانية، في عدة مجالات دينية، أو أخلاقية، أو تربوية، بغية تفريغها من دورها الفريد في تربية الجيل القيادي لأمة الغد.

محاولات مغرضة لتشويه ((مفهوم الأسرة المسلمة)):

ومن المحاولات الساعية لهدم مفهوم الأسرة وتشويهه، ما ورد في المؤتمرات العالمية، والتي تُعنى بالمرأة والسكان من مصطلحات ومفاهيم، لتكون بديلة عن مفهوم الأسرة، كما جاء في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ١٩٩٤م ومؤتمر المرأة بكين ١٩٩٥م. وغيره، « من أكثر المصطلحات إثارة للجدل داخل مؤتمر القاهرة للسكان، هو مصطلح ((المتحدين والمتعايشين)) Unions and couples، حيث ذكر الإعلان حقوقهم بعيداً عن ذكر الأسرة، بوصفها الأساس الطبعي والوحيد لأي مجتمع بشري، وهو الأمر الذي تكرر في مؤتمر بكين، بما يعني السعي الدؤوب لتقنين الشذوذ، الذي بات معترفاً به من جانب بعض الكنائس والدول الغربية، وتجدد صراع المصطلحات المضادة لمفهوم ((الأسرة)) مرة أخرى في مؤتمر بكين عندما أكدت وثيقته أن للأسرة أنواعاً وأنماطاً تختلف حسب المجتمع»[١].

فقد أشارت تلك المؤتمرات وغيرها، عن أشكال أخرى من الأسرة، والتي تقوم على اقتران من غير زواج شرعي، وهو ما يشيع في العلاقات الجنسية المحرمة، بين رجل وامرأة أو بين رجلين أو امرأتين عند الشواذ، وما لتلك الفئة من حقوق..، وغيرها من الأمور الهادمة للأسرة.

---

(١) مرسي، أكرم رضا، مرجع سابق، ص٢٧.

أهمية الأسرة ودورها في بناء المجتمع والحضارة:

حينما وضع الإسلام القواعد الكفيلة لبناء متجمع إنساني متماسك، أقر له من القرآن والسنة دستوراً يسير في هداه، حتى ينشأ مجتمعاً ربانياً قوياً متماسكاً، يسعى إلى إيجاد أفراد صالحين متعاونين متحابين، وبما أن المجتمع قوامه الفرد، فقد أولى الفرد وأحاطه بالرعاية والعناية، منذ صغره إلى أن يشيخ، وهذا كله لن يتم إلا في جو صالح مؤمن نقي، تحوطه الرعاية والحنان والأمان، وهذا لن يتوفر إلا في الجو الأسري، فالأسرة لها وظائف ومهام لا يمكن لأي مؤسسة اجتماعية أو تربوية القيام بها مهما بذلت من جهود وإمكانات.

فالفرد قبل أن يخرج إلى هذه الحياة يحتاج إلى الشرعية التي تحقق له معرفة أبويه فيما بعد، وبعد الولادة يحتاج إلى من يقدم له الرعاية والحنان، وهكذا إلى أن يكبر، ولن يحدث كل ذلك إلاّ في كنف الأسرة.

والرجل والمرأة يحتاج كل منهما إلى الآخر، لتحصل المودة والرحمة والسكن والأمن والاطمئنان. قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً... ﴾ [الروم: ٢١].

ومن هنا اهتم الإسلام اهتماماً بالغاً بالأسرة وتكوينها على أساس شرعي، لا تعارض فيه مع الفطرة السليمة، ووضع الأسس الكفيلة ببقائها وديمومتها، من خلال الدعوة إلى الزواج الشرعي الذي هو أصل الأسرة، وما يترتب عليه بعد ذلك من الحقوق و الواجبات.

وحتى تحقق الأسرة النهوض المنشود للمجتمع، ينبغي أن تحافظ على أسس تكوينها ومكانتها، وهي أسس تؤهل الأسرة لدورها الاجتماعي والتربوي، الذي يعتمد عليه النهوض الحضاري للأمة، وتلك الأسس تنبني على العقيدة الصحيحة السليمة، والأخلاق الرفيعة السامية.

فالأمل لا زال معقوداً على الأسرة المسلمة، التي إن حافظت على أصالتها، واستمرت على الأسس التي وضعها الله لإقامتها، فإنها ستقوم بدورها المنوط بها في التربية، لإيجاد الجيل المنشود، الذي تتوفر فيه شروط تمكين الله في الأرض، وإقامة حضارة الإسلام من جديد.

يقول سيد قطب رحمه الله: «إن البشرية كلها في حاجة إلينا، في حاجة إلى عقيدتنا، وفي حاجة إلى مبادئنا، وفي حاجة إلى نظامنا الاجتماعي الذي يكفل الكفاية لكل فرد، ويكفل الكرامة لكل إنسان، ويكفل سلام الضمير وسلام البيت وسلام المجتمع، كما يكفل السلام الدولي العام، إن مهماتنا أن ننقذ البشرية من الحمأة الأسنة التي تتمرغ فيها اليوم، لا أن تذوب معها في تلك الحمأة الأسنة والله معنا، والبشرية كلها ستعرف يوماً أن نبوءة الله حق»[1].

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وبما أن الأسرة في الإسلام هي وحدة بناء المجتمع، يترتب على قوتها وتماسكها سلامة المجتمع وصلاحه، وللمرأة دور أساس في قوة الأسرة وتماسكها، وأي اختلال في أداء المرأة لمسؤوليتها في الأسرة ينعكس أثره على أفرادها، فالمجتمع الصالح يقف بحزم في مواجهة الجاهليات المعاصرة، التي تهدف من تعطيل دور المرأة في الأسرة، أو من أهمية قيامها بمسؤولياتها تجاهها، وهو أهم عمل تقوم به المرأة المسلمة لمصلحة الأسرة والمجتمع.

كما أن العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع الإسلامي داخل الأسرة المسلمة، تقوم على أساس التكامل بين أدوارهما، ليتم السكن والمودة بينهما والرحمة والأنس والمحبة ويؤدي كلاً منهما دوره في الحياة، على أساس الاختلاف والتمايز بينهما، وانطلاقاً من مبدأ التمايز والاختلاف بين شقي النفس الواحدة، فقد حفظت الشريعة الإسلامية لكل منها حقوقه، وحددت لكل منهما واجباته، ومن مبدأ اهتمامه بالمرأة

---

(١) قطب، سيد، نحو مجتمع إسلامي، ط٦، ١٤٠٣هـ- ١٩٩٣م، ص١٢-١٣.

فقد حدد لها وظيفتها في الحياة، التي تتناسب مع طبيعتها وجبلتها التي خلقت عليها، فمن الجور والظلم أن يُحمّلها ما لا تستطيع القيام به، فذلك يعد تعدٍ على كرامتها وأنوثتها، ولذا كان إعدادها وتعليمها منذ الصغر من الواجبات التي كلف بها الإسلام الأسرة المسلمة أن تقوم به.

مجـالات تربية الأسرة المسلمة للمرأة:

أ) مجال التـربية الجسـمية:

لقد اهتم الإسلام بالجسد في إطار نظرته التكاملية للإنسان، كما أنه أولى اهتمامه الكبير في إشباع الحاجات الجسمية له كحاجته للغذاء والنوم.. الخ، وكان اهتمامه باللعب كوسيلة تربوية في كافة مجالات التربية وخاصة الجسمية.

كما أن الإسلام اهتم بالناحية الجنسية، ونظم الميول بين الجنسين وهذبها، ودعا إلى العفة وحارب الكبت، وكل هذه جوانب للتربية الجسدية تناولها الإسلام.

وبما أن جميع مجالات التربية تقع في دائرة الأسرة، فإن الأسرة لها دورٌ بارز وأساسي في التربية الجسدية للأفراد، تبدأ من قبل ولادتهم، وقد نظر الإسلام للمرأة على أنها إنسان، فرفع من قدرها ووضعها في مكانها الطبيعي، واهتم بتربيتها اهتماماً بالغاً من حيث خصائصها الجسدية، فراعى ذلك الأمر عند تعليمها وتربيتها وعملها، فلم يكلفها فوق طاقتها من العبادات والأعمال، وأناط بالأسرة الاهتمام بها منذ وجودها في رحم أمها إلى خروجها للحياة، ونظراً لأن من أهم ما يميز المرأة عن الرجل هو تكوينها الجسدي؛ لأن لديها من الأعضاء والأجهزة ما يتناسب مع طبيعتها الإنسانية، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فتقبَّلْ منِّي إنَّك أنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إني

وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٥ - ٣٦].

فالاختلافات الجسدية بين المرأة والرجل تتطلب من الأسرة أن تتعامل مع الفتاة بنظرة مختلفة عن الفتى في جوانب متعددة في حياتها، « وهذا البناء الهيكلي والعضوي ليس مختلفاً كثيراً، إذ ليس في جسم الإنسان ولا في الكون شيء إلا وله حكمة، سواء علمناها أو جهلناها»[١]. ولذا فإنه ينبغي أن تربى تربية إسلامية صحيحة، مع الاهتمام بصحتها الجسمية والنفسية.. الخ.

مراعاة الذكورة والأنوثة في التربية.

وهذا أمر جداً ضروري في تربية المرأة منذ صغرها، حيث تربى على أشياء خاصة بطبيعتها الجسدية، من ناحية اللبس مثلاً، وتعلم أشياء خاصة بالبنات، وأنها سوف تمر في مرحلة البلوغ بأشياء، كظهور علامات الأنوثة المعروفة التي أشار إليها ابن الجوزي: « يثبت البلوغ - في حق الغلام بأحد أشياء ثلاثة: الاحتلام، أو كمال خمسة عشر سنة أو نبات الشعر الخشن حول القبل. ويثبت في حق المرأة بأحد خمسة أشياء: الثلاثة التي ذكرناها، والحيض، والحبل»[٢]. فالحيض والحمل من الفوارق الرئيسية الجسدية التي تفرق المرأة عن الرجل ويترتب عليها أمور وأحكام، «فيحرم بالحيض والنفاس ثمانية أمور في العبادات وغيرها، الصلاة، والصوم، وقراءة القرآن- وإن كان هناك خلاف حول هذه المسألة - ومس المصحف وحمله، ودخول المسجد، والطواف، والوطء، ...، وغير ذلك مما يتعلق بالبنت دون الذكر»[٣].

---

(١) البار، محمد علي، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) ابن الجوزي، الحافظ عبد الرحمن بن علي، أحكام النساء، تحقيق ودراسة وتعليق، علي المحمدي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص١٠١.

(٣) المرسي، كمال الدين عبد الغني، الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وآدابها، مرجع سابق، ص ٢٩.

وانطلاقاً من المسؤولية التي تقوم بها الأسرة تجاه التربية الجسمية للفتاة والمرأة، وذلك حتى تنشأ في جو من الخير وقوة الجسم، وسلامة البدن، ومظاهر الصحة والحيوية والنشاط، فقد أوجب الشرع الإسلامي ما يحقق تلك المسؤولية، حيث أوجب النفقة على الأبناء (البنين، البنات). فقال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وتهيئة الغذاء الصالح، والمسكن الصالح والكساء الصالح، حتى لا يتعرضوا للأمراض والأوبئة والضعف.

تعليم الفتاة العادات الحسنة والقواعد الصحية في الأكل والشرب والنوم.

عن رسول الله ﷺ أنه قال: ﴿ما ملأ آدمي وعاءً شراً من بطن، حسب الآدمي لقيمات يقمن صلبه، فإن غلبت الآدمي نفسه فثلث للطعام وثلث للشراب وثلث للنفس﴾[1].

ومن هديه صلى ﷺ في النوم، النوم على الجانب الأيمن؛ لأن النوم على الجانب الأيسر يضر بالقلب، ويعيق النفَس.. وغيره من الأضرار، عن البراء بن عازب y قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: ((اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ و لا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به.. ﴾[2].

---

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع، رقم الحديث (٣٣٤٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، رقم الحديث (٢٤٧).

الاهتمام بالصحة البدنية والنفسية للفتاة والمرأة من خلال التحرز من الأمراض المعدية السارية ومعالجتها، فقد كان من الهدي النبوي العظيم حفاظاً لصحة الأبدان والأنفس، أن يعزل المرضى عن بعضهم حتى لا تنتشر الأمراض والعدوى، وتقديم العلاج المناسب، والاهتمام بذلك، ومحاولة إرشادهم إلى ما ينفعهم.

« وبناءً على ذلك وجب على المربين ولا سيما الأمهات أن يرشدوا أولادهم إلى التقيد بالتعاليم الصحية، والوسائل الوقائية في الحفاظ على صحة أبنائهم، وتنمية قوتهم الجسدية.. وعليهم كذلك أن يستعينوا بالمختصين فيما يجب اتخاذه لوقاية الجسم من الآفات المرضية والأمراض السارية»[(١)].

وليس كما تفعل المؤتمرات المعنية بالمرأة، التي تدعو إلى ما فيه جلب الأمراض إليهم، بإعطاء المراهقين والمراهقات الحرية الكاملة في إقامة علاقات جنسية محرمة، تنتج عنها أمراض خطيرة معدية قاتلة مميتة - كالإيدز- وغيره من الأمراض، التي تنشأ عن تلك العلاقات المحرمة.

ولتقوية الجسم والحرص على رشاقته ولياقته، وذلك لقيام الفتاه بوظيفتها الطبيعية، تُعوّد على ممارسة أنواع من الرياضة التي تتناسب مع طبيعتها الجسمية التكوينية كالمشي.. ونحوه. «يجب تمكين المرأة من تحقيق صحة جسمية سليمة ورشاقة أو لياقة بدنية مناسبة، تمكنها من القيام بأعباء وظيفتها الطبيعية: من حمل ولادة ورضاعة وتربية أطفال وسهر ورعاية لمصالح زوجها وأطفالها، ومن القيام بالأعمال الخارجية التي قد تضطرها الظروف للقيام بها؛ لأن القيام بكل ذلك لا يأتي إلا لمن لها صحة جيدة»[(٢)].

---

(١) علوان، عبد الله ناصح، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٢) الشيباني، عمر محمد التومي، من أسس التربية الإسلامية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص ٥٦٩.

من الطرق التي يجب أن تسير عليها الأسرة حتى تنجح في هذا المجال:

١ . ينبغي غرس العادات الحسنة في نفس الفتاة من صغرها، من ناحية اعتنائها بنظافتها وزينتها، ولبسها الشرعي الذي ليس فيه مخالفة للباس الإسلامي، وما يخدش حياءها وأنوثتها.

٢ . تعويدها على لبس الحجاب الشرعي الإسلامي؛ لأنه يعتبر حصناً لها، تحافظ به على عفتها وحيائها وحشمتها وسترها، وفيه صيانة لها ولكرامتها وكرامة المجتمع عامة، فلا تنتشر الفواحش في المجتمع. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٥٩﴾﴾ [الأحزاب: ٥٩].

٣ . تعليم الفتاة منذ أن تميّز، الأحكام الشرعية، وذلك من قبل والديها - وعلى الأخص أمها - كالأحكام التي تختص بميلها الغريزي، ونضجها الجنسي؛ لكونها مكلفة شرعاً، ومسؤولة عن عملها أمام الله سبحانه وتعالى، ثم أمام من حولها، وذلك حتى لا تقع فريسة لما تراه أو تسمعه أو تقرؤه في وسائل الإعلام من أمور جنسية (معلومات عن الجنس)، والتي تكون في أغلبها خاطئة، وربما تثير غرائزها، فتشبعها بطريقة خاطئة، وكل ذلك خاطئ؛ لأن وسائل الإعلام أغلبها تهدف إلى نشر الإباحية الجنسية، من خلال طرحها عن المعلومات الجنسية، والتثقيف الجنسي، فلا ينبغي للفتاة أن تحصل على ثقافتها الجنسية من تلك الوسائل التي ليس لها هدف إلا الإفساد.

٤ . ينبغي للأسرة أن توجه الفتاة إلى كيفية الاهتمام بغذائها، وصحتها، وجسمها، ونحو ذلك، فيجب أن تتعرف على تلك الأمور وتعيها؛ لأنها سوف تقوم بإنشاء أسرة صالحة خالية من الأسقام والأمراض، فينبغي التنبه « إلى ضرورة تعليهما أصول ومبادئ التغذية والصحة العامة والإسعافات الأولية، وتربية ورعاية الطفل في مختلف مراحل نموها، والحياة الزوجية التي تحتاجها في

حاضرها ومستقبلها، وتعرفها بطرق مبسطة سهلة مناسبة لسنها بالمكونات الأساسية للتغذية الصحية، وبالطريقة الصحيحة والاقتصادية التي تحفظ بها وتطهي مختلف الأغذية، وبمبادئ الصحة العامة والإسعافات الأولية والتمريض التي تستطيع به أن تعنى بنفسها وأولادها وزوجها، وتواجه ببصيرة وحكمة التوعكات والانحرافات الصحية البسيطة، وبحقوقها وواجباتها كزوجة وأم وبالصفات المرغوبة فيها، ويمكن أن يكون من كل هذه العناصر والخبرات والأنشطة ما نسميه بالتربية الأسرية والثقافية النسوية»[1].

ب) مجال التربية الإيمانية و الأخلاقية:

تمثل الأخلاق جوهر الإسلام، والغاية الكبرى من رسالته، والتربية الأخلاقية هي روح التربية في الإسلام، والغاية الأساسية للتربية في الإسلام هي تهذيب الأخلاق وتربية الروح، والتربية الإيمانية أساس التربية الأخلاقية، وتعتمد التربية الأخلاقية في الإسلام على العقيدة الصافية الصحيحة؛ لأنها هي التي تدفع الإنسان إلى الخير، وتترفع به عن الشر، ولهذا نجد أن الإسلام عقد بين الإيمان الحقيقي والسلوك الأخلاقي في الحياة، والتخلي عن السلوك الأخلاقي مؤشر على ضعف الإيمان.

إن التربية الإيمانية مظهر يلازم الأسرة منذ بداية تكونها؛ لأنها لا تقوم إلا على أساس إيماني عقدي صحيح، وتجعل تقوى الله ومخافته أساساً لتعاملها وعلاقاتها، وترتبط بها التربية الأخلاقية - كما قلنا سابقاً - ارتباطاً وثيقاً، حيث إنها لا تقوم وتنمو إلاّ من خلال الاعتقاد في الله، والإيمان الصحيح.

لقد حرص الإسلام على تربية الطفل عقائدياً وإيمانياً؛ لأن في ذلك تزكية لنفسه، وتطهيراً له من الشوائب، من أجل تسخيره للخير والصلاح، وبناء شخصيته الإنسانية بناءً متكاملاً وشاملاً، قال تعالى: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ**

---

(١) الشيباني، عمر محمد التومي، مرجع سابق، ص ٥٧٤.

مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧].

فالعمل الصالح الذي أساسه الإيمان بالله، هو الطريق الذي يسعى إليه الرجل كما تسعى إليه المرأة، ليحصل لهم صفاء النفوس، وطيب الحياة والجزاء الأمثل، ولذا فمن اهتمام الإسلام بالإنسان، والمرأة كإنسان حرص عليها أن يتم لها استقرار الحياة، وأن تتكامل شخصيتها، وترقى في فضائلها ومثلها.

وترتكز تربية المرأة إيمانياً على:

الإيمان بالله جل جلاله وتوحيده.

فأول شرط للإسلام هو النطق بالشهادتين، والتي تعني الإيمان بالله وحده، وعدم الإشراك به، والتصديق بوحدانيته، وأنه خالق هذا الكون، فأول كلمة تتلقاها الطفلة حين تولد هي كلمة التوحيد، وشعار الدخول في الإسلام، وأول ما يفصح بها لسانها، أول ما تتعلقها من الكلمات والألفاظ؛ لأنها الكلمة التي تعني الدخول إلى بوابة الإيمان.

فالإيمان بالله له أهمية كبيرة بالنسبة للمرأة، ومن هنا كان ينبغي توجيهها نحو التفكر والتوجه والتأمل لما خلق الله في الكون، ليزداد إيمانها بخالقها، وتدرك أنه المستحق للعبادة دون سواه، وحتى تحقق ذلك الإيمان، ينبغي لها أن تحقق أركانه، فتؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره إيماناً صادقاً كاملاً قولاً وعملاً.

تعليمها أحكام الحلال والحرام، وإقامة الفرائض والواجبات، إن ميّزت ذلك.

فتتعلم أمور دينها بشكل صحيح منذ نشأتها حتى تتعود على أدائها منذ صغرها، فتتعلم أداء الفرائض، والصلوات، والنوافل، فتتعرف على ما هو حلال وما هو حرام، لتميز ما ينبغي أن تقوم به في أمور دينها، فتمتثل لأوامر خالقها، وتجتنب نواهيه، وتستشعر أن الله رقيب عليها في جميع الأحوال وأنه مطلع على أعمالها.

كما أنها ينبغي أن تدرك الفرق بينها وبين الرجل في أداء العبادات، ومتى تسقط عنها بعض العبادات كالصلاة و الصوم.. ونحو ذلك، فالمرأة مثلها مثل الرجل في التكاليف والعبادات والفرائض، ولكن بحكم طبيعتها الخُلقية الجبلية، تسقط عنها الصلاة والصوم أثناء الأعذار الشرعية، ولن يتأتى التعليم والتوجيه للفتاة إلا عندما توجه توجيهاً مباشراً بداية.. قال تعالى في قصة لقمان لابنه: ﴿**وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾ [**لقمان**: ١٣]، وقال تعالى: ﴿**يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ**﴾ [**لقمان**: ١٧].

ويجب أن تلعب الأسرة في ذلك دوراً قيادياً متميزاً، خاصة في أمور العبادات والإيمانيات؛ لأنها يجب أن تكون قدوة للفتاة في تكوين العاطفة الدينية عندها، وإلا فستكون مجرد شعارات لا يُعمل بها، وينبغي كذلك تقويه الروابط بين الفتاة وبين دينها بغرس محبة الله سبحانه وتعالى، ومحبة رسوله ﷺ، ومحبة ما جاء به من المبادئ والمُثل والأخلاق، باعتبار أنها أوامر من الخالق سبحانه وتعالى.

وقد نظر الإسلام إلى أهمية التربية الخلقية؛ لأن الفضائل الخلقية والسلوكية والوجدانية هي ثمرة من ثمرات الإيمان الراسخ، والتنشئة الدينية الصحيحة، فينبغي أن تُنشَّأ الطفلة (الفتاة) على الإيمان بالله، وتُربى على الخشية منه، والمراقبة له، والاستعانة به، والتوكل عليه، وتربى على مكارم الأخلاق وفضائلها، مستمدة أخلاقها من كتاب ربها؛ لأنه منشأ كل خُلق نبيل، وسلوك قويم، فعندما سئلت عائشة رضي الله عنها، عن خلق رسول الله r قالت: «كان خلقه القرآن»[1].

فالقرآن الكريم و السنة النبوية المطهرة، منبع صافي لاكتساب كل قيم تربوية، ومثل عليا وخلق رفيع، وسلوك حسن يفيد المرأة في حياتها الفاضلة.

---

(١) مسند الإمام أحمد، باقي مسند الأنصار، رقم الحديث (٢٤٦٢٩).

وتبرز حاجة المرأة المسلمة إلى التربية الخُلقية؛ لأن فيها كمال صلاحها واستقامتها، ولكونها تقوم بدور مهم بارز وأساسي في الحياة، وهو دور الأمومة وتنشئة وتربية الأبناء، وخاصة في المراحل الأولى في حياتهم؛ لتهيئتهم وإعدادهم ليكونوا قادة المستقبل، وسوف تكون هي المحضن الرئيسي الذي يستقون منه القيم العليا والمثل والأخلاقيات، ولذا برزت الحاجة إلى الاهتمام بذلك الجانب فيها، منذ صغرها وتدريبها على ذلك، حتى تتشرب الأخلاق الفاضلة.

«إن الغاية الأساسية من تربية المرأة هي غاية دينية وخُلقية، حيث إنه لا قيمة لتربيتها إذا لم تُنمِّ فيها العقيدة السليمة، وتُعرفها وتُنمِّ فيها روح الالتزام بأحكام وتعاليم دينها، وتبنى لديها الأخلاق الفاضلة، التي هي الترجمان الصحيح للعقيدة والدين، ولا قيمة للمرأة المسلمة إلا بقدر ما تمتلك من دين وخلق»[1].

فالمرأة ينبغي أن تتصف بالأخلاق الحميدة الفاضلة، وتتأكد في حقها بعض الأخلاقيات؛ لأنها مما تتميز بها المرأة أكثر من الرجل، كخُلق الحياء والذي يُستحسن أكثر في المرأة؛ لأنه يدفعها إلى الخير، والبعد عن السوء، قال رسول الله ﷺ: ﴿لإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحيـــاء شعبة من الإيمان﴾[2].

« فالحياء خلق إسلامي رفيع، له تأثير تربوي بالغ، إذ يرفع من قدر المرأة ويعزز من ثقتها في نفسها، ويسهم في دماثة خلقها، ورفعتها ومكانتها، ويساعدها على التحلي بمحاسن الأخلاق وفضائلها»[3]، فينبغي التزام الحياء للمرأة في كل وقت وكل مكان.

---

(١) الشيباني، عمر محمد التومي، مرجع سابق، ص٥٦٧.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان، رقم الحديث(٥١).

(٣) الحازمي، محمد بن عبد الله بن حسين، تربية المرأة عند ابن الجوزي ومدى الاستفادة منها في الواقع التربوي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ، ص٩١.

والعفة أمر ضروري وخُلق رفيع يميز المرأة المسلمة ويزينها، بالبعد عن مواطن الشبهة، ومخالطة الرجال، واتقاء الشهوات، فهو يعطي المرأة ثقة بنفسها، و افتخاراً بكرامتها ومكانتها في الإسلام؛ لأنها تنال الخير، وتدفع الشر، وتحصل على الاستقرار النفسي والأسري لها ولمن حولها.

ومن الطرق والأساليب التي ينبغي للأسرة المسلمة أن تتبعها للوصول إلى ذلك الهدف:

١. ينبغي أن تُنشَّأ الطفلة على الأخلاق الحسنة والفضائل منذ صغرها لتعويدها وتدريبها، مما سيؤدي إلى انعكاس ذلك على حياتها في المستقبل، من ناحية استقامتها، وتربيتها وتنشئتها لأبنائها في الحياة الأسرية القادمة، وتفعيل دورها في الحياة.

٢. ينبغي للأسرة المسلمة، والوالدين بالذات أو من يقوم بتربية الفتاة، أن يحرص على أن يجعل من نفسه قدوة حسنة صالحة مؤثرة، فذلك أكثر فاعلية وتأثيراً.

٣. ضرورة تربية المرأة (الفتاة) تربية إيمانية صحيحة، مبنية على العقيدة الصحيحة الخالية من الشوائب، فإن لذلك أكبر الأثر في حياتها وسلوكها وعبادتها وعملها.

٤. تعويد الفتاة على أداء الفرائض من سن مبكرة - بشكل سليم وصحيح -، مع التزامها بالحجاب الكامل، حتى تحب ذلك الأمر.

٥. لفت نظر الفتاة إلى آيات الله الكونية، من شمس ونجوم وليل ونهار، من خلال المعاينة بالعين المجردة، أو من خلال الرحلات، أو عند رؤيه هلال شهر رمضان، وحثها على التدبر والتأمل في مخلوقات الله في الكون، ليزداد إيمانها بخالقها وقدرته التي لا حدود لها.

٦ . ربط الفتاة المسلمة بكتاب ربها منذ الصغر، وذلك عن طريق تعليمها القرآن الكريم تعليماً صحيحاً يقوم به أحد الوالدين، من خلال تعليمها قصار السور، - قراءة وشرحاً وتفسيراً إن أمكن -، وتوجيهها إلى ما فيه من آيات تحث على التدبر والتأمل، أو ربطها بما فيه من أخلاق وفضائل، وما يتصل بحياتها كلها، حتى يكون ذلك داعماً لها في ارتباطها باللغة العربية لغة دينها وقرآنها، فتتكون لها ثروة من الإيمانيات والفضائل والأخلاقيات. . وغيرها، من خلال تعلمها لكتاب ربها، ومحاولة الربط بينه وبين السنة النبوية المطهرة، وقد يفيد كثيراً توجيهها إلى إحدى دور تحفيظ القرآن الكريم، فذلك يعزز ما تتعلمه.

٧ . تعويد الفتاة على المشاعر الإنسانية الكريمة، والإحساسات العاطفية النبيلة، كالإحسان إلى اليتامى، والبر بالفقراء، والعطف عليهم، ويكون ذلك من خلال حثها على التصدق على الفقراء وهي خارج البيت، أو إرشاد الضال الفقير، أو مساعدة محتاج، بقول كلمة طيبة، أو قضاء حاجته. . ونحو ذلك، وكل ذلك يدرب الفتاة منذ الصغر على حب المساعدة والتعاون والتلاحم.

٨ . المراقبة والملاحظة لسلوكيات الفتاة، ومن تصاحب، وما هي اهتماماتها وميولها، في مراحل حياتها المختلفة، ومحاولة توجيهها إذا أخطأت بالحكمة والكلمة الحسنة، والتوجيه الرقيق.

٩ . حماية البنت من كل ما يمكن أن يؤثر على إيمانها وأخلاقياتها وحياتها، خاصة في ظل التحديات المعاصرة،كتحديات العولمة الإعلامية والثقافية، التي تهدف إلى خلخلة القيم والمفاهيم والأخلاقيات لدى النشء المسلم من خلال بثها لثقافات هدّامة ومفسدة.

١٠ . غرس اعتزاز الفتاة المسلمة بدينها الإسلامي، وهويتها الإسلامية المتميزة، والتي تتميز عن غيرها بمكانتها وحقوقها، وتكريم خالقها لها، وأنها عزيزة عند خالقها، وأنها لن تجد السعادة والطمأنينة والتميز والجمال إلا في ظل دينها الإسلامي، الذي رفع مكانتها وشأنها.

ج) مجال التربية العقلية:

لقد كرم الله سبحانه وتعالى بني الإنسان وميزه بالعقل على سائر المخلوقات؛ لأنه به يستطيع أن يفكر ويميز ويتعلم ويعرف، فقال تعالى: ﴿**أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ**﴾ [الزمر: ٩]، فهو الوسيلة التي يتعرف بها الإنسان على الخير، وكل ما هو نافع من العلوم الشرعية، والثقافة العلمية والعصرية، والتوعية الفكرية والحضارية، وبه يستطيع أن يتصل الإنسان بخالقه، وما حوله في الكون، ويتفكر ويتأمل ويتدبر، وغيره من الوظائف التي يقوم بها العقل السليم.

والمرأة كغيرها من البشر منحها الله نعمة العقل والإدراك، وذلك لكي توجهه فيما ينفعها، وتستغله فيما يوصلها إلى المعرفة الحقة وطريق الخير، ولذا ينبغي على الأسرة أن تراعي هذا الجانب، من ناحية تنمية المدارك العقلية للمرأة والفتاة، ومن ناحية الاهتمام بتعليمها تعليماً سليماً صحيحاً، مبنياً على أسس شرعية صحيحة، ومتماشياً مع فطرتها وتكوينها وقدراتها العقلية، وتوعيتها فكرياً، والحرص على سلامتها العقلية والفكرية.

فمن المسؤوليات التي تقع على عاتق الأسرة المسلمة تجاه المرأة المسلمة منذ صغرها.

الاهتمام بتعليم المرأة تعليماً صحيحاً:

لقد أدى عدم تعليم المرأة المسلمة - في السابق -إلى نتائج سيئة بالنسبة لها ولمجتمعها، فقد نتج عن أميتها، وقلة وعيها، ومعرفتها حتى بالثقافة الدينية التي ينبغي أن تلم بشيء منها، حتى تقوم بأمر العبادات على وجه صحيح، كما أدى ذلك إلى سوء إعدادها حتى لوظائفها الطبيعية الأساسية في الحياة (الأمومة وتربية الأبناء وأداء حقوق الزوجية)، وضعف مركزها ومكانتها في المجتمع، وضعف

ثقتها بنفسها، واعتمادها على غيرها في كل الأشياء تقريباً، وضعف قدرتها على المساهمة الفاعلة في حياة مجتمعها، إضافة إلى سهولة تقبلها لكل ما يفد إليها من ثقافة خارجية هدّامة، نتيجة جهلها وأميتها.

ومن هنا يجب، بل وينبغي على الأسرة المسلمة الاهتمام بجانب تعليم المرأة تعليماً صحيحاً، منذ الصغر؛ لتصحيح الخلل الذي حصل في المجتمعات الإسلامية، نتيجة جهل المرأة وأميتها، لأنه من الطبعي أن يبدأ تثقيف المرأة وتعليمها العلوم النافعة الصحيحة من الأسرة، ثم يكون الدور للمؤسسات التعليمية لتكمل مسيرة تعليمها حتى تكبر، وكل ذلك ينبغي أن يكون على أسس صحيحة وسليمة، انطلاقاً من النظرة الإسلامية الصحيحة للمعرفة، ومراعاة لطبيعة المرأة المسلمة وخصائصها وحاجاتها.. وغير ذلك.

فتعليم المرأة المسلمة لابد أن ينبني على أسس دينية، ونفسية، واجتماعية، واقتصادية، وقد حمّل الإسلام الآباء والمربين مسؤولية تعليم المرأة منذ صغرها، فتبدأ أولاً بتعلم العلوم والمعارف الأساسية التي تسهم في تكوين شخصيتها، ومن أهمها علوم القرآن الكريم، الذي يُعد مرتكزاً أساسياً لنمو العاطفة الدينية لديها، إضافة إلى تعلمها للأحكام الفقهية الشرعية الأساسية، والتي تساعدها في البدء على أداء الشعائر الدينية، كتعلمها الصلاة، من حيث عدد ركعاتها وأوقاتها، وواجباتها وغير ذلك.

ما ينبغي أن يكون عليه تعليم المرأة المسلمة وتربيتها:

حيث ينبغي أن يحتوي على المواد، والخبرات، والأنشطة التي تتناسب مع طبيعة المرأة، ووظائفها الطبيعية في الحياة، وفي ضوء الشرع الإسلامي الحنيف، ومن ذلك أن تحتوي على:

١ - أصول القراءة والكتابة وكل ما يعين المرأة على تنمية مهارة القراءة والكتابة لديها، كوسيلتين لكسب المعرفة ومواصلة الإطلاع على ما كتبه الغير.

٢- دراسات لغوية وأدبية وبلاغية مناسبة للمرأة، تقوّم لسانها وأسلوبها وطريقة مخاطبتها لغيرها، وتعرفها بالقواعد والمبادئ الأساسية في مجالات النحو والصرف والبلاغة والنقد الأدبي، وما إلى ذلك.

٣- نصوص أدبية مختارة من عيون الشعر والنثر، الملتزمين بأدب الدين الإسلامي، والمستوفين لمقومات الشكل والمضمون الصالحين، لتنمية الذوق الأدبي لدى المرأة المسلمة .

٤- دراسات دينية في مجالات العقيدة والفقه والتفسير والحديث والأخلاق، بما يناسب سن ومدارك حاجات المرأة المسلمة، ويعرفها بالعقائد الدينية الصحيحة والأحكام الشرعية، لكل ما تريد أن تقوم عليه من أمور الحياة، وبحقوقها وواجباتها في الإسلام، والأخلاق التي يدعوها إليها الدين الإسلامي.

٥- دراسات اجتماعية وتاريخية وجغرافية وسياسية وإنسانية، تعرّف المرأة المسلمة بعادات وتقاليد وأعراف مجتمعها الإسلامي، كما تُعرّفها بجغرافية وطنها الإسلامي من مختلف الجوانب، وبالنظم الاقتصادية والسياسية و الإدارية، وذلك كله لتنمية وعيها الاجتماعي الذي ينتظر منها أن تنتفع به في حياتها وتبثه في أولادها وتلاميذها وبنات مجتمعها.

٦- القدر الكافي من الحساب والرياضيات والعلوم الطبيعية والتقنية التي تحتاجها في حياتها العامة.

٧- قدر كاف أيضاً من أصول ومبادئ التغذية، الصحة العامة، والإسعافات الأولية، التمريض، وتربية الطفل في مختلف مراحل النمو، والحياة الزوجية التي تحتاجها في حاضرها ومستقبلها.

٨- مختلف الفنون الجميلة بأنواعها التصويرية والتشكيلية والصوتية، التي من شأنها أن تهذب ذوقها وتنمي لديها الإحساس بالجمال، وتنمي ما لديها من استعدادات ومواهب وقدرات فنية في إطار عقيدة الإسلام وأحكامه وأخلاقه.

٩- الأشغال اليدوية المناسبة لطبيعة المرأة، النافعة لها في مستقبلها كربة بيت صالحة.

١٠- مختلف الأنشطة البدنية التي تتمشى مع طبيعتها، وتساهم في تقوية و تقويم جسمها، على أن تكون مزاولتها في إطار الآداب الإسلامية[1].

وتأتي أهمية تعليم المرأة تلك العلوم، انطلاقاً من طبيعتها وفطرتها التي فطرها الله عليها، فهي تعطيها القابلية لتعلم العلوم الضرورية، بل وتحتِّم عليها الحرص على أن تتعلم، من أجل تحريك دوافع الخير لديها، وتهذيب سلوكها، ويتمثّل دور الأسرة في توفير القدر الكافي من التعليم، فلو استطاعت أن تثقف المرأة في المجالات التي تتماشى مع طبيعتها - والتي سبق ذكرها - فهذا أفصل وأحسن لها، فدور الأسرة ليس بمعزل عن دور المدرسة في التعليم.

التوعية والتربية الفكرية للمرأة المسلمة:

فيجب الحرص الشديد من قبل الأسرة أن لا تغفل أمر توعية المرأة منذ صغرها، ونعومة أظفارها، على كل ما يحيط بها، ويدور حولها من أمور، خاصة أنها امرأة مسلمة مؤمنة بالله، فيجب أن يرتبط بفكرها بأن الإسلام دين شمولي، لكل شؤون الحياة، وهو نظام وتشريع، وعقيدة وعبادة، وأن تعتز بتاريخ الإسلام ومجده ورفعته، وبالثقافة الإسلامية روحاً وفكراً، وأن الخلود لهذا الدين، والعزة له، والكشف عن المخططات التي يرسمها أعداء الإسلام، التي تهدف للنيل من هذا الدين القويم، وتعمل على محو العقيدة الإسلامية في الأرض، و إفساد المرأة والأسرة المسلمة، وغرس بذور الإلحاد، وخاصة ما يحدث في العصر من عولمة لكل شؤون الحياة، بفرض نظام دولي جديد، يهدف إلى إحلال قيم وثقافة الغرب، فهذا يتطلب من الأسرة مجهوداً مكثفاً لتوعية المرأة المسلمة بأخطار تلك العولمة، التي لم تترك مجالاً،

---

(١) الشيباني، عمر محمد التومي، مرجع سابق، ص٥٧٢-٥٧٤.

إلا وسعت للسيطرة عليه تقريباً، ويجب أن تتوفر القدوة الحسنة التي تفهم وضعها في توعية الفكر لدى المرأة بالشكل الصحيح، الذي لا خلط فيه ولا تشويه.

كما يجب السعي لغرس حب القراءة والإطلاع والتثقف في مختلف العلوم والمعارف، التي تعود عليها بالفائدة، وتعمل على تنقية فكرها وصقله بالمعلومات الجيدة الهادفة الصحيحة.

مجال التربية النفسية:

لقد هدف الإسلام إلى إقامة علاقات عائلية بين البشر، علاقات أساسها الترابط والمحبة والمودة، ولعل الأسرة هي المحضن الأساسي لتلك العلاقات، سواء بين الوالدين، أو بين الأطفال والإخوة مع بعضهم البعض، ونتيجة هذه العلاقات ينشأ الأطفال ويتعلمون، وتتكون شخصياتهم، وعاداتهم، واتجاهاتهم، وقيمهم، وكلما كانت هذه العلاقات أساسها الود والتفاهم والمحبة، بالذات بين الوالدين، كان لذلك أثره في حياة الطفلة و نموها النفسي الصحيح والطبيعي، إذ منها تستمد العطف والحب والدفء العاطفي والأمان، وعن طريقها تستمد قيمها المختلفة، نتيجة ملاحظاتها لكيفية تصرف والديها في المواقف المختلفة، وأيضاً أنواع السلوك التي يتخذونها إزاء كل موقف.

إن الهدف من التربية النفسية للفتاة، هو تكوين شخصية متكاملة متوازنة، حتى تكون قادرة على أداء واجباتها المكلفة بها على أكمل وجه، وأحسن شكل، وأنبل معنى، لذا ينبغي على أسرتها أن تحول دون ما يسبب لها هدم لكيانها الشخصي وتحطيمه، فذلك سيولد لها نوعاً من التشاؤم والكراهية لكل ما حولها.

ولذا ينبغي على الأسرة أن تحقق حاجات الفتاة النفسية من خلال:

١- تنمية وغرس أنبل معاني الوعي والفهم، والتدرج في التكوين الشخصي لها، والنضج الفكري والاجتماعي.

٢- تنشئة الفتاة على الصراحة التامة، والجرأة الكاملة ضمن حدود الأدب والاحترام والحياء بالنسبة لها كفتاة، ومراعاة شعور الآخرين، وإنزال الناس منازلهم.

٣- أن تحرص الأم -بالذات- على أن تصاحبها ابنتها إلى المجالس العامة، وزيارة الأهل والأقارب، وتشجيعها على التحدث مع الكبار مع التزام الأدب والاحترام والتقدير لهم.

٤- تعويدها منذ صغرها على الاستحياء من اقتراف المنكر، وارتكاب المعصية، وغض بصرها عن المحرمات، والكلام الذي يخدش الحياء، وارتكاب المنكرات و الخبائث، وتناول المحرمات.. إلخ.

٥- إعطاؤها حرية التصرف، وتحمل المسؤولية، ولكن بشرط أن يكون ذلك كله في حدود ما جاء به الدين الحنيف من أحكام وشرائع، وبما يتماشى مع طبيعتها وفطرتها وقدراتها، وبالشكل الذي يتناسب مع وضع أسرتها.

٦- تنبيهها على أخطائها برفق ولين، وإقناعها بالحجة الدامغة، وهذا أول طريق لمعالجة الخطأ.

٧- تجنب المفاضلة في التعامل بينها وبين إخوتها، فهذا يسبب نوعاً من الكراهية والبغضاء، والانحرافات السلوكية والنفسية، والحسد.. وغيرها من الآثار السيئة الناتجة عن ذلك.

٨- تحقيق مبدأ العدل والمساواة والمحبة بين الأبناء، فينبغي على الأسرة أن تراعي ذلك الأمر. فعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: رسول الله ﷺ: ﴿اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم﴾[1].

---

(١) سنن النسائي، كتاب النُّحل، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر النعمان بن بشير في النحل، رقم الحديث (٣٦٢٧).

«ينبغي تجنيب الأبناء من كل العوامل التي تغض من كرامتهم واعتبارهم، وتحطم من كيانهم وشخصيتهم، والتي تجعلهم ينظرون إلى الحياة نظرة حقد وكراهية وتشاؤم. . ، ولذلك ينبغي على المربين غرس الأصول النفسية النبيلة في أنفسهم، والتي تتحقق، بالثبات والجرأة الأدبية، وبالشجاعة والإقدام، وبالإخاء والمحبة، وبهذا يكونون قد أعدوا الأبناء ليكونوا قادة المستقبل، يواجهون الحياة بابتسامة متفائلة، وعزيمة جبارة، وهمة، وأخلاق سمحة وكريمة»[1].

من الأساليب التي ينبغي للأسرة إتباعها لتحقق الحاجة التعليمية العقلية للمرأة المسلمة:

١ . ضرورة تعليمها منذ صغرها ونعومة أظفارها، عدداً من المعارف والعلوم الإسلامية. كالعلوم الشرعية والأخلاقية وغيرها، والتي تسهم في تكوين شخصيتها، وتساهم في بناء سلوكها، ونمو مداركها وعاطفتها، ومساعدتها على أداء فرائضها وشعائر دينها على الوجه المطلوب.

٢ . تحتاج الفتاة عند بلوغها واكتمال نضجها، إلى نوعية من التعليم تختص بهذه المرحلة بالذات، وهي مرحلة اكتمال النضج الجنسي للفتاة، وهي مقبلة على حدث مهم في حياتها، تحدث فيه تغييرات كثيرة في شخصيتها ونفسيتها. . ونحو ذلك، فينبغي للأسرة أن تهتم بتوجيهها وتعليمها، بما يتعلق بتلك المرحلة من تغيرات من حيث بلوغها ونزول الحيض عندها وغيره، وما يترتب على ذلك من أحكام وعبادات. . ، وكون هذه المرحلة هي تهيئة لحياة زوجية وأمومة، فينبغي أيضاً أن يهتموا بتعليمها بموضوعات مناسبة لها، مثل أن تتعلم حقوق الزوج، والأمومة، والتعامل مع الآخرين، وأحكام الحلال والحرام والشعائر الدينية بتوسع.

---

(١) علوان، عبد الله ناصح، مرجع سابق، بتصرف، ص٢٩٩-٣٥٦.

٣ . وأهم من ذلك ضرورة العناية بتعليمها القرآن الكريم وحفظه وفهمه وتدبره، فذلك يعينها على اكتساب الفضائل والأخلاق الحميدة، وينمي شخصيتها ويقويها في مدافعة أي تحدٍ آت إليها.

٤ . أن تهتم الأسرة بتثقيف المرأة بالعلوم النافعة من علمية وأدبية وأخلاقية.. ونحو ذلك، فذلك يساهم كثيراً بزيادة ثقافتها، واتساع مداركها، وقدرتها على الفهم بشكل أوسع.

٥ . تنمية القدرات والاتجاهات العقلية السليمة للفتاة المسلمة، وتنمية مهارات التفكير من خلال تعليمها العلوم النافعة التي تشحذ ملكات التفكير عندها، والتي تساعدها في بناء قدراتها العقلية وتطويرها، فنجد الكثير من الدورات التدريبية والتقويمية المكثفة، في مختلف العلوم النافعة الشرعية وغيرها، والتي تسهم بالكثير في هذا الجانب.

٦ . الاهتمام بتثقيف المرأة ثقافة إسلامية واعية، لتدرك حقوقها وواجباتها في الإسلام، فتؤدي ما عليها من واجبات، وتطالب بحقوقها، ولا تفرط فيها، والمرأة إذا عرفت مالها وما عليها صلح حالها، وبالتالي صلح حال مجتمعاتنا.

٧ . تجنيب الفتاة قراءة الكتب والمجلات، التي تدعو إلى الكفر أو الإلحاد، أو الفواحش والرذائل والقصص الغرامية، التي تعمل على تشويش فكرها، أو إثارة غرائزها ومكنوناتها؛ لأنها سوف تمسخ شخصيتها، أو تؤدي إلى ضحالة تفكيرها، وقد تؤدي تلك الكتب إلى تكوين شخصية معادية لدينها وقيمها وحضارتها.

٨ . ينبغي تخصيص مكتبة ولو صغيرة، تستفيد منها الفتاة في القراءة والإطلاع، تشمل مجموعة من القصص الإسلامية (كالسير، المغازي)، ومجموعة من الكتب الفكرية المتنوعة، وكل ما يتعلق بتوضيح المؤامرات التي تحيكها الصهيونية والماسونية

والشيوعية والليبرالية والصليبية والعولمة، والمؤتمرات المعنية بشؤون المرأة، وغيرها.. ضد الإسلام والمسلمين.

٩. ربط الفتاة المسلمة - منذ صغرها - بلغتها العربية، لغة القرآن الكريم كتاب خالقها، وذلك من خلال تعليمها القرآن الكريم، ومساعدتها على حفظه، وتجويده، وتدريبها على نطق الحروف بشكل صحيح من صغرها، إضافة إلى تنمية ذلك من خلال القراءة والاطلاع المكثف، وفهم قواعد اللغة العربية بالشكل الصحيح.

١٠. أهمية اصطحابها إلى المكتبات العامة، لتتعرف على ما تحتويه المكتبة من كتب، ومراجع ومصادر ودوريات ومخطوطات وغيرها، حتى تحبب لديها هواية القراءة والاطلاع والبحث.

د) مجال التربية الاجتماعية:

من المعلوم والثابت أن سلامة المجتمع، وقوة بنيانه وتماسكه، مرتبطتان بسلامة أفراده وإعدادهم، ومن هنا جاءت عناية الإسلام بتربية الأبناء اجتماعياً وسلوكياً، حتى إذا تربوا وتكونوا وأصبحوا يتقلبون في الحياة، أعطوا الصورة الصادقة عن الإنسان الحسن، المتزن، العاقل، الحكيم، الملتزم بالآداب الاجتماعية الفاضلة، التي تنبع من عقيدته الإسلامية الخالدة، وشعوره الإيماني المتعمق في داخله.

«لا شك أن التربية الاجتماعية ضرورة ملحة للمحافظة على حياة المرأة، نظراً لأنها فرد لا يستطيع العيش بمفرده، مهما كانت الظروف، وبدونها لا يمكن أن تستمر حياة الناس مع مجتمعاتهم، ولذلك فمن المهم أن تكتسب المرأة مجموعة من الخبرات التي تساعدها في تكوين مفاهيم سليمة عن العلاقات الاجتماعية، ويكون ذلك عن طريق بناء شخصيتها، وتنمية الشعور الاجتماعي لديها، لتصبح فرداً نافعاً له دور إيجابي في مجتمعه»[1].

---

(١) الحازمي، محمد بن عبد الله، مرجع سابق، ص١٠٨.

تقع على عاتق الأسرة مسؤولية التربية الاجتماعية بشكل كبير؛ لأنها تنقل الميراث الاجتماعي بين أفرادها، وهذا يعد من الأشياء الأساسية التي تقوم بها، فتكون المراقب لكل ما يفد من ميراث اجتماعي، وتعمل على تصفيته وتنقيته، حيث إنها تحب أن تربي الأبناء والبنات على أساس من عقيدتها الإسلامية ثم عاداتها وسلوكياتها التي تميزها عن غيرها، فهي تقوم بعملية الانتقاء لكل ما تكتسبه الفتاة من المجتمع الخارجي، فترفض كل ما لا يتفق مع قيمها وعقائدها واتجاهاتها وتقاليدها، وهذه عملية مهمة جداً.

ويتضح دور الأسرة في التربية الاجتماعية، من خلال ما يلي:

محـاربة العادات الجاهلية:

حيث إن الإسلام عالج الكثير من الأمراض الجاهلية التي تتعلق بالأسرة، وعلى رأسها تفضيل الولد على البنت، وعادة وأد البنات، وجعل البنت مساوية للولد في الحقوق والمحبة والإنفاق، كما خصص لها نصيباً من الميراث، الذي كانت تحرم منه في السابق، وندب إلى الإحسان إلى البنات ورعايتهن، ورتب لذلك الجزاء الحسن بمصاحبة رسول الله ﷺ، فعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال ﷺ: ﴿من عال جاريتين حتى تبلغا، جاء يوم القيامة أنا وهو وضم أصابعه﴾[1]. وهذه المساواة التامة بين الأولاد ذكوراً وإناثاً، تعد البداية الصحيحة للتنشئة الاجتماعية لهم داخل الأسرة.

دور الأسرة في نقل الميراث الاجتماعي:

والأسرة هي أول مؤسسة تتلقى فيها الفتاة أول دروسها في الآداب الاجتماعية في الإسلام، فتنشأ وتكبر على احترام الكبير والعطف على الصغير، والإيثار، والأخوة في الله، والمحافظة على حقوقها وحقوق والديها والأخـوات والإخـوة، وصلة

---

(١) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، رقم الحديث(٢٦٣١).

الأرحام، وغيرها من القيم الإسلامية العالية الراقية التي يقوم بها المجتمع المتكافل.

والأسرة أول مكان تتعلم فيه أيضاً قيمة الحب، وهي أسمى قيمة تستقيها من الأسرة، حيث حب والديها لها وخوفهم عليها، فتكون علاقتها بهم مبنية على البر والإحسان، والاحترام والخضوع لهما، والصلة والتواضع والعمل على إرضائهما وبرهما في الحياة وبعد الممات في غير معصية الخالق، وحب إخوتها كذلك، فالعلاقة بينها وبينهم تقوم على المحبة والتعاون والتضحية والترابط، فالأسرة مسؤولة مسؤولية كاملة عن توفير الرعاية الاجتماعية داخل مجالها وخارجه، عن طريق تمهيد نقلها إلى المجتمع الخارجي، فتكسبها الأسرة أسساً اجتماعية تمكنها من مواجهة محيطها الخارجي، وخاصة أن الفتاة ستنتقل إلى حياة جديدة عليها، وهي الحياة الزوجية، والتي ينبغي أن تقوم على المودة والتفاهم والمحبة، فعلى الأسرة أن تهيأ الفتاة لهذا الأمر، وتسهم في بنائها اجتماعياً لتلك الحياة الجديدة، وذلك من خلال:

١- تزويجها على الرجل الكفء الخلوق الديّن من المسلمين، امتثالاُ لقوله ﷺ: ﴿ إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، وإلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد.. ﴾[1]، فهذا أمر مهم عند اختيار الزوج، فيستبعد الاختيار على أسس دنيوية، إذا لم يكن يصاحبها الخلق والدين والكفاءة، «فهذا المسلك الشرعي الاجتماعي الراقي يحمي من نداءات العنصرية التي تطرحها العولمة الثقافية مثل التعنصر أو اللون أو العرق»[2].

٢- الحرص الشديد - هذا مهم جداً - وشرط أساسي، أن يكون تزويج الفتاة من رجل من نفس دينها، فلا يصح ولا يجوز لها أن تتزوج بكافر، مهما كان من الأخلاق والعلم والمكانة الاجتماعية؛ لأن ذلك سيؤثر عليها، فليس من المستبعد

(١) سنن الترمذي، كتاب النكاح، رقم الحديث (١٠٠٥).

(٢) الحارثي، صلاح، مرجع سابق، ص٢٢٣.

منها أن تتبعه؛ لأن المرأة كثيراً ما تكون تابعة للرجل فتتأثر به، ولذا فمن حرص الإسلام على ذلك الجانب حرم زواج المسلمة بكافر، وفي ذلك حماية للأسرة وللمرأة المسلمة بالذات من خطورة الدعوات المغرضة التي تطلقها مؤتمرات الأمم المتحدة، والتي تعمل على إغفال عامل الدين بين الزوجين، ولا تهتم بذلك الأمر، بل وتعتبره حقاً من حقوق المرأة أن تختار من تشاء لتتزوجه، دون مراعاة دينه وقيمه وثقافته، ومن الظلم أن تحرم من هذا الحق - كما يزعمون - وهذا لا شك فيه خطورة شديدة على المجتمعات الإسلامية

٣- توجيه المرأة المسلمة إلى ما ينفعها في حياتها الزوجية، وذلك وفق ما جاء في الشرع الإسلامي، ومن ذلك أداء حقوق الزوج، وطاعته في غير معصية الله، والصبر عليه، وغير ذلك، وذلك لتبني حياتها على أسس سليمة نظيفة، تمتد ثمرتها الطيبة إلى الأبناء والبنات.. وإلى المجتمع المسلم عامة.

إن ما يعين الأسرة على النجاح في هذا المجال الاجتماعي ما يلي:

١. الاهتمام بتنمية المرأة اجتماعياً منذ صغرها، بغرس القيم الطيبة في نفسها، كالتعاون والمحبة والأخوة.. وغيره، وهذا طبعاً لن يتأتي إلا إذا توفرت القدوة الصالحة، والبذرة الطيبة في الأسرة، من خلال تأثرها بالمحيط الذي حولها، وبالذات العلاقة بين الوالدين، والإخوة.

٢. ربط كل مفهوم اجتماعي تتعلمه وتعمل به، بأصوله الأساسية، الكتاب والسنة، فهي المصادر الأصلية لكل تلك العلاقة بين الوالدين، والإخوة.

٣. وجوب تربية المرأة تربية إسلامية، من أجل أن تسهم بشكل إيجابي فاعل في تنمية مجتمعها، وذلك بما يتناسب وطبيعتها ونظرتها.

٤ . إعداد المرأة إعداداً سليماً، يسهم في إنجاح حياتها الزوجية الأسرية والاجتماعية والأخلاقية، من خلال تعريفها بحقوق زوجها وواجباته، وواجباتها تجاه من حوله من الأقارب والأرحام. . والمسلمين بعامة.

٥ . أهمية حماية المرأة المسلمة من كل ما يشكل إفساداً لحياتها الاجتماعية، خاصة في ظل العولمة الاجتماعية، وما تحمله في طياتها من قيم اجتماعية رخيصة، تهدف إلى هدم مفهوم الأسرة المسلمة، وإباحة العلاقات المحرمة، وصرف الناس عن الزواج المبكر، وتحصين أنفسهم، إضافة إلى تغيير مفهوم القوامة أو محاولة تشويهه، وكل ذلك سعياً لعولمة النموذج الاجتماعي الغربي للأسرة وأشكالها المتعددة لديها. لذا ينبغي للأسرة أن لا ترد خاطباً كفءً إذا جاء للمرأة، وإيضاح مفهوم القوامة الصحيح للمرأة، وأن المسألة ليست مجرد تسلط وقهر وظلم، بل هي نفقة وتوجيه وحماية وتعاون وترابط وتفاهم. وكل ذلك، لتدرك وضعها ودورها وحقوقها، فلا تطالب ما ليس من حقها، وضد دينها، ونظرتها السليمة.

* * *



تمهيد:

لقد أدرك أرباب العولمة، والتي من طبيعتها الشمول والتمدد والاحتواء لكل مناحي الحياة، ما للتعليم من أهمية كبيرة في بناء الإنسان، وتحقيق التماسك الاجتماعي والسياسي، وتفعيل حركة الاقتصاد، و لكونه محوراً من محاور التنمية، كما أنه الأداة لتطوير المجتمعات، ولذا فقد انصب جهدهم على مجالي التربية والتعليم، باعتبارهما الوسيلة التي يمكن من خلالها نشر الفكر العولمي، وبما أن المؤسسات التربوية والتعليمية هي المكان الذي يتم فيها التعليم، فهي من أهم المجالات التي لابد أن تتأثر وتؤثر بوجود هذه الظاهرة العولمية.

تشير وثيقة المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي، والتي كان عنوان وثيقته الرسمية: (مدرسة المستقبل)، إذ جاء في هذه الوثيقة الصادرة عن هذا المؤتمر ما يلي:

«إن التوتر بين عالمي العولمة والمحلية، والذي من المتوقع أن يزداد، سيؤدي إلى تقليص كبير في سلطان ومهام وتأثير الدولة القومية، وسوف لا تستطيع الدولة خاصة في الدولة النامية - نسبة لحداثة تكوينها وهشاشة مؤسساتها - أن تصمد أمام هذا التوتر، ولهذا تأثير كبير على مستقبل وطبيعة ومهام المؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين، من حيث وضع فلسفة وأهداف التعليم وإدارته، والسيطرة عليه وعلى مناهجه ومحتواه، وعلى القيم التي ينبغي أن يبثها أو يحافظ عليها النظام التعليمي، فقوى العولمة ستؤثر - بلا شك - على مستوى النظام الكلي للمؤسسات التعليمية، كما أن القوى المحلية سيكون لها تأثير على النظام التعليمي»[1].

وبسبب موجة العولمة الطاغية على كل المجالات تقريباً، كان لابد من تفعيل دور المؤسسات التعليمية النظامية- على الأخص - حتى تقوم بمواجهة تلك التحديات التي تواجه العملية التعليمية خاصة، والمجتمعات الإسلامية عامة، وحتى تقوم تلك المؤسسات بدورها المنوط بها، لابد وأن يكون منهاج عملها (سياستها التعليمية) قائمة على تنشئة أجيال تؤمن بالله، وبرسله، وباليوم الآخر، وتدين بدين الحق، وتتخلق بأخلاق الإسلام، وتقيم شريعة الله في الأرض، كما هي مبينة في كتاب الله وسنة رسوله المصطفى ﷺ.

تعريف السياسة التعليمية: «هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم، أداء للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة في الخطط والمناهج، والوسائل التربوية، والنظم الإدارية، والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به»[2].

---

(١) وثيقة المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي باسم (مدرسة المستقبل)والمنعقد في دمشق في الفترة من ٢٧-٢٨ ربيع الآخر ١٤٢١هـ، ص١٣.

(٢) الميداني، عبد الرحمن حسن، غزو في الصميم، مرجع سابق، ص٤٠.

وانطلاقاً من ذلك الهدف الذي تقوم عليه السياسة التعليمية، ينبغي أن تتوحد الجهود في كافة المؤسسات التربوية والتعليمية، للعمل على مواجهة أيّ تحدٍ خارجي يهدف إلى تقويض أركان الإسلام، وهدم المجتمعات الإسلامية، وإفساد المرأة والأسرة المسلمة، خاصة وأن التعليم في تلك المؤسسات التعليمية -والتي منها الجامعة والمدرسة - غايته فهم الإسلام فهماً صحيحاً متكاملاً، وغرس العقيدة الإسلامية الصحيحة ونشرها، وتزويد الطالب والطالبة بالقيم والتعاليم الإسلامية، والمثل العليا، وإكسابهما المعارف والعلوم والمهارات المختلفة، وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة، وتطوير المجتمع في كافه المجالات، وتهيئة الفرد ليكون عضواً نافعاً في بناء مجتمعه.

ما الذي ينبغي أن يكون عليه تعليم المرأة المسلمة في المؤسسات التعليمية، لمواجهة أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة؟

سوف نقتصر في حديثنا عن المؤسسات التعليمية على المدرسة والجامعة؛ وذلك لأن المرأة تقضي فترة طويلة في التعلم فيهما، ولذلك سوف يتم التركيز عليهما، وكيف ينبغي أن يكون التعليم فيهما .

عند حديثنا عن تعليم المرأة في المؤسسات التعليمية، يجب أن ندرك أن تلك المؤسسات التي يقوم فيها التعليم، تسير وفق منهج معين لا تخرج عنه، وينبغي أن تكون تلك المؤسسة بمواصفات معينة، وذلك حتى تحقق الغاية المنشودة، والهدف المنشود من عملية التعليم، ولذلك فإحداث التغيير ومواجهة أيّ تحد يواجه المرأة المسلمة منوط بتلك المؤسسات، فهي سوف تساهم في تعميم التربية الإسلامية ومواجهة التحديات المعولمة للمرأة المسلمة من **عدة وجوه أهمها**:

١. الأهداف. ٢. المناهج.

٣. المعلم. ٤. البيئة التعليمية.

أولاً: الأهـداف التي يقوم عليها تعليم المـرأة المسلمة في تلك المؤسسات.

انطلاقاً من التصور الإسلامي الشامل للإنسان والكون والحياة والقيم والمعرفة البشرية، ينبغي للمجتمع الإسلامي أن يحدد الأهداف التعليمية والتربوية، والتغيرات المرغوبة التي يود إحداثها في سلوك بناته ونسائه، خاصة في ظل التحديات المعولمة للمرأة المسلمة، والتي تهدف إلى تدميرها، وطمس هويتها الإسلامية، فيجب أن تكون تلك الأهداف متوافقة مع طبيعتها ووظيفتها في الحياة، إضافة إلى تماشيها مع أهداف التربية الإسلامية، المستقاة من الكتاب الكريم والسنة المطهرة، ومن تلك الأهداف:

١- تمكين المرأة المسلمة من بناء العقيدة الإسلامية الصحيحة، والإيمان بالله، وأنبيائه، وملائكته، وكتبه، وقضائه وقدره، وباليوم الآخر، وما يحويه من بعث ونشور. . ، ومن بناء روح التمسك بتعاليم دينها، والعزم على تطبيقها عملياً في حياتها.

٢- تمكينها من بناء قاعدة دينية وخُلقية شاملة ترشدها في سلوكها، وتوجّه تصرفاتها في الحياة، وتزودها بمقاييس الخير والشر، التي تستطيع أن تقيس بها تصرفاتها وتصرفات غيرها.

٣- تمكينها من بناء الاتجاهات والعادات الخُلقية السليمة، كالصدق، والأمانة، والوفاء بالعهد، والإخلاص، والحلم، والصبر، وضبط النفس. . ، وما إلى ذلك من الاتجاهات والعادات الخُلقية المرغوبة في المرأة المسلمة، كالرحمة والحنان، والشفقة، والعفة.

٤- تمكينها من النمو الاجتماعي السليم، الذي يجعلها قادرة على بناء علاقات اجتماعية سليمة، في محيطها الأسري والنسوي، وعلى مشاركة غيرها وجدانياً،

والتعاون معه، واحترام وجهات نظره، وعلى تقدير المسؤولية والواجب، مدركة لحقوقها وواجباتها في أسرتها ومجتمعها الإسلامي.

٥- توثيق صلتها بدينها ووطنها الإسلامي الكبير وأمتها، واعية بمشاكل مجتمعها المسلم، وأمتها، وواثقة بثقافتها الإسلامية، وقدرتها على مواجهة التحديات والمستجدات.

٦- تعميق شعور الأنوثة وعاطفة الأمومة لديها، إلى غير ذلك من خصائص ومظاهر النمو الاجتماعي للمرأة.

٧- تمكينها من تنمية ذوقها الفني والأدبي، وإحساسها بالجمال في كل مظهر من مظاهر الطبيعة والحياة، ومن تنمية استعداداتها ومواهبها وميولها الفنية والأدبية.

٨- تمكينها من كشف وتفتيح وتنمية استعداداتها ومواهبها وقدراتها العقلية، ومن اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات العقلية السليمة التي تحتاجها في مواجهة مشكلاتها كزوجة وأم، لتشارك مشاركة فاعلة في حياة مجتمعها[1].

٩- العناية بجميع جوانب المرأة، الدينية، والخلقية، والمعرفية، والاجتماعية، من أجل إعدادها إعداداً شاملاً ومتكاملاً، لتكون قادرة على تحمل المسؤولية في هذا العصر، وما يواجه أمتها في الوقت الحالي من تحديات كثيرة، والتي من أهمها تحدِ العولمة في جوانب الحياة، فستكون قادرة على مواجهته بكل ما أوتيت من قوة إيمان، وقوة حجة، وقوة ثقافة.

١٠- ينبغي أن تكون تلك الأهداف قادرة على مواجهة كل ما يواجه المرأة المسلمة المعاصرة من مشكلات معاصرة، وتحديات مختلفة، كتحدي المؤتمرات الدولية، التي تهدف إلى مقررات مخالفة للشريعة الإسلامية، وتعمل على هدم وتدمير الأسرة والمرأة المسلمة، والمجتمعات الإسلامية، وغيرها من التحديات التي تواجه المرأة المسلمة بشكل خاص.

---

(١) الشيباني، عمر التومي، مرجع سابق، ص٥٦٧-٥٧١.

ثانياً: المنــهج:

إن المنهج الدراسي لكي يساهم في تحقيق الأهداف المنشودة من التربية الإسلامية، ويكون قادراً على مواجهة أي مستجدات عصرية، ينبغي أن تتوافر فيه شروط معينة أهمها:

- يجب أن تنبثق تلك المناهج من الإسلام.
- يجب أن تتسع لتحقيق أهداف الأمة الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
- يجب أن تكون متوازنة بحيث تستطيع تحقيق النمو الروحي والطموح الشخصي.
- يجب أن تكون محتويات المناهج مناسبة لمستوى الطلاب وقدراتهم واستعداداتهم واتجاهاتهم الإسلامية.
- مرنة قابلة للتعديل والتغيير بما يتفق وذاتية الأمة الإسلامية أولاً وروح العصر ثانياً[1].

وعندما نريد أن نتكلم عن المنهج السليم لتربية المرأة المسلمة، فنرى أنه يجب أن يراعي متطلبات طبيعتها، ويوازن حاجياتها المختلفة، وخصائص نموها المختلفة، وحاجاتها النفسية والاجتماعية، وميولها، ويمكّنها من تنمية المعارف والمهارات، والقيم، والعادات المرغوبة.

ولذا ينبغي عند صياغة المنهج الخاص بالمرأة المسلمة مراعاة الآتي:

١) اصطباغ غاياته وأهدافه ومحتوياته ووسائله بالروح الدينية، وارتباطه بالعقيدة الصحيحة وتعاليم الدين وأخلاقه.

---

(١) الحقيل، سليمان بن عبد الرحمن، التربية الإسلامية (مفهومها -مصادرها..)، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص١٥٧.

٢) قدرته على تنمية وتوجيه كافة جوانب شخصية المرأة المسلمة، سواء أكانت جسمية، أو عقلية، أو نفسية، أو اجتماعية، أو روحية، وأن يحقق لها الموازنة والتكامل.

٣) اهتمامه بالفنون الجميلة، التي تنمي الذوق الفني وتهذب السلوك والأخلاق، ومختلف الهوايات، والأنشطة البدنية، والأشغال اليدوية المسايرة لروح الدين الإسلامي، والمناسبة لطبيعة المرأة المسلمة.

٤) ارتباطه الوثيق باستعدادات المرأة، وسنها، وخصائصها، وميولها، وحاجاتها، وقدراتها وتوقعات المجتمع الإسلامي منها

٥) مراعاته للفروق التي تميز المرأة عن الرجل، سواءً أكانت اختلافات في الطبيعة العقلية والنفسية والجسدية، وبالتالي فإن المنهج ينبغي أن يراعي تكوينها وطبيعتها.

٦) أن يكون مرتبطاً بالبيئة التي تعيش فيها المرأة، وبالمجتمع الذي تعيش فيه وتتفاعل معه.

٧) أن يكون متماشياً ومواكباً للتطورات والمستجدات التي تحدث في العصر، خاصة التطورات التقنية والعلمية، وما يحدث من مستجدات في الساحة الدولية، وما يطرأ من تحديات تواجه الأمة الإسلامية، والمرأة المسلمة خاصة.

وانطلاقاً من ذلك الأمر فإن المنهج التعليمي للمرأة المسلمة ينبغي أن يحتوي على المواد والمكونات التالية:

- ضرورة مراعاته لمراحل نمو المرأة في جميع المراحل المختلفة، فعلى قدر تفكيرها وعمرها تستوعب ما يعطى لها من مواد دراسية.

- السعي إلى جعل القرآن الكريم والسنة والسيرة النبوية المطهرة محور العملية التعليمية، وأساس المناهج في المراحل الأولى، إضافة إلى السلوكيات، والتي تنمي في الطفلة شخصيتها وتكوينها.

• احتواؤه على مواد (العلوم الشرعية، والتربوية، والفقهية، والأخلاقية، وهذه مواد تدرس في جميع المراحل تقريباً، إضافة إلى احتوائه على علوم الاجتماع واللغة العربية ومبادئها وقواعدها.

• مراعاة طبيعة المرأة في التدريس، فيراعى تخصيصها بتدريس المواد التربوية والنفسية الخاصة بالطفل، وتدريس الثقافة الإسلامية بحيث تكون الآيات والأحاديث والأحكام الخاصة بالمرأة المسلمة في كتاب موحد، وتدرس كذلك مادة التربية الفنية النسوية.

• اعتماد إدخال الأسرة في مناهج التعليم في المراحل المتوسطة والثانوية، للبنين والبنات، ويشمل هذا المنهج المقترح « قيمة الأسرة، ومكانة المرأة في الإسلام، والمفهوم الشرعي للعلاقة بين الرجل و المرأة، والحقوق الزوجية، والوسائل الفاعلة في تربية الأولاد وبيان الأفكار المتضاربة مع الفطرة، ويشمل هذا المنهج أيضاً – عرض تاريخي للجهود الدولية في إفساد المرأة و الأسرة المسلمة، وعولمة الحياة الاجتماعية – عموماً – عن طريق هذه المؤتمرات العالمية، وبيان أهدافها الخبيثة الحالية والمستقبلية»[1].

• في المراحل الدراسية العليا والجامعية ينبغي أن يراعى في المنهج تدريس ما يناسب رسالتها مثل فروع الاقتصاد والعلوم المنزلية، والعلوم الطبيعية، والآداب والتربية، والعلوم الدينية والطب، والخدمة الاجتماعية.

• حيث إنه توجد مساعي حثيثة وخطيرة في نفس الوقت، خاصة في بعض المجتمعات الإسلامية، تدعو إلى تدريس الثقافة الجنسية، ومن المعلوم ما نتج عنه تدريس مثل هذه المواد من تدمير وانحلال خلقي في المجتمعات الغربية، ولذلك

---

(١) العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، مرجع سابق، ص١٠٢١.

ينبغي التنبه إلى خطورة تدريس تلك المواد، مع مراعاة أن لا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل يجب أن يحارب تدريس مثل هذه المواد، خاصة بالشكل الذي تنادي به المجتمعات الغربية المتحررة.

إدخال مادة دراسية تقوم على محاربة الإسراف والتبذير والحد من الاستهلاك المتصاعد، خاصة مع تنامي مد العولمة وانتشار الثقافة الاستهلاكية بشكل جنوني، ولذلك ينبغي توجيه الاهتمام بهذا الأمر، ويمكن إطلاق مسمى (التوعية الاقتصادية الإسلامية) على تلك المادة.

ثالثاً: المعلم:

إن عمل من يقوم بعملية التدريس والتعليم يعطيه فرصة عظيمة جداً لتكييف من يقوم بتدريسهم، فكرياً، وعقدياً، ونفسياً، وعاطفياً، وسلوكياً، كما يريد، ضمن إمكانات التأثير التربوي والتعليمي في الناشئين، مع ملاحظة اختلاف الخصائص الفطرية ((الفكرية والنفسية والطبيعية والجسدية بين الأفراد)).

ولذا ينبغي أن يكون هذا المعلم متحلياً بصفات معينة؛ لأنه يعتبر حجر الزاوية في عملية التربية والتعليم، فينبغي أن يكون قدوة صالحة لطلبته، صادقاً صبوراً، أميناً، مخلصاً، عطوفاً رحيماً بمن يعلمهم، عادلاً في تعامله من طلبته.. وغيرها من الصفات التي يجب أن تتوفر فيمن يقوم بعملية التعليم.

وبالنسبة للمرأة ينبغي لمن تقوم بتدريسها، أن تحمل الصفات الحسنة من الدين، والعلم النافع والأخلاق الحسنة كالعدل، والصبر، حتى تكون على قدر المسؤولية أثناء تربيتها للفتاة المسلمة، بحيث تعمل على غرس الفضائل الحسنة، والقيم الجميلة، التي تسهم في بناء نفسيتها، وتكوين شخصيتها السوية المتزنة، وتسهم في تربيتها تربية إسلامية صحيحة، وتزويدها بكل ما من شأنه أن يعينها في مواجهة مشكلاتها، وكل ما يستجد من مواقف وتحديات وأخطار.

ولذا يجب التركيز عند اختيار من تقوم بتدريس المرأة، أن تكون معلمة متفهمة لمشكلات المرأة وعواطفها، وأحاسيسها، وخصائصها، ومتطلباتها.. الخ، وتدرك أنه ينبغي أن تعامل الفتاة كابنتها تماماً، فتهتم بإعدادها من جميع النواحي - إن أمكن - وليس فقط تقوم بعملية التعليم، فهذا أمر جداً مهم في عملية تدريس الطالبات، والقدوة أيضاً ضرورية بالنسبة للفتيات؛ لأنهن يتأثرن بدرجة كبيرة بكل ما حولهن، فلو كانت تلك المعلمة قدوة سيئة، فهذا سيؤثر عليهن بشكل كبير.

أما بالنسبة للمراحل الدراسية العليا كالجامعات ونحوه، ينبغي أن تتولى التدريس فيها معلمات من ذوي المؤهلات العالية والكفاءة والخبرة الطويلة، وبالنسبة لنقص المدرسات في تلك المراحل يمكننا التغلب عليه بأن يقوم مدرسون بالتدريس في تلك المراحل، عن طريق الدوائر التلفزيونية المغلقة، لسد ذلك النقص، وينبغي أن تتوفر في هؤلاء المدرسين الصفات الحسنة، والأخلاق الحميدة، والخوف من الله، وأن يكونوا على تقوى ودين، وحبذا لو كانوا كباراً في السن نوعاً ما، خشية الافتتان من قبل الفتيات.

دور المعلم والمعلمة في المؤسسات التعليمية:

ونظراً لأهمية دور المعلم والمعلمة، خاصة في هذا العصر الذي استجدت فيه أمور كثيرة وتحديات عظيمة، فينبغي للمعلم والمعلمة أن:

١- يكونا على دراية بالمستجدات العصرية، والتوجهات الحضارية والثقافية، وإلمام بالتحديات التي تواجه أمتهم، وأن يجعلوا من الرصيد المعرفي السابق قاعدة الانطلاق للحاضر بتوظيفه علمياً وعملياً، بما يلائم الواقع.

وهذه نقطة مهمة للغاية ينبغي الانطلاق منها، خاصة في قضايا المرأة المعاصرة، وفي ظل العولمة التي تسعى لإفساد المرأة المسلمة والأسرة المسلمة، من خلال إقامة المؤتمرات الدولية المعنية بشؤون المرأة، التي تسعى لعولمة النموذج الغربي للمرأة والأسرة، فمعرفة المعلمة بكل القضايا التي تمس المرأة المسلمة، يعين على كيفية

التعامل مع الواقع الذي تعيشه المرأة المسلمة، ويساعد كذلك في إيجاد الحلول الصحيحة السليمة المنبثقة من الشريعة الإسلامية، والتي تراعي خصائص وطبيعة المرأة المسلمة.

٢- أن تكون المعلمة - بالذات - قدوة صالحة للمتعلمات، حيث إنها تتمسك بشرائع دينها الحنيف وأخلاقياته، متحلية بالصبر والحلم، والأناة والعدل، حتى تقوم بأداء رسالتها العظيمة على أكمل وجه.

٣- تسلحها بقدر كبير، ورصيد ثمين من الثقافة والمعرفة والعلم، في كافة العلوم المفيدة، حتى يمكنها أن تجد الإجابة - بشكل تقريبي -، لكل الأسئلة التي يمكن أن تواجهها، حتى تقوم بدورها بشكل رائع.

٤- الاهتمام العظيم بتربية الفتاة المسلمة تربية إسلامية صحيحة متكاملة تربية نابعة من دينها الإسلامي الحنيف، مع مراعاة تنويع أساليب التربية، لكي تؤتي تلك التربية ثمارها.

٥- مراعاتها للفروق الفردية بين طالباتها، وملاحظاتها لموهبة واستعداد كل متعلمة لديها وقدراتها العقلية، كالفهم، والإدراك، والتفكير، وبناءً على ذلك تكون تربيتها لها. ومن الأهمية بمكان أن تراعي المعلمة كل مرحلة عمرية وخصائصها، وكل مرحلة دراسية واحتياجاتها.

٦- يجب أن تسعى المعلمة لتطوير قدراتها الذهنية والعقلية والمعرفية باستمرار، حتى تواكب التقدم الحضاري، وما يستجد من أمور.

رابعاً: البيئـة التعليمية:

ينبغي أن تكون البيئة التعليمية التي تتلقى فيها المرأة المسلمة تعليمها، مهيأة ومعدة لتعليم المرأة المسلمة، وإعدادها إعداداً جيداً، بحيث تفي احتياجات المنهج الدراسي، والأهداف التي يقوم عليها تعليم المرأة المسلمة، والأغراض التربوية، مع توفر وسائل الأمن والحماية والوقاية من الأخطار، كما أنها ينبغي أن تكون مجهزة ومعدة بأفضل وأحدث الأجهزة التقنية التعليمية، التي تعمل على مواكبة العصر.

وحيث إن البيئة التعليمية يجب أن تكون معدة بأحدث التقنيات والأجهزة، فهذا أمر لا علاقة له بالاختلاط، فيجب أن تكون تلك المباني ذات مواصفات معينة:

- أن تكون منفصلة عن أماكن تعليم البنين، بحيث لا يكون هناك اختلاط بينهم، سواء في مراحل التعليم الأولى، والتعليم العام، أو التعليم الجامعي؛ لأن الاختلاط محرماً شرعاً؛ ولاختلاف الطبيعة بين الرجل والمرأة في التكوين العقلي والجسمي والوجداني.

- أن تكون مناخاً جذاباً لتغذية أفكار المتعلمات ونفوسهن، بما يدعم أهدافهم التعليمية والفطرية وغير ذلك.

- أن تكون مجهزة، بالمكتبات وغرف المطالعة الحرة، وغرف الوسائل التعليمية، التي تحقق تعميق الأفكار الجيدة وأنواع السلوك الفردي والاجتماعي، التي يهدف إليها تعليم المرأة المسلمة.

* * *



تمهيد:

عاش المسلمون فترات من الازدهار والرقي والحضارة، حتى سادوا أصقاع الدنيا، فكان لحضارتهم صدى في كل مكان، فطوروا أساليب الحياة، وقادوا الأمم إلى طرق النجاة.

ولم يلبث أن تغيرت الأحوال، وتخلف المسلمون عن ركب الحضارة، فانتشرت فيهم الأمية، والجهل، والتخلف والجمود، لأسباب متعددة، فصاروا في أغلب الأحوال أمة مستهلكة لا منتجة، متلقية لا معطية، فصاروا غثاءً كغثاء السيل.

ومما يزيد الأمر سوءً، هو تربع القوى العظمى المهيمنة على قمة العالم، وتسيّدها على كل شيء، فكان أن سعت إلى فرض قيمها وثقافتها، عبر فرض نظام عالمي جديد ليحكم العالم عبر العولمة، فما كان إلا أن تعالت الصيحات هنا وهناك بضرورة فتح الأسواق كلها، وفتح الأمور الإعلامية.. فكان الإنترنت، وغيرها من وسائل التقنية الحديثة التي لم تكن في السابق.

وكان موقف المسلمين إزاء تلك الموجة الجديدة المسماة بالعولمة يتسم بالتناقض، «طائفة ركزت على العودة إلى كهوف التاريخ، رافضة كل جديد، مدعية بأن الأجداد لم يتركوا لنا ما نبحث فيه أو نفتش. بينما خُدعت الطائفة الأخرى ببريق كل ما هو جديد، وما أكثر الصرعات الجديدة في هذه الأيام، مثل النظام الدولي الجديد، والعولمة والخصخصة»[١].

لكن نجد أن كلا الموقفين فيهما نوع من الإفراط والتفريط، بينما المطلوب منّا أن نتعرف على كل التحديات التي تواجهنا كأمر العولمة مثلاً، فنعترف أنها أمر واقعي، يجب فهمه ودراسته بتأن ودقة، لنستطيع مواجهتها بكل عقلانية.

ولما كان الإعلام هو أحد الأساليب التي تستخدمها العولمة، لنشر قيمها وثقافتها، فكان لا بد من مواجهة ذلك الإعلام الموجه لنشر الثقافة المعولمة بالمثل، من خلال إعلام هادف راق واع لكل ما يستجد في الساحة، ليكون قادراً على مواجهة أي تحدٍ قائم، ولا تتمثل تلك المقومات إلا في الإعلام الإسلامي.

فما هو الإعلام الإسلامي؟

الإعلام الإسلامي: يشكل الإعلام الإسلامي الذي يقوم على المنهج الصحيح، والأسس الإسلامية الصحيحة، والذي يلتزم بالصدق ويرتبط بالحق، نقطة الانطلاقة المشرقة، والذي يتفق مع خيرية الأمة وكرامتها وعزتها، وهو من أسباب تجمع الأمة بعد تفرق، وتوحد جهودها بعد تمزق، وتقارب أطرافها بعد طول بُعد (تباعد). ووسيلة من وسائل التكاتف بعد التناحر، كيف لا وهو يسعى لتقديم حلول ناجحة لمشكلات البشرية في المجتمعات الإسلامية في نطاق الشرع الحنيف طرحاً ومنظوراً، وذلك من خلال استفادته الكاملة من أشكال التطور في الوسائل المتاحة والمباحة، ومعطيات العصر العلمية والعملية والتقنية.

---

(١) الحاجي، محمد عمر، عولمة الإعلام والثقافة، مرجع سابق، ص٧-٨.

ويعرف الإعلام الإسلامي بما يلي:

« هو إعلاء كلمة الله في كل عصر، بكافة وسائل الاتصال المناسبة لكل عصر، والتي لا تتناقض مع مقاصد الشريعة الإسلامية»(١).

فالإعلام الإسلامي ينبثق من مجتمعات مؤمنة بالله، تطبق أحكام الإسلام في كل شؤون حياتها، ولذا فهو وسيلة لنشر الدعوة الإسلامية، مكونة جزء منها؛ لأنه يتيح لها التخاطب مع عدد كبير من الناس في وقت واحد، مستفيداً من كل الوسائل الحديثة المتاحة والمباحة، من مذياع، وقنوات فضائية، ومسرح، وسينما، وصحيفة، ومجلة، وإنترنت، وغيرها من الوسائل الحديثة التي يمكن تسخيرها لنشر الدعوة إلى الله، مواجهة كل تحدٍ يواجه الأمة الإسلامية.

خصائص الإعلام الإسلامي:

لكل نوع من أنواع الإعلام خصائص تختص به، ويختص الإعلام الإسلامي بخصائص من أهمـها:

١ـ عقدي مسلكي، أي أنه قائم على العقيدة والإيمان، ويرتبط بأحكام الإسلام وتعاليمه، وهديه وأخلاقه. . قال تعالى في أول ما نزل على رسول الله ﷺ: ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ** ﴾ [**العلق**: ١ - ٥]، والقراءة هي مفتاح التعلم، وأول وسيلة للتبليغ والإعلام.

٢ـ واجب على كل مسلم بقدر طاقته، قال تعالى: ﴿ **بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ [**النحل**: ٤٤].

---

(١) الغلاييني، محمد موفق، وسائل الإعلام وأثرها في وحدة الأمة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ص٤٦.

ومما يؤكد وجوب الإعلام والتبليغ قوله ﷺ: ﴿من سُئل عن علمٍ فكتمه أُلجم بلجام من نار يوم القيامة﴾[1].

٣ـ إنه حسبة لله سبحانه وتعالى: أي أنه يُعد من الأعمال التي يتقرب بها العبد إلى الله محتسباً الأجر والمثوبة، مبتغياً به وجه الله تعالى.

٤ـ أنه إعلام موضوعي، لا يتأثر بالميول والأهواء، والشهوات، فهو موضوعي فيما يبلغ به، بعيد كل البعد عن أي ظروف زمانية أو مكانية.

٥ـ إنه إعلام موثّق، كونه بُني على أسس التثبت والتوثق، التي أمر الله بها، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]**.

٦ـ إعلام منهجي هادف، كونه يقوم على منهج الإسلام، النابع من المصدرين الأصليين، الكتاب والسنة، ولذا فهو يهدف إلى إقامة شرع الله في الأرض، لتحقيق الاستخلاف في عمارة الأرض، قال تعالى: **﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١]**.

٧ ـ عام شامل، وهذه خاصية استمدها من خصائص هذا الدين الحنيف الذي يمتاز بالشمولية، فالإعلام الإسلامي يعد صوتاً لهذا الدين وقلمه وبيانه، وهو الذي يعبر عنه بكل جوانبه، فهو صوته الحي المخبر عنه.

٨ ـ بابه مفتوح لجميع المسلمين، فهو الذي يعبر عن صوت المسلمين في كل مكان وزمان؛ لأن رسالته التقوى، والدعوة إلى الله، فهو لا ينتمي لجهة معينة أو حزب معين أو دولة معينة؛ لأنه سُخّر لتبليغ رسالة الإسلام إلى كل الناس، عبر المسلم الثقة الذي يبتغي وجه الله في عمله، امتثالاً لأمر الله I، في تبليغ رسالته للبشرية كاملة.

---

(١) مسند الإمام أحمد، باقي مسند المكثرين، رقم الحديث (٧٧٠٤).

٩ـ إعلام منظم مسؤول، لتسيير مصالح البشرية، وتحقيق رفعتها وتقدمها وسعادتها، ومحاولة إبعاد كل ما يهدم كيانها، ويؤثر على تماسكها، وذلك من خلال العمل على صيانة عقيدتها ودينها وأدبها وأخلاقها، وحسن رعاية أبنائها من جميع النواحي، والعمل على دفع ورد كيد أعدائها، بردهم، ونقض خططهم ومكرهم وتدبيرهم، باتباع السبل المناسبة في كل عصر، وفق ما يتناسب ومقاصد الشريعة الإسلامية.

١٠ـ إن الإعلام الإسلامي يقوم على جميع الوسائل المشروعة، فهو إعلام يساير تطورات العصر التقنية والفنية، ويستفيد من كل الوسائل المتاحة والمباحة لتبليغ رسالته الدعوية، ونشر الدين الحنيف في كافة الأصقاع، أو الإفادة من كل ما من شأنه أن يسهم في تقدم الأمة الإسلامية حضارياً وتربوياً.

١١ـ تنوع أساليبه على مختلف وسائله، حيث تتنوع الأساليب التي يستخدمها الإعلام الإسلامي، لتبليغ رسالته السامية، فكلما توفرت له الوسيلة المناسبة استخدمها لذلك.

إن وسائل الإعلام لها تأثير كبير جداً، فهي تلعب دوراً فاعلاً في حياة الأمم، تؤثر على اتجاهاتهم وأفكارهم وسلوكهم، بل إنها تجعلهم يتصرفون وفق الأسلوب الذي تريده وسائل الإعلام، كما أنها تشكل أداة وطريقة لتحقيق الأهداف التي تحرص العولمة كمثال على نشرها، وبالذات في المجال الثقافي والاجتماعي.

والإعلام كما هو معلوم يقع تحت سيطرة المؤسسات الدولية الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات، فهي التي تعمل على توجيهه بالأفكار والقيم والثقافات التي تنشرها.

« تقف خلف وسائل الإعلام العالمية قوى مُنفذة مُغرضة، تتخذ من هذه الوسائل جسوراً للوصول إلى مآربها الاستعمارية للشعوب المستضعفة، مما يوجب على الأمة

الإسلامية إعادة بناء وحدتها، وجمع كلمتها، والتنسيق فيما بينها، للتصدي لهذه القوى الاستعمارية، بما يحقق الاكتفاء الذاتي للشعوب الإسلامية، من المادة العلمية والإعلامية الهادفة والبريئة»[1].

ومع اتساع مساحة الحرية الإعلامية في زمن العولمة - بفضل الله - وهذه تعد ميزة إيجابية للعولمة، استطاعت بعض وسائل الإعلام المسخرة من قِبل مُلاّك يحمِلون همّ الدعوة الإسلامية، من إيصال جزء من رسالة الدعوة الإسلامية - عبر تلك الوسائل -، سواء عبر المرئية أو المسموعة أو المقروءة، فنجد بعض القنوات الفضائية التي تخصص جزءً من ساعات بثها لنشر الدعوة الإسلامية، وبعضها أقيمت خصيصاً لهذا الغرض، فكان أكبر همها نشر الدعوة الإسلامية، وترسيخ مبادئ الإسلام وتصحيحه في نفوس الأجيال القادمة - كقناة المجد الفضائية وقناة اقرأ، والرسالة، والناس، والقنوات التي تُعنى بالقرآن الكريم وعلومه - كقناة المجد للقرآن الكريم، وقناة الفجر الفضائية.. وغيرها، التي تعمل بقدر استطاعتها والوسائل المتوفرة لديها لتوصيل صورة الإسلام الصحيحة، ولا ننسى دور الوسائل المقروءة كالمجلات الإسلامية، التي تُعنى بشؤون المسلمين في أنحاء العالم الإسلامي وغيره، أو تهتم بشؤون المرأة والأسرة، من خلال تصحيح صورة الإسلام، ومخاطبة المسلمين في كل مكان، وإيصال الفكر الإسلامي الصحيح لكافة المسلمين وغيرهم، ومنها مجلة البيان، والمجتمع، والإصلاح، والسمو، ومجلة الأسرة والشقائق وأسرتي.. وغيرها من المجلات التي تخاطب كافة شرائح المجتمع الإسلامي برؤية إسلامية واعية متفتحة، وهناك دور تقوم به بعض المواقع الإسلامية من خلال الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) لخدمة الإسلام والمسلمين، وهو دور ريادي فاعل، ولها جهود نشطة في إيصال صورة الإسلام الصحيحة كموقع

---

(١) باحارث، عدنان صالح، الفتاة المسلمة والأزمة الأخلاقية في الإعلام المرئي المعاصر من الوجهة التربوية الإسلامية، بحث مقدم لندوة "المسلمون والتحديات المعاصرة" التي أقامتها رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة - حج عام ١٤٢٢هـ، ص٤٩-٥٠.

الإسلام اليوم، إسلام أون لاين، الشبكة الإسلامية، المسلم. . وغيرها من المواقع، وهناك من المواقع التي تهتم بشؤون المرأة والأسرة، ولها دور إيجابي وفاعل في إيصال الصورة الصحيحة عن الإسلام، ومخاطبة المرأة المسلمة الداعية، وبيان ما أعطاها الإسلام من حقوق وميزات ومكانة رفيعة، وما يريد بها الأعداء من إفساد وتغرير وإخراجها عن دينها وأنوثتها وعفتها وأخلاقها، فمن تلك المواقع التي تبذل جهدها لبيان تلك الصورة: موقع لها أون لاين، موقع آسيه. . وغيرها، ولا ننكر جهود القائمين على تلك الوسائل في إيصال رسالة الإسلام الصحيحة بقدر الجهد والاستطاعة، فندعو الله لهم بالثبات.

ومع أن تلك الوسائل تحاول أداء دورها بجهود طيبة، إلا أنه ينبغي أن تُكثف جهودها:

• حتى تكون منافسة - للقنوات الأخرى -، والتي غالباً ما تحمل ثقافة هابطة، في استقطاب المشاهدين لها، والأمر نفسه ينطبق على بقية وسائل الإعلام الأخرى.

• لتصل إلى الهدف المنشود، وهو تحقيق نشر الدعوة الإسلامية في كل أرجاء المعمورة، وإيصالها إلى أكبر عدد من المتلقين.

• لتعمل على تحقيق التغيير المطلوب والمنشود.

ولذا فحتى يمكن أن تحقق وسائل الإعلام الإسلامية التغيير المطلوب والمنشود، ينبغي لها أن تأخذ بالأمور الآتية:

أ- إيجاد الحافز على التغيير، وذلك بإقناع الجمهور بضرورة التغيير، ولا يتم هذا إلا باستيعاب جميع عنصر الحياة الزمنية للإنسان.

ب- اختيار المضامين الإعلامية المناسبة لكل فئة من الفئات، فما يوجه للأطفال يختلف عن الباقين (البالغين) عن عامة الناس.

ج - اختيار الوسيلة الإعلامية المناسبة لكل فئة من فئات الجمهور.

فمثلاً نجد أن الوسائل السمعية- البصرية كالتلفاز والفيديو، يستقطب أكثر الفئة العمرية الأصغر، وذوي الثقافة المحدودة، والكثير من الفتيات والنساء، أما الكتاب والمذياع والإنترنت فإنه يستقطب الفئة المثقفة.

د - استقبال الاستجابات، أي ردود الأفعال لدى الجمهور المستقبل للرسالة الإعلامية، لمعرفة مدى تأثير وسائل الإعلام وقدرتها على الإقناع والتغيير [1].

فالإعلام في البلاد الإسلامية لا يزال في مرحلة متأخرة من إحداث التغيير الذي يرتجيه، وإن كان قد وجه بعضه توجيهاً سيئاً لا يخدم الأغراض المنشودة.

« والمتتبع للممارسات الإعلامية في العالم الإسلامي، يدرك شدة حاجتها إلى التعرف على ((المنهج الإسلامي الصحيح))، ومراعاته في مخاطبة من تتوجه له على مستوى الأمة الإسلامية، أو على المستويات الأخرى حتى تحقق وسائل الإعلام لنفسها إحسان التواصل مع من تريد مخاطبته من بني البشر، وحتى يكون لجهدها أثر ومردود على أرض الواقع، كي تتخلى عن أسلوب الخطاب الهابط دون أدنى عناية بالاتجاه الآخر للإعلام، وهو الخطاب الصاعد، حيث تتأكد أهمية اعتماد ثنائية الاتجاه في الخطاب المؤثر» [2].

إن الإعلام الإسلامي شكّل قديماً أداة ووسيلة لمواجهة كل التحديات، التي واجهت الأمة الإسلامية، ولذلك لا بد من استغلاله بشكل جيد لمواجهة كل تحدٍ يمكن أن يواجه الأمة، ونحن نقول: إعلاماً إسلامياً؛ لأننا متفائلون -بشأن توجه الإعلام في البلاد العربية والإسلامية - نحو الإعلام الإسلامي الهادف، مع أن أغلب وسائل الإعلام واقعة تحت سيطرة الإعلام العالمي المعولم، إلا أنه -وبفضل

---

(١) الغلاييني، محمد موفق، مرجع سابق، ص١٠٢-١٠٣.

(٢) الشنقيطي، سيد محمد ساداتي، الإعلام الإسلامي (المنهج)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص٦٦.

من الله - يتم العمل ولو بجزء بسيط على توجيه بعض تلك الوسائل توجيهاً إسلامياً صحيحاً؛ ليكون أداة فاعلة لنشر الدعوة الإسلامية، وليشكل خط دفاع لما يواجه الأمة من تحديات خطيرة.

ونظراً لما تواجهه المرأة المسلمة المعاصرة من تحديات كثيرة، أخطرها في العصر الحالي تحدي العولمة، فإن وسائل الإعلام قد تشكل سلاحاً ذو حدين في طريقها، إما تشكل وسيلة لعولمتها، أو قد تشكل خط دفاع لمواجهة تحديات العولمة، إن أحسن استخدامها بالشكل الصحيح في تربية المرأة المسلمة وتوجيهها، ومواجهة التحديات بشكل فاعل.

إذ يمكن أن يشكل الإعلام الإسلامي آلة ردع لكل ما يواجه المرأة المسلمة، خاصة مع ظهور ما يسمى بعولمة المرأة؛ - لأنه إعلام يهدف إلى إظهار الحق وبيان الباطل ودحره، فالتعاون بحب و إخلاص وتفان - يحقق الغاية المنشودة، بالإضافة إلى سمو الهدف ورفعته، وهذا ما يتسم به الإعلام الإسلامي.

دور الإعلام الإسلامي في مواجهة أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة.

إن الإعلام الإسلامي يمكن أن يلعب دوراً بارزاً وفاعلاً في مواجهة كل التحديات التي قد تواجه المرأة المسلمة في حياتها، خاصة إذا أُحسن توجيهه الوجهة الصحيحة الهادفة، نحو تلك النوعية من التحديات، والتي تنوعت أساليبها بشكل غير مباشر على المرأة المسلمة، مما حدا أن يتم التعامل معها بطريقة خاصة، ولا يتم الاكتفاء فقط بأسلوب الخطابة، بل يجب أن تتنوع الأساليب، وكذا الوسائل لتلك المواجهة، ومنها:

١ . تخصيص برامج تهدف لنشر العقيدة الإسلامية الصحيحة، الخالية من الأفكار الدخيلة، من كل شائبة ونقص، مع دحض الأفكار الهدامة، ببيان فسادها وآثارها على المجتمعات، خاصة المذاهب والأفكار المعاصرة (مثل العولمة / النسوية / الأنثوية / تحرير المرأة / العلمانية)، وبالذات أن المرأة في العالم الإسلامي من

السهل أن تنجذب نحو الأفكار الخاطئة، والخرافات والبدع والأقاويل المغلوطة، خاصة إذا ارتبطت تلك الأفكار بالعقيدة، فإنه ينبغي توعيتها حتى تفرق بين ما هو من صميم عقيدتها وبين ما هو دخيل عليها.

٢ . ضرورة مراعاة طبيعة المرأة وخصائصها ومراحل نموها المختلفة، وذلك عند إعداد البرامج المختلفة، فينبغي تسليط الضوء على إعداد البرامج التي تتناسب وكل مرحلة عمرية لدى المرأة، بمناقشة القضايا الخاصة بكل مرحلة عمرية وخصائص تلك المرحلة، وذلك في ضوء الشريعة الإسلامية، مع إيجاد الحلول المناسبة بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، و مراعاة الواقع المعاصر للمرأة المسلمة.

٣ . العمل على تنويع البرامج و المواضيع التي تقدم للمرأة، فلا تقتصر على نوع واحد من البرامج أو المواضيع، والتي قد تجلب السآمة والملل في نفس المرأة، فتنجرف إلى مشاهدة أو قراءة المواضيع المتنوعة، المعروضة في وسائل الإعلام الأخرى، وقد تكون في أغلبها غير هادفة. فينبغي عدم التركيز فقط على البرامج الحوارية أو الإلقائية.

٤ . تخصيص برامج مميزة من خلال (الإذاعة والتلفاز)، تعمل على إبراز الصورة الحسنة للمرأة المسلمة المعاصرة، من خلال عرض سِير لنساء مسلمات معاصرات. شاركن وأبدعن في صناعة الحياة، وقدمن صورة مشرقة رائعة للمرأة المسلمة المعاصرة.

٥ . متابعة كل ما يستجد في الساحة الدولية من أحداث وقضايا، خاصة ما يخص العالم الإسلامي، والمرأة المسلمة، من خلال اشتراك المرأة المسلمة عبر أي وسيلة إعلامية - في إبداء رأيها كمسلمة-، ومن خلال تقديم الحلول الناجحة والسبيل للخروج من تلك الأحداث؛ لأن المرأة المسلمة لا يمكن أن تكون بمعزل عن قضايا مجتمعها الإسلامي المصيرية، فهي جزء مهم في ذلك المجتمع والعالم؛ لأنها صانعة الأجيال.

٦ . العمل على توضيح وإبراز مكانة المرأة المسلمة في الإسلام، وبيان حقوقها التي منحها إياها الإسلام، من خلال تصحيح الصورة السيئة التي ينظر بها إلى المرأة المسلمة في العالم، ومواجهة كل ما يواجه المرأة المسلمة من تحديات.

٧ . إن أكبر تحدٍّ تواجهه المرأة المسلمة في العصر الحالي في ظل العولمة، هو انعقاد المؤتمرات الدولية، التي تهتم بقضايا المرأة، ولذا فإن دور وسائل الإعلام في هذه الحالة ينبغي أن يكون قوياً فاعلاً، وأن يكون له حضور متميز، واهتمام شديد، وذلك من خلال بيان الأهداف التي ترمي إليها تلك المؤتمرات - الأهداف الحقيقية-، وليست المعلنة، من خلال فضح تلك الأهداف وبيان شناعة وخبث تلك المقررات، وما ترمي إليه من إفساد للمرأة المسلمة، وإشاعة الإباحية والانحلال، وأنها تشكل أخطر طريق لعولمة المرأة المسلمة المعاصرة، والعمل على تفنيد تلك المقررات، بعرضها عرضاً كاملاً، ونقدها في ضوء الإسلام، بتخصيص البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وكتابة المقالات حولها في الجرائد (الصحف) والمجلات، وتأليف الكتب التي تختص بمجال المرأة.

٨ . عمل رصد إعلامي جاد لكل فعاليات المؤتمرات الدولية والإقليمية، ومتابعة الخطوات الفعلية لتنفيذ توصيات المؤتمرات السابقة التي ناقشت قضايا المرأة، وإصدار ملاحق صحفية، لبيان الموقف الشرعي من هذه المؤتمرات وتوصياتها.

٩ . ممارسة ضغوط قوية على وسائل الإعلام المختلفة - إن أمكن - وبالذات التي تقوم بالترويج والتغطية السيئة لهذه المؤتمرات، لتكف عن ذلك[1].

١٠ . تخصيص برامج للأسرة المسلمة، لا تكتفي فقط بنواحي (الصحة والغذاء. . وخلافه)، بل ينبغي أن يسلط الضوء فيها على ما يتعلق بفتاوى الأسرة والأحوال الشخصية، وفقه الأسرة. . وغيره.

---

(١) العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، مرجع سابق، ص١٠٢١.

١١ . ينبغي تكاتف الجهود للعمل على إنشاء قنوات تعليمية تربوية تختص بتعليم المرأة المسلمة (التعليم عن بعد) في مختلف العلوم الشرعية والاجتماعية والعلمية، وما يختص بالأمومة والتربية وتنشئة الأبناء والاهتمام والعناية بالمنزل والأسرة، وأن توجه تلك العلوم الوجهة الإسلامية الصحيحة، من خلال ربط ما يقدم من مناهج وعلوم وفنون بالإسلام (النظرة الإسلامية الصحيحة)، واختيار العلماء والمفكرين الأكفاء ليتولوا مهمة التعليم.

١٢ . الدعم الإعلامي الإسلامي للفعاليات التي تقام من أجل المرأة، من خلال دعم المهرجانات، والندوات، والمؤتمرات (المحلية، والإسلامية) والمحاضرات القيمة، والتي تعود بفائدة كبيرة على المرأة المسلمة، بعمل تغطية إعلامية لها، من خلال الجرائد والمجلات والتلفاز - بعيداً عن إظهار المرأة المسلمة بصورتها - والإنترنت، وتشجيع مثل تلك الفعاليات.

١٣ . تخصيص البرامج وكتابة المقالات بلغات أخرى، والتي تهتم بإظهار الصورة المضيئة للمرأة المسلمة في ظل الإسلام وما أعطاها من حقوق، لتعريف العالم بعدالة الإسلام مع المرأة، وتصحيح الصورة السيئة لديهم، وإزالة اللبس حول الصورة المشوهة التي تصور بها المرأة المسلمة.

١٤ . الاهتمام والدعم المستمر الكامل لنشر المواقع الإلكترونية (الإنترنت) النسائية، وكل ما يهم الأسرة المسلمة الهادفة، التي تعنى بالمرأة المسلمة، وتربيتها الإسلامية وبيان حقوقها وواجباتها، وإبراز الصورة الصحيحة للمرأة المسلمة في ظل الإسلام.

١٥ . دعم وتشجيع الأبحاث العلمية، وبالذات المواضيع والأبحاث التي تلقي الضوء على المرأة المسلمة، والعمل على نشرها من خلال الوسائل الإعلامية (المجلات / مواقع الإنترنت) على نطاق واسع.

١٦ . إقامة البرامج الحوارية التي تتحدث عن مواضيع المرأة المسلمة، والتي تعتمد على إبراز الرأي الصحيح والرأي المخالف (للشريعة الإسلامية)، والعمل على الرد بالحجة الصحيحة التي تحمل وجهة النظر الإسلامية الصحيحة، من خلال اختيار علماء ومتخصصين في الشريعة والتربية والاجتماع، وغيرهم من الدعاة والمفكرين الذين يحملون هم الدعوة الإسلامية، والهدف من ذلك معرفة كيف يفكر الطرف الآخر (المخالف) وإقامة الحجة عليه.





تمهيد:

إن ثقافة الأمة في جوانبها المختلفة تشكل أسلوبها في الحياة، فعقيدة الأمة، وتاريخها، ونظرتها في الحياة، والأفكار، والنظريات التي تدور في عقول أبنائها ومفكريها، وتدوّن في كتبها ودراساتها تشترك جميعاً في تحديد الأسلوب الذي يحكم حياة الأمة، ويضبط مسارها.

فالأفراد في كل مجتمع من المجتمعات يتشربون منذ نعومة أظفارهم، بثقافة الأمة التي يعيشون فيها، وتأثر هذه الثقافة في تكوينهم العقائدي والفكري والخلقي.

فمتى كانت تلك الثقافة مستقيمة، فإنها تُخرج أجيالاً صالحة خيّرة، والثقافة الإسلامية خير مثال على ذلك؛ لأنها ثقافة نابعة من تعاليم الإسلام، و الإسلام هو الذي يُشكّل قيم معتنقيها، وهو الذي يصوغ عقول أفراده، وتصوراتهم، وعقائدهم، ويبني نفوسهم، ويصلح قلوبهم، ويوجههم الوجهة الصالحة في الحياة، ويعرفهم بالخير والشر، والحق والباطل، بخلاف الثقافات الأخرى التي تتشكل من خليط التناقضات، والعصبيات، والديانات، والأفكار، والمذاهب، والأهواء البشرية التي لا تستقيم مع حال البشر.

فالأمة الإسلامية لها ثقافتها التي تشكل شخصية الفرد والأمة، وتميزها عمن عداها، ومتى انسلخت الأمة الإسلامية من ثقافتها، التي تتمثل في قيمها، وأخلاقها، وتشريعاتها، وآدابها، فإن ذلك مؤذن بزوالها ودمارها.

فما هي الثقافة الإسلامية؟

إن الثقافة الإسلامية كعلم مستقل، تمثل علماً جديداً، لم يكن للمسلمين معرفة به في الماضي، ولمّا كان كذلك، فقد كان مصطلحاً غير واضح المعالم، أو غير محدد التوجهات، وبحسب تأخر الباحثين المتخصصين في تحديد مفهومه، فقد كثرت التعريفات حوله بحسب توجهات واضيعيها.

اتجاهات تعريف الثقافة الإسلامية[1].

أولاً: الاتجاه التربوي في تعريف الثقافة الإسلامية.

وهو الذي يجعل حياة الأمة أساساً يدور عليه التعريف، فهو يركز على إحياء عناصر الثقافة، ومقوماتها من وجهة نظر معينه، فإذا كانت الثقافة التي يراد تكوينها إسلامية فإن أصحاب هذا الاتجاه يركزون على العناصر والمقومات الإسلامية للثقافة، وهكذا إذا اختلفت الثقافة سواءً أكانت اشتراكية أو قومية أو رأسمالية ونحوها.

فتعرّف الثقافة حسب هذا الاتجاه: (معرفة مقومات الأمة، بتفاعلاتها في الماضي والحاضر من دين، ولغة، وتاريخ، وحضارة، وقيم، أهداف).

ثانياً: الاتجاه المعرفي في تعريف الثقافة الإسلامية.

ويجعل هذا الاتجاه (العلوم الإسلامية أساساً يدور عليه التعريف، وبذلك فهي ترادف (الدراسات الإسلامية) أو (التربية الإسلامية).

---

(١) أبو يحيى، محمد، وآخرون، الثقافة الإسلامية (ثقافة المسلم وتحديات العصر)، مرجع سابق، ص١٨.

فتعرّف حسب هذا الاتجاه: (معرفة مقومات الدين الإسلامي، بتفاعلاتها في الماضي والحاضر، والمصادر التي استقيت منها هذه المقومات، بصورة نقية مركزة).

وهذا التعريف يسلط الضوء على دراسة العلوم الإسلامية، التي تستمد من القرآن والسنة والعقيدة، و السيرة، وغيرها من ثمرات الفكر الإسلامي.

ثالثاً: الاتجاه الذي يرى أن الثقافة الإسلامية كعلم خاص.

أي أنه علم متفرد يتميز عن العلوم الإسلامية الأخرى، كالحديث والتفسير وغيره، وهو علم مستحدث ناتج من الظروف والأحداث الطارئة، والمستجدات الحاصلة، والتحديات المعاصرة.

ولذا فهو يعرف: (معرفة التحديات المعاصرة المتعلقة بمقومات الأمة الإسلامية، ومقومات الدين الإسلامي بصورة مقنعة موجهة)[1].

وما يهمنا في موضوعنا هنا، أن يكون للمسلم والمسلمة ارتباط وثيق بدينه القويم، معرفة وفهماً وتطبيقاً، بالإضافة إلى كيفية مواجهة كل ما يطرأ من مستجدات وتحديات تواجه الإسلام والمسلمين، بدراسة تلك المستجدات والتحديات، كالعولمة والعلمانية.. وغيرها من التيارات والمذاهب المعاصرة، ورد الشبهات، من خلال التسلح بمقومات الثقافة الإسلامية.

ولذلك عندما نطلق (ثقافة إسلامية)، يجب أن ندرك أن هذا مفهوم شامل لكل شيء، وهو مفهوم يواكب كل المستجدات والتحديات، وهو قادر - بإذن الله - على رد الأباطيل والشبهات التي تثار حول هذا الدين القويم.

---

(١) المرجع السابق، ص١٩.

وانطلاقاً من تلك الرؤية، فإن التعريف الذي نرتضيه ويتفق مع توجهات البحث هو:

«أن الثقافة الإسلامية هي علم ودراسة التصورات الكلية [1]، والمستجدات والتحديات المتعلقة بالإسلام والمسلمين بمنهجية شمولية مترابطة»[2].

فعلم الثقافة الإسلامية علم شمولي، يساير مستجدات العصر الحديث، كما أن معرفة الثقافة الإسلامية وتعلمها تعطي دارسيها نوعاً من المعرفة الواعية بما يدور حولهم، وتمكنهم من مواجهة التحديات والمستجدات والأحداث بعقول واعية، وفهم ناضج، كما أنها تولد فقهاً جديداً من المعرفة الإسلامية المواكبة للمستجدات والتحديات، مما يجعل الفرد المسلم أكثر تفاعلاً مع الواقع المعاش، ولذا فالتشبع بالثقافة الإسلامية ومعرفتها وتعلمها يعد أمراً ضرورياً؛ لأنها - كما قلنا - لها دور كبير في القدرة على مواجهة كافة التحديات والمستجدات التي تدور في حياة المسلم والمسلمة، ولها القدرة على التخلص منه إن أحسن التعامل معها.

فالثقافة الإسلامية تُعْنَي بـ:

١ . دراسة التيارات الفكرية الحديثة والحركات والمذاهب المعاصرة، كالعلمانية والعولمة. . ، وبيان أخطارها وتحدياتها.

٢ . تقوم برد الشبهات التي أثارتها أقلام مدسوسة من أرباب الغزو الفكري، ووكلائهم المأجورين، وذلك بدراستها، وتفنيدها وردها، خاصة فيما يتعلق بالمرأة وعملها، وتعدد الزوجات، وغير ذلك من سموم الشبهات التي أثيرت حول الإسلام والمسلمين.

---

(١) ونعني بها: استخلاص المضامين العامة والرؤيا الكلية الشاملة لمختلف موضوعات الثقافة الإسلامية، من القرآن الكريم والسنة الصحيحة، إجماع العلماء، أقوال العلماء، ووضعها في أطر كلية متكاملة ومترابطة.

(٢) المرجع السابق، ص٢١.

مصادر الثقافة الإسلامية:

وتنحصر مصادرها في: الكتاب الكريم، السنة المطهرة، السيرة النبوية، الإجماع، القياس، الفوائد الشرعية، التاريخ الإسلامي سير الصالحين من هذه الأمة، اللغة العربية.

وتتحقق أصالة الثقافة الإسلامية إذا توفرت فيها الصفات التالية[1]:

١. أن تسود فيها قيم الإسلام وموازين الإيمان، وتختفت القيم الضالة والموازين الظالمة، فيسود فيها الإيمان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. وغيرها من الفضائل.

٢. قيام الثقافة على أصولها من الكتاب والسنة، في كل شؤون الحياة، في العقيدة والتشريع والأخلاق والسياسة والاقتصاد والاجتماع.

٣. أن يتعالى الإيمان في نفوس أبنائها.

٤. قوة الرابطة الإسلامية، بحيث يحقق المسلمون أخوة الإسلام فيما بينهم.

٥. سيادة الأخلاق الإسلامية، التي تجعل عمل الخير في المجتمع الإسلامي سجية وطبيعية، تصدر عن أصحابها عفواً من غير تكلف.

٦. تشكل أمة الإسلام بحيث تصبح أمة واحدة، يجمعها أصول لا تملكها أي أمة من أمم الأرض، فهي تعبد إلهاً واحداً، وتتبع ديناً واحداً، ورسولها واحد، وقبلتها واحدة، فلم لا تكون أمة واحدة!!

٧. التكافل بين المسلمين.

٨. السعي لإعمار الأرض وامتلاك القوة، قال تعالى: ﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾ [هود: ٦١]، فالأمة الإسلامية أمة منتجة، وليست جماعة من الكسالى القاعدين.

---

(١) الأشقر، عمر سليمان، نحو ثقافة إسلامية أصيلة، ط١٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص٦٦-٦٧.

فإذا تحققت تلك الصفات الخيرية في ثقافة الأمة، ارتفعت بها في مدارج الفلاح والأصالة، وحققت الرفعة والسمو، وإذا حادت عنها فإنها تصبح في عداد الهالكين.

إن الأمة الإسلامية تواجه تحديات كثيرة هائلة، وهذه التحديات تعيقها عن النهوض، واستعادة مكانتها التي كانت تتربع عليها؛ نتيجة لما أصاب ثقافتها من الوهن والضعف والانحدار.

ومن تلك التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية، تحدي العولمة الذي يعمل على إقامة نظام واحد يحكم العالم كله، من خلال فرض الغرب لنظام حياته على العالم كله، فالغرب يريدون عولمة كل شيء، يريدون عولمة حقوق الإنسان، كما يريدون عولمة الأخلاق والقيم والتعليم والنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن جملة ذلك عولمة الأسرة والطفل وغير ذلك.

فكان اختيارهم للمرأة المسلمة - بوجه خاص - لعولمتها، حتى تنسلخ عن دينها وإسلامها، وتتابع المرأة الغربية في ضلالها، فكان استخدامهم لقضية المساواة بين الجنسين أساساً لتحرير كل القضايا الأخرى، التي نادت بها تلك المؤتمرات، لعولمة النموذج الغربي للمرأة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية.

ما أهمية غرس الثقافة الإسلامية لمواجهة أساليب عولمة المرأة المسلمة المعاصرة.

إن الثقافة الإسلامية التي تقوم على الدين الإسلامي قادرة - بإذن الله - على اقتحام التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية - وخاصة التحديات التي تواجه المرأة المسلمة -، كما أنها قادرة على الصمود في مواجهة الثقافة الغربية؛ لأنها ثقافة محفوظة بحفظ الله لهذا الدين القويم.

ولذا فإن الثقافة الإسلامية تستطيع أن تقوم بدورها الإيجابي في مواجهة تلك التحديات، من خلال تفعليها عبر وسائط التربية المختلفة، لتعمل على:

(١) بناء العقل الواعي لدى المرأة المسلمة من خلال تفريغه من كل ما لم يقم على يقين، وإنما قام على مجرد الظن والتقليد، قال تعالى: ﴿**وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا**﴾ [**النجم**: ٢٨]. وتحريره من الخرافات والأوهام والأساطير والجمود، وتنبيهه إلى ما في الكون من مشاهد والدعوة إلى التأمل، والتفكر والتدبر فيما خلق الله سبحانه وتعالى، وصيانته من كل ما يؤدي إلى ضعفه، وتغييبه، أو حتى فقده، وكل تلك أمور لحماية العقل من الانجراف وراء الهوى.

(٢) غرس العقيدة الصحيحة في النفوس، فالثقافة الإسلامية تربط المسلمة بعقيدتها الإسلامية الصحيحة السوية، وتعمق في داخلها الجانب الإيماني تعميقاً يقوم على الفقه المستنير، والإقناع الواعي الراسخ بكل ما حمله الإسلام إليها من فضائل، وعبادات، بعيداً عن التشويهات والخرافات والأساطير التي أصيب بها الفكر الإسلامي عبر الأزمان.

(٣) تسلح المرأة المسلمة بالثقافة الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنة؛ لأنها بذلك تتعرف على أهم التحديات التي تواجه ثقافتها الإسلامية، وأهمها في العصر الحالي العولمة، فتسلحها بالعلم والمعرفة الإسلامية تضيء لها الطريق لمواجهة تلك التحديات، التي تهدف إلى زعزعة دينها وعقيدتها الإسلامية، وكل ذلك حتى لا يأسر الأعداء فكرها وقلبها وعقلها، و لا تقع في شباك خصومها.

(٤) تبصير المرأة المسلمة بأعدائها وخصومها من أعداء الإسلام ووكلائهم في بلاد الإسلام، وتعريفها بمخططاتهم ومؤامراتهم التي يكيدون بها للإسلام وأهله، وبالذات المرأة والأسرة المسلمة.

(٥) تحقيق ولاء المسلمة لدينها وإسلامها والانحياز لأمتها وعقيدتها، والابتعاد عن موالاة أعداء الله وأعداء رسوله ﷺ.

(٦) تعريف المرأة المسلمة بدينها الإسلامي تعريفاً تدرك من خلاله أن دينها الإسلامي هو الدين الشامل الكامل الذي لا يشوبه النقص والخطأ، والذي يصلح لكل الأزمنة والأمكنة، وينير القلب والعقل.

(٧) تعريف المرأة بالشخصية السوية الفاعلة، التي ينبغي إيجادها في المجتمع المسلم، وهي الشخصية التي تتمثل بالإسلام اعتقاداً وسلوكاً وقولاً وعملاً، متحلية بالأخلاق والقيم الإسلامية الرفيعة، متطلعة إلى إقرار الحق ومقاومة الباطل، مبصرة للمتغيرات الثقافية الصالحة والطالحة، مدركة للتحديات التي تحاول اغتيال عقيدتها وهويتها الإسلامية المتميزة، وثقافتها الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنة.

(٨) إيصال المسلمة إلى قناعة أنها إنسانة متميزة متفردة عزيزة على خالقها ودينها، كريمة في ميزان ربها، وأنها بدينها واعتزازها بهويتها، سوف تصل إلى خيري الدنيا والآخرة، فهي سوف تميز طريقها الصحيح بفكرها الإسلامي الرصين، وتستطيع أن تدفع - بإذن الله - كل ما يقف في وجهها من تحديات ومواجهات يريد أعداء الإسلام أن يدمروها بها ويفقدوها عزتها وكرامتها.





تمهيد:

إن عقيدة الولاء والبراء هي أصل من أصول الإسلام، ودليل قوي على محبة العبد لربه وإخلاصه له ولرسوله ولدينه ولعباده المؤمنين، فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتوحيد، فإذا كان التوحيد هو الفيصل في دخول الجنة أو الخلود في النار، والفاصل بين الإيمان والكفر، فإن عقيدة(الولاء والبراء) تكاد تكون هي المحك الأساس في الفصل بين الموحد والمشرك، وبين من سلمت عقيدته، ومن نُقِضَ إيمانه، ومن خُدش إسلامه، فهي أصل قوي من أصول الدين الإسلامي، فلا يصح دين، ولا يستقيم إيمان، ولا يكون هناك إسلام صحيح، إلا لمن حقق هذه العقيدة (عقيدة الولاء والبراء).

فالولاء يكون لله تعالى، ولكتابه العزيز، ولدينه الحنيف، ولرسوله الكريم ﷺ، ولعباده المؤمنين، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥ – ٥٦].

يقول سيد قطب رحمه الله : «إن القرآن الكريم يأمر المسلم ويرشده إلى وجوب إخلاص ولائه لربه، ولرسوله ﷺ، ولعقيدة الإسلام وجماعة المسلمين، وعلى ضرورة المفاصلة الكاملة بين الصف الإسلامي الذي يقف فيه المؤمن، وبين كل صف لا يرفع راية الإسلام، ولا يتخذ الإسلام ديناً، ولا يجعل الإسلام منهجاً للحياة، ولا يتبع قيادة الرسول ﷺ»[1].

فلا يصح إسلام المرء إلا بتحقيق الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين؛ لأن ذلك أصل من أصول الدين القويم، والبراء هو المعيار الذي تتحدد به الشخصية المسلمة التي تجمع بين محبة الله ورسوله ﷺ والمؤمنين، وبين البغض والبراء لأهل البراء (أي من تتوجب البراءة منهم).

فالولاء والبراء هما الصورة الواقعية الفعلية لتحقيق كلمة الله في الأرض وتوحيده، واجتناب كل معبود سواه، فلن تتحقق كلمة التوحيد في الأرض، إلا بتحقيق الولاء لمن يستحق الولاء، والبراء ممن يستحق البراء.

إن ما تمر به الأمة الإسلامية من ظروف راهنة صعبة، أدى إلى غياب (أو تغييب) مفهوم الولاء والبراء عن أذهان كثير من المسلمين، حتى إن المفاهيم انعكست عند الكثير منهم، فأصبح الولاء للكفر وأهله، والعداء والبراء من الإيمان وأهله، دون أن يدركوا خطورة ما يفعلونه من هدم لهذا الأصل من أصول ديننا الحنيف.

فكان ينبغي لهم أن لا يغفلوا عن الميزات التي يتميزون بها عن الكافرين، حتى لا تظهر فيهم مظاهر لا يرتضيها ديننا الإسلامي الحنيف.

---

(١) قطب، سيد، في ظلال القرآن، مرجع سابق ج٢، ص٩٢٠.

الولاء والبراء.

معنى الولاء والبراء:

معنى الولاء: «الولاية هي النصرة والمحبة والإكرام والاحترام والكون مع المحبوبين ظاهراً وباطناً»(١).

قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

معنى البراء: «هو البعد والخلاص والعداوة بعد الإعذار والإنذار»(٢).

قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤].

فالولاء يدور على الحب، والحب يعد عموده الأساسي، الذي ينبني عليه بعد ذلك لوازم هذا الولاء، والذي لا بد أن يظهر ويتضح في سلوكيات المؤمن وأقواله وأفعاله، ويترجم إلى نصرة وموالاة لله ودينه ورسوله ﷺ ولعباد الله المؤمنين، بعيداً عن الولاء والحب الكاذب الذي لا روح فيه ولا حياة ولا موالاة ولا نصرة لهذا الدين.

والبراء يدور على البغض، وتُبنى عليه العداوة، وينبغي أن يكون له أثر ظاهر في سلوكيات المؤمن ومعاملاته وتصرفاته، خاصة مع أعداء الله.

«إن مفهوم البراء في الشريعة الإسلامية، وفي العقيدة السلفية، عقيدة أهل السنة والجماعة، تقتضي بغض أعداء الله تعالى، ومعاداتهم، ومجافاتهم، والتبري منهم، ومحاربتهم بكل أنواع الأسلحة التي تناسب كل عدو، والتي تَردع كل كافر،

(١) ابن أبي العز، صدر الدين محمد بن علاء الدين، شرح الطحاوية، ط٤، ١٣٩١هـ، ص٤٠٣.
(٢) القحطاني، محمد بن سعيد، الولاء والبراء في الإسلام، ط٤، ١٤١١هـ، ص٩٠.

والتي تخزي كل منافق، بالقلم تارة، وباللسان تارة أخرى، وبالسنان تارة ثالثة، إن مفهوم البراء لا يقتصر على مجرد تغير ملامح الوجه، أو عض الأنامل من الغيظ، أو التأفف والضيق، أو الاستنكار والتنديد، فلا بد من إظهار هذه المعاداة، لا بد من إنزالها على أرض الواقع في المعاملات والسلوكيات، وفي العلاقات الأسرية والفردية، والعلاقات الدولية، لا بد وأن يترجم هذا البراء من الكفار والمنافقين على كافة المستويات الفكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية.. الخ»[1].

فمن الناحية الفكرية: ينبغي توجيه الاهتمام للتصدي لأعداء الدين الإسلامي، بالفكر الصحيح الواعي، والرد الحكيم، وتعرية الشبهات والأباطيل، التي تثار حول هذا الدين، خاصة في ظل التحديات المعاصرة، التي تهدف إلى تقويض الدين الإسلامي، أو إزالته تماماً من الوجود، ومن ذلك تحدِ العولمة، الذي يسعى إلى نشر قيم وفكر وثقافة الغرب، فهنا يجب التصدي لذلك الفكر أو النظام، بالتسلح الفكري الواعي المستمد من التصور الإسلامي الصحيح للحياة، وتربية الأجيال على الفكر الوسطي الحق، فكر أهل السنة والجماعة، والتبرؤ من كل فكر يخالف لما جاء به الدين الإسلامي.

من الناحية الاقتصادية: لا بد أن يكون الاقتصاد الإسلامي، هو الذي يحكم اقتصادنا، خالٍ من الربا، والاحتكار والجشع، وأكل أموال الناس بالباطل، خاصة وأنه في ظل العولمة الاقتصادية الرأسمالية الجشعة، التي تسعى إلى جعل المال في يد فئة محدودة، واحتكار أسواق الأعمال والمال، فلا بد هنا من التعامل معهم في أضيق الحدود، وبما يتناسب مع ما جاء في الإسلام، حتى لا تعود الفائدة الكبرى عليهم، ونكون عوناً لهم على الإسلام والمسلمين، ولا نعتمد عليهم في كل شيء فنستورد كل حاجياتنا منهم، فلا ينبغي أن نكون أمة استهلاكية مستوردة لكل شيء.

---

(١) عبد الغني، سيد سعيد، حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص٣٢-٣٣.

ومن الناحية الثقافية: فلا بد أن نتجه ليكون إعلامنا إسلامياً، وثقافتنا خالية من شوائب الثقافات الدخيلة الكافرة الملحدة المعولمة، ثقافة إسلامية تقوم على أسس مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ونحاول جهدنا أن لا يكون لأعداء الإسلام تمكن من وسائل إعلامنا وثقافتنا وتعليمنا، فيجب على المؤمن أن يتبرأ من كل ما هو دخيل من ثقافات أعداء الإسلام والتي تسعى إلى هدم الثقافة الإسلامية الأصلية.

وهذه صورة من البراءة من أعداء الإسلام في بعض المجالات، فهذه العقيدة لابد أن تظهر في أرض الواقع، وذلك على مستوى التعامل مع الأفراد والجماعات، حتى يكون لها أثر ملموس في أذهان الأجيال، وحتى تُغرس عقيدة الولاء والبراء في قلب الناشئة ومن فتيان وفتيات، وحتى تطبق فعلياً في حياتنا.

مما لا شك فيه أن أعداء الإسلام مازالوا يكيدون لهذا الدين ويحاولون النيل منه بكل وسيلة ممكنة، وعلى أي حال، وبأي ثمن، وهمهم الكبير وشغلهم الشاغل كيف يقضون على هذا الدين، وكيف ينزعونه من صدور المسلمين، ويحاولون تفريق صفوف المسلمين، وإضعاف همتهم وقوتهم وصرفهم إلى توافه الأمور، وتحطيم عقيدتهم، فكان منهم - أي أعداء الإسلام- أن سلطوا الضوء على المرأة المسلمة لعلمهم اليقيني أن المرأة هي أشد وأقوى سلاح تحارب به الأمم، فإذا استطاعوا أن يخرجوا المرأة من خدرها، وأن يجردوها من حيائها، استطاعوا أن يتمكنوا من أي أمة وأن يدمروها مهما بلغت من التقدم والرقي، ومن العلم والغنى، فإن المرأة سلاح ذو حدين، فإن صلحت صلح المجتمع كله، وإن فسدت فسد المجتمع كله، ولذلك حذر الرسول ﷺ من الفساد وفتنة النساء، قائلاً: «إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون، فاتقوا الدنيا واتقوا النساء، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء»[1].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار الأغنياء، رقم الحديث (٤٩٢٥).

إن غاية ما يريده هؤلاء - أعداء الإسلام - هو القضاء على الأمة الإسلامية، ولذا عملوا على استخدام المرأة المسلمة وسيلة لمحاربة هذا الدين، ولطمس معالمه، فلا يبقى له أثر، كما اتخذوها مطية لنقل قيمهم وأفكارهم وثقافتهم خاصة في عصر العولمة، وسيطرة النظام العالمي الجديد، إلى مجتمعها الإسلامي، فباسم الحرية الشخصية، وباسم حرية المرأة، وباسم تحرير المرأة، وباسم مساواة المرأة بالرجل، وباسم حقوقها المهضومة المسلوبة -كما يزعمون-، والتي ينعقون بها في مؤتمراتهم الدولية، وباسم التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة، خدعوها بتلك الشعارات الزائفة، وحققوا في فترة وجيزة، ما عجزت عن تحقيقه آلتهم العسكرية في قرون، وذلك ليسلبوا منها عفتها وإيمانها وخُلقها، ويجردوها من عقيدتها الإسلامية، ومن كل فضيلة وهوية إسلامية تميزها عن غيرها من النساء.

لقد حاربوها في حجابها رمز عفتها، حاربوها في دينها، حاربوها في هويتها الإسلامية المتميزة فعملوا على مسخها وطمسها.

« إن أول ما حرص عليه الأعداء هو بث سموم التشكيك وقلب المفاهيم، حيث أخذ ينشر أمثال هذه الأفكار: ((ما للدين ونظام المجتمع؟ ما للدين والاقتصاد؟ ما للدين وعلاقات الفرد بالمجتمع وبالدولة؟ ما للدين والسلوك العملي في واقع الحياة، ما للدين والملبس، وخاصة ملابس المرأة وحجابها؟ ما للدين والفن؟ ما للدين والصحافة والإذاعة والسينما والتلفزيون؟ وباختصار: ما للدين والحياة؟ ما للدين والواقع الذي يعيشه البشر على الأرض؟ »[1].

فهنا أرادوا فصل الدين عن شؤون البشر كلها، أرادوا فصل الدين عن حياة المرأة المسلمة، في كل شؤونها، في لبسها، في تعليمها، في علاقاتها، في ثقافتها...، حتى لا يبقى لها ارتباط بهذا الدين سوى الاسم فقط، ولا يبقى لها ارتباط بعقيدتها سوى أنها تنطق بكلماتها على لسانها فقط، فلا ولاء لها لخالقها ولا لرسولها ولا لدينه ولا لعباده المؤمنين، ولا براءة لها من الكفر والشرك، وأهله.

---

(١) قطب، محمد، هل نحن مسلمون؟، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص١١٠.

لقد أراد الغرب تذويب هوية المرأة الإسلامية في الهوية الغربية، فكانت حربهم التي شنوها ضد الحجاب أهم مدخل لتفكيك هوية المرأة المسلمة، « إن العولمة من مقاصدها تذويب الهوية الإسلامية، والفرصة متاحة الآن في ظل حالة العداء ضد الإسلام المعنونة بـ(الحرب ضد الإرهاب) والحرب ضد الحجاب أهم مدخل لتفكيك هوية المرأة المسلمة، التي هي نصف المجتمع وأساس الأسرة، فإن انعدمت هويتها تزلزل المجتمع وانهارت الأسرة إسلامياً، وبقي الوجه الغربي ظاهراً في الحياة في بلاد المسلمين»[1].

فتمييع هوية المرأة المسلمة ومسخها على نحو يتوافق مع ما يريده أعداء الإسلام، هو الخطر المحدق بهذه الأمة؛ لأن فيه هدم لثوابت المجتمع وانهيار لأركانه، فالمرأة المسلمة متى انقادت لما يريده هؤلاء الأعداء بأفكارها وعقلها وثقافتها وكيانها وهويتها، فقد صرفت ولاءها لأعداء الله؛ لأنها ارتضت أن يكون لهم سلطان عليها، وارتضت أن تكون عبدة لأهوائها وشهواتها... فما السبيل للخروج من تلك العبودية؟

إن السبيل للخروج من تلك العبودية المذلة، وحفاظ المرأة المسلمة على هويتها الإسلامية، هو بالرجوع الصحيح السليم للدين القويم، وتحقيق العبودية لله، وتحقيق معنى لا إله إلا الله، ولا يكون ذلك إلا بالولاء لله ولرسوله ﷺ ولدينه ولعباده المؤمنين، والبراءة من الكفر والشرك وأهله.

« إن الإيمان بكلمة(لا إله إلا الله)، ينشئ في النفس من الأنفة وعزة النفس ما لا يقوم دونه شيء؛ لأنه لا نافع إلا الله ولا ضار إلا الله، وهو المحي والمميت، وهو صاحب الحكم والسلطة والسيادة، ومن ثم ينزع من القلب كل خوف إلا منه سبحانه، فلا يطأطئ الرأس أمام أحد من الخلق، ولا يتضرع إليه، ولا يتكفف له، ولا يرتعب من كبريائه وعظمته؛ لأن الله هو القادر العظيم...، كما أن الإيمان بهذه

(١) إسماعيل، ممدوح، مجلة البيان، عدد سابق، ص٦٤.

الكلمة يربي الإنسان على قوة عظيمة من العزم والإقدام والصبر والثبات والتوكل، حينما يضطلع بمعالي الأمور ابتغاء مرضاة الله، إنه يشعر أن وراءه قوة مالك السماء والأرض، فيكون ثباته ورسوخه وصلابته التي يستمدها من هذا التصور، كالجبال الراسية، وأنى للكفر والشرك بمثل هذه القوة والثبات؟..»[1].

إن المرأة المسلمة ينبغي أن يكون همها الأكبر أن تكون منقادة لله تعالى مطيعة لله، ولا يكون ذلك إلا بإيمانها بقلبها بأن لا إله إلا الله، وأن كل ما عداه ينبغي البراءة منه وتركه، خاصة فيما يتعلق بالأمور التي تخدش العقيدة، فتحقيق كلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ) يقتضي من المرأة المسلمة أن لا تحب إلا لله، ولا تبغض إلا لله، لا توالي إلا لله، ولا تعادي إلا لله، وأن تحب ما أحبه الله، وتبغض ما أبغضه الله، وتوالي عباد الله المؤمنين في أي مكان كانوا، وتعادي الكافرين ولو كانوا أقرب قريب.

فهذا زمن أصبح فيه الناس يخشون أن يقولوا الكافر: يا كافر!! بل زاد الأمر سوءً، فصار يُنظر إلى أعداء الله من الكافرين والمشركين نظرة إعجاب وإكبار وتعظيم ومهابة لهم، فصاروا موضع قدوة وأسوة لضعاف الإيمان من أبناء المسلمين، فينظرون إلى أعداء الله نظرة انبهار ملؤها التمني أن يكونوا مثلهم في كل شيء، فتمسخ هويتهم الإسلامية وتضيع؛ لأنهم يسعون إلى تقليد الكفار في كل شيء فيميلون لهم ميلاً قلبياً، وهذا سيؤدي بلا شك إلى مجاراتهم في كل شيء وموالاتهم في كل أمر، وهذا مناقض لما جاءت به عقيدة الولاء والبراء.

فالأجدر بالمرأة المسلمة أن تبتعد عن كل طريق يخدش عقيدتها، وينقض إيمانها، فتحقق ولاءها لخالقها، وبراءها من الكفر والشرك ومِلله.

---

(١) المودودي، أبو الأعلى، مبادئ الإسلام، ١٣٩٧هـ، ص٨٠-٨٧ بتصرف.

لقد حرص الإسلام على أن يكون انتماء المسلمين لدينهم فقط، منذ أول لحظة يعلنون فيها ((لا إله إلا الله محمد رسول الله))، والبراء من كل معبود أو متبوع أو مطاع سوى الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولذا نجد في منهجية القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة ما يعين على غرس عقيدة الولاء والبراء في نفوس المؤمنين والمؤمنات.

منهج القرآن والسنة في غرس عقيدة «الولاء والبراء» في النفوس:

لقد كانت طريقة القرآن الكريم والسنة النبوية في غرس عقيدة الولاء والبراء في النفوس، من خلال سيرة رسول الله ﷺ في العهدين المكي والمدني، ومن خلال الأمثلة والصور الكثيرة، ونلخصها فيما يلي:

١- إفراد الله تعالى بالتعلق والحب والتعظيم والطاعة والإنابة والخشوع والخوف والرجاء وتجريد النفس من كل محبوب أو مرهوب أو مرغوب سوى الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧].

وقال ﷺ لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتب الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتب الله عليك»[1].

---

(١) سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم الحديث (٢٤٤٠).

٢- استخدام مشاهد يوم القيامة، لتصوير الخصومة والعداء بين الأتباع والمتبوعين - الذين سلكوا غير منهج الله في الدنيا، ووالوا وعادوا حسب العادات ودين الآباء والأهواء - وتبرؤ كل فريق من صاحبه، قال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٦ - ١٦٧].

فحال من اتخذ من دون الله ورسوله أولياء يوالي لهم ويعادي لهم، فإن أعماله كلها باطلة، فلتحذر المرأة المسلمة أن تتخذ من أعداء الإسلام، ممن ينعقون صباح مساء تحت شعارات براقة زائفة، بدعوى الحرية والمساواة والحقوق المهضومة، فلتحذر أن تتخذهم أولياء لها، فلا تسمع إلا كلامهم الباطل، وتبذل كل جهدها لإطاعتهم.

٣- استخدام ضرب الأمثال، وظهر ذلك جلياً واضحاً في قصة خليل الله إبراهيم - عليه السلام -، فكان خير مثال، فهو القدوة الأولى في الولاء والبراء، وكيف أنه قد تبرأ من قومه والأصنام التي يعبدونها، بل وأعلن ذلك لهم صراحة وصبر على أذاهم.

٤- استخدام التهديد والوعيد، بعد البيان والإيضاح وإقامة الحجة على الناس، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

ومن لوازم محبة الله اتباع رسول الله ﷺ. قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، فاتباع سنة رسول الله ﷺ، واتباع شريعته باطناً وظاهراً هو موجب لمحبة الله سبحانه وتعالى[١].

---

(١) القحطاني، محمد بن سعيد، مرجع سابق، ص١٠٥-١١٠.

ونظراً لغياب عقيدة الولاء والبراء في واقع المسلمين في هذا العصر - إلا ما رحم ربى - أدى ذلك إلى ظهور بعض المظاهر والمذاهب الكفرية والإلحادية كان آخرها العولمة، والتي طغت على حياة البشر بشكل مخيف، وفي كل مجالات الحياة، مما حدا بالكثير من الناس أن يتقبلوا الكثير مما جاءت به، بل ويخضعوا لها، فأثرت على هويتهم الإسلامية، خاصة المرأة المسلمة التي تأثرت هويتها الإسلامية - بشكل كبير- بأفكار العولمة خاصة في المجالين الثقافي والاجتماعي؛ لأن العولمة تحاول توحيد المفاهيم والقيم حول المرأة والأسرة، ويرجع السبب في تأثرها بالأفكار العولمية إلى جهلها وقلة علمها مما جعلها لقمة سائغة بالنسبة لهم، كما أن ضعف عقيدة الولاء والبراء في نفسها، جعلها لا تعرف أين تصرف ولاءها ومعاداتها، فمن هنا جاءت أهمية غرس هذه العقيدة الأصلية في نفوس النشء منذ الصغر، وذلك حتى يدركوا أهميتها الكبيرة في حياتهم، وتكون المحك الأساس في الفصل بين ولائهم لخالقهم وبين ولائهم لأعداء الله.

وتأتي أهمية غرس عقيدة الولاء والبراء في نفس المرأة المسلمة، لكونها أقوى سلاح تستطيع المرأة المسلمة من خلاله الحفاظ على هويتها الإسلامية المتميزة، **ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:**

أولاً: الولاء لله تعالى.

فالله سبحانه وتعالى أحق من يتوجه إليه بالولاء، فيجب على المسلمة أن تخلص ولاءها له سبحانه وتعالى، بكل ما تعنيه هذه العبادة من حب ونصرة. فحب الله تعالى هو الأساس في ولاء المسلمة لخالقها، ولن يتحقق ولاءها إلا بحب خالقها، ولن يُقبل إسلامها إلا بهذا الحب الذي لا يصرف إلا لله تعالى، قال تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أندادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ** ﴾ [البقرة: ١٦٥].

فهذا الحب يجب أن لا يتساوى مع محبة غيره، وينبغي أن تظهر علاماته وثمرته في سلوكيات المرأة المسلمة وعباداتها ومعاملاتها، فلا تدعي حب الله وهي تغضبه باتباع أهوائها وشهواتها، واتباع معبودات العصر الجديدة كالموضة.. وغيرها، كما أنها يجب أن تحقق موالاة الله سبحانه وتعالى، من خلال أن تنصر الله سبحانه وتعالى فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وتكون تلك النصرة بصورة متعددة، كنصرة كتابه، ودينه.. وغيرها من صور النصرة لله تعالى.

ثانياً: الولاء للرسول ﷺ:

فالولاء لرسول الله ﷺ عبادة تتقرب بها المرأة المسلمة لخالقها، فهي من صميم العقيدة الإسلامية، ومن أصول الدين، فالرسول ﷺ هو المبلغ عن ربه، أرسله الله ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، فكان واجباً على المرأة المسلمة أن توالي نبيها ﷺ، تحقيقاً للتوحيد، ووفاءً لهذا النبي العظيم بكل ما تحمله هذه الموالاة من معاني الحب والنصرة.

فيجب على المسلمة أن تجعل حب رسول الله ﷺ فوق كل حب - سوى حب خالقها- فحبه ﷺ كما أخبر شرط لتحقيق الإيمان، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ﴿لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين﴾[1].

فمحبة رسول الله ﷺ تدفع بالمسلمة أن تقوم بطاعة الله وطاعة رسوله، والالتزام بتعاليم الدين الحنيف، والبعد عن كل ما يشوب عقيدتها، أو يفسد عليها دينها، ولذا كانت نصرته ﷺ من تمام موالاته، وبها تحقق المسلمة صادق محبتها لهr، ومن صور تلك النصرة:

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حب الرسول r من الإيمان، رقم الحديث (١٤).

- تصديقه فيما أخبر. - طاعته فيما أمر. - اجتناب ما نهى عنه وزجر.

- نشر سنته في كل مكان. - الذب عن كل ما يخالف سنته. - محاربة البدع بكل أنواعها. - تعديد شمائله ومعجزاته... وغيرها من صور النصرة.

ثالثاً: الولاء للمؤمنين:

فولاء المسلمة للمؤمنين من لوازم ولائها لله سبحانه وتعالى، ومن ثمرات ولائها لرسوله ﷺ، فمن هنا وجب على المرأة المسلمة موالاة إخوانها المؤمنين، حباً ونصرة، فتحبهم لأنهم إخوة لها في العقيدة، وشركاء لها في التوحيد، فهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

كما ينبغي لها نصرتهم بعد أن حققت ولاءها لخالقها، ولرسوله ﷺ، وتتجلى أشكال النصرة بصور متعددة منها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اللين وخفض الجناح، المحبة و المودة، والتعاون على الخير، الحفاظ على حرمة إخوانها المسلمين، النصرة بالمال والنفس، النصرة بالدعاء للمسلمين، وغيرها من صور الموالاة للمؤمنين.

- كما ينبغي للمرأة المسلمة أن يكون لها ولاء لكتاب ربها، ويجب أن يظهر ذلك جلياً في سلوكها، وتأدبها مع كتاب الله في تلاوته وحفظه، والعمل بما فيه، والائتمار بأوامره، والانتهاء عن نواهيه، والوقوف عند حدوده، كذلك ينبغي التصدي لكل من يريد النيل من كتاب الله تعالى، بأي وسيلة مشروعة توفرت لديها.

- إن من أوجب الواجبات على كل مسلم ومسلمة موالاة الدين الإسلامي ونصرته، بكل ما أوتي من استطاعة، فالمرأة المسلمة، والتي تحتل نصف المجتمع تستطيع أن تبذل كل ما تستطيعه من وسائل لنصرة هذا الدين، وذلك بحبه حباً صادقاً، والدفاع عنه بكل وسيلة ممكنة، باللسان تارة، وبالقلم تارة... فتجعله

شغلها الشاغل، وهمها في كل شيء، بل وتربي أبناءها على حب هذا الدين وعلى نصرته، من خلال تعلّم أحكامه وشرائعه، والعمل على نشر ذلك العلم، والغيرة على هذا الدين والذب عنه. .

من خلال ما ذكرناه سابقاً نجد أن ولاء المرأة المسلمة ينبغي أن ينصرف إلى ولائها لربها، ولكتابه، ودينه، ولرسوله ﷺ، وللمؤمنين، ولاءً قلبياً وعملياً، تُحِب فيهم، وتُبغض من أجلهم، ويجب عليها - أي المرأة المسلمة - أن تبتعد عن الولاء غير المشروع، الذي حرمه الله تعالى، وحرمه رسوله ﷺ، وهو مما يفسد عليها اعتقادها، ويذبذب توحيدها، ويعرض إسلامها وهويتها الإسلامية للخطر، فلا يجتمع في قلبها ولاء الله وولاء الشيطان، ولا ولاء للقرآن وولاء لأحكام الجاهلين، ولا ولاء للمؤمنين وولاء للكفار والمشركين واتباعهم - ولو ذكرنا صوراً من الولاء والكفر والشرك والكفار والمشركين - سيطول بنا المقام، كما ينبغي أن يكون هناك براء من الكفار ومذاهبهم، ومن المشركين والملحدين ومن أعداء الله عامة، وأعداء دينه ورسوله والمؤمنين. . فحب المسلمة لله تعالى يقتضي بغضها للكافرين، والمشركين، وحبها للمسلمين يقتضي بغضها لكل كافر وملحد، وأن تبغض كذلك كل ما يؤدي إلى مسخ هويتها الإسلامية من اتباع لما يأتي من الغرب. فذلك السبيل لحفاظها على الهوية الإسلامية.

ما أهميـة غرس عقيدة الـولاء والبراء للحفاظ على هوية المـرأة المسلمة المعاصرة؟

ترجع أهمية غرس عقيدة الولاء والبراء الصافية للحفاظ على هوية المرأة المسلمة المعاصرة، من خلال تفعيل هذه العقيدة بشكل صحيح عبر وسائط التربية المختلفة (الأسرة -المدرسة -الإعلام -المسجد. .وغيرها) وسوف تؤتي ثمارها المرجوة، وهي:

١- غرس المحبة في قلب المرأة المسلمة منذ صغرها، للدين وللرسول وللمؤمنين، من خلال غرس محبة الله تعالى وغرس البغض والكراهية في قلبها للكفر والشرك وملله، وللكفار والمشركين، وهذا لن يتأتي إلا بتربيتها وإعدادها على هذه العقيدة الإسلامية الصحيحة (عقيدة الولاء والبراء).

٢- التزام المرأة المسلمة بحجابها الإسلامي الصحيح، والذي هو عنوان هويتها الإسلامية المميزة وجزء من دينها، انطلاقاً من بغضها لكل دعوة خبيثة مغرضة، وحبها والتزامها بأوامر هذا الدين واجتناب نواهيه.

٣- غرس حب التوحيد وبكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى الحب، في نفس المرأة المسلمة، فيجب تربيتها على معنى التوحيد، فتكون تلك الكلمة بكل معانيها في قلبها تعمل على تحقيقها، وتدافع عنها.

٤- إن ترسيخ هذه العقيدة لدى المرأة المسلمة، يجعلها قوية الشخصية ثابتة العزيمة، قوية بحبها لخالقها، ولرسولهr، والدين الإسلامي، ولعبادة المؤمنين، قوية بتمسكها بعزتها وكرامتها وعفتها.

٥- إن تسلح المرأة المسلمة بهذه العقيدة الصحيحة الأصيلة، يجعلها واعية لكل ما يدور حولها في هذا الزمان خاصة في ظل التحديات المعاصرة، والتي من أخطرها تحدِ العولمة، وتحدِ النظام العالمي الجديد، فهذا يجعلها توجه ولاءها نحو دينها،

ونحو دورها العظيم في بناء الأمة الإسلامية وتربية الأجيال تربية إسلامية صحيحة، وفي المقابل بغضها وبراءها من كل دعوة حاقدة خبيثة تعمل على إفسادها وإخراجها من دينها وقيمها، وأخلاقها وعفتها، وكل دعوة باسم الدفاع عنها وعن حريتها، بينما تقصد تلك الدعوات العمل على إغراقها في مستنقع الرذيلة والانحلال في الفساد.

٦- إن ترسيخ عقيدة الولاء والبراء في المرأة المسلمة، تجعلها معتزة بدينها وإسلامها، سعيدة بانتمائها لهذا الدين، فلا تبحث عن العزة والكرامة في دين غيره، ولا تبحث عن حقوقها في دين غيره؛ لأنها تدرك أن هذا الدين أعطاها العزة والكرامة والمكانة العظيمة الرفيعة، وأنه أعطاها حقوقها كاملة ولم يهضمها حقها - كما يزعم أعداء الإسلام -، وأنه دين كامل شامل كل مناحي الحياة.

٧- إن تلك العقيدة تغرس في نفس المسلمة حب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنها تدرك بحبها لإخوانها المؤمنين، أن من واجبها تجاههم أن تنصرهم، ولا يكون ذلك إلا من خلال التواصي والتناصح، وإرشادهم إلى الحق، وتنبيههم إلى الباطل، وذلك كله يكون من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.



فهرس

المصادر والمراجع



أ - القران الكريم.

ب - كتب السنة ومنها:

١ - الأزدي، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (د.ت). سنن أبي داود. مراجعة وضبط وإخراج: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢ - ابن حنبل، أحمد بن محمد، (د.ت). مسند الإمام أحمد. دار الفكر.

٣ - ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد، (١٤٢٠ هـ—١٩٩٩م). سنن ابن ماجة. اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

٤ - البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م). صحيح البخاري. ضبط وترقيم: مصطفى ديب البُغا، دار القلم، بيروت، لبنان.

٥ - الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، (د.ت). سنن الترمذي. مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، جمهورية مصر العربية.

٦ - النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م). صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

ج - كتب التفسير ومنها:

٧ - قطب، سيد، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م). في ظلال القران. دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.



٨ - الأشقر، عمر سليمان عبد الله، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ط١٢ . نحو ثقافة إسلامية أصيلة . دار النفائس للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية .

٩ - الأطرش، محمد، (٢٠٠٠م) ط٣ . العرب والعولمة : ما العمل ؟، العرب والعولمة . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية التي عقدت من (١٧ - ٢٠) ديسمبر ١٩٩٧م، الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .

١٠ - الألباني، وهبي سليمان غاوجي، (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) . المرأة المسلمة . دار القلم للطباعة والنشر، و التوزيع . دمشق، الجمهوريه العربية السورية .

١١ - الإمام، محمد محمود، (١٩٩٩م) . الظاهرة الاستعمارية الجديدة، ومغزاها بالنسبة للوطن العربي « العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي » . الناشر : مكتبة مدبولي، جمهورية مصر العربية .

١٢ - ابن أبي العز، صدر الدين محمد بن علاء الدين، (١٣٩١هـ) ط٤ . شرح الطحاوية . المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان .

١٣ - ابن الجوزي، الحافظ عبد الرحمن بن علي، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) . أحكام النساء . تحقيق ودراسة وتعليق : علي بن محمد بن يوسف المحمدي -رسالة ماجستير منشورة (١٩٨٠م)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان .

١٤ – ابن قيم الجوزية، الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر، (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م) ط١٤ . الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي. تحقيق: أبي حذيفة عبيد الله بن عالية، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٥ – أبو بكر، أميمة، وشيرين شكري، (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م). المرأة والجندر. دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

١٦ – أبو راشد، عبد الله احمد، (١٩٩٩م). العولمة في النظام العالمي والشرق أوسطية. دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا

١٧ – أبو زعرور، محمد بن سعيد بن سهو، (١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م) ط٢. العولمة (ما هيتها – أهدافها – الخيار البديل) دار البيارق، الأردن – عمان / لبنان –بيروت.

١٨ – أبو زيد، بكر بن عبد الله، (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م)ط٢ . حراسة الفضيلة. دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٩ – أبو يحيى، محمد، وآخرون (١٤٢٢هـ). الثقافة الإسلامية (ثقافة المسلم وتحديات العصر). دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢٠ – أبو يحيى، محمد حسن، (١٤١١هـ)ط٣. أهم قضايا المرأة المسلمة. مكتبة الرسالة الحديثية، عمان، الأردن.

٢١ – إسماعيل، عبد سعيد عبد، (١٤٢٢هـ). العولمة والعالم الإسلامي، حقائق وأرقام. دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.

٢٢ – آل عبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، (١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م). المرأة المسلمة بين موضات التغيير وموجات التغرير. كتاب البيان (٥٤)، سلسلة تصدر عن مجلة البيان، مطابع أضواء المنتدى، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٣ - آل نواب، عبد الرب نواب الدين، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) ط٢. عمل المرأة وموقف الإسلام منه. دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٤ - البار، محمد علي، (١٤١٢هـ ١٩٩٢م) ط٤. عمل المرأة في الميزان. الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.

٢٥ - بركة، إقبال، (١٩٩٩م). الإسلام وتحديات العصر. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة العاشر من رمضان، جمهورية مصر العربية.

٢٦ - البشر، بشر بن فهد، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م). أساليب العلمانيين في تغريب المرأة المسلمة. الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٧ - بكار، عبد الكريم، (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م) ط٢. العولمة (طبيعتها وسائلها تحدياتها التعامل معها). دار الأعلام للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

٢٨ - بلتاجي، محمد، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م). مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة (الحقوق السياسية والاجتماعية والشخصية للمرأة في المجتمع الإسلامي. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٢٩ - بن باز، عبد العزيز، (١٤٠٥هـ) ط٢. مشاركة المرأة للرجل في ميدان العمل. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٣٠ - بنسادون، ناي، (٢٠٠١م). حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا. ترجمة: وجيه البعيني، عويدات للنشر والطباعة، بيروت لبنان.

٣١ - بيترمارتين، هانس، هارالد شومان، (١٤١٩هـ ١٩٩٨م). فخ العولمة «الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية». ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم

المعرفة (٢٣٨)، كتب ثقافية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دولة الكويت.

٣٢ - جاد، الحسيني سليمان، (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م). وثيقة مؤتمر السكان والتنمية «رؤية شرعية». سلسلة كتاب الأمة العدد(٥٣)، تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطابع الراية، قطر.

٣٣ - جريشة، علي محمد، و محمد شريف الزيبق، (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) ط٢. أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي. دار الاعتصام.

٣٤ - جمال، أحمد محمد، (١٤٠٦هـ) ط٥. مكانك تحمدي. دار إحياء العلوم، بيروت لبنان.

٣٥ - الحاجي، محمد عمر، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م). عولمة الإعلام والثقافة. دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية.

٣٦ - ، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ط٢. العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية. دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية.

٣٧ - حارب، سعيد، (٢٠٠٠م) ط١. الثقافة والعولمة. دار الكتاب الجامعي للنشر، العين، الإمارات العربية المتحدة.

٣٨ - حجازي، أحمد مجدي، (٢٠٠١م). الثقافة العربية في زمن العولمة. الناشر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٣٩ - حسين، محمد محمد، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ط١٢. حصوننا مهددة من داخلها. دار الرسالة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

٤٠ - الحقيل، سليمان بن عبد الرحمن، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)ط٢. التربية الإسلامية (مفهومها -مصادرها - أسسها - أهدافها - ميادينها). تطلب من المؤلف، الرياض، ص.ب٩٤٥٩.

٤١ - حماد، سهيلة زين العابدين، (١٤١٤هـ - ١٩٨٤م). المرأة بين الإفراط والتفريط. الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.

٤٢ - ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة. الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤٣ - حوات، محمد علي، (٢٠٠٢م) ط١. العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل. الناشر: مكتبة مدبولي - عربية للطباعة والنشر، مصر.

٤٤ - خريسان، باسم علي، (٢٠٠١م). العولمة والتحدي الثقافي. دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤٥ - الخضيري، محسن أحمد، (٢٠٠١م). العولمة «مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الدولة. مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٤٦ - الخولي، سناء، (١٩٧٩م). الزواج والعلاقات الأسرية. دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٤٧ - دروزة، محمد عزة، (١٩٨٥م)ط٢. المرأة في القرآن والسنة مركزها في الدولة والمجتمع. الناشر: دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.

٤٨ - راغب، نبيل، (٢٠٠١م). أقنعة العولمة السبعة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٤٩ - الرفاعي، حامد بن أحمد، (١٤١٩هـ) ط٤. الإسلام والنظام العالمي الجديد. سلسلة دعوة الحق، العدد «١٤٦»، إصدار رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، مطابع رابطة العالم الإسلامي.

٥٠ - الرماني، زيد بن محمد، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). اقتصاد العولمة انبهار أم انهيار. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٥١ - الزبيدي، محمد مرتضى، (د. ت). تاج العروس من جواهر القاموس. دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٥٢ - الزين، سميح عاطف، (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م). عالمية الإسلام ومادية العولمة. الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان.

٥٣ - الساعاتي، سامية حسن، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م). علم اجتماع المرأة « رؤية معاصرة لأهم قضاياها ». دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٥٤ - السباعي، مصطفى، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ط٦. المرأة بين الفقه والقانون. المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٥٥ - السحمراني، أسعد، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م). ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٥٦ - سري، حسن، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م). الاقتصاد الإسلامي « مبادئ وخصائص وأهداف ». الناشر: مركز الإسكندرية للكتاب، جمهورية مصر العربية.

٥٧ - سلامة، زياد أحمد، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م). أطفال الأنابيب بين العلم والشريعة. دار البيارق، بيروت، لبنان.

٥٨ - الشنقيطي، سيد محمد ساداتي، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م). الإعلام الإسلامي (المنهج). دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٥٩ - الشيباني، عمر محمد التومي، (١٤١٢هـ - ١٩٨٢م). من أسس التربية في الإسلام. منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

٦٠ - صالح، سعد الدين السيد، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)ط٢. احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام. دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٦١ - الظهار، راويه بنت أحمد عبد الكريم، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). حقوق الإنسان في الإسلام. الكتاب الحائز على جائزة المدينة المنورة فرع البحث العلمي لعام ١٤٢٣هـ، الناشر: دار المحمدي للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.

٦٢ - عبد الغني، سيد سعيد، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م). حقيقة الولاء والبراء في معتقد أهل السنة والجماعة. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٦٣ - عبيد، منصور الرفاعي، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). المرأة ماضيها وحاضرها. مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر، جمهورية مصر العربية.

٦٤ - عبيد، نايف علي، (٢٠٠١م). العولمة: مشاهد وتساؤلات. تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٦٥ - عزت، هبه رؤوف، ونوال السعداوي، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ط١. المرأة والدين والأخلاق. دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

٦٦ - العسال، أحمد محمد، وفتحي أحمد عبد الكريم، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) ط١٢. النظام الاقتصادي في الإسلام، مبادئه وأهدافه. الناشر: مكتبة وهبه، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٦٧ - العظم، صادق جلال، وحسن حنفي، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م). ما العولمة. دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

٦٨ - علوان، عبد الله ناصح، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ط٣. تربية الأولاد في الإسلام. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٦٩ - عمار، حامد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). مواجهة العولمة في التعليم والثقافة. مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.

٧٠ - عمارة، محمد، (١٩٩٩م). مخاطر العولمة على الهوية الثقافية. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

٧١ - ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٢م). التحرير الإسلامي للمرأة (رد على شبهات الغلاة). دار الشروق، القاهرة، مصر.

٧٢ - العويد، محمد رشيد، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ط٢. من أجل تحرير حقيقي للمرأة. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٧٣ - الغامدي، عبد الرحمن، (١٤١٨هـ). دور الأسرة المسلمة في تربية أبنائها البالغين. الرياض.

٧٤ - الغزالي، محمد، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ط٧. قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة. دار الشروق، القاهرة، مصر.

٧٥ - الغلاييني، محمد موفق، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). وسائل الإعلام وأثرها في وحدة الأمة. دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.

٧٦ - غيث، محمد عاطف، (١٩٩٦م). قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

٧٧ - الفرج، عبد الرحمن بن مبارك، (١٤١٨ هـ، ١٩٩٧م). بناء المجتمع الإسلامي. دار الفرقان للنشر والتوزيع ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٧٨ - فيشتريش، كريستا، (٢٠٠٢م). المرأة والعولمة. ترجمة: سالمة صالح، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا.

٧٩ - القحطاني، محمد بن سعيد، (١٤١١هـ) ط٤. الولاء والبراء في الإسلام. الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٨٠ - القزويني، خولة، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م). امرأة من زمن العولمة. دار الصفوة، بيروت، لبنان.

٨١ - قطامش، حسن، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)ط٢. عولمة أم أمركة. توزيع مكتب الطيب، جمهورية مصر العربية.

٨٢ - قطب، سيد، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ط٦. نحو مجتمع إسلامي. دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٨٣ - قطب، محمد، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م) ط٢. واقعنا المعاصر. الناشر: مؤسسة المدينة للصحافة، جدة، المملكة العربية السعودية.

٨٤ - قطب، محمد، (١٤١١هـ - ١٩٩١م)ط٥. مذاهب فكرية معاصرة. دار الشروق، القاهرة، مصر.

٨٥ - قطب، محمد، ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م). معركة التقاليد. دار الشروق، القاهرة، مصر.

٨٦ - قطب، محمد، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م). هل نحن مسلمون. دار الشروق، القاهرة، مصر.

٨٧ - قطب، محمد، (د. ت). هلم نخرج من ظلمات التيه. دار الشروق، القاهرة، مصر.

٨٨ - القيسي، مروان إبراهيم، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). المرأة المسلمة بين اجتهادات الفقهاء وممارسات المسلمين. دار الفضيلة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٨٩ - كاظم، نجاح، (٢٠٠٢م). العرب وعصر العولمة. المركز العربي الثقافي، الدار البيضاء، المملكة المغربية.

٩٠ - اللاوندي، سعيد، (٢٠٠٢م) ط٢. بدائل العولمة» أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح ». الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة السادس من أكتوبر، جمهورية مصر العربية.

٩١ - المجذوب، محمد، (د.ت). تأملات في المرأة والمجتمع. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٩٢ - محبوب، عبد الحفيظ بن عبد الرحيم، (١٤٢٣هـ). الإسلام وعولمة الرأسمالية. سلسلة دعوة الحق - العدد(٢٠٣)، إدارة الشؤون الثقافية والنشر برابطة العالم الإسلامي، مطابع رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

٩٣ - محمود، جمال الدين محمد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م). المرأة المسلمة في عصر العولمة. الناشرون: دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٩٤ - المحنة، فلاح كاظم، (٢٠٠٢م). العولمة والجدل الدائر حولها. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

٩٥ - مخدوم، مصطفى، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م). العولمة والخصوصيات الثقافية. دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، السعودية.

٩٦ - مراد، بركات محمد، (١٤٢٢هـ)، ظاهرة العولمة «رؤية نقدية». سلسلة كتاب الأمة، العدد (٨٦)، تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، مطابع الراية.

٩٧ - مراد، عبد الفتاح، (د.ت). العولمة والتنظيم الدولي المعاصر. (بدون دار نشر).

٩٨ - مرزا، مكية، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م). مشكلات المرأة المسلمة المعاصرة وحلها في ضوء الكتاب والسنة. دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، السعودية.

٩٩ - المرسي، كمال الدين عبد الغني، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م). الخروج من فخ العولمة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

١٠٠ - ، (٢٠٠٢م). الأسرة المسلمة والرد على ما يخالف أحكامها وآدابها. البحث الفائز بالجائزة التشجيعية في مسابقة عام ٢٠٠٢م، مؤسسة وقف المستشار د/ محمد شوقي الفنجري — لصالح خدمة الدعوة والفقه الإسلامي، الناشر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

١٠١ - مرسي، أكرم رضا، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) . الأسرة المسلمة في العالم المعاصر. البحث الفائز بجائزة مكتبة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الوقفية العالمية، لعام ١٤٢١هـ - الموافق ٢٠٠٠م، مركز البحوث والدراسات، الدوحة، قطر.

١٠٢ - المسدي، عبد السلام، (١٩٩٩م). العولمة والعولمة المضادة. شركة مطابع لوتس، مصر.

١٠٣ - مسيكة، فتنت، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م). حواء والخطيئة في التوراة والإنجيل والقرآن الكريم. مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٠٤ - المقدم، محمد أحمد إسماعيل، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ط١٢. عودة الحجاب. دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٠٥ - الملائكة، نازك، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م). مآخذ اجتماعية على حياة المرأة العربية. تحقيق محمد العباسي، دار الفتح، حيدر آباد، بيشاور، باكستان.

١٠٦ - منصور، ممدوح منصور، (٢٠٠٣م). العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

١٠٧ - المودودي، أبو الأعلى، (١٣٩٧هـ). مبادئ الإسلام. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٠٨ - الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكه، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ط٣. غزو في الصميم. دار القلم، دمشق، سوريا.

١٠٩ - ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ط٧. أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها (التبشير -الاستشراق - الاستعمار). دار القلم، دمشق، سوريا.

١١٠ - الندوة العالمية للشباب الإسلامي، (١٤٢٠هـ) ط٤. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة. إشراف وتخطيط ومراجعة: مانع حماد الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١١١ - النشار، مصطفى، (١٩٩٩م) ، ضد العولمة. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

١١٢ - نصري، أحمد، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م). نماذج من آراء المستشرقين حول وضعية المرأة في الإسلام (حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام). جامعة الصحوة الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المملكة المغربية.

١١٣ - نصير، آمنة محمد، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م). المرأة المسلمة بين عدل التشريع وواقع التطبيق. دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

١١٤ - الهاشمي، محمد علي، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ط٢. شخصية المرأة المسلمة كما يصوغها الإسلام في الكتاب والسنة. دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

١١٥ - هنتنغتون، صموئيل، (١٩٩٩م). صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. نقله إلى العربية : مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا.

١١٦ - ولعلو، فتح الله، (١٩٩٥م). تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيات في الدول العربية. منتدى الفكر العربي، عمّان، الأردن.

١١٧ - وهبه، توفيق، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ط٥ . دور المرأة في المجتمع الإسلامي. دار اللواء، الرياض، المملكة العربية السعودية.



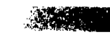
١١٨ - الحارثي، صلاح بن ردود بن حامد، (١٤٢٢هـ). دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

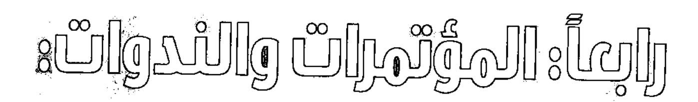
١١٩ - الحازمي، محمد بن عبد الله بن حسين، (١٤٢٤هـ). تربية المرأة عند ابن الجوزي ومدى الاستفادة منها في الواقع التربوي المعاصر. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٢٠ - حجازي، سمية محمد علي، (١٤٠٥هـ). تنظيم الإسلام للعلاقات الاجتماعية في الأسرة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٢١ - العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم بن عبد العزيز، (١٤٢٣هـ). قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية. . دراسة نقدية في ضوء الإسلام. رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الثقافة الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٢٢ - الغامدي، محمد بن أحمد بن غرم الله، (١٤٢٣هـ). التحديات الاجتماعية للعولمة وموقف التربية الإسلامية منها. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.





رابعاً: المؤتمرات والندوات:

١٢٣ - باحارث، عدنان حسن صالح، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م). الفتاة المسلمة والأزمة الأخلاقية في الإعلام المرئي المعاصر من الوجهة التربوية الإسلامية. بحث مقدم إلى ندوة « المسلمون والتحديات المعاصرة »، التي أقامتها رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، خلال موسم حج عام ١٤٢٢هـ.

١٢٤ - براجل، علي، (١٤٢٥هـ). مشكلة التربية في المجتمع العربي الإسلامي - العولمة وقهر الآخر. بحث مقدم لندوة «العولمة وأولويات التربية، المنعقدة في الفترة (١ - ٢/ ٣/ ١٤٢٥هـ) جامعة الملك سعود.

١٢٥ - برغوث، عبد العزيز، (١٤٢٥هـ). الأدوار الحضارية للمعلم ودواعي التجديد في فلسفة التعليم. بحث مقدم لندوة « العولمة وأولويات التربية ».

١٢٦ - الجهني، مانع بن حماد، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م). المسلمون وتحديات العولمة. بحث مقدم للمؤتمر الإسلامي العام الرابع « الأمة المسلمة والعولمة »، الذي أقامته رابطة العالم الإسلامي، مطابع رابطة العالم الإسلامي.

١٢٧ - حسن، السيد محمد أبو هاشم، (١٤٢٥هـ). تصور مقترح للمقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم التعليم العام في ضوء متطلبات العولمة. بحث مقدم لندوة « العولمة وأولويات التربية »، (١ - ٢/ ٣/ ١٤٢٥هـ)، جامعة الملك سعود.

١٢٨ - حمدان، إبراهيم محمود، (١٤٢٥هـ). عولمة اللغة أم لغة العولمة. ندوة العولمة وأولويات التربية.

١٢٩ - رابطة العالم الإسلامي (المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة - لجنة المرأة والطفل)،(١٩٩٥م). وثائق خاصة بالمؤتمر الرابع للمرأة المزمع عقده في بكين - الصين في سبتمبر ١٩٩٥م. إدارة الدراسات والبحوث، مكة المكرمة، مطابع الرابطة.

١٣٠ - الضبع، ثناء يوسف، (١٤٢٥هـ). دور المدرسة في مواجهة مخاطر العولمة على الشباب. ندوة العولمة وأولويات التربية.

١٣١ - العمرو، صالح بن سليمان، (١٤٢٤هـ). دور التربية الإسلامية في مواجهة بعض تحديات العولمة في المجال الثقافي. بحث مقدم لمؤتمر المسؤولية الوطنية والإنسانية للمؤسسات التربوية في ضوء تحديات العصر، كلية التربية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

١٣٢ - كنعان، أحمد علي، (١٤٢٥هـ). دور التربية في مواجهة العولمة وتحديات القرن الحادي والعشرين وتعزيز الهوية الحضارية والانتماء للأمة. ندوة العولمة وأولويات التربية.

١٣٣ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (١٤٢١هـ)، وثيقة مدرسة المستقبل.

١٣٤ - هيئة الأمم المتحدة، (١٩٩٤م). وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. القاهرة، مصر، (٥ - ١٣أيلول / سبتمبر ١٩٩٤)، مطابع رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.



١٣٥ - أحمد، أحمد عبد الرحمن، العولمة - مفهوم - المظاهر - الأسباب، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٦، العدد (١)، ربيع ١٩٩٨م، مجلة علمية فصلية محكمة، جامعة الكويت.

١٣٦ - إسماعيل، ممدوح، الحجاب.. وحرب قديمة لم تنته، مجلة البيان، العدد (١٩٧)، محرم ١٤٢٥هـ - فبراير / مارس ٢٠٠٤م.

١٣٧ - آل عبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، العولمة الاجتماعية للمرأة والأسرة، مجلة البيان، العدد (١٧٠)، شوال ١٤٢٢هـ - يناير ٢٠٠٢م.

١٣٨ - جاهلية القرن الحادي والعشرين في المؤتمرات الدولية للمرأة، مجلة المجتمع، العدد (١٤٠٢)، ٢٦ صفر ١٤٢١هـ ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٠م.

١٣٩ - حبيب، كمال، عولمة المرأة - قراءة في الأيدلوجية النسوية الجديدة، مجلة البيان، العدد (١٥٠)، صفر ١٤٢١هـ/ مايو ٢٠٠٠م.

١٤٠ - الدجاني، أحمد صدقي، الدين والنظام العالمي بمنظور إسلامي، مجلة الأكاديمية المغربية، العدد(١٢)، ١٩٩٥م، الرباط.

١٤١ - الراوي، عبد الستار، العولمة الفردوس الوعود وجحيم الواقع، مجلة الموقف الثقافي، العدد(١٠)، السنة الثانية، ١٩٩٧م، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

١٤٢ - رسلان، محمد، أيديولوجيا الحصار، مجلة المشاهد، العدد (١٤٦)، نوفمبر ١٩٩٧.

١٤٣ - السنبل، عبد العزيز، كيف نواجه العولمة؟، مجلة المعرفة، العدد (٧)، رجب ١٤٢٠هـ - أكتوبر ١٩٩٩م.

١٤٤ - سيدتي المرأة، مساحيقك تكلف (٦٠) مليون ريال سنوياً، مجلة الدعوة، العدد (١٦٥٦) ٥ جمادي الأولى ١٤١٩هـ - ٢٧أغسطس ١٩٩٨م.

١٤٥ - شمس الدين، جناية ملكات الجمال في حق الأجيال، مجلة الإصلاح، العدد (٤١٧)، السنة ٢١، ٦رجب ١٤٢٠هـ/ ١٥ - ١٠ - ١٩٩٩م.

١٤٦ - شينج، لوسي، العولمة والعمالة مدفوعة الأجر للنساء في آسيا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٦٠)، يونيو ١٩٩٩م، اليونسكو.

١٤٧ - الصويان، أحمد بن عبد الرحمن، تسويق التبعية، مجلة البيان، العدد (١٩٧)، محرم ١٤٢٥هـ - فبراير / مارس ٢٠٠٤م.

١٤٨ - طرابيشي، جورج، العولمة توحد وتقسم، وتعلي وتخفض، ولكنها تمضي قدماً، (عرض لكتاب بيار بوليه)، مجلة الحياة، العدد (١٢٩٥٥)، ٢٧أغسطس ١٩٩٨م.

١٤٩ - الطرابلسي، سمير، في مواجهة العولمة، مجلة المعرفة، العدد(٧)، رجب ١٤٢٠هـ - أكتوبر، ١٩٩٩م.

١٥٠ - العولمة تزيد غنى الأغنياء وتضاعف أعداد الفقراء في العالم، دراسة للبنك الدولي عن الفقر، مجلة المجتمع، العدد (١٤٢٠)، ٥رجب ١٤٢١هـ - ٣/ ١٠/ ٢٠٠٠م.

١٥١ - الكنبوري، إدريس، الأسرة في الغرب من التفكك إلى الزوال، مجلة المجتمع، العدد (١٤٠٢)، ١٩ صفر ١٤٢١هـ/ ٢٣ - ٥ - ٢٠٠٠م.

١٥٢ - المرأة المسلمة في المؤتمرات، مجلة الأسرة، العدد (٩١)، شوال ١٤٢١هـ.

١٥٣ - المرأة نوع أم جنس، مجلة الأسرة، العدد (٩١)، شوال ١٤٢١هـ.

١٥٤ - المحيا، مساعد بن عبد الله، عبر الفضائيات الرجل يطبخ والمرأة تمارس التمارين الرياضية، مجلة الشقائق، العدد (٤٢)، ذو الحجة ١٤٢١هـ / مارس ٢٠٠٠م.

١٥٥ - المطعني، عبد العظيم، شئون المرأة والوثب الأشل، مجلة الأزهر، عدد صفر ١٤٢٢هـ.

١٥٦ - مؤتمرات الأمم المتحدة عن المرأة (عولمة الشذوذ الجنسي)، مجلة الشقائق، العدد (٣٤)، ربيع الآخر ١٤٢١هـ - يونيو / أغسطس ٢٠٠٠م.

١٥٧ - الناصر، إبراهيم ناصر، العولمة مقاومة واستثمار، مجلة البيان، العدد (١٦٧)، رجب ١٤٢٢هـ - أكتوبر ٢٠٠١م.



١٥٨ - Mcluhan، Marshal. Understanding Media: The Extention of Man New york، Megraw - Hill، ١٩٦٤.

سابعاً: مواقع على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، موقع الأمم المتحدة:

www.un.org/Arabic/aboutun/charter/charter - ١٥٩

* * *

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات



المتأمل للمشهد الفكري في ساحتنا اليوم؛ يدرك بوادر التأثير العولمي في شتى المجالات، الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتبرز قضية المرأة في تلك التداعيات كإحدى أخطر تجلياتها . . .

ولخطورة هذا المشهد؛ فقد برزت الحاجة لبيان خطورة تحديات العولمة الموجهة نحو المرأة، كنواة أولى للأسرة، المتمثلة في أساليبهم المتعددة لعولمتها وتحريرها، وذلك من خلال جملة من الفعاليات، كإقامة المؤتمرات، وعقد الندوات، وتنفيذ ورش العمل والدورات، وغيرها من الطرق والأساليب التي تهدد كيان الأسرة، وتحاول طمس هوية المرأة المسلمة؛ تمهيداً لهدم المجتمع الإسلامي.

لذا أصبح من الضروري وجود دور فاعل، واستجابة مرضية، من قبل أهل الحل والعقد، والعلماء والمصلحين والمفكرين، في جميع المجالات الحيوية والحضارية: (الإعلامية، والثقافية، والاجتماعية، والفكرية، والسياسية، والتربوية، والدعوية..الخ)، التي إن وُجِّهت الوجهة الصحيحة، فسوف يكون لها أبلغ الأثر في مجابهة أي تحدٍّ داخلي أو خارجي. .

لذا ينبغي أن تتآلف جهود المخلصين من أبناء الأمة الإسلامية، وفق تخطيط سليم محكم البناء؛ لتشييد جبهة داخلية حصينة للمرأة، وللأسرة المسلمة، تكون قادرة على التصدي لأي قوى خارجية مفسدة للكيان الإسلامي.

وحيث إننا في مركز باحثات لدراسات المرأة نستشعر أهمية الاضطلاع بهذه القضية الحيوية؛ فإننا نقدم هذا الكتاب.

مركز باحثات لدراسات المرأة

هاتف : ٢٥٧٧٧٧٩ ١ ٩٦٦+ / ٢٥٧٧٧٧٨ ١ ٩٦٦+

فاكس : ٢٥٧٧٧٧٦ ١ ٩٦٦+

www.bahethat.com

